لباب
للدراسات الاستراتيجية For Strategic Studies
السنة السابعة - العدد 27 Issue 27 - Seventh year
LUBAB
"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Centre for Studies

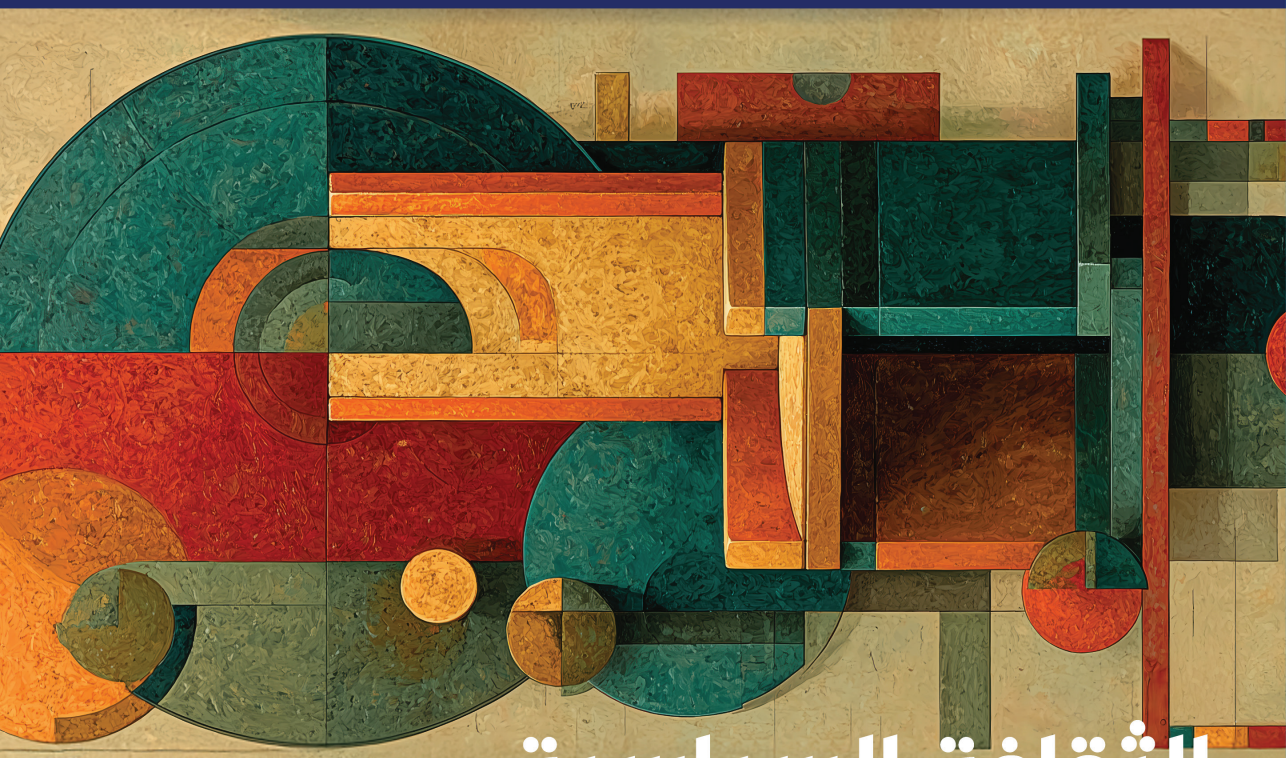

الثقافة السياسية وشرعية الحكم

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES
ISSN 2617- 8753
أغسطس/آب 2025
August 2025

الاختلالات المؤسسية والنفسية في العمل الاستخباري

البعد الإستراتيجي للحضور الصيني في باكستان

الحرب الإيرانية-الإسرائيلية والتحولات الإقليمية

نكبة غزة بعيون يابانية

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة السابعة - العدد 27 - أغسطس/آب 2025

رئيس التحرير

د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير

أ.د. لقاء مكي

مدير التحرير

محمد عبد العاطي

هيئة التحرير

د. عز الدين عبد المولى

العنود أحمد آل ثاني

د. فاطمة الصمادي

د. محمد الراجي

د. سيدي أحمد ولد الأمير

د. شفيق شقير

د. عبدالله العمادي

الحواس تقية

د. الحاج محمد الناسك

يارا النجار

المراجع اللغوي

إسلام عبد التواب

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

Contents المحتويات

Studies and Research

دراسات وأبحاث

Mohamed Elzin Mohamed Ahmed Ibrahim
Pathology of Intelligence: Dissecting Institutional and Psychological Dysfunctions 11

محمد الزين محمد أحمد إبراهيم
باثولوجيا الاستخبارات: تشريح الاختلالات المؤسسية والنفسية 11

Chouki Ardjoune
The British School in Intelligence Studies: From Institutional Constraints to Academic Consolidation 43

شوقي عرجون
المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية: من القيود المؤسسية إلى الترسيخ الأكاديمي 43

Ahmed Abdulwahid Al-Zandani
Legitimacy as a Bridge to Stability: The Role of Political Culture in Building the Political System 71

أحمد عبد الواحد الزنداني
الشرعية جسرًا للاستقرار: دور الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي 71

Hamza Elkoundi
Ultras in Morocco: Identity, Ideology and National Constants 99

حمزة الكُندي
الألتراس بالمغرب: الهوية والأيديولوجيا والثوابت الوطنية 99

Khaled Abdul Rahim Matar Al Hiti
The Private Sector and the Promotion of Values of Integrity and Transparency to Prevent Corruption: A Strategic Approach 137

خالد عبد الرحيم مطر الهيتي
القطاع الخاص وتعزيز قيم النزاهة والشفافية: مدخل إستراتيجي 137

رامي غطاس-عبد الرحمن إبراهيم
مرتكزات السياسة الخارجية الصينية في آسيا: الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني نموذجًا
181

Rami Ghattas and Abdul Rahman Ibrahim
Pillars of Chinese Foreign Policy in Asia: The China–Pakistan Economic Corridor as a Case Study
181

قراءة في كتاب

Book Review

وائل عبد العال
نكبة غزة 2023–2024: الخلفية والسياق والتبعات
229

Wael Abdelal
Gaza Nakba 2024–2023: Background, Context, Consequences
229

متابعات

Follow-ups

كريم الماجري
حرب الإثني عشر يومًا بين إيران وإسرائيل: التحولات البنيوية، أدوات المواجهة والتداعيات الجيو-إستراتيجية على الإقليم
245

Karim Mejri
The Twelve-Day War between Iran and Israel: Structural Transformations and Geostrategic Implications for the Region
245

افتتاحية العدد

نحو شرعية سياسية تعبّر عن المجتمع وتستوعب التحولات

بينما كانت الجهود الدولية منصبة على احتواء التوترات التجارية الناتجة عن تصعيد الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة وعدد من شركائها الاقتصاديين، ولاسيما الصين، انفجرت في المقابل أزمة إقليمية بالغة الخطورة في الشرق الأوسط دفعت العالم مجددًا إلى حالة ترقب شديدة. فقد اندلعت مواجهة عسكرية مباشرة بين إيران وإسرائيل استمرت اثني عشر يومًا، وشهدت تصعيدًا واسع النطاق انتهى باتفاق هشٍّ على وقف إطلاق النار.

وقد كان من بين أهم ما طرحته هذه المواجهة من قضايا إستراتيجية: الأهمية المتزايدة للدور الاستخباراتي، وقيمة المعلومات في الحروب والصراعات المستمرة. ويخصِّص هذا العدد من "لباب" محورًا بحثيًّا يتناول الأجهزة الاستخباراتية، من خلال دراستين، حملت الأولى عنوان: **"باثولوجيا الاستخبارات: تشريح الاختلالات المؤسسية والنفسية"**، وتتناول ما قد تعانيه هذه الأجهزة من أعطاب داخلية، مؤسسية أو نفسية، وكيف تؤدي تلك الاختلالات إلى تراجع الكفاءة، وصدور قرارات خاطئة وتقديرات مضلِّلة. أما الدراسة الثانية، المعنونة بـ**"المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية: من القيود المؤسسية إلى الترسيخ الأكاديمي"**، فتركز على أهمية تطوير آليات الرقابة والمساءلة، وتستعرض تجربة المدرسة البريطانية في إخضاع العمل الاستخباراتي لمستوى أعلى من الانفتاح والشفافية، بما يسهم في تقليص هامش الخطأ، وتعزيز ثقة المجتمع في هذه المؤسسات دون المساس بجوهر وظيفتها الأمنية. وتُختتم الدراسة بتحليل إمكانيات الاستفادة العربية من هذه التجربة، ولاسيما في تطوير الرقابة المؤسسية وتعزيز التوازن بين العمل السري والمساءلة العامة.

ومع أن تحديث أدوات الدولة وتعزيز فاعليتها الأمنية يُعد عاملاً مهمًّا في تحقيق الاستقرار، فإن استدامة هذا الاستقرار تظل مشروطة بمدى رسوخ الشرعية السياسية واتساقها مع الثقافة المجتمعية. في هذا السياق، تنشر المجلة دراسة محورية بعنوان **"الشرعية جسرًا للاستقرار: دور الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي"**، تتناول

مفهوم الشرعية من منظور ثقافي، يرتكز على التوافق بين بنية النظام وقيم المجتمع. تشـير الدراسـة إلى أن جزءًا كبيرًا من الأزمات السياسية العربية يعود إلى غياب هذا التوافق، وضعف الروابط الثقافية بين الدولة والمجتمع. كما تؤكد أن الشرعية السياسية تتطلب إشراك الفاعلين الاجتماعيين، وتوسيع قاعدة المشاركة، وتعزيز قنوات الحوار الوطني. وتخلص الورقة إلى أن بناء نظام سياسـي مسـتقر يسـتوجب الانطلاق من أسس محلية نابعة من السياق الثقافي والاجتماعي، بما يعيد للشرعية فاعليتها رافعةً للاستقرار الداخلي.

وفـي امتـداد لهذا الطرح، يقدم العدد دراسـة ميدانية بعنـوان **"الألتراس بالمغرب: الهويـة والأيديولوجيا والثوابت الوطنية"**، ترصد الكيفيات التي يُعاد عبرها تشـكيل مفاهيم الولاء والانتماء خارج الأطر الرسمية، من خلال ظواهر جماهيرية مثل حركة الألتراس. تكشف الدراسة تداخل التعبير الاحتجاجي مع الانتماء الوطني، وتُبرز قدرة هـذه المجموعات علـى الجمع بين التعدد الأيديولوجي والحفاظ على التماسـك الوطني، إضافة إلى إعادة توظيف الفضاء الرياضي منصةً سياسية غير تقليدية. وتُبين الورقة أن شرعية الدولة لا تُصاغ فقط عبر المؤسسات الرسمية، بل تتجدد باستمرار في الفضاءات العامة، وعبر وسـائط الثقافة الشـعبية، بما يجعل فهم الشرعية عملية مجتمعية مستمرة ومتعددة المستويات.

علـى الصعيد الاقتصادي، يتناول العدد دراسـة بعنوان **"القطاع الخاص وتعزيز قيم النزاهة والشفافية: مدخل إستراتيجي"**، تبحث في مفهوم الشرعية من زاوية مؤسسية–أخلاقية، مركزة على دور القطاع الخاص في ترسـيخ بيئة خالية من الفسـاد. تسلط الدراسة الضوء على أثر ضعف الامتثال المؤسسي وتراجع آليات الرقابة الداخلية في الإضرار بالبنية الاقتصادية، وتقويض ثقة المجتمع بالدولة. وتطرح تصورًا إستراتيجيًّا يقوم على تفعيل شراكات ثلاثية تجمع بين القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني، بهدف بناء منظومة متكاملة تُدرج النزاهة والشفافية ضمن مقومات الشرعية السياسية، باعتبارها عنصرًا تأسيسيًّا وإجراء إداريًّا في الوقت نفسه.

في البعد الجيوسياسـي، تنشـر المجلة دراسـة بعنوان **"مرتكزات السياسة الخارجية الصينية في آسيا: الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني نموذجًا"**، وفيها تسليط للضوء على ملامح القوة الذكية التي توظفها بكين في سياسـتها الخارجية، عبر الجمع بين أدوات التنمية والاسـتثمار والبُعد الإسـتراتيجي طويل المدى. تسـتعرض الدراسة

إمكانية تحول الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني من مجرد مشروع تنموي إلى أداة نفوذ إقليمي؛ ما من شأنه أن يثير حفيظة قوى دولية وإقليمية ترى في هذا المشروع بوابة محتملة لإعادة تشكيل التوازنات في جنوب آسيا.

وتطرح الورقة تساؤلات حول الشروط السياسية والشرعية التي تحتاجها المبادرات الاقتصادية العابرة للحدود، خصوصًا في بيئات تخشى التمدد الجيوسياسي، كما تسائل حدود فاعلية القوة الناعمة في ظل غياب توافق سياسي يضمن استدامة الشراكة واحترام السيادة.

في زاوية **"قراءة في كتاب"**، يقدم العدد تحليلاً لكتاب بعنوان **"نكبة غزة 2023–2024: الخلفية والسياق والتبعات"**، الصادر بالإنجليزية عن مجموعة من الباحثين اليابانيين. يعرض الكتاب مقاربة نقدية للعدوان الإسرائيلي على غزة، من خلال توظيف مناهج دراسات ما بعد الكولونيالية والاستعمار الاستيطاني. ويسلط الضوء على مركزية السردية الفلسطينية، باعتبارها فعلاً مقاومًا يستهدف استعادة المعنى وتفكيك الهيمنة. كما يكشف الكتاب تهافت الشرعية الدولية في التعامل مع نكبة فلسطين المستمرة منذ عام 1948، وفشل المنظومة القانونية والأممية في مساءلة القوة القائمة بالاحتلال.

أما زاوية **"متابعات"**، فتتناول أبعاد المواجهة العسكرية التي اندلعت بين إسرائيل وإيران في يونيو/ حزيران 2025، من خلال دراسة بعنوان: **"حرب الإثني عشر يومًا بين إيران وإسرائيل: التحولات البنيوية، أدوات المواجهة والتداعيات الجيو-إستراتيجية على الإقليم"**. تنظر الدراسة إلى هذه الحرب بوصفها لحظة فارقة في مسار الصراع الإقليمي، كشفت حدود الردع التقليدي، وأعادت رسم خطوط الاشتباك بين القوى الإقليمية. وتُظهر الورقة كيف انتقلت المواجهة من الطابع غير المباشر إلى صدام مفتوح، استُخدمت فيه أدوات غير تقليدية، من الهجمات السيبرانية إلى العمليات الاستخباراتية الدقيقة، بما يعكس تبدلاً في منطق الحرب وأولويات الأمن القومي. وتخلص الدراسة إلى أن هذه الحرب لم تكن مجرد مواجهة ظرفية، بل محطة كاشفة لتحولات بنيوية في البيئة الجيوسياسية للشرق الأوسط، سيكون لها أثر مباشر على موقع فصائل المقاومة، وتوازنات الردع، ونفوذ إسرائيل الإقليمي، وسبل إدارة التوترات في المرحلة المقبلة.

بهــذا التنــوع الموضوعي والمنهجي، يجمع هذا العدد من مجلة "لباب" بين تأصيل المفاهيم وتحليل الظواهر، ويربط بين مساءلة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتفكيك بنى الأجهزة الأمنية والمؤسســية، واستشــراف تحولات القوة في البيئتين الإقليمية والدولية. ولا يقتصر هذا الجهد على وصف العالم كما هو، بل يســعى، في الحالة العربية تحديدًا، إلى إعادة طرح أسئلته التأسيسية من جديد:

هل يمكن، في ظل هذا التصدع المتنامي في بنية الدولة العربية، إعادة بناء شــرعية متجذرة ثقافيًّا ومرنة في الأداء السياسي؟

وهل تملك المجتمعات العربية الأدوات الفكرية والمؤسســية الكفيلة بتحويل النقد المعرفي إلى إصلاح فعلي؟

هذه الأســئلة تُفتَح في أوراق العدد، وتظل معلقة على مائدة البحث والتحليل، في انتظار إسهامات فكرية جديدة تواصل هذا المسار النقدي والاستشرافي.

دراسات وأبحاث

باثولوجيا الاستخبارات: تشريح الاختلالات المؤسسية والنفسية

Pathology of Intelligence: Dissecting Institutional and Psychological Dysfunctions

محمد الزين محمد أحمد إبراهيم– Mohamed Elzin Mohamed Ahmed Ibrahim*

ملخص

تتناول هذه الدراسة الأمراض والاختلالات (الباثولوجيا) التي تصيب أجهزة الاستخبارات بوصفها تحديًا يعوق عمل هذه الأجهزة وفاعليتها، وتطرح السؤال المركزي التالي: كيف تؤثر الاختلالات المؤسسية والنفسية في أداء الأجهزة الاستخبارية، لاسيما في كفاءة جمع المعلومات وتحليلها وصنع القرار؟ تركز الدراسة على التحيزات المعرفية والشك المرضي كعوامل نفسية رئيسة تؤثر في الإستراتيجيات الاستخبارية، وتعتمد منهجية تحليلية تشمل مراجعة الأدبيات والنمذجة النظرية والتحليل السوسيولوجي. وتكشف النتائج أن التصدي لهذه الظاهرة يتطلب إصلاحات مؤسسية لتعزيز التنسيق الداخلي وتطوير نماذج تحليلية تحد من التأثيرات النفسية السلبية. توصي الدراسة بتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الأجهزة الاستخبارية، وإدماج برامج تدريبية لصقل مهارات التفكير النقدي وإدارة الضغوط؛ مما يسهم في رفع الجاهزية لمواجهة التحديات الأمنية بمرونة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: باثولوجيا الاستخبارات، التحيزات المعرفية، الإصلاح المؤسسي، أداء الأجهزة الاستخبارية، صنع القرار.

Abstract

This study examines the pathology of intelligence as a challenge that hinders the effectiveness of intelligence agencies. It poses the central question: How do institutional and psychological dysfunctions impact the performance of intelligence agencies, particularly in the efficiency of information collection, analysis and decision-making? The study focuses on cognitive biases and pathological suspicion as key psychological factors influencing intelligence

* د. عميد (متقاعد) محمد الزين محمد أحمد إبراهيم، باحث في الدراسات الاستخباراتية، محاضر بأكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، وكلية أحمد بن محمد العسكرية، في قطر.

* Dr. Mohamed Elzin Mohamed Ahmed Ibrahim (Retired Brigadier General), researcher in intelligence studies, and Lecturer at Joaan Bin Jassim Academy for Defense Studies and Ahmed Bin Mohammed Military College, Qatar.

strategies. Employing an integrated analytical methodology, it incorporates literature review, theoretical modelling and sociological analysis. The findings indicate that addressing this issue requires institutional reforms to enhance internal coordination and develop analytical models that mitigate negative psychological effects. The study recommends fostering transparency and accountability within intelligence agencies and integrating training programmes to refine critical thinking and stress management skills, ultimately enhancing preparedness to tackle security challenges with flexibility and effectiveness.

Keywords: intelligence pathology, cognitive biases, institutional reform, intelligence agency performance, decision-making.

مقدمة

تُعَدُّ الاستخبارات إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها أي نظام سياسي أو أمني في العصر الحديث؛ فهي أداة حيوية لجمع المعلومات وتحليلها بهدف دعم عملية صنع القرار الإستراتيجي (Strategic Decision-Making) في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية. وتُشكِّل أجهزة الاستخبارات حائط الصد الأول في مواجهة التهديدات الأمنية المتغيرة، كما تمثل عنصرًا محوريًّا في صياغة السياسات الوطنية والدولية. ومع ذلك، فإن هذا النظام المعقد ليس بمنأى عن التحديات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر في أدائه وفعاليته.

تُعَدُّ "باثولوجيا الاستخبارات" (Intelligence Pathologies) إحدى الظواهر المثيرة للاهتمام في هذا السياق، وهي تُشير إلى دراسة الأمراض والاختلالات التي قد تصيب بنية ووظيفة أجهزة الاستخبارات. وتشمل هذه الظاهرة مجموعة من المشكلات التنظيمية والنفسية والتقنية التي تؤدي إلى انخفاض الكفاءة، وسوء التقدير، أو حتى الفشل في التنبؤ بالتهديدات. إن ديناميكية التفاعل (Dynamic Interaction) بين العناصر البشرية والتكنولوجية، وبين القيم المؤسسية ومتطلبات السرية، تجعل أجهزة الاستخبارات عرضةً للانحرافات والاختلالات.

علاوة على ذلك، فإن التحديات النفسية التي يواجهها القادة والمحللون، مثل التحيز المعرفي (Cognitive Biases) والشك المرضي (Paranoia)، قد تؤدي إلى قرارات غير دقيقة أو ردود فعل مبالَغ فيها تجاه التهديدات. وهذا ما يجعل فهم باثولوجيا الاستخبارات أمرًا ضروريًّا، ليس فقط لتحليل أسباب الفشل، بل أيضًا لتعزيز قدرة الأجهزة على التكيف مع بيئات العمل المتغيرة والمعقدة (Adaptive Capability).

تتناول هذه الدراسة باثولوجيا الاستخبارات بوصفها قضية محورية لفهم التحديات التي تواجه الأجهزة الاستخبارية وتأثيرها في عملية اتخاذ القرارات، وتهدف إلى تحليل العوامل المؤسسية والنفسية التي تُعيق الأداء الاستخباري، وذلك من خلال منهجيات تحليلية متعددة لتقديم رؤى معمقة(1). وقد اعتمدت الدراسة على التحليل النقدي للأدبيات والبيانات التاريخية لتحديد نقاط الضعف في الأنظمة المؤسسية والنفسية، إضافة إلى النمذجة النظرية لتوضيح أثر هذه الاختلالات على الأداء. كما

استخدمت الدراسة التحليل السوسيولوجي لاستكشاف تأثير الثقافة التنظيمية والبيئة الاجتماعية على سلوك العاملين، بهدف فهم التفاعل بين الأفراد والبيئة في تشكيل الممارسات النفسية.

تتمثل مشكلة الدراسة في بحث باثولوجيا الاستخبارات من خلال تحديد وتحليل الاختلالات المؤسسية والنفسية التي تصيب أداء الأجهزة الاستخبارية. وتهدف إلى فحص كيفية تأثير هذه الباثولوجيا في فعالية جمع وتحليل المعلومات واتخاذ القرارات الإستراتيجية، بما يؤدي إلى تدهور الأداء الاستخباري، وعدم القدرة على الاستجابة الفعالة للتهديدات الأمنية. وتسعى الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الكامنة وراء هذه الاختلالات، وتقديم حلول علاجية لتحسين فاعلية الأجهزة الاستخبارية.

وتفترض الدراسة أن باثولوجيا الاستخبارات، سواء على المستوى المؤسسي أو النفسي، تؤدي إلى اختلالات تؤثر تأثيرًا جوهريًّا في فاعلية الأداء الاستخباري. فمن خلال هذه الباثولوجيا، تُضعف الأجهزة الاستخبارية قدرتها على اتخاذ قرارات إستراتيجية دقيقة؛ مما يعرِّضها للفشل في مواجهة التحديات الأمنية. كما تفترض الدراسة أن معالجة هذه الباثولوجيا من خلال إصلاحات مؤسسية ونفسية شاملة، ستسهم في تحسين كفاءة الأداء الاستخباري وتعزيز قدرته على التكيف مع البيئة المتغيرة.

وتكمن أهمية الدراسة في تحليل الأسباب المؤسسية والنفسية التي تؤدي إلى اختلالات في أجهزة الاستخبارات، وفهم كيفية تأثير هذه العوامل في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية. كما تُسهم الدراسة في تقديم توصيات عملية لتحسين فاعلية الأداء الاستخباري، بما يعزز القدرة على الاستجابة للتحديات الأمنية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الظواهر الرئيسة المرتبطة بباثولوجيا الاستخبارات، بما في ذلك التحديات التنظيمية والنفسية، واستعراض أمثلة تاريخية لتوضيح الأثر العملي لهذه الظواهر. كما تسلط الضوء على الإصلاحات الضرورية لتحسين كفاءة الأجهزة الاستخبارية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية.

بناءً عليه، تم تقسيم الدراسة إلى عدد من المحاور التي تحاول تغطية الموضوع من جوانبه المختلفة، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: ما الاستخبارات؟

قبل الخوض في تحليل "باثولوجيا الاستخبارات"، من الضروري البدء بتوضيح مفهوم الاستخبارات وأغراضها، باعتبارها عملية معقدة تتداخل فيها أبعاد متعددة. وكما يشير كل من لين سكوت (Lynn Scott) وبيتر جاكسون (Peter Jackson) (2)، فإن تعريف الاستخبارات ليس مسألة بسيطة، بل يتطلب تفكيرًا نقديًّا متعدد الأبعاد. فالاستخبارات تتجاوز مجرد جمع المعلومات وتحليلها، لتشمل استخدام هذه المعرفة في صياغة القرارات الإستراتيجية التي تؤثر في الأمن القومي والسياسات الدولية.

وفي منظور مغاير، يرى جيمس ديريان (James Der Derian) أن الاستخبارات تظل المجال الأقل فهمًا والأكثر نقصًا في التنظير(3). وعلى المستوى نفسه، يُبدي ديفيد خان (David Kahn)، أحد أبرز العلماء في هذا المجال، أسفه لعدم تسليط الضوء على الصعوبات الكبيرة التي تواجه الباحثين في الوصول إلى تعريف شامل ودقيق للاستخبارات. لذا، لا يمكن فهم طبيعة الاستخبارات وأغراضها إلا من خلال فحص الأطر المؤسسية والنفسية والتقنية التي تحكم عملها، وهو ما يعكس تأثيرها العميق في تشكيل السياسات وصياغة الأمن.

وفي هذا السياق، يُلاحظ أن الاستخبارات تعني أمورًا مختلفة لأشخاص مختلفين؛ فقد أشار شيرمان كينت (Sherman Kent) إلى أن الدلالات التي ينطوي عليها مصطلح "الاستخبارات" تتسم بالشمولية والعمومية؛ مما يجعل من الصعب حصرها بسهولة؛ إذ إنها تتعلق بجميع الأنشطة البشرية. ومع ذلك، يؤكد كينت على وجود ثلاثة عناصر رئيسة تُشكِّل جوهر الاستخبارات، وهي: المعرفة، ونوع المنظمة التي تنتج تلك المعرفة، والأنشطة التي تمارسها هذه المنظمة(4).

في المقابل، يميل عدد من المراقبين، مثل ريتشارد ثورلو (Richard Thurlow)، إلى فهم الاستخبارات في المقام الأول بوصفها أداة لصنع السياسات الخارجية والدفاعية، بينما يركز آخرون على دورها في الأمن الداخلي، وكونها آلية من آليات الدولة القمعية(5). وربما تتمثل إحدى نقاط الخلاف المثيرة للاهتمام في الطبيعة الأساسية للاستخبارات؛ إذ يرى مايكل هيرمان (Michael Herman) -وهو ممارس سابق في المجال الاستخباري- أن الاستخبارات تُعد شكلاً من أشكال قوة الدولة

في حدِّ ذاتها، ويُشكِّل هذا التصور جوهر تحليله في دراسته "قوة الاستخبارات في السلم والحرب"(6).

أمـا المـؤرخ جون فيريـس (John Ferris)، فيقدم وجهة نظـر مختلفة؛ إذ يرى أن "الاسـتخبارات ليست شـكلاً من أشكال القوة، بل وسيلة لتوجيه استخدامها، سواء كمضاعف للقوة القتالية، أو من خلال المساعدة في فهم البيئة المحيطة والخيارات المتاحة، وبالتالي كيفية تطبيق القوة أو النفوذ وضد مَن"(7). وبغضِّ النظر عن الصيغة التي يتم تبنيها، ومهما بلغت جودة الاستخبارات المتاحة، فإن حكم القادة السياسيين وفهمهم لقيمة وحدود الاستخبارات يبقى العامل الأهم.

وعلى المستوى المؤسسي، يدور التعريف الأميركي للاستخبارات عمومًا حول عملية إنتاج منتجات استخباراتية من مصادر سرية ومفتوحة ليستخدمها صانعو القرار. كما تُضيف الاستخبارات الأميركية بعض الوظائف العملياتية إلى هذا التعريف، من قبيل الدعاية، والعمليات السرية، والتدخل في الصراعات. في المقابل، تُعرِّفها الاستخبارات البريطانية بأنها "المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها بوسائل خفية"(8).

استنادًا إلى ما سبق، يُظهر البحث الأكاديمي لهذا المجال أن الاستخبارات لا تمثل مجرد عملية لجمع البيانات، بل هي نظام معقد يهدف إلى التنبؤ بالتهديدات وتحليل المخاطر، وهو ما يجعل دراسـتها تتطلب النظر في دورها الفعَّال في حماية الأمن القومي ومواجهة التحديات العالمية. وعليه، يُعد هذا التحليل نقطة انطلاق أساسـية لدراسة "باثولوجيا الاستخبارات"، التي تُعنى بفهم التحديات التي تواجه هذا المجال وتأثيراتها في الأداء الاستخباري.

ثانيًا: مفهوم باثولوجيا الاستخبارات

يُعَـدُّ مصطلـح "باثولوجيـا الاسـتخبارات" (Pathology of Intelligence) مجالاً متخصصًا في دراسـة الأسباب العميقة والاختلالات البنيوية والسلوكية التي تصيب الأجهزة الاسـتخبارية على المستويَين، المؤسسـي والنفسي. ويتضمن هذا المفهوم تحليلاً للأخطاء والعوامل التي تؤدي إلى تدهور فعالية هذه الأجهزة؛ مما يسفر عن ضعف في الكفاءة أو انحراف في الأداء عن الأهداف الإستراتيجية المقررة.

ويستمد هذا المصطلح جذوره من علم الباثولوجيا، الذي يُعنى بدراسة الأمراض في الكائنات الحية، ويُستخدم في سياق الاستخبارات للإشارة إلى التحقيق المنهجي في أسباب الإخفاقات والتحديات التي تؤثر في أداء الأجهزة الاستخبارية. ويتناول هذا التحليل القضايا المرتبطة بسوء الإدارة، والانحرافات الأخلاقية، والتضليل، والتسييس، والمشكلات التنظيمية، وهي جميعها عوامل تُسهم في اتخاذ قرارات غير فعالة أو مضللة.

يركز التحليل الاستخباراتي القائم على مفهوم الباثولوجيا على فهم وتفسير الديناميات التي تؤدي إلى الإخفاقات في جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا التحليل في تحديد العوامل المؤدية إلى الفشل، واقتراح حلول وإصلاحات تُسهم في تعزيز الكفاءة الاستخبارية، وتحسين القدرة على التكيف مع التحديات المتغيرة بشكل فعال ومنظم.

وتُعَد دراسة باثولوجيا الاستخبارات أمرًا أساسيًّا لتعزيز الأداء المؤسسي، وتقليل مخاطر اتخاذ قرارات مبنية على معلومات غير دقيقة أو متحيزة؛ مما يؤدي إلى تحسين القدرة على الاستجابة للتهديدات، واتخاذ قرارات إستراتيجية مستنيرة.

ثالثًا: الاختلالات المؤسسية

تُعَدُّ الاختلالات المؤسسية من العوامل الرئيسة التي تؤثر سلبيًّا في فعالية الأجهزة الاستخباراتية؛ إذ تنشأ من عيوب هيكلية وتنظيمية تُعيق التنسيق الداخلي وتُضعف الأداء العام. وتتفرع هذه الاختلالات إلى عدة جوانب، تشمل:

1. ضعف التنسيق

يُعزى فشل الاستخبارات الأميركية في منع هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، جزئيًّا، إلى نقص التنسيق بين وكالاتها المختلفة، مثل وكالة المخابرات المركزية (CIA) ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)؛ مما أدى إلى عدم تبادل المعلومات الحيوية بين الوكالات، وهو ما أعاق الجهود المبذولة لمنع الهجمات. ووفقًا للجنة التحقيق في هجمات 11 سبتمبر، فإن "مجتمع الاستخبارات الضخم" لم يكن يتسم بالتنسيق المناسب بين الوكالات؛ إذ كانت كل وكالة تتعامل مع تهديدات الإرهاب بشكل

منفصل؛ مما صعَّب ربط الأنشـطة المشـبوهة التي تشـير إلى وجود شبكة إرهابية متكاملـة. كما أن الحواجز البيروقراطية، مثـل القوانين التي تمنع تبادل المعلومات حـول المواطنيـن الأميركيين، حدَّت من قدرة الوكالات مثل الـFBI على مشـاركة المعلومات مع الـCIA(9).

حتى بعد جمع المعلومات الاسـتخباراتية، كان التواصل بين الوكالات ضعيفًا؛ مما حال دون تبادلها بين المسـؤولين. فعلى سبيل المثال، أشار كل من نيفين (Nevin) وفيليب أشـارا (Philip Aschara) إلى أن التعاون بين الوكالات قد يتعطل بسـبب العـداوة بيـن كبار المسـؤولين أو التنافس علـى الميزانيـات(10)، مما يؤدي إلى اسـتخبارات غير مترابطة(11). علاوة علـى ذلك، حتى عند تبادل المعلومات، كان هناك تقصير في تحليلها بشكل منسق؛ مما جعل تقدير حجم التهديدات أمرًا صعبًا. وقـد اعترف الرئيس جورج دبليو بوش، في عـام 2002، بوجود خلل في الاتصال بين الـFBI والـCIA.

وفي بداية الحرب على العراق، حدث فشـل واضح في تقييم وجود أسـلحة دمار شـامل؛ مما أدى إلى غزو العراق، عام 2003، اسـتنادًا إلى معلومات اسـتخباراتية غير دقيقة. وكان التنسـيق بين الـCIA ووكالات أخرى، مثل وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، محدودًا؛ مما أسـهم في تكوين صورة مشـوهة عن تهديدات أسـلحة الدمار الشامل(12).

ويعزز هذا النمط ما حدث في هجوم لندن، عام 2005؛ حيث ظهر نقص التنسيق بين جهاز الأمن الداخلي البريطاني (MI5) والشـرطة البريطانية؛ مما أضعف الاسـتجابة الفعالة لتلك التهديدات. كما كُشِـف، عام 2010، عن عمليات تجسـس صينية على الأنظمة الأميركية؛ حيث فشل التنسيق بين وكالات الاستخبارات مثل الـNSA وCIA وFBI، مما جعل اكتشاف الأنشطة في وقت مبكر أمرًا بالغ الصعوبة.

وعلى المسـتوى العربي، كشـفت الهجمات على السفارة الأميركية في تونس، عام 2012، عن ضعف التعاون بين وزارة الداخلية والاستخبارات العسكرية؛ مما أدى إلى تأخر الرد. وبالمثل، في مصر قبيل ثورة 25 يناير، فشلت الأجهزة الاستخباراتية في تنسيق المعلومات حول حالة الاحتقان الشعبي؛ مما أثَّر على فاعلية استجابتها. وفي لبنان، وبعد اغتيال رئيس الوزراء، رفيق الحريري، عام 2005، كان هناك انعدام لتبادل

المعلومات بين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية؛ مما أثَّر سلبيًّا على قدرة الحكومة اللبنانية في التعامل مع التهديدات الأمنية.

2. الفساد الإداري

يُعَدُّ الفساد الإداري داخل الأجهزة الاستخباراتية عاملاً آخر يُسهم في باثولوجيا الاستخبارات؛ إذ يؤثر في نزاهة العمليات ويُقلِّل من مصداقية التقارير. وتُعد فضيحة "أسلحة الدمار الشامل في العراق" (2003) من أبرز الأمثلة على ذلك؛ إذ وُجدت تقارير استخباراتية مشوهة تُفيد بوجود تلك الأسلحة، واستُخدمت لتبرير الغزو. تم التلاعب بالمعلومات في هذا السياق لتقديم صورة غير دقيقة عن التهديدات.

وفي هذا السياق، يشير كل من سكوت (Lynn Scott) وجاكسون (Peter Jackson) إلى هذه القضية بشكل بارز في تحليلاتهما، حول التلاعب بالاستخبارات في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، والادعاءات التي تفيد بأن الحكومة البريطانية "زيَّفت" المعلومات الاستخبارية لتضليل الجمهور بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية(13).

3. ضعف الرقابة والمساءلة

هناك مظاهر متعددة لسوء استخدام السلطة في سياقات تشهد ضعفًا في آليات الرقابة المؤسسية. ففي عام 2001، وخلال الحملة العسكرية في أفغانستان، أفادت تقارير صحفية ومنظمات حقوقية بأن بعض المعتقلين في مواقع احتجاز يُعتقد أنها خاضعة لإشراف وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، قد تعرضوا لأساليب استجواب قاسية. وقد أشار تقرير مجلس الشيوخ الأميركي، الصادر عام 2014، بشأن برنامج الاحتجاز والاستجواب، إلى أن بعض هذه الأساليب كانت تُمارَس في إطار عمليات استخباراتية تهدف إلى جمع معلومات عن "طالبان" وتنظيم "القاعدة"؛ مما أثار نقاشًا واسعًا في الأوساط السياسية والحقوقية حول التوازن بين متطلبات الأمن واحترام المعايير الأخلاقية.

وبالمثل، في عام 2011، كشفت وثائق مسربة إلى وسائل الإعلام عن تورط محتمل لبعض مسؤولي الاستخبارات البريطانية في عمليات تسليم لأشخاص إلى دول ثالثة، من بينها ليبيا. ومن بين أبرز الحالات التي أثيرت حينها، قضية عبد الحكيم بلحاج،

الذي نُقل من تايلاند إلى ليبيا، عام 2004، وتعرض للاحتجاز في سجن أبو سليم. وقد أفادت تقارير صحفية بأن عددًا من الضباط البريطانيين كانوا على علم بهذه العملية، وهو ما أثار جدلاً سياسيًّا في بريطانيا بشأن مدى التزام الأجهزة الاستخبارية بالقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان(14).

وعليه، فإن هذه الأمثلة، رغم خصوصيتها، تسلِّط الضوء على ما يمكن وصفه في الأدبيات المتخصصة بـ"باثولوجيا الاستخبارات"؛ أي تلك الأنماط الثقافية والمؤسسية التي قد تسمح بوقوع انتهاكات دون رقابة كافية أو محاسبة فعالة، وهو ما يدعو إلى مراجعة آليات الرقابة الداخلية وتعزيز مبادئ الشفافية والمسؤولية المهنية داخل المؤسسات الاستخبارية.

4. التسييس

يُعَدُّ التسييس من أبرز التحديات التنظيمية التي تواجه الأجهزة الاستخبارية، ويُقصد به استخدام هذه الأجهزة لتحقيق أهداف سياسية، على حساب الحيادية المهنية والموضوعية في جمع المعلومات وتحليلها. وتُؤثر هذه الظاهرة بشكل كبير في نزاهة العمل الاستخباري وجودة المعلومات المقدمة لصنَّاع القرار؛ مما يؤدي إلى قرارات إستراتيجية غير مستنيرة.

ومن منظور أكاديمي، يشير الباحثون في مجال الاستخبارات إلى أن التسييس قد يُفضي إلى "تآكل نزاهة العمل الاستخباري" (Erosion of Intelligence Integrity). وفي هذا السياق، يرى الخبير في الشؤون الاستخبارية روبرت دي. بيتيز (Robert D. Betts)، في كتابه Enemies of Intelligence، أن التدخلات السياسية تُضعف من قدرة الأجهزة على أداء دورها كمصدر مستقل للمعلومات؛ مما يهدد الأمن القومي. ويلفت بيتيز إلى أن التسييس يُقوِّض الأسس التي تُبنى عليها التقارير الاستخبارية في دعم القرارات السياسية والاقتصادية(15).

ويؤكد العديد من الدراسات هذه الرؤية، موضحةً أن التسييس قد ينجم عن ضغوط مباشرة أو غير مباشرة من الجهات السياسية، تهدف إلى توجيه التحليل الاستخباري لخدمة أجندات معينة. وقد تتجسد هذه الضغوط في "توجيهات غير رسمية" (Informal Pressures) تُمارَس عبر تلميحات أو توقعات ضمنية تؤثر في عملية التقييم.

ويُرْبَـط هذا النمط من التأثير بنظرية "السـلطة والسـيطرة" (Power and Control Theory)، التي تُبين كيف يمكن للقوى السياسية الساعية للهيمنة على أدوات صنع القرار أن تُحاول التأثير في نتائج التحليل الاستخباري. ووفق هذه النظرية، قد تسعى السلطة إلى توجيه مخرجات العملية الاستخبارية لتتماهى مع أولوياتها، مما يُضعف استقلالية التقدير المهني(16).

ويُعَـدُّ غـزو العراق، عام 2003، مثالاً مركزيًّا يُستشـهد به في الأدبيات المتخصصة عند مناقشة قضية التسييس. فقد استندت إدارة الرئيس الأميركي، جورج دبليو بوش إلى تقارير اسـتخبارية أشارت إلى امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، لتبرير الغزو. ووفقًا لما ورد في عدد من التحقيقات البرلمانية والأكاديمية، فإن وكالات مثل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) كانت قد واجهت ضغوطًا مؤسسية كثيفة لتقديم تقارير تُعزِّز هذا التصور، رغم أن هذه التقديرات لم تكن مدعومة بأدلة ميدانية قاطعة، وتبين لاحقًا أنها غير دقيقة.

5. الإفراط في السرية

تُعَد السـرية عنصرًا أساسـيًّا في العمل الاسـتخباري، تهدف إلى حماية المعلومات الحساسـة ومنع تسـربها. ومع ذلك، فإن الإفراط في السرية قد يُفضي إلى عواقب سـلبية تُعيق فعالية الأجهزة الاسـتخبارية. ويستند هذا النهج إلى مبدأ "المعرفة على قدر الحاجة" (Need to Know)، غير أن التشدد في حجب المعلومات قد يُضعف التنسيق، ويحد من الابتكار، ويُقلِّل من القدرة على التكيف مع التهديدات المتغيرة، مما يؤثر سلبيًّا في عملية صنع القرار(24).

وفي السـياق الأكاديمي، يُعد الإفراط في السرية أحد أبعاد باثولوجيا الاستخبارات، لأنه يحد من التعاون بين الوكالات. ويُشـير هانز مورغنثاو (Hans Morgenthau) إلى أن "الأنظمة المغلقة" (Closed Systems) تعزز التفكير النمطي، وتُقلل من تنوع الإستراتيجيات؛ مما يُضعف تبادل المعلومات الضرورية لتقييم التهديدات بدقة(25). كمـا يؤدي ذلك إلى صعوبة تكوين صورة شـاملة لـدى صُنَّاع القرار؛ مما يزيد من احتمالية اتخاذ قرارات استنادًا إلى بيانات ناقصة أو متحيزة(26).

ووفقًا لنظرية "الأنظمة المغلقة"، التي طرحها ديفيد إيستون (David Easton)، فإن المؤسسات التي تعمل في بيئات معزولة تفقد القدرة على التكيف مع التغيرات، وهو ما ينطبق على الأجهزة الاستخبارية حينما تُفرط في السرية؛ إذ تُصبح معزولة عن التفاعل مع الفاعلين الآخرين؛ مما يُضعف قدرتها على الاستفادة من التطورات التقنية والمعرفية(27). كما أن السرية المفرطة تُقيد أنشطة البحث والتطوير، وتحد من تبادل الابتكارات التقنية في التحليل الاستخباري؛ مما يجعل الأجهزة عُرضة للتأخر في مواكبة التهديدات الجديدة، كالهجمات السيبرانية والتقدم التكنولوجي لدى الخصوم.

علاوة على ذلك، يؤثر الإفراط في السرية في الجانب النفسي للعاملين؛ إذ قد يُفضي العمل في بيئة مغلقة إلى الشعور بالعزلة والضغط النفسي؛ مما ينعكس سلبيًّا على الأداء والجودة التحليلية. وتحت هذه الظروف، قد يُحْرَم المحللون من المعلومات الحيوية التي تُعد ضرورية لفهم التهديدات وتقديم تقييمات دقيقة.

رابعًا: التحديات النفسية والفكرية

تلعب التحديات النفسية والفكرية دورًا محوريًّا في باثولوجيا الاستخبارات؛ إذ تؤثر تأثيرًا مباشرًا في جودة التحليل واتخاذ القرارات الإستراتيجية. وتنبع هذه التحديات من التحيزات الفكرية والتنظيمية التي تدفع الأفراد إلى تفسير المعلومات وفقًا لقناعات مسبقة؛ مما يقلِّل من الموضوعية ويزيد من احتمالية الوقوع في الخطأ. كما تُعَد البارانويا عاملاً مؤثرًا؛ إذ يؤدي الشك المفرط إلى تقييمات غير واقعية للتهديدات، بينما قد يفضي تبلد المشاعر -الناتج عن الضغوط المستمرة- إلى قرارات تتسم بالقسوة أو انعدام الاعتبارات الإنسانية.

ولا تقتصر هذه التحديات على الأفراد، بل تمتد لتشمل كفاءة العمل الجماعي داخل الأجهزة الاستخبارية؛ مما قد يُضعف التنسيق ويُفضي إلى قرارات غير دقيقة أو متسرعة. وتُوضح الدراسات الأكاديمية أن هذه العوامل تُعزز التفكير النمطي وتؤدي إلى تقديرات مبالَغ فيها؛ مما يُقوض قدرة الأجهزة الاستخبارية على استشراف التهديدات بواقعية وشمولية.

1. التحيزات الفكرية

تُعَـد التحيـزات الفكرية من أبـرز العوامل النفسـية التي تؤثر في جـودة التحليل الاسـتخباري؛ إذ تدفع المحللين إلى تفسـير المعلومات وفق قناعاتهم السابقة؛ مما يُضعف دقة التقييمات الإسـتراتيجية. ويُعد التحيز التأكيدي (Confirmation Bias) مـن أبـرز هذه التحيزات؛ حيث يدفع الأفراد إلى البحث عن المعلومات التي تدعم معتقداتهم، وتجاهل الأدلة المناقضة لها(28).

فعلى سـبيل المثال، أسـهم هذا التحيز في فشل الولايات المتحدة في التنبؤ بالغزو السـوفيتي لأفغانستان، عام 1979؛ إذ جرى التقليل من أهمية المؤشرات التحذيرية، نتيجة لعدم اعتقاد المحللين بإمكانية حدوث تدخل سـوفيتي مباشر. كما لعب دورًا في تأخر الإدراك الأميركي لحجم التهديد خلال أزمة الصواريخ الكوبية، وفي حرب فيتنام؛ حيث بالغت الاسـتخبارات الأميركية في تقدير خطر الشيوعية؛ مما أدى إلى قرارات غير دقيقة.

ووفقًا لنظرية التحيزات الإدراكية (Cognitive Bias Theory)، تؤثر العوامل النفسية فـي طريقة معالجة المعلومات. ويُوضـح دانيال كانيمان (Daniel Kahneman) في كتابه Thinking, Fast and Slow أن العقل البشري يعتمد على نوعين من التفكير: الأول سريع وحدسي (System 1)، وهو الأكثر عُرضة للتحيزات المعرفية، والثاني بطيء وتحليلي (System 2)، وهو الذي يتطلب جهدًا ذهنيًّا أكبر ويعتمد على المنطق والتقييم النقدي(29).

ومـن التحيـزات الأخرى المؤثرة في التحليل الاسـتخباري، تحيز الاعتزاز بالنفس (Self-Serving Bias)؛ حيـث يميـل المحللون إلى تفسـير المعلومات بما يدعم قراراتهم السـابقة. فقبيل هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، جرى التقليل من أهمية تقارير استخباراتية حذرت من تهديدات تنظيم القاعدة، نتيجة لاعتقاد بعض المحللين بعدم وجود تهديد حقيقي للأمن القومي الأميركي(30).

وتُظهر هذه الأمثلة بوضوح كيف تؤثر التحيزات في دقة التحليل الاستخباري وصنع القرار الجماعي؛ إذ تُشـوه الإدراك وتُقوِّض فعالية التقييمات الإسـتراتيجية. ويُشـير كانيمان إلى أن هذه التحيزات تُضعف قدرة المحللين على تقديم توقعات موضوعية وشاملة للتهديدات؛ مما ينعكس سلبيًّا على القرارات التي تُبنى على تلك التقييمات.

2. البارانويا

تُعَدُّ البارانويا ظاهرة نفسية باثولوجية تؤثر تأثيرًا كبيرًا في العاملين في الاستخبارات؛ إذ تتجسد في الشك المفرط وتفسير المواقف غير المهدِّدة على أنها تهديدات حقيقية. ويتفاقم هذا الشعور في البيئات الاستخباراتية المشحونة بالضغوط المستمرة والتوترات السياسية؛ مما يُعزز مشاعر القلق والخوف، ويؤدي إلى تحليلات غير دقيقة للمخاطر.

ووفقًا لنظرية الانفعالات والضغط النفسي، التي طورها ريتشارد لازاروس (Richard Lazarus) وسوزان فولكمان (Susan Folkman)، فإن التعرض المستمر للضغوط يُعزز من الاختلالات النفسية، ومنها البارانويا، حيث يؤدي الإدراك المشوه للواقع إلى اتخاذ قرارات استخباراتية غير دقيقة(31). في هذا السياق، قد يُبالغ المحللون في تقدير تهديدات معينة أو يُهملون أخرى، بناءً على مشاعر غير منطقية بالخطر؛ مما يُلحق ضررًا بالتقييمات الإستراتيجية(32).

ومن الأمثلة البارزة، التقارير الاستخباراتية الأميركية خلال حرب فيتنام؛ إذ أدى القلق المفرط بشأن التهديد الشيوعي إلى مبالغة في تقدير الخطر؛ مما أسفر عن قرارات إستراتيجية غير متوازنة(33). وتؤكد هذه الحالة أن البارانويا ليست اضطرابًا فرديًّا فحسب، بل قد تؤثر في الأداء الجماعي للمؤسسات الاستخباراتية؛ مما يستدعي تطوير آليات منهجية للحد من أثرها على عملية صنع القرار.

وفي السياق ذاته، تُعَد حالة جيمس أنجلتون (James Jesus Angleton)، رئيس مكافحة التجسس في وكالة المخابرات المركزية الأميركية بين عامَي 1954 و1974، مثالاً بارزًا على أثر البارانويا في العمل الاستخباري؛ إذ كان مقتنعًا بوجود عميل مزدوج داخل الوكالة لصالح الاتحاد السوفيتي؛ مما دفعه إلى الشك المفرط بزملائه وإطلاق تحقيقات استمرت سنوات، أثَّرت سلبيًّا على كفاءة الوكالة خلال الحرب الباردة(34).

وبالمثل، عانى جوزيف ستالين (Joseph Stalin) من بارانويا شديدة قادته إلى شنِّ حملات تطهير واسعة في ثلاثينات القرن العشرين، أُعدم وسُجن خلالها آلاف القادة والمسؤولين؛ مما أضعف القدرات الاستخباراتية والعسكرية السوفيتية(35). أما كيم

فيلبي (Kim Philby)، العميل المزدوج في الاستخبارات البريطانية (MI6) لصالح الاتحاد السوفيتي، فقد عاش تحت ضغط نفسي هائل بسبب الخوف من كشف خيانته، وساهمت هذه البارانويا المتبادلة بين الاستخبارات البريطانية والسوفيتية في تأخير اكتشاف خيانته لعقود(36).

كذلك، تُظهر قضية إدوارد سنودن (Edward Snowden)، موظف وكالة الأمن القومي الأميركية (NSA)، كيف تؤثر الضغوط النفسية في العمل الاستخباري على اتخاذ القرار؛ إذ أدى قلقه المستمر إلى تسريب وثائق سرية كشفت عن برامج تجسس موسعة؛ مما أثار جدلاً واسعًا بشأن الضغوط النفسية في البيئات الاستخباراتية(37).

وقبيل هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، وردت تحذيرات استخباراتية متكررة بشأن تهديدات تنظيم القاعدة، غير أن بعض المحللين قلَّلوا من أهميتها نتيجة شعور زائف بالأمان، فيما يُعرف بالبارانويا المعاكسة؛ مما أدى إلى تباطؤ في اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة(38).

ولا يقتصر أثر البارانويا على فترة العمل، بل يمتد إلى ما بعد التقاعد؛ إذ أشار العديد من قدامى المحاربين الاستخباراتيين، خاصة بعد حرب فيتنام، إلى استمرار مشاعر القلق وانعدام الثقة؛ مما أدى إلى العزلة الاجتماعية وضعف التفاعل مع المجتمع(39).

وتؤكد الدراسات النفسية على أثر الضغط المهني المستمر في البيئات الاستخباراتية؛ إذ يشير جون بيري (John Perry) إلى أن التعرض لضغوط عالية قد يؤدي إلى اضطرابات نفسية دائمة، مثل القلق والبارانويا. ورغم أن دراسته لا تتناول العاملين في الاستخبارات تحديدًا، فإن نتائجها تنطبق على هذا السياق لطبيعة الضغوط المشابهة(40).

كما يدعم لازاروس وفولكمان، من خلال نظرية الضغط النفسي، فكرة أن التعرض المستمر للضغوط يُضعف الصحة النفسية، ويؤثر في القدرة على التحليل واتخاذ القرار، وهي عناصر حاسمة في العمل الاستخباري(41).

عمومًا، تُسلِّط البارانويا الضوء على التأثير العميق للضغوط النفسية على رجال الاستخبارات؛ مما قد يؤدي إلى تشويه إدراكهم للواقع واتخاذ قرارات غير دقيقة.

كما أن امتداد هذه التأثيرات إلى ما بعد الخدمة يؤكد أهمية دراسة الأبعاد النفسية للظاهرة، وآثارها طويلة الأمد في العاملين بهذا المجال الحيوي.

3. تبلد المشاعر

يُشكِّل العمل في بيئات عالية الضغط عاملاً رئيسًا في نشوء حالات نفسية باثولوجية لدى رجال الاستخبارات، من أبرزها تبلد المشاعر (Emotional Numbness)؛ حيث يفقد الفرد القدرة على التعاطف مع الآخرين؛ مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات صارمة تفتقر إلى الحساسية خلال العمليات الميدانية أو الاستجوابات، وهو ما يزيد من احتمالات التصعيد وارتكاب أخطاء أخلاقية.

ووفقًا لنظرية الإجهاد المزمن، فإن التعرض المستمر للضغوط النفسية يُضعف الاستجابة العاطفية ويُعزز التكيف السلبي مع مشاهد العنف؛ مما يُخل بالتوازن الأخلاقي والمهني في العمل الاستخباري. ويتجسد ذلك في لا مبالاة تجاه العواقب الإنسانية للقرارات المتخذة، وهو ما ينعكس سلبيًّا على فاعلية العمليات ومستوى الثقة بين الزملاء(42).

وتؤكد الدراسات النفسية أن الضغوط المزمنة تُؤثر في القدرة على التحكم العاطفي والسلوكي. في هذا السياق، يُشير جون بيري (John Perry) إلى أن التعرض المستمر للإجهاد في بيئات عالية التوتر يُسهم في ظهور اضطرابات عاطفية طويلة الأمد. وعلى الرغم من أن دراسته لا تتناول رجال الاستخبارات تحديدًا، فإن نتائجها تساعد في فهم تأثير هذه الضغوط على العاملين في البيئات الحساسة(43).

كما يُشير لازاروس وفولكمان إلى أن الإجهاد المزمن قد يُضعف آليات التكيف العاطفي؛ مما يؤدي إلى استخدام أساليب دفاعية مثل تبلد المشاعر. وفي بيئات الاستخبارات، قد تتحول هذه الآليات إلى عزلة اجتماعية بعد التقاعد، وهو ما يُبرز التأثيرات طويلة الأمد للضغوط النفسية في المهن ذات المتطلبات العالية(44).

ويُقدِّم التاريخ أمثلة واضحة على هذه الظاهرة؛ فقد أظهرت أساليب الاستجواب العنيفة خلال الحرب العالمية الثانية تطور مشاعر العزلة وفقدان التعاطف نتيجة للضغوط المستمرة. وفي العصر الحديث، تعكس أحداث سجن أبو غريب (2003–2004) مدى تأثير تبلد المشاعر في القرارات الأخلاقية؛ إذ أظهرت التحقيقات فشل

الجنود في مراعاة الأبعاد الإنسانية لضحاياهم؛ مما يؤكد أثر بيئات الحرب والضغط النفسي في إنتاج سلوكيات قاسية(45).

توضح هذه الأمثلة كيف أن الضغوط المستمرة في البيئات الاستخباراتية تُسهم في نشوء اضطرابات نفسية تُؤثر على جودة القرارات والتفاعل الإنساني. لذا، فإن فهم تأثير هذه العوامل يُعد أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة التحديات النفسية التي تواجه العاملين في هذا المجال.

4. هوس المعلومات

يعكس هوس المعلومات الميل المفرط إلى جمع كميات ضخمة من البيانات دون تركيز كافٍ على تحليلها؛ مما يؤدي إلى استنزاف القدرات التحليلية وتراجع جودة القرارات الاستخبارية. وتشير نظرية الفائض المعلوماتي (Information Overload Theory) إلى أن التدفق المستمر للمعلومات دون وجود أدوات تحليل متطورة يؤدي إلى تشتت معرفي؛ مما يُضعف القدرة على استخلاص الأنماط واتخاذ القرارات في الوقت المناسب(46).

في بيئات الاستخبارات، يُسهم الضغط الناتج عن معالجة كمٍّ هائل من المعلومات في إرهاق نفسي، يتجلى في اضطرابات مثل القلق والاكتئاب والعزلة الاجتماعية(47). كما تُشير الدراسات إلى أن الإفراط في معالجة البيانات في البيئات عالية الضغط، كما في الاستخبارات، يؤدي إلى تراجع القدرة على تصفية البيانات المهمة؛ مما يزيد من الإرهاق العاطفي ويُضعف الكفاءة التحليلية(48).

فعلى سبيل المثال، خلال العمليات الأميركية في العراق وأفغانستان، واجه الجنود تدفقًا كبيرًا من المعلومات الاستخبارية، مما أدى إلى إجهاد معرفي حَدَّ من قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة(49). وبالمثل، قبيل هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، واجه موظفو وكالة المخابرات المركزية الأميركية صعوبات في التنسيق بين كميات هائلة من المعلومات؛ مما أعاق استخلاص استنتاجات دقيقة وأسهم في فشل التنبؤ بالهجمات(50). وفي وكالات استخباراتية أوروبية، أدى الضغط المستمر لمعالجة البيانات، دون وقت كافٍ للتحليل، إلى ارتفاع مستويات القلق والاكتئاب بين الموظفين(51).

تُوضح هذه الأمثلة كيف يمكن أن يؤدي هوس المعلومات إلى تدهور الصحة النفسية للعاملين في الاستخبارات؛ مما يُفضي إلى اضطرابات باثولوجية مثل القلق والاكتئاب والعزلة، إضافة إلى تراجع القدرة على التفاعل الاجتماعي الفعال.

5. الخوف من الفشل

يُعَدُّ الخوف من الفشل عاملاً نفسيًّا باثولوجيًّا يؤثر في رجال الاستخبارات؛ إذ يؤدي إلى الحذر المفرط أو اتخاذ قرارات استباقية غير مبررة؛ مما يُقيد التفكير الإبداعي ويُفضي إلى تفويت فرص إستراتيجية. ويبرز هذا التأثير في البيئات عالية الضغط؛ حيث يُسفر التوتر المزمن عن ضعف القدرة على اتخاذ قرارات دقيقة ومدروسة.

ووفقًا لنظرية الضغط النفسي (Stress Theory)، التي طورها ريتشارد لازاروس (Richard Lazarus) وسوزان فولكمان (Susan Folkman)، فإن العمل في بيئات شديدة التوتر يزيد من تبني سلوكيات دفاعية تحد من الابتكار؛ مما قد يؤدي إلى الشعور بالعجز أو القلق المستمر(52). وفي هذا السياق، تُشير دراسة ديفيد بيل (David Bell) إلى أن التعرض المستمر لمخاوف الفشل يُسهم في اضطرابات نفسية طويلة الأمد، مثل القلق والاكتئاب، وهي أعراض شائعة بين العاملين في الاستخبارات. ويرى بيل أن المسؤوليات الثقيلة والمخاطر المرتبطة باتخاذ قرارات حساسة قد تخلق بيئة من التوتر العصبي؛ مما يؤدي إلى تراجع الأداء المهني ووقوع أخطاء إستراتيجية(53).

ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة خلال حرب فيتنام؛ إذ تعرَّض الجنود والاستخبارات العسكرية الأميركية لضغوط نفسية هائلة، نتيجة الخوف من الفشل في جمع المعلومات أو اتخاذ قرارات غير دقيقة؛ مما دفع بعض القادة إلى اتخاذ قرارات استباقية استنادًا إلى معلومات غير مكتملة، وهو ما أدى إلى إخفاقات إستراتيجية(54). كما لعب هذا العامل دورًا في غزو العراق، عام 2003؛ حيث واجهت الاستخبارات الأميركية وقوات التحالف صعوبة في الحصول على معلومات دقيقة حول أسلحة الدمار الشامل المزعومة؛ مما أدى إلى اتخاذ قرارات متسرعة ذات نتائج عكسية(55).

وفي حقبة الحرب الباردة، شكَّل الخوف من الفشل في مواجهة التهديدات النووية ضغطًا مستمرًّا على مسؤولي الاستخبارات في كل من الولايات المتحدة والاتحاد

الســوفيتي؛ مما دفعهم إلى اتخاذ قرارات اســتباقية غير محسوبة، ساهمت في زيادة التوترات الدولية(56). كما أظهرت دراســة حول الاستخبارات البريطانية (MI6) أن عددًا من كبار المسؤولين كانوا يعانون من خوف مفرط من الفشل في تنفيذ المهام الحساسة؛ مما أدى إلى اتخاذ قرارات متسرعة أو غير دقيقة، خاصة فيما يتعلق بجمع المعلومات حول أسلحة الدمار الشامل في العراق(57).

6. إدمان السلطة

يُطرح مفهوم "إدمان السلطة" في الأدبيات النفسية بوصفه أحد الاضطرابات المحتملة في البيئات القيادية ذات الضغط المرتفع؛ حيث قد تؤدي المسؤوليات الحساسة إلى ظهور نزعات قوية نحو الســيطرة واتخاذ القرار الفردي؛ مما قد يؤثر في العلاقات المهنية ويُضعف فاعلية العمل الجماعي. ووفقًا لنظرية "السلطة والسيطرة" (Power and Control Theory)، فإن البيئات المؤسســية التي تتطلب قرارات حاسمة تحت ضغط دائم قد تُســهم في تضخيم الإدراك الذاتي للنفوذ، ما قد يدفع بعض الأفراد إلى أنماط سلوكية تميل إلى الانغلاق أو الهيمنة(58). وتبرز هذه الديناميكيات بشكل خاص في المؤسسات ذات البنية الهرمية الصارمة؛ حيث تُصبح الحاجة إلى التحكم أحيانًا استجابة دفاعية لضغوط المسؤولية المستمرة.

وقد أشــارت دراســات وتحليلات تاريخية إلى أن بعض الأجهزة الاستخباراتية قد شــهدت حالات داخلية اتسمت بارتفاع مســتويات المركزية والتحكم؛ مما انعكس على ديناميات العمل الجماعي والتنسيق الداخلي. فعلى سبيل المثال، تشير كتابات مؤرخي الاستخبارات إلى أن جهاز الاستخبارات السوفيتي (KGB) في فترات معينة من تاريخه، اتســم ببيئة عمل شــديدة الانضباط والرقابــة، رافقتها أجواء من التوتر الداخلــي والتنافس؛ مما أثَّر في مرونة العمليات(59). وفي الســياق الأميركي، تبرز عملية "أجاكس "(Ajax) بوصفها مثالاً يُستشــهد به في بعض الأدبيات عند مناقشــة أثر التوترات الداخلية والضغوط السياســية على التنسيق بين الوكالات أثناء الحرب الباردة. أما في أوروبا، فقد أوردت تقارير إعلامية وأكاديمية إشــارات إلى تأثيرات بيروقراطيــة مماثلــة داخل بعض الأجهزة الأمنية، انعكســت على مســتوى التعاون المؤسسي.(60)

وفي السياق الشرق أوسطي، تشير بعض الدراسات المتخصصة إلى تحديات تنظيمية داخلية في أجهزة استخباراتية مثل جهاز الموساد (Mossad)، ترتبط بنمط القيادة المركزية وتأثيره في التنسيق العملياتي. كما تشير مراجعات أكاديمية إلى أن بعض الأجهزة في دول العالم النامي، بما فيها أجزاء من العالم العربي والإفريقي، واجهت صعوبات تنظيمية تعود جزئيًّا إلى ضعف آليات التقييم والمساءلة؛ مما أسهم في خلق بيئة عمل يغلب عليها الطابع الرأسي والمركزي.

علاوة على ذلك، فإن الطبيعة الهرمية للأجهزة الاستخباراتية قد تؤدي بطبيعتها إلى تركز القرار في يد فئة ضيقة من القيادات، لاسيما في غياب الرقابة المؤسسية المستقلة؛ مما قد يعزز مناخًا تنافسيًّا داخليًّا ويؤثر في الشفافية والمرونة التنظيمية. وهو ما يستدعي، في المقابل، تطوير آليات رقابية واضحة ومستقلة، تُسهم في ترسيخ بيئة مؤسسية أكثر توازنًا، وتعزز الكفاءة والاستقرار الإداري داخل الأجهزة الاستخبارية.

7. النرجسية

تُعَدُّ النرجسية أحد الاضطرابات النفسية التي قد تظهر في الأفراد العاملين ضمن بيئات العمل عالية الضغط، مثل الأجهزة الاستخباراتية. وتتميز النرجسية بزيادة مفرطة في تقدير الذات (Grandiosity)، حيث يميل الأفراد النرجسيون إلى المبالغة في تقييم أهميتهم الذاتية وقدراتهم؛ مما قد يقود إلى تجاهل الآراء النقدية أو الميل إلى فرض الهيمنة على القرارات. وفي بيئة الاستخبارات، حيث يُناط بالأفراد التعامل مع معلومات حساسة واتخاذ قرارات حاسمة في ظروف متقلبة، قد يعزز هذا الشعور بالعظمة خطر اتخاذ قرارات متهورة قائمة على تقدير ذاتي مفرط(62).

ولا تقتصر النرجسية على تقدير الذات، بل تشمل أيضًا الحاجة المفرطة للإعجاب، وهي سمة شائعة لدى الأفراد الذين يسعون باستمرار إلى نيل التقدير والاعتراف من الآخرين. وفي بيئات العمل الاستخباري، حيث يُعد الاحترام المهني جزءًا من الديناميكيات الداخلية، فإن السعي غير المتوازن وراء الإعجاب قد يؤدي إلى تراجع الموضوعية في اتخاذ القرار. كما يجد الأفراد النرجسيون صعوبة في تقبل النقد أو الاستماع لآراء الفريق؛ مما يُضعف التعاون ويحد من التنسيق الفعال بين العمليات الاستخباراتية(63).

ومـــن منظور مغاير، تتداخل النرجســـية أحيانًا مع اضطرابـــات مثل اضطراب الهوية والانفصال عن الذات (Dissociation and Identity Disturbance)، وهو أمر شائع في البيئات الاســـتخباراتية الحساســـة، حيث تتطلب الظروف المعقدة اتخاذ قرارات إســـتراتيجية تحت ضغط. قد يؤدي هذا الانفصال إلى تبني هويات متناقضة أو غير مستقرة؛ مما يعيق القدرة على اتخاذ قرارات متسقة ومدروسة، ويُعزز من السلوكيات الفردية التي تُهدد العمل الجماعي(64).

بالإضافة إلى ذلك، قد يرتبط الأفراد النرجســـيون باضطراب الشـــخصية الوسواسية (Obsessive–Compulsive Personality Disorder – OCPD)، حيـــث يُظهـــرون رفضًا للتنازل عن الســـيطرة أو التعاون. وفي الســـياق الاســـتخباري، قد تؤدي هذه السمات إلى بيئة يسودها الإفراط في التدقيق والرقابة؛ مما يُقيد اتخاذ قرارات مرنة وفعالة، ويُقوض التفكير الإبداعي(65).

أحد الأبعاد الخطيرة للنرجســـية هو ارتباطها بجنون الارتياب (Paranoia)؛ إذ يشك الأفراد النرجســـيون بنوايا الآخرين، ويظنون أنهم يســـعون إلى التقليل من شأنهم أو التآمر ضدهم. وفي البيئات الاستخباراتية التي تتميز بتعدد الجهات الفاعلة، يُفاقم هذا الميل الشعور بالعزلة ويُصعِّد التوتر بين الأفراد. ويتجه النرجسيون في هذه الحالات إلـــى التفكير الثنائي المتطرف؛ مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات مبنية على معلومات غير موثوقة أو معتقدات زائفة، وهو ما يُقوض مصداقية العمل الاستخباري(66).

خامسًا: مستقبل باثولوجيا الاستخبارات

في سياق تعزيز فاعلية الأجهزة الاستخبارية، تبرز الحاجة إلى تطبيق إصلاحات شاملة تتناول الأبعاد التنظيمية والتقنية والنفســـية والأخلاقية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين التنسيق، وتعزيز الشفافية، وتطوير القدرات البشرية والتقنية، وضمان الالتزام بمعايير النزاهة المهنية. ومن خلال تبني هذه المقاربات، يمكن للأجهزة الاستخبارية أن تتعامل بفاعلية أكبر مع التهديدات المتغيرة والمعقَّدة.

تُعَد فاعلية التنسيق بين الوكالات الاستخبارية محورية في تقليل الفجوات المعلوماتية، وتحســـين الاستجابة للتهديدات. ووفقًا لنظرية التنسيق المؤسسي (Organizational Coordination Theory)، فإن تبني نظم متكاملة لتبادل المعلومات يُسهم في تعزيز

التعاون وتكامل العمليات؛ مما يضمن دقة تبادل البيانات وسرعة معالجتها(67). وفي هذا السياق، تُوفر المنصات الرقمية الآمنة أدوات فعالة لتعزيز التنسيق المؤسسي.

إلى جانب ذلك، تبرز أهمية الشفافية والمساءلة بوصفهما ضمانتين لنزاهة العمل الاستخباري، وتقليلاً لاحتمالات التحيز أو التسييس. وتُعد الحوكمة الرشيدة (Good Governance Theory) إطارًا نظريًّا يوفر أدوات لتعزيز الشفافية عبر آليات مثل اللجان المستقلة لمراجعة القرارات، ومتابعة الأداء المؤسسي(68).

ومن ناحية التقنية، فإن الاستثمار في أدوات تحليل المعلومات المتقدمة يمثل ركيزة أساسية. ووفقًا لنظرية البيانات الضخمة (Big Data Theory)، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في رصد الأنماط الخفية والتنبؤ بالتهديدات يُعزز دقة التحليل ويُسهم في تحسين اتخاذ القرار(69).

وفي البُعد البشري، تُعد برامج التدريب المتخصص أحد أهم عناصر بناء القدرات. وتُبرز نظرية التعليم المستمر (Continuous Learning Theory) أهمية تطوير مهارات التفكير النقدي وفهم التحيزات النفسية، وكيفية إدارة الضغوط المهنية(70). كما يشكِّل تطوير نظم مراقبة السلوك المهني جزءًا من منظومة النزاهة، استنادًا إلى نظرية الشفافية المؤسسية (Institutional Transparency Theory)، والتي تدعو إلى إنشاء فرق رقابية مستقلة لرصد الأداء وضمان المعايير الأخلاقية(71).

وبموازاة ذلك، تُعزز القيادة الأخلاقية فاعلية الإصلاح المؤسسي، كما تشير نظرية القيادة الأخلاقية (Ethical Leadership Theory)، التي تؤكد على أهمية القادة القادرين على غرس قيم الشفافية والنزاهة ضمن الثقافة المؤسسية(72).

في السياق النفسي، تستوجب معالجة باثولوجيا الاستخبارات تبني مقاربات شاملة تتعامل مع الضغوط النفسية طويلة الأمد. وتشير نظرية الإجهاد المزمن (Chronic Stress Theory) إلى أن التعرض المستمر للضغوط يؤدي إلى تدهور القدرة على التكيف العاطفي؛ مما يتطلب تدخلات علاجية تشمل التدريب على تقنيات الاسترخاء وإدارة القلق(73).

كما تُبرز نظرية التفكير المزدوج لـ "دانيال كانيمان" (Daniel Kahneman) أهمية التمييز بين التفكير الحدسي (System 1) والتحليلي (System 2) في تقليل الانحرافات المعرفية، خاصة التحيز التأكيدي؛ مما يُحسِّن من جودة القرار الاستخباري(74).

أمـــا الحالات الأكثـــر تعقيدًا، مثل البارانويا، فتتطلب تدخلاً علاجيًّا مكثفًا من خلال برامج مثل العلاج المعرفي الســـلوكي (CBT) أو العلاج الجماعي، وهي ممارسات مدعومة بنظرية الانفعالات والضغط النفســـي لـ"لازاروس وفولكمان"(75). على أن هـــذه العلاجات لا تُثمر إلا في بيئة مؤسســـية داعمـــة، وفقًا للنموذج البيئي للضغط النفسي (76)(Ecological Model of Stress).

وفـــي مجال الدعم التكنولوجي، تُمثل أدوات التحليل الذكي حلًّا ضروريًّا لتخفيف العبء المعرفي عن المحللين، استنادًا إلى نظرية الفائض المعلوماتي (Information Overload Theory) التي تُظهر العلاقة بين التدفق المعلوماتي والتشتيت النفسي(77).

ولا ينبغـــي أن يقتصـــر الدعم على فترة الخدمة، بل يمتـــد إلى ما بعد التقاعد، وفقًا لنظرية التكيف النفســـي (Psychological Adaptation Theory)، من خلال برامج دعم انتقالي تُساعد المتقاعدين على التكيف مع الحياة المدنية، وتقلل من آثار العزلة النفسية(78).

أخيرًا، يُعَد التقييم النفسي المنتظم عنصرًا وقائيًّا أساسيًّا، عبر أدوات قياس متخصصة، للكشـــف المبكر عن الاضطرابات وتقديم التدخل المناســـب في الوقت المناسب. وتُسهم هذه المقاربة في تعزيز استقرار الأفراد والحفاظ على جاهزيتهم المهنية على المدى الطويل.

خاتمة

تُعد باثولوجيا الاســـتخبارات موضوعًا محوريًّا لفهم التحديات التي تواجه الأجهزة الاســـتخبارية في ســـعيها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وإدارة الأزمات. ومن خلال تحليل الأبعاد المؤسســـية والنفســـية لهذه الظاهرة، يتضح أنها لا تقتصر على أخطاء فردية أو مشكلات معزولة، بل تمثل نتاجًا لتفاعل معقد بين عناصر تنظيمية ونفسية تؤثر بعمق في أداء الأجهزة الاستخبارية.

على الصعيد المؤسسي، كشفت الدراسة أن ضعف التنسيق بين الوكالات الاستخبارية يشـــكل أحد أبرز أســـباب الفجوات المعلوماتية، ويُضعف من القدرة على استشراف التهديـــدات بصورة شـــاملة. وقـــد أظهرت النتائج أن غياب التنســـيق يُعزز الانغلاق المؤسســـي، ويُفضي إلى عمل منفصل لكل وكالة؛ مما يؤدي إلى تفتُّت المعلومات

وتضاربها، ويزيد من احتمالية الوقوع في أخطاء إستراتيجية جسيمة. وهو ما يستدعي تبني نظم فعالة لتبادل المعلومات، تعتمد على منصات رقمية آمنة، وتُعزز الثقة عبر تطبيق آليات مراجعة مستقلة؛ إذ إن الشفافية تُسهم في بناء الثقة الداخلية، وترفع من كفاءة اتخاذ القرار، مما يعزز مصداقية الأجهزة وفاعليتها.

أما على الصعيد النفسي، فقد بيَّنت الدراسة أن التحديات النفسية تمثل عنصرًا حاسمًا في التأثير على الأداء الاستخباري. وتُعد التحيزات الإدراكية، مثل التحيز التأكيدي، من أبرز هذه التحديات؛ إذ تدفع المحللين إلى البحث عن أدلة تؤكد معتقداتهم السابقة؛ مما يفضي إلى قرارات مشوهة وغير موضوعية. وتُضعف هذه التحيزات من دقة التحليل، وتُقوض قدرة الأجهزة على تقييم المعلومات بشكل متوازن. كما أظهرت الدراسة أن بيئات العمل عالية الضغط تُسهم في تفاقم مشكلات نفسية كالبَارانويا وتبلد المشاعر؛ مما يُعيق قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مدروسة، ويُهدد جودة الأداء التحليلي.

ولمعالجة هذه الإشكاليات، أكدت الدراسة أهمية تبني برامج تدريبية متخصصة تُعزز التفكير النقدي وتُنمي الوعي بالتحيزات الإدراكية. ويجب أن تتضمن هذه البرامج تقنيات تساعد العاملين على التعرف على هذه التحيزات والتعامل معها بفعالية، بما يُحسِّن جودة التحليل ويُقلِّل من الأخطاء الإستراتيجية. كما يشكِّل التدريب على إدارة ضغوط العمل جزءًا أساسيًّا من هذه البرامج، من خلال تطبيق تقنيات مثل التأمل، والتنفس العميق، ودعم الصحة النفسية بشكل عام، وهي تدابير تسهم في تعزيز الأداء الفردي والجماعي على السواء.

ويُبرز هذا التحليل الشامل أهمية تبني إصلاحات مؤسسية ونفسية متكاملة تُسهم في بناء بيئة عمل أكثر مرونة واستجابة، مما يُعزز قدرة الأجهزة الاستخبارية على مواجهة التحديات الأمنية المعقدة. ومن خلال تطبيق هذه الإصلاحات، يمكن بناء جهاز استخباري أكثر كفاءة ونزاهة، قادر على اتخاذ قرارات إستراتيجية قائمة على معلومات دقيقة وموثوقة، بما يعزز الأمن القومي، ويُحسِّن استجابة المؤسسات الاستخبارية للأزمات المتزايدة في عالم سريع التحول.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج الرئيسة التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

البُعد المؤسسي: أوضحت الدراسة أن ضعف التنسيق بين الوكالات يُنتج فجوات خطيرة في تبادل المعلومات، تُضعف من دقة تقييم التهديدات. ويتطلب الأمر إدخال نظم فعالة لتبادل المعلومات، تقوم على تقنيات متقدمة ومنصات رقمية آمنة، إلى جانب آليات مراجعة مستقلة تُعزز الشفافية، وتُنمِّي بيئة عمل تعاونية تُحسِّن من اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

البُعد النفسي: كشفت الدراسة أن التحيزات الإدراكية، وخصوصًا التحيز التأكيدي، تُؤثر تأثيرًا بالغًا في جودة التحليل وفاعلية القرار. كما أن بيئات العمل الضاغطة تُسهم في ظهور حالات من البارانويا وتبلد المشاعر؛ مما يُقوِّض الموضوعية والفاعلية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى برامج تدريبية تُنمِّي التفكير النقدي، وتُعزز الوعي بالتحيزات، وتُساعد العاملين على التكيف مع ضغوط العمل، بما يُحسن جودة الأداء الاستخباري.

الأخلاقيات المهنية: تُعَد الأخلاقيات عنصرًا أساسيًّا لضمان نزاهة العمل الاستخباري؛ إذ يُؤدي غيابها إلى تآكل الثقة، وتدني فاعلية الأداء. ويُوصَى بتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية من خلال آليات فعالة للمراقبة والمراجعة، مثل فرق التحقيق المستقلة والتدقيق الداخلي، بما يضمن أن تكون القرارات مستندة إلى معايير أخلاقية راسخة، تُعزز من مصداقية الأجهزة، وتدعم قدرتها على اتخاذ قرارات إستراتيجية دقيقة وموثوقة.

وبناءً على ما سبق، تُؤكد الدراسة أن باثولوجيا الاستخبارات تُشكِّل عاملاً جوهريًّا في تفسير اختلالات الأداء داخل المؤسسات الاستخبارية. وفهم هذه الظاهرة، بأبعادها النفسية والمؤسسية، يُمهد الطريق نحو بلورة إستراتيجيات إصلاحية شاملة تُسهم في تعزيز الأداء الكلي لهذه الأجهزة. ومن خلال تحسين التنسيق المؤسسي، وتطوير القدرات التحليلية، وتكريس قيم النزاهة المهنية، يمكن للأجهزة الاستخبارية أن تُحقق مستويات أعلى من الكفاءة والجاهزية، وتُواجه التهديدات الأمنية المتزايدة في هذا العصر المتقلب، بكفاءة وثقة واستقلالية.

المراجع

(1) تجربة ميدانية للباحث، اســتنادًا إلى عمله داخل الأجهزة الاستخباراتية في السودان لأكثر من 25 عامًا.

(2) Len Scott and Peter Jackson, "The Study of Intelligence in Theory and Practice," Intelligence and National Security, vol. 19, no. 2 (2004), p. 141.

(3) James Derian, Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed and War (Oxford: Blackwell, 1992).

(4) Sherman Kent, Strategic Intelligence for American World Policy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1949), p. ix.

(5) Richard Thurlow, The Secret State: British Internal Security in the Twentieth Century (Oxford: Blackwell, 1994).

(6) Michael Herman, Intelligence Power in Peace and War (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

(7) John Ferris, "Intelligence," in R. Boyce and J. Maiolo (eds.), The Origins of World War Two: The Debate Continues (Basingstoke: Palgrave, 2003), p. 308.

(8) Kobi Michael and Aaron Kornbluth, "The Academization of Intelligence: A Comparative Overview of Intelligence Studies in the West," Cyber, Journal of Intelligence and Security, vol. 3, no. 1 (May 2019), pp. 5–6.

(9) شادي عبد الوهاب منصور، الدراسات الأمنية الدولية: البعد الخفي في إدارة السياسة الخارجية، ط1 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023)، ص 21.

(10) Michael Herman, Intelligence Power in Peace and War (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

(11) Mark M. Lowenthal, Intelligence: From Secrets to Policy, 9th ed. (Washington, DC: CQ Press, 2023).

(12) اللجنــة الوطنية للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، التقرير النهائي للجنة الهجمات الإرهابيــة على الولايات المتحدة (واشــنطن العاصمة: لجنة الهجمــات الإرهابية على الولايات المتحدة)، https://www.9/11commission.gov/report/.

(13) مركز الرافدين للدراسات الإستراتيجية، حرب العراق وأسلحة الدمار الشامل: فشل استخباري أم صنيعة البيت الأبيض؟، 29 مارس/ آذار 2019 (تاريخ الدخول: 25 يوليو/ تموز 2025)، https: / /rasammerkezi.com /translations /4113/

(14) حسام الحملاوي، «دور الشرطة في الثورة المصرية المضادة»، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 66 (قطر، 2024)، ص 93.

(15) Len Scott and Peter Jackson, Ibid, p. 145.

(16) مايكل يونغ، «ماذا وراء أعمال العنف في سورية؟»، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 17 مارس/ آذار 2025 (تاريخ الدخول: 21 مارس/ آذار 2025)، https: / /carnegie-mec.org /diwan /92471.

(17) عمار الحديثي، «فساد المنظومة الأمنية في العراق: جيش من الفضائيين»، نون بوست، 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 21 مارس/ آذار 2025)، https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2025/03/what-was-syrias-violence-about?lang=ar

(18) هيكل بن محفوظ، «نظرة عامة على واقع إصلاح قطاع الأمن في تونس»، مبادرة الإصلاح العربي، يوليو/ تموز 2014 (تاريخ الدخول: 21 مارس/ آذار 2025)، https://www.arab-reform.net/publication/a-general-overview-of-security-sector-reform-in-tunisia/.

(19) «تحقيق بريطاني في (تورط) المخابرات البريطانية بنقل سجناء إلى ليبيا»، بي بي سي عربي، 5 سبتمبر/ أيلول 2011، (تاريخ الدخول: 6 يوليو/ تموز 2025)، https: / /www.bbc.com /arabic /middleeast /2011 /09 /110905__uk_rendition_libya

(20) Richard K. Betts, Enemies of Intelligence: Knowledge and Power in American National Security (New York: Columbia University Press, 2007).

(21) Max Weber, Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology (Berkeley: University of California Press, 1978).

(22) Henry Kissinger, World Order (New York: Penguin Press, 2014).

(23) Robert S. Mueller, Report on the Investigation into Russian Interference in the 2016 Presidential Election (Washington, D.C.: U.S. Department of Justice, 2019).

(24) فرح يحيى زعاترة، التهديدات السيبرانية على الأمن القومي الأميركي، ط1 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2024)، ص 166.

(25) Raymond L. Garthoff, Deterrence and the Revolution in Soviet Military Doctrine (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1990).

(26) Alexei Fursenko and Timothy Naftali, One Hell of a Gamble: Khrushchev, Castro, and Kennedy, 1958–1964 (New York: W.W. Norton & Company, 1997).

(27) Paul R. Pillar, "Intelligence, Policy, and the War in Iraq," Foreign Affairs 85, no. 2 (2006): 15–27.

(28) «أجهزة الاستخبارات: الأدوار والمسؤوليات استنادًا إلى الحكومة الرشيدة لقطاع الأمن"، مجلة حكامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4 (قطر، 2022)، ص 138.

(29) Peter Kornbluh and Malcolm Byrne, eds., The Iran-Contra Scandal: The Declassified History (New York: The New Press, 1993).

(30) Christopher M. Andrew and Oleg Gordievsky, KGB: The Inside Story of Its Foreign Operations from Lenin to Gorbachev (New York: HarperCollins, 1990).

(31) Mark M. Lowenthal, Intelligence: From Secrets to Policy (Washington, D.C.: CQ Press, 2014).

(32) Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 7th ed. (New York: McGraw-Hill, 2006), p. 47.

(33) David Easton, A Systems Analysis of Political Life (New York: Wiley, 1965), p. 75.

(34) Daniel Kahneman, Thinking, Fast and Slow (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2011), pp. 45–47.

(35) Ibid., pp. 45–47.

(36) Richard A. Posner, "The 9/11 Commission Report and the Intelligence Failure," The Yale Review of International Studies, vol. 2, no. 1 (2007), pp. 6–10.

(37) شـــوقي عرجون، «الدراســـات الاســـتخباراتية كتخصص في حقل العلاقات الدولية»، مجلة ستراتيجيا، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، الجزائر، العدد 12 (2019)، ص 48.

(38) Richard S. Lazarus and Susan Folkman, Stress, Appraisal, and Coping (New York: Springer, 1984), pp. 20–45.

(39) David A. Bell, Paranoia and the Intelligence Community: Implications for Decision-Making (New York: Routledge, 2006), pp. 50–70.

(40) Brian Peterson, "Paranoia in Intelligence Analysis: A Case Study of the Vietnam War," Journal of Intelligence and National Security, 1999, pp. 25–45.

(41) Michael Holzman, James Jesus Angleton, the CIA, and the Craft of Counterintelligence (Amherst: University of Massachusetts Press, 2008).

(42) John Ferris, "Intelligence," in The Origins of World War Two: The Debate Continues, ed. Richard Boyce and John Maiolo (Basingstoke: Palgrave, 2003), pp. 308–327.

(43) Robert Conquest, The Great Terror: A Reassessment (New York: Oxford University Press, 2008).

(44) Ben Macintyre, A Spy Among Friends: Kim Philby and the Great Betrayal (New York: Crown Publishing, 2014).

(45) Edward Snowden, Permanent Record (New York: Metropolitan Books, 2019).

(46) John W. Berry, "Psychological Aspects of Social Re-entry After Professional Service," International Journal of Stress Management, 2001, pp. 82–95.

(47) Richard S. Lazarus and Susan Folkman, Stress, Appraisal, and Coping (New York: Springer, 1984), p. 123.

(48) John W. Berry, "Psychological Aspects of Social Re-entry After Professional Service," International Journal of Stress Management, 2001, p. 45.

(49) David A. Bell, Paranoia and the Intelligence Community: Implications for Decision-Making (New York: Routledge, 2006), p. 67.

(50) Ethan Weinstein, “The Ethics of Interrogation in Wartime: The Case of World War II,” The Journal of Military Ethics 6, no. 1 (2007): 54–68.

(51) Schlesinger, James. Report on the Independent Panel to Review DoD Detention Operations. United States Department of Defense, 2004.

(52) Martin J. Eppler and Jeanne Mengis, “The Concept of Information Overload: A Review of Literature,” Information Society 22, no. 5 (2006), p. 5.

(53) Richard S. Lazarus and Susan Folkman, Stress, Appraisal, and Coping (New York: Springer, 1984), p. 112.

(54) David A. Bell, Paranoia and the Intelligence Community: Implications for Decision-Making (New York: Routledge, 2006), p. 67.

(55) Martin J. Eppler and Sarah Mengis, “The Concept of Information Overload: A Review of Literature from Organization Science, Accounting, Marketing, MIS, and Related Disciplines,” The Information Society 22, no. 5 (2006), pp. 325–344.

(56) Richard S. Lazarus and Susan Folkman, Stress, Appraisal, and Coping (New York: Springer, 1984), p. 112.

(57) David A. Bell, Paranoia and the Intelligence Community: Implications for Decision-Making (New York: Routledge, 2006), p. 67.

(58) Loch K. Johnson, Blowback: The Costs and Consequences of American Empire (New York: Henry Holt and Company, 2003).

(59) John Lewis Gaddis, The Cold War: A New History (New York: The Penguin Press, 2005).

(60) Christopher Andrew, The Defence of the Realm: The Authorized History of MI5 (London: Penguin Books, 2009).

(61) Steven Lukes, Power: A Radical View (London: Macmillan, 1974).

(62) Judith Bell, The Impact of Trauma on Intelligence Officers: Emotional Responses and Coping Mechanisms (London: Routledge, 2006).

(63) Orlando Figes, The Whisperers: Private Life in Stalin’s Russia (London: Penguin Books, 2007).

(64) Avner Shapira, Mossad: The Greatest Missions of the Israeli Secret Service (New York: St. Martin's Press, 2007).

(65) Heinz Kohut, The Analysis of the Self: A Systematic Approach to the Psychoanalytic Treatment of Narcissistic Personality Disorders (Chicago: University of Chicago Press, 1971), p. 45.

(66) Theodore Millon and Roger D. Davis, Personality Disorders in Modern Life (New York: Wiley, 2000), p. 100.

(67) David Robson, "The Narcissism Epidemic: How the Culture of Narcissism is Killing Our Self-Esteem," Psychological Science 24, no. 7 (2015): p. 760.

(68) Ibid, p. 760.

(69) American Psychiatric Association, Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders (DSM-5), 5th ed. (Washington, DC: American Psychiatric Association, 2013), p. 692.

(70) Heinz Kohut, The Analysis of the Self: A Systematic Approach to the Psychoanalytic Treatment of Narcissistic Personality Disorders, previous reference, p. 55.

(71) Paul Lawrence and Jay Lorsch, Organization and Environment: Managing Differentiation and Integration (Boston: Harvard Business School Press, 1967), p. 45.

(72) John Graham, Bruce Amos, and Tim Plumptre, Principles for Good Governance in the 21st Century (Ottawa: Institute on Governance, 2003), p. 12.

(73) مارك بيرد دسول، مستقبل الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين، ط1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص 42.

(74) Viktor Mayer-Schönberger and Kenneth Cukier, Big Data: A Revolution That Will Transform How We Live, Work, and Think (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2013), p. 78.

(75) Peter Jarvis, Towards a Comprehensive Theory of Human Learning (New York: Routledge, 2006), p. 94.

(76) Linda K. Treviño and Michael E. Brown, "Managing to Be Ethical: Debunking Five Business Ethics Myths," Academy of Management Perspectives 18, no. 2 (2004): p. 72.

(77) Richard Lazarus and Susan Folkman, Ibid, p. 30–60.

(78) Daniel Kahneman, Ibid, p. 20–60.

(79) Peter Jones, Psychoanalytic Insights into Intelligence Work (London: Routledge, 2018), p. 100–140.

(80) James Stevens, The Environmental Stress Model in Professional Contexts (New York: Academic Press, 2015), p. 70–110.

(81) David Cooper, Information Overload and Its Professional Implications (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), p. 180–220.

(82) James Stevens, Ibid, p. 85–110.

المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية: من القيود المؤسسية إلى الترسيخ الأكاديمي

The British School in Intelligence Studies: From Institutional Constraints to Academic Consolidation

شوقي عرجون – Chouki Ardjoune *

ملخص

تتناول هذه الدراسة مسار تطور الدراسات الاستخباراتية في بريطانيا، مركزةً على تحولها من مجال مغلق ومحاط بالسرية إلى حقل أكاديمي معترف به، يخضع لمعايير البحث العلمي وآليات المساءلة الديمقراطية.

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن التجربة البريطانية، بما تنطوي عليه من تعقيدات وتناقضات، تُعد نموذجًا فريدًا يمكن الاستفادة منه بوصفها مصدرًا للدروس والمقاربات القابلة للنقد والاستلهام، دون أن تُقدَّم كقالب جاهز للتطبيق .

يستعرض البحث السياق التاريخي والسياسي لنشأة المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية، مع التركيز على الانفتاح التدريجي للمؤسسات الأمنية تجاه البحث الأكاديمي، بدءًا من إتاحة الأرشيفات ورفع السرية بشكل جزئي، وصولاً إلى إنشاء برامج أكاديمية متخصصة في جامعات بريطانية مرموقة، منها كلية كينغ في لندن وجامعة باكنغهام. كما يناقش البحث التداخل بين الأوساط الأكاديمية والأجهزة الاستخباراتية، وما يترتب على ذلك من إشكاليات تتعلق باستقلالية البحث الأكاديمي وحدود النقد.

تُبرز الدراسة عددًا من المعوقات البنيوية والسياسية التي تحول دون استنساخ التجربة البريطانية في الدول العربية، وفي مقدمتها هيمنة السرية المطلقة، وضعف الشفافية، وغياب الأطر القانونية المنظمة للنفاذ إلى المعلومات، إلى جانب محدودية الكفاءات الأكاديمية المتخصصة، وضعف ثقافة التوثيق التاريخي، والتداخل المعقد بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الأكاديمية.

في الختام، تدعو الدراسة إلى تبني مقاربة إصلاحية شاملة لتأسيس حقل أكاديمي عربي في الدراسات الاستخباراتية، ترتكز على تطوير البيئة التشريعية، ودعم البحث الأكاديمي المستقل، وتشجيع الجامعات على تقديم برامج دراسية متخصصة، بما يضمن بناء معرفة علمية رصينة حول قضايا الأمن القومي

* أ.د. شوقي عرجون، أستاذ الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، الجزائر.
Dr. Chouki Ardjoune, Professor of Geopolitics and International Relations, Mohamed Boudiaf University, M'Sila, Algeria.

والاستخبارات، مع احترام ضرورات الأمن القومي ومتطلبات الشفافية والمساءلة.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الاستخباراتية، المدرسة البريطانية، السرية، الشفافية، الأمن القومي، الإصلاح الأكاديمي، الدراسات الأمنية، الأكاديميا والاستخبارات، الشفافية والمسؤولية الديمقراطية.

Abstract

This study examines the trajectory of intelligence studies in Britain, focusing on the transformation from a closed, secrecy-bound field to a recognised academic discipline governed by scientific research standards and democratic accountability mechanisms. The study is based on the premise that the British experience, despite its complexities and contradictions, offers a unique model worth exploring—not as a ready-made template, but as a set of critical lessons and approaches that can inspire and guide similar efforts elsewhere.

The research outlines the historical and political context that gave rise to the British school of intelligence studies, emphasising the gradual opening of security institutions to academic inquiry, from the declassification of archives and partial disclosure to the establishment of specialised academic programmes at prestigious institutions such as King's College London and the University of Buckingham. It also addresses the complex relationship between academia and intelligence agencies, highlighting concerns about academic independence and the limits of critical scholarship.

Moreover, the study identifies several structural and political obstacles that hinder the replication of the British experience in Arab contexts, including the dominance of absolute secrecy, lack of transparency, absence of legal frameworks for access to information, limited specialised academic expertise, weak archival practices, and the entrenched overlap between security services and academic institutions.

In conclusion, the study advocates for a comprehensive reform approach to establish an Arab academic field in intelligence studies. This approach should focus on developing a legal and institutional environment that guarantees access to information, supporting independent academic research, and encouraging universities to offer specialised programmes. Such efforts would contribute to building a robust body of knowledge on national security and intelligence issues, while balancing the imperatives of national security with the principles of transparency and accountability.

Keywords: intelligence studies, British school, secrecy, transparency, national security, academic reform, security studies, academia and intelligence, transparency and democratic accountability.

مقدمة

لم يكن موضوع الاستخبارات، بوصفه حقلاً معرفيًّا مستقلاًّ، يحظى باهتمام كبير في الأوساط الأكاديمية أو في المجال العام، خصوصًا من حيث تحليل طبيعة عمل الأجهزة الاستخباراتية، ومساءلة أدوارها ضمن الأطر المؤسسية للدولة. وقد ظل هذا الموضوع لفترة طويلة محكومًا بالسرية المؤسسية والانغلاق، سواء من جانب الفاعلين الأمنيين أو من جانب النخب البحثية التي ترددت في مقاربة هذا المجال بحثيا لأسباب متعددة. غير أن سلسلة من التحولات الأمنية والسياسية الكبرى، وفي مقدمتها هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، وهجمات لندن، عام 2005، والغزو الأنغلو-أميركي للعراق، عام 2003، دفعت إلى إعادة النظر في هذا الإهمال البحثي، وأثارت أسئلة جديدة حول حدود الاستخبارات، وجدوى ممارساتها، وموقعها ضمن المنظومة الديمقراطية.

في هذا السياق، برزت بريطانيا كحالة بحثية مثيرة للاهتمام؛ حيث عرف هذا الحقل الأكاديمي مسارًا متدرجًا وفريدًا، يختلف من حيث الخصوصية المؤسسية والسياق السياسي عن تجارب أخرى، لاسيما النموذج الأميركي. فبينما شهدت الولايات المتحدة نوعًا من التراكم البحثي المبكر نسبيًّا في حقل الدراسات الاستخباراتية، ظل هذا المجال في بريطانيا، حتى نهاية الثمانينات، مجالاً شبه محظور، يعاني من التعتيم والقيود القانونية الصارمة. لكن، ومع تعاقب التحولات السياسية، وضغوط المجتمع المدني، وتزايد التقارير الإعلامية التي سلَّطت الضوء على أنشطة الاستخبارات وخلفيات بعض العمليات الأمنية، بدأت مؤسسات الدولة البريطانية تتجه، بحذر، نحو رفع جزئي للسرية، وإتاحة بعض المواد الأرشيفية والوثائق الاستخباراتية التي كانت محظورة سابقًا؛ مما مهَّد الطريق أمام الباحثين للاقتراب من هذا الحقل وتطوير أدوات بحثية لفهمه.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المسار التاريخي والمؤسسي الذي أفضى إلى نشوء ما يُعرف بـ"المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية"، وتسليط الضوء على العوامل التي أسهمت في تبلورها كتيار بحثي مستقل ذي خصوصيات منهجية ومعرفية واضحة. كما تهدف إلى فهم الكيفية التي انتقل بها هذا الحقل

من التهميش الأكاديمي إلى التأسيس المؤسساتي، وصولاً إلى إدماجه ضمن البرامج الجامعية البريطانية بوصفه مجالاً للبحث والتعليم.

ولا تقتصر أهمية هذه الدراسة على بعدها الوصفي أو التحليلي للتجربة البريطانية، بل تنبع كذلك من إمكانات استلهام هذا النموذج، نقديًّا، في السياقات العربية. إذ تسعى الدراسة إلى طرح تساؤل جوهري حول ما إذا كانت التجربة البريطانية قابلة للتكييف أو التوظيف في بيئات سياسية وثقافية مختلفة، تعاني من هيمنة السرية، وغياب الشفافية، وتقييد النفاذ إلى المعلومات.

وانطلاقًا من ذلك، تطرح الدراسة سؤالاً مركزيًّا:

ما العوامل التي أسهمت في تطور المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية؟ وما الذي يميزها عن غيرها من التجارب، لاسيما المدرسة الأميركية؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري أربعة أسئلة فرعية:

ما أبرز العراقيل المهنية والسياسية التي أعاقت ترسيخ الدراسات الاستخباراتية في بريطانيا خلال العقود الماضية؟

كيف أسهمت التحولات السياسية والقانونية في إتاحة الأرشيفات والوثائق السرية أمام الباحثين البريطانيين؟

ما الخصائص المنهجية والمعرفية التي تميز المدرسة البريطانية عن نظيرتها الأميركية؟

ما مدى حضور الدراسات الاستخباراتية في المناهج الجامعية البريطانية؟ وما الأدوار التي تؤديها في تشكيل الوعي السياسي والمجتمعي بأعمال الاستخبارات؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

أن تطور الدراسات الاستخباراتية في بريطانيا لم يكن نتيجة طبيعية لتراكم أكاديمي داخلي، بل جاء استجابة لضغوط مجتمعية وسياسية، فُرضت عقب أزمات أمنية كبرى.

أن الانفتاح النسبي في السياسات الأرشيفية سمح بإعادة قراءة التاريخ الاستخباراتي البريطاني في سياق نقدي يتجاوز السرديات الرسمية.

أن المدرسة البريطانية تتميز بتركيزها على البعد التاريخي والتنظيمي والأخلاقي

لأجهزة الاستخبارات، مقارنة بالمدرسة الأميركية التي تركز على الأبعاد العملياتية والتقنية.

أن إدماج حقل الدراسات الاستخباراتية ضمن برامج دراسات الأمن في الجامعات البريطانية عزَّز من مشروعية الاستخبارات موضوعًا بحثيًّا مستقلًّا.

منهجيًّا، توظف الدراسة المدخل التاريخي النقدي (Critical Historical Approach) بوصفه الإطار التحليلي الأكثر ملاءمة لتفكيك مراحل تطور هذا الحقل، والربط بين السياقات السياسية والقرارات المؤسسية، وتشكُّل الخطابات الأكاديمية. ويتيح هذا المدخل تجاوز التوصيف السردي، نحو تحليل بنيوي يركز على لحظات الانكشاف السياسي (كالأزمات والفضائح الاستخباراتية) التي مهدت لنشوء خطاب نقدي داخل الأوساط البحثية. كما يساعد على تفكيك أنماط إنتاج المعرفة، ورصد حدود إسقاط التجربة البريطانية على الدول العربية، بالنظر إلى تباين البنى القانونية والسياسية والمؤسسية.

أما على المستوى النظري، فتتأسس الدراسة على مقاربة تصف هذا التيار باسم "المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية"؛ وذلك استنادًا إلى مجموعة من المؤشرات الموضوعية، في مقدمتها وجود جماعة علمية متماسكة (Epistemic Community) تتشارك مرجعيات معرفية ومنهجية، من أبرز رموزها: كريستوفر أندرو (Christopher Andrew)، ومايكل هيرمان (Michael Herman)، وريتشارد ألدريتش (Richard Aldrich)، وبيتر غيل (Peter Gill). وتتميز هذه المدرسة باستخدام المنهج الكيفي، والتحليل التاريخي لطويل المدى، والتركيز على العلاقة بين الاستخبارات والديمقراطية، مع الاهتمام بأخلاقيات العمل الاستخباراتي.

كما أن تراكم الدراسات والأبحاث، ونشرها في مجلات متخصصة مثل Intelligence and National Security وJournal of Intelligence History، إضافة إلى تدريس هذا الحقل في جامعات بريطانية مرموقة مثل King's College London و Aberystwyth University، يعزز من استقلالية المدرسة البريطانية، ويمنحها طابعًا مؤسسيًّا. وقد أدى هذا الزخم المعرفي إلى حضورها الوازن في المؤتمرات الدولية، وتثبيت مكانتها إلى جانب مدارس أخرى كالأميركية والروسية.

وتختتم هذه المقدمة بتحديد المفاهيم المركزية التي تشكِّل الإطار الإبستمولوجي للدراسة، وتشمل:

الاستخبارات (Intelligence): مجموعة من الأنشطة الرامية إلى جمع وتحليل المعلومات السرية لخدمة القرار الأمني والسياسي.

السرية (Secrecy): مبدأ مؤسسي لحماية المعلومات الحساسة من الكشف.

رفع السرية (Declassification): عملية قانونية لإتاحة الوثائق السرية بعد زوال مبررات حمايتها.

التاريخ الرسمي للاستخبارات (Official Intelligence History): السرديات المعتمدة من الدولة بشأن نشاطات أجهزتها الاستخباراتية.

أرشيف الاستخبارات (Intelligence Archives): قاعدة الوثائق التي تُتاح لاحقًا للباحثين.

الرقابة البرلمانية (Parliamentary Oversight): آلية ديمقراطية لمساءلة الأجهزة الأمنية.

التوازن بين السرية والشفافية (Balance Between Secrecy and Transparency): إشكالية جوهرية في هذا الحقل، تسعى إلى ضمان الأمن القومي دون تعطيل حرية البحث الأكاديمي.

أولًا: معوقات الترسيخ الأكاديمي للدراسات الاستخباراتية في بريطانيا

جاءت بدايات الاهتمام الأكاديمي بدراسة الاستخبارات في مطلع القرن الحادي والعشرين في لحظة فارقة من تاريخ العلاقات الدولية؛ حيث أصبح الدور السري للمخابرات في الأمن العالمي والشؤون السياسية أكثر وضوحًا من أي وقت مضى، نتيجة تعاظم التهديدات غير التقليدية وتكرار الإخفاقات الاستخباراتية(1). ومع ذلك، فقد واجهت محاولات تأصيل هذا الحقل العلمي في بريطانيا جملة من العراقيل البنيوية، كان أبرزها هيمنة منطق السرية، والممانعة المؤسسية تجاه الانفتاح، وتقييد آليات المساءلة.

1. عقبة السرية

تميزت الثقافة السياسية البريطانية، طيلة القرن العشرين، بانتهاج سياسة متشددة في التعامل مع المعلومات الاستخباراتية، تقوم على الحجب الكامل والتكتم المؤسسي. وقد شكّل هذا السياق أحد أكبر العوائق أمام ترسيخ حقل أكاديمي مستقل لدراسة الاستخبارات؛ إذ واجه الأكاديميون والباحثون صعوبات بالغة في النفاذ إلى الوثائق والأرشيفات؛ ما جعل من دراسة هذا المجال أمرًا محفوفًا بالعقبات القانونية والإجرائية.

دعمت الحكومات البريطانية المتعاقبة، من المحافظين والعمال، هذا التوجه، وأصرَّت على استمرار منطق السرية باعتباره دعامة أساسية للأمن القومي. ولم تكن هناك استثناءات تُذكر تسمح للباحثين المدنيين بالوصول إلى المعلومات، باستثناء حالات نادرة. ومع ذلك، ظهرت من حين لآخر مذكرات شخصية لضباط استخبارات متقاعدين منذ سبعينات القرن الماضي؛ ما خلق ديناميكية مزدوجة تجمع بين الحظر والتسريب، وأسهمت لاحقًا في تهيئة المناخ الفكري لنشوء حقل دراسي متمايز.

يعود أحد أبرز التعبيرات عن هذه الثقافة الرسمية إلى تصريح شهير لوزير الخارجية البريطاني، السير أوستن شامبرلين (Austin Chamberlain)، عام 1924، حين قال: "إن جوهر أي جهاز استخباراتي هو أن يكون سريًّا، وإذا ما بدأتَ في الكشف عن المعلومات، فمن الواضح تمامًا أنه لم يعد هناك جهاز استخباراتي سري"(2). وقد جاء هذا التصريح منسجمًا مع قانون الأسرار الرسمية لعام 1911، الذي صيغ خصيصًا لمنع نشر أو تسريب أية معلومات تتعلق بالأنشطة الاستخباراتية. غير أن المفارقة تتجلى في أنه، وبعد ثلاث سنوات فقط، قام وزير الخارجية ذاته بقراءة برقيات سوفيتية غير مشفرة أمام مجلس العموم، مبررًا بها قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وهو ما أسفر عن إلحاق أضرار جسيمة بجهود استخبارات الإشارة البريطانية في مواجهة الكتلة الشرقية(3). ورغم ذلك، ظلت الحكومات البريطانية متمسكة بسياسة التكتم، واستمرت في تعزيز إطار قانوني يُجرِّم كشف أسرار العمل الاستخباراتي دون تفويض رسمي.

إلا أن هذا الواقع لم يمنع الأوساط الثقافية من التفاعل مع موضوع الاستخبارات بوسائل غير مباشرة. فقد أسهمت فضائح التجسس السوفيتي في بريطانيا، وما أثارته

من صدمة سياسية وإعلامية، في إحياء هذا الموضوع داخل الرأي العام، وإن بقي ذلك في إطار محدود. كما بدأ منذ مطلع السبعينات عدد من ضباط الاستخبارات السابقين بكتابة مذكراتهم وسيرهم الذاتية التي تناولت، بدرجات متفاوتة من الجرأة، نشاطاتهم داخل الجهاز(4). ويمكن اعتبار هذه الديناميكية التفاعلية بين "السرية المؤسسية" و"الانكشاف غير الرسمي" نقطة انطلاق أولية لظهور خطاب استخباراتي جديد يتجاوز الصورة الدعائية التي دأبت الدولة على تصديرها.

ومع مرور الوقت، أصبح موضوع التجسس رائجًا في الأدب الإنجليزي، وخصوصًا خلال الحرب الباردة، التي وفرت أرضًا خصبة لتخيل عمليات الاستخبارات وتحليل أبعادها السياسية. وفي هذا الإطار، تبرز روايات جون لو كاريه (John Le Carré)، الضابط السابق في الاستخبارات البريطانية، التي لاقت رواجًا واسعًا رغم انتقاداتها الصريحة للسياسات البريطانية، وخصوصًا فيما يتعلق بتدخلاتها الخارجية في إفريقيا وأميركا اللاتينية بعد الحرب الباردة(5). وعلى الرغم من القوانين الصارمة التي تجرِّم إفشاء المعلومات الاستخباراتية، فقد تمكن العديد من الضباط السابقين من الكتابة حول هذا المجال، وإن بأساليب روائية أو أدبية أو ساخرة(6)؛ مما شكَّل أحد أبرز مفارقات التقليد البريطاني: ففي حين تُطبق قواعد قانونية صارمة تمنع الكشف غير المصرح به، إلا أن الكتابة عن الاستخبارات، في شكل من الأشكال، كانت أكثر شيوعًا في بريطانيا منها في أي بلد آخر.

وقد أسهم هذا التوتر البنيوي بين مطلب السرية الرسمي وحالات الانكشاف المجتمعي في تهيئة بيئة فكرية مواتية لتحويل الاستخبارات من موضوع "محظور معرفيًّا" إلى مجال مفتوح للنقاش والتحليل الأكاديمي. فمع تزايد التسريبات، وانتشار المذكرات الشخصية، والضغط الإعلامي المتصاعد، بدأ يتشكل حقل معرفي يتجاوز الرواية الرسمية، ويتجه إلى تحليل بنية العمل الاستخباراتي من حيث التنظيم، والثقافة المؤسسية، ونمط الأداء.

هذا التحول لم يكن معزولاً عن التحولات السياسية التي عرفتها بريطانيا منذ السبعينات، خاصة فيما يتعلق بتوسيع هامش المساءلة البرلمانية، وتنامي دور الإعلام الاستقصائي، والانفتاح المتدرج في السياسات الأرشيفية. وبهذا، بدأت ملامح المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية تتبلور، لا من حيث الموضوعات

فحسب، بل أيضًا من حيث المقاربة المنهجية التي فضَّلت التحليل التاريخي والمؤسسي، بدلاً من الاقتصار على التقييم الأمني التقني. لقد أسس هذا الاتجاه لتقليد علمي مستقل يتمحور حول دراسة الاستخبارات بوصفها ظاهرة سياسية معقدة، تتقاطع فيها اعتبارات الأمن والديمقراطية، وتستدعي تأطيرًا نقديًّا يتجاوز ثنائية "النجاح أو الفشل"، لصالح فهم أعمق لبنية القرار، وإكراهات العمل السري، وحدود الشفافية في الأنظمة الديمقراطية.

2- الضغط المجتمعي والمقاومة المؤسسية

شهدت الفترة التي أعقبت عام 1986 توترًا ملحوظًا بين الحكومة البريطانية ومجتمع الاستخبارات، بعد محاولة حكومة مارغريت تاتشر منع نشر مذكرات الضابط السابق في جهاز الأمن الداخلي (MI5)، بيتر رايت، التي حملت عنوان Spycatcher. وقد تضمنت هذه المذكرات اتهامات حساسة استهدفت شخصيات بارزة، منها مدير MI5 الأسبق، روجر هوليس، ورئيس الوزراء السابق، هارولد ويلسون، بالاشتباه في ارتباطهم بالاستخبارات السوفيتية. لجأت الحكومة إلى رفع دعوى مدنية ضد رايت في أستراليا، استنادًا إلى الإخلال بالواجب المهني، بدلاً من تفعيل قانون الأسرار الرسمية لعام 1911 المذكور آنفًا(7). وقد عكست هذه الخطوة محدودية القانون التقليدي في التعامل مع تسريبات الضباط المتقاعدين، وفتحت تدريجيًّا المجال أمامهم لنشر مذكراتهم، ضمن هامش محسوب من الإفصاح.

في هذا السياق، انتقد المؤرخ البريطاني البارز في حقل الاستخبارات، كريستوفر أندرو (Christopher Andrew)، في عام 1988، تمسك الدولة البريطانية بمنطق السرية المطلقة، معتبرًا أن رفع السرية لا ينبغي النظر إليه كتهديد، بل كوسيلة لإبراز الإنجازات التاريخية وتعزيز الفهم المؤسسي لأجهزة الاستخبارات. وقد تجلى هذا الموقف في كتابه المشترك مع أوليغ غورديفسكي (Oleg Gordievsky)، الصادر عام 1990، بعنوان الاستخبارات السوفيتية 1917–1990، والذي اعتمد على شهادات من داخل النظام السوفيتي، مع تأكيده في الوقت نفسه على محدودية الوصول إلى بيانات موثوقة تتعلق بالمؤسسات البريطانية ذاتها(8).

3- الانفتاح التدريجي

منذ مطلع التسعينات، بدأت بريطانيا اتخاذ خطوات تدريجية نحو تأطير النشاط الاستخباراتي بقواعد قانونية؛ حيث تم لأول مرة إدراج الأجهزة الثلاثة -جهاز الأمن (MI5)، وجهاز الاستخبارات السرية (MI6)، ومكاتب الاتصالات الحكومية (GCHQ)- ضمن إطار تشريعي يتيح نوعًا من الرقابة البرلمانية. وقد تجسد ذلك في إنشاء "لجنة الاستخبارات والأمن" (ISC)، سنة 1994، وهي لجنة تضم برلمانيين يُعيَّنون من قبل رئيس الوزراء، وتتولى مراقبة الإنفاق والسياسات والعمليات الاستخباراتية، من خلال ثلاث لجان فرعية تُوزع الاختصاصات بين مجلس العموم ومجلس اللوردات. وتُشكَّل لجان مؤقتة أحيانًا لأداء مهام محددة، ثم تُحل فور انتهاء مهامها، بينما تستمر لجان أخرى من دورة برلمانية إلى التي تليها(9).

ورغم هذا التقدم المؤسساتي، فإن العديد من النقاد لا يزالون يعدون وتيرة الانفتاح البريطاني "محدودة"، لاسيما عند مقارنتها بالتجربة الأميركية(10). ويُعزى هذا التقييد -لدى بعض الباحثين- إلى طبيعة الاستجابة الخارجية التي فُرضت على بريطانيا نتيجة التزاماتها تجاه الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وليس بسبب تحول داخلي عميق في الثقافة السياسية أو العقيدة الأمنية.

كما تعرضت فاعلية لجنة الاستخبارات والأمن إلى نقد شديد، خاصة بعد فشلها في تقديم تقييم مستقل بشأن مشاركة بريطانيا في حرب العراق؛ مما أضعف مصداقيتها في نظر الرأي العام. وفي الوقت ذاته، تزايد اهتمام البرلمان الأوروبي بأداء دور رقابي على أنشطة الاستخبارات، لاسيما من خلال التحقيق في مراكز الاعتقال السرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في أوروبا؛ مما أضفى بعدًا دوليًّا جديدًا على قضايا الرقابة والمساءلة.

بدأت أولى المحاولات الرسمية لرفع السرية بشكل مؤسسي مع حكومة جون ميجور، في عام 1992؛ حيث شرعت الأجهزة الاستخباراتية تدريجيًّا في تحويل سجلاتها إلى الأرشيف الوطني. وقد شملت هذه الخطوة دائرة الأمن، ومكاتب الاتصالات الحكومية، ومدرسة الشيفرة والكود الحكومي، في حين استمر جهاز الاستخبارات السرية (SIS) في الامتناع عن الإفراج عن ملفات عملياته خلال الحرب. ويعكس هذا التفاوت في الإفصاح اختلافًا في التصورات المؤسسية للتهديدات، وتباينًا في الهياكل البيروقراطية ومدى الاستعداد للانفتاح والرقابة.

ومن أبرز التطورات في هذا السياق تبني سياسة تعديل الوثائق بدلاً من حجبها بالكامل، من خلال إخفاء أسماء الأشخاص والمواقع الحساسة؛ مما أتاح للباحثين هامشًا أوسع من الاطلاع الأكاديمي، مع المحافظة على مقتضيات الأمن القومي. وقد شكّل دخول "قانون حرية المعلومات" لعام 2005 حيز التنفيذ نقلة نوعية، رغم استثناء وكالات الاستخبارات من نطاقه؛ إذ بات بالإمكان الوصول إلى وثائق محفوظة لدى هيئات حكومية أخرى؛ مما وفَّر للباحثين مداخل غير مباشرة لفهم البنية الوظيفية والأداء المؤسسي للاستخبارات البريطانية.

إن التحولات التراكمية التي شهدها حقل الاستخبارات في بريطانيا منذ أواخر الثمانينات –من صدامات الحكومة مع ضباط سابقين، وضغوط الإعلام والأكاديميا، إلى الإصلاحات القانونية والرقابية– قد أسهمت في بلورة حقل أكاديمي جديد يُعرف اليوم بـ"المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية". ولم تنشأ هذه المدرسة فقط استجابةً للرغبة في فهم الدور الاستخباراتي من منظور علمي، بل تأسست أيضًا على تفاعل معقد بين رفع السرية التدريجي، وتزايد الطلب الجامعي على تحليل الأمن القومي، والتحول من السرديات الأمنية إلى التحليل النقدي لدور المخابرات في صنع السياسات الداخلية والخارجية.

وقد أتاح هذا السياق الأكاديمي تأسيس تقليد بريطاني مميز في الدراسات الاستخباراتية، يجمع بين التحليل الوثائقي المنهجي، والفهم السياسي والمؤسسي لديناميكيات صنع القرار والرقابة، مع توظيف أدوات المنهج التاريخي وعلوم السياسة والعلاقات الدولية. وعليه، فإن هذه المدرسة تمثل تجربة أكاديمية نابعة من واقع سياسي خاص، وتقدم نموذجًا مغايرًا للمدرسة الأميركية التي تطورت في بيئة أكثر انفتاحًا ووفرة في الوثائق.

ثانيًا: مصادر ومناهج الدراسات الاستخباراتية في بريطانيا

بدأت بعض المحاولات لكتابة تاريخ الاستخبارات البريطانية منذ ستينات القرن العشرين، لكنها قوبلت بمقاومة شديدة، خاصة من قبل الحكومة. ففي عام 1984، ألَّف جوناثان بلوش وباتريك فيتزجيرالد كتابًا بعنوان "الاستخبارات البريطانية وعملياتها السرية في إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط"، تطرقا فيه إلى أبرز العمليات

السرية التي نفذتها الاستخبارات البريطانية، كما تناولا علاقاتها مع نظيرتها الأميركية في مناطق مختلفة من العالم(11).

ظل الاهتمام الأكاديمي البريطاني بدراسة الاستخبارات خلال الثمانينات محدودًا، واقتصر في الغالب على عدد قليل من المؤرخين. وغالبًا ما عُدَّت الاستخبارات بُعدًا مفقودًا في دراسات العلاقات الدولية. وفي عام 1986، أسهم كريستوفر أندرو (Christopher Andrew) في تأسيس دورية الاستخبارات والأمن القومي (Intelligence and National Security)، التي أصبحت لاحقًا مجلة عالمية رائدة في هذا المجال، وأسهمت في تطوير الدراسات الاستخباراتية كفرع جانبي داخل حقل العلاقات الدولية، مدفوعة بتغيرات متسارعة في سياسات رفع السرية في بريطانيا(12).

رغم تمسك الثقافة البريطانية التقليدية بمبدأ السرية، فقد أُتيح الوصول إلى سجلات الاستخبارات البريطانية بوسائل متعددة، أبرزها: التاريخ الرسمي، والترتيبات التعاونية السرية، ومجموعات الوثائق التاريخية المختلفة. فعلى سبيل المثال، نُشر التاريخ الرسمي للمخابرات البريطانية في الحرب العالمية الثانية بعد عام 1979، واشتمل على ملفات مفصلة وموثوقة تركزت أساسًا على الحرب ضد دول المحور. ومع ذلك، لم تتضمن هذه الملفات معلومات عن الاختراقات التي قامت بها الاستخبارات السوفيتية، أو عن عمليات الخداع الإستراتيجي. ورغم اكتمال المجلد الأخير، سنة 1980، فقد تأخر نشره حتى 1990 بسبب تحفظات رئيسة الوزراء آنذاك، مارغريت تاتشر.

ولم تُبذل أي محاولة لاحقة لتكرار عملية توثيق التاريخ الرسمي للمخابرات البريطانية. ومع ذلك، أشار ريتشارد ألدريتش (Richard Aldrich) إلى إمكانية إجراء دراسة تحليلية مقارنة عن استخبارات الحرب الباردة. وعندما قرر جهاز الأمن (MI5) توثيق تاريخه بمناسبة مرور مئة عام على تأسيسه، تم اختيار البروفيسور كريستوفر أندرو لتنفيذ المشروع. وفي السياق نفسه، كُلِّف البروفيسور كيث جيفري (Keith Jeffery) من جامعة كوينز بكتابة مجلد التاريخ الرسمي لمصلحة الاستخبارات السرية (SIS)، والذي يغطي الفترة من 1909 إلى بدايات الحرب الباردة، وكان من المقرر نشره في عام 2010. وقد أتيحت للمؤرخين صلاحيات الوصول إلى الأرشيفات الخاصة بالمصلحة، مع التأكيد على ضرورة حماية المصادر الاستخباراتية.

في سياق موازٍ، ألَّف السير لورانس فريدمان (Lawrence Freedman) كتابًا عن التاريخ الرسمي لحرب الفوكلاند، تضمن تحليلات عن النشاطات الاستخباراتية البريطانية والمواقف الأرجنتينية تجاهها(13). وفي عام 1997، نشرت وزارة الخارجية البريطانية وثيقة بشأن طرد جماعي لضباط الاستخبارات السوفيتية في عام 1972، وقد تمكّن بعض الكتَّاب البريطانيين من الوصول إلى ملفات SIS لفترة ما قبل الحرب، مثل غوردون بروك-شيفرد (Gordon Brook-Shepherd) الذي استخدم هذه الملفات في دراسته عن الاستخبارات الغربية والثورة البلشفية(14). كما استعان ألان جود (Alan Judd) بهذه الملفات لكتابة السيرة الذاتية لأول مدير لـSIS، السير مانسفيلد كومينغ (Mansfield Cumming)، وكذلك فعل أندرو كوك (Andrew Cook) في تأليف سيرة سيدني رايلي (Sidney Reilly)، أحد أبرز ضباط الاستخبارات.

وأسهمت الاستخبارات البريطانية أيضًا في نشر كتب تناولت أنشطة الاستخبارات السوفيتية خلال الحرب الباردة. ففي عام 1990، نشر أوليغ غورديفسكي (Oleg Gordievsky)، وهو ضابط مخابرات سوفيتي انشق لصالح SIS، مذكرات مشتركة مع كريستوفر أندرو كشفت حقائق عن العمليات السوفيتية. وفي عمل لاحق، تعاون فاسيلي ميتروخين (Vasili Mitrokhin) مع أندرو لنشر ملفات من الاستخبارات الروسية اعتمدت على وثائق حقيقية، نتج عنها ثلاثة كتب مهمة صدرت قبل وفاة ميتروخين في لندن، عام 2004(15).

ونظرًا لصعوبة الوصول إلى أرشيفات الاستخبارات بشكل مباشر، أشار كريستوفر أندرو إلى إمكانية استخدام ما سماه "ملفات الجوار" (adjacent files)، أي الوثائق الموجودة في وزارات الخارجية والداخلية والسفارات البريطانية، أو تلك الخاصة بالحلفاء مثل دول الكومنولث. بل إن بعض أرشيفات "إدارة العمليات الخاصة" البريطانية ظهرت في الأرشيف الوطني الأميركي بعد أن تم إيداعها بمكتب الخدمات الإستراتيجية هناك في الثمانينات(16).

ومن المصادر المهمة الأخرى "أرشيف الخصوم"، وهو يتضمن مواد مسربة أو محجوزة أو تم الحصول عليها لاحقًا، مثل محضر اجتماع استخباراتي بين الـCIA وSIS، عام 1953، حول اختراق الاتصالات السوفيتية في برلين، الذي كشف عنه لاحقًا جورج بليك (George Blake) بالتعاون مع سيرجي كوندراشيف (Sergei

Kondrashev). كما وفر نايجل وست (Nigel West) وأوليغ تساريف (Oleg Tsarev) قوائم بمحتوى أرشيف KGB الذي حصل عليه أنتوني بلنت وكيم فيلبي، استنادًا إلى وثائق أتيح الوصول إليها لتساريف.

ويُعد عمل بول مادريل (Paul Maddrell) حول سجلات وزارة أمن الدولة الألمانية الشرقية (شتازي) مثالاً بارزًا في توظيف أرشيف الخصوم لفهم أنشطة الاستخبارات الغربية إبان الحرب الباردة.

من خلال كل ما سبق، يتضح أن تطور الدراسات الاستخباراتية البريطانية يعكس صراعًا دائمًا بين السرية والمساءلة، والتوتر بين الرغبة في كشف الحقائق والقيود السياسية والقانونية. وقد شكَّلت مقاومة الحكومات البريطانية لرفع السرية عائقًا أساسيًّا أمام الباحثين؛ مما أخَّر تأسيس حقل أكاديمي منظم. ومع ذلك، فإن مساهمات الباحثين والضباط السابقين الذين تحدوا هذه القيود، فضلاً عن الانفتاح الجزئي للأرشيفات، قد مهَّدت الطريق لبناء معرفة أعمق وأشمل حول عمل أجهزة الاستخبارات البريطانية.

هذا الانفتاح التدريجي أسهم في خلق توازن نسبي بين السرية والشفافية، ووفر للباحثين أدوات تحليلية جديدة لفهم التجربة البريطانية في مجال الاستخبارات. كما بيَّن أهمية الاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة، بما في ذلك الأرشيفات الحكومية، والأجنبية، وحتى أرشيفات الخصوم، لفهم السياقات التاريخية والسياسية المعقدة.

وقد نشأت المدرسة البريطانية في هذا المجال من تيارين معرفيين رئيسيين: الأول عسكري، تمثل في أعمال مؤرخين عملوا سابقًا في الميدان الاستخباراتي مثل رالف بينيت (Ralph Bennett) وباتريك بيسلي (Patrick Beesly)، والثاني أكاديمي، تأثر بمساهمات باحثين في العلاقات الدولية مثل الإيطالي ماريو توسكانو (Mario Toscano)، الذي قدم، في عام 1950، ورقة بحثية حول "مشكلات خاصة في تاريخ الحرب العالمية الثانية"، أعيد نشرها لاحقًا ضمن مؤلفاته(17).

ورغم تفاوت السياسات المتعلقة برفع السرية بين الدول، إلا أن مبدأ حماية المصادر والأساليب يظل جامعًا مشتركًا لدى أجهزة الاستخبارات جميعها. ففي حين أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) أبدت مرونة نسبية في الإفراج عن

الوثائق، مع التأكيد على حماية عملائها، لا تزال هيئة الاستخبارات السرية البريطانية أكثر تحفظًا. فقد امتنعت الأخيرة عن رفع السرية عن تفاصيل حساسة، مثل قضية بينكوفسكي(18)، التي تضمنت معلومات عملياتية دقيقة ومحاضر استخلاص معلومات أجراها ضباط بريطانيون وأميركيون، بالإضافة إلى خرائط وكلمات سرية.

ومن أبرز أسباب التحفظ البريطاني، استمرار استخدام بعض الأساليب القديمة، مثل آلة إنغما (Enigma) التي استُخدمت في تعمية الرسائل خلال الحرب العالمية الثانية، من قبل دول أخرى حتى ما بعد الحرب(19). ومع ذلك، يرى البعض أن العديد من تلك الأساليب القديمة لم تعد تحمل حساسية أمنية بالغة، ما يستدعي إعادة النظر في استمرار حجبها باسم الأمن القومي.

في ضوء ما تقدم، تبين أن المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية تقوم على تقاليد عريقة وتجربة متراكمة، وتقدم نموذجًا علميًّا فريدًا يتكامل فيه البعد التاريخي مع التحليل المؤسسي والسياسي؛ ما يجعلها مرجعية مهمة في فهم العلاقة بين الاستخبارات والسياسة والأمن في السياق الغربي الحديث.

ثالثًا: مضامين المدرسة البريطانية وإشكاليات الاستلهام العربي

تطورت الدراسات الاستخباراتية بوصفها فرعًا أكاديميًّا بشكل بطيء وانتشار محدود داخل الجامعات العالمية، ويُعزى ذلك أساسًا إلى الطابع السري الذي يحيط بهذا المجال، بالإضافة إلى تردد الأوساط الأكاديمية في التعامل المباشر مع الأجهزة الاستخباراتية، خشية الوقوع تحت ضغوط أو استهداف من قبل المؤسسات الأمنية. ومع ذلك، بدأ العديد من الجامعات، في دول مختلفة، بإدراج برامج تدريس وبحوث متخصصة تتناول الاستخبارات كظاهرة سياسية وأمنية تستحق الدراسة والتحليل. وقد شهدت بعض الجامعات، لاسيما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا وإسرائيل، تقديم دورات متخصصة في الدراسات الاستخباراتية خلال فترة الحرب الباردة، بينما ظلت معظم البرامج الأكاديمية في العلاقات الدولية، والعلوم السياسية، والتاريخ، وتحليل النزاعات، تتجنب تناول هذا الموضوع بشكل مباشر(20).

وقد شهد ربع القرن الأول الذي أعقب الحرب العالمية الثانية ازدهارًا ملحوظًا في البرامج الأكاديمية المتعلقة بالعلاقات الدولية، والتاريخ الدبلوماسي، ودراسات

المناطق في مؤسسات التعليم العالي في أميركا الشمالية والعالم الغربي عمومًا. غير أن هذا النمو الكبير لم يشـمل دمج موضوع الاستخبارات في المناهج الدراسية؛ إذ لم تقدم سوى قلة قليلة من الهيئات الأكاديمية، قبل أواخر سبعينات القرن العشرين، مقررات أو وحدات دراسية متخصصة في مجال الدراسات الاستخباراتية(21).

في بريطانيا، تم إدخال محتوى الدراسات الاستخباراتية إلى المؤسسات الأكاديمية من قبل السير فرانسيس هاري هنسلي (Sir Francis Harry Hinsley)، الذي ترك العمل الحكومي وتولى منصب أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كامبريدج، سنة 1969. وفي تسعينات القرن الماضي، شرع كريستوفر أندرو (Christopher Andrew) في إدراج مساق دراسي حول التاريخ والاستخبارات ضمن برنامج "تريبوس" (Tripos) في قسم التاريخ بجامعة كامبريدج(22).

وقد أدى تنامي الاهتمام البحثي بالشأن الاستخباراتي إلى ظهور مجلات أكاديمية متخصصة أسهمت في تأطير هذا المجال معرفيًا. ففي عام 1985، أطلق كريستوفر أندرو ومايكل هاندل (Michael Handel) "مجلة الاستخبارات والأمن القومي" في المملكة المتحدة، وفي العام نفسه تأسست "مجلة الدراسات الدولية للاستخبارات ومكافحة التجسس" برئاسة تحرير ريس براون (Reese Brown) في الولايات المتحدة. كما أُنشئت مجلة ثالثة متخصصة بعنوان "مجلة التاريخ الاستخباراتي"، سنة 2001، وذلك من قبل جمعية تاريخ الاستخبارات الدولية ومقرها ألمانيا. وفي عام 2007، أُطلقت "المجلة الأوروبية للدراسات الاستخباراتية" بصيغة إلكترونية، بإشراف تحريري بلجيكي-هولندي. ومع الوقت، أصبحت المؤتمرات السنوية للجمعيات الدولية مثل ISA (الرابطة الدولية للدراسات) وCASIS (جمعية الدراسات الاستخباراتية الكندية) فضاءات بحثية مفتوحة، أسهمت في تطوير حوار فكري وتوفير موارد تعليمية، وتكوينات أكاديمية متخصصة في مجال الدراسات الاستخباراتية(23).

إن المساهمات التي قدمها عدد من المفكرين البريطانيين، في عام 1985، ضمن فعالية علمية نظمتها جامعة إكستر، يمكن عدُّها مؤشرًا على تشكُّل نواة لمدرسة متميزة من الباحثين البريطانيين في مجال الدراسات الاستخباراتية. وقد تجلى هذا التوجه في الكتاب الجماعي، الصادر عام 1984، والذي حرره كريستوفر أندرو

(Christopher Andrew) وديفيد ديلكس (David Dilks)، تحت عنوان: البُعد المفقود: الحكومات والمجتمعات الاستخباراتية في القرن العشرين (The Missing Dimension: Governments and Intelligence Communities in the Twentieth Century). وقد سبق هذا العمل كتابات ومحاضرات مبكرة، أبرزها المحاضرة التي قدمها البروفيسور إرنست ماي (Ernest May) في جامعة هارفارد، سنة 1980، والتي نُشرت لاحقًا، في عام 1984، تحت عنوان "معرفة الأعداء: تقييم الاستخبارات قبل الحربين العالميتين" (Knowing One's Enemies: Intelligence Assessment Before the Two World Wars). وقد لفت الأنظار خلال ذلك المؤتمر أن أكثر من نصف المساهمين والمناقشين كانوا من الباحثين البريطانيين، وهو ما يعكس حجم اهتمامهم المتزايد بالمجال الاستخباراتي وتطويره أكاديميًّا(24).

وبناءً عليه، يمكن تصنيف بريطانيا بوصفها الدولة الأوروبية الأولى من حيث حجم الإنتاج العلمي والأكاديمي في حقل الدراسات الاستخباراتية، مقارنة بدول أوروبية أخرى مثل ألمانيا أو إسبانيا أو فرنسا. ففي الوقت الذي يُنشر فيه كتاب واحد حول الاستخبارات في فرنسا، تُقابل ذلك عشرة كتب أو أكثر تصدر في بريطانيا والولايات المتحدة، وهو ما يبرز التفوق الكمي والنوعي النسبي لهذا المجال في السياقين الأنجلوساكسونيين.

وقد كان "البُعد المفقود" في مرحلة التأسيس لهذا الحقل العلمي يتمثل في غياب التحديد المنهجي الدقيق لمجالات الدراسة وأنواع الإشكاليات التي يتناولها، إلا أن مرور الزمن سمح ببلورة تصنيفات أكثر وضوحًا، على الرغم من استمرار التحديات المرتبطة بإقناع الحكومات بضرورة الإفراج عن مزيد من المعلومات والوثائق لدعم الدراسات التاريخية. ويظل الإفراج المحدود وغير المنتظم عن مواد الاستخبارات، لاسيما تلك المتعلقة بفك الشيفرات في منتصف القرن العشرين، أحد أهم العوائق أمام الباحثين، ويؤدي أحيانًا إلى تحميل مسؤولي الأرشيف تبعات القرارات الرسمية، مما يُحبط المؤرخين ويدفعهم إلى سدِّ الفجوات من خلال استنتاجات غير مباشرة واستدلالات مفسرة(25).

وعلى مستوى التصنيف المعرفي، يمكن التمييز داخل حقل الدراسات الاستخباراتية بين قسمين رئيسيين: دراسات الاستخبارات في زمن السلم، ودراسات الاستخبارات

في زمن الحرب. وفي كلتا الحالتين، تبرز ثلاث مراحل منهجية أساسية ينبغي الانتباه إليهـا: أولاً: الطريقة التي تُنجز بها عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية؛ ثانيًا: الآليـات المعتمـدة لتقييم تلك المعلومات وتحويلها إلى مادة "استخباراتية" قابلة للتوظيف؛ وثالثًا: حجم التأثير الذي تُحدثه هذه المعلومات على رسـم السياسـات العامة وصياغة الإستراتيجيات العليا.

وضمـن هذه الانقسـامات المنهجية في الدراسـات الاسـتخباراتية، يُلاحَظ وجود تباينات واضحة بين مجالات الاسـتخبارات العسكرية، والأمن الداخلي، وعمليات التخريب وزعزعة الاسـتقرار، إضافة إلى اسـتخبارات الإشارات وعمليات الخداع الإستراتيجي(26).

ومن بين العوامل التي أسهمت في التقدم الذي أحرزته المدرسة التاريخية البريطانية في دراسـة الاستخبارات في زمن السلم، الاهتمام الكبير بالسجلات البريطانية التي اسـتند إليها المؤرخون -ولا تزال قابلة للاسـتخدام- في إعادة بناء عمليات صنع القرار السياسـي، والصور النمطية التي كانت تتبنَّاها الحكومة البريطانية حيال العالم الخارجي، انطلاقًا من الوثائق المتاحة لصنَّاع السياسات آنذاك(27).

وقد اتسـمت المناهج التعليمية المعتمدة في حقل الدراسـات الاستخباراتية ضمن الأوساط الأكاديمية، لاسيما في مراحل النشأة الأولى، بوجود أربع مقاربات نموذجية لتدريس الاستخبارات في مؤسسات التعليم العالي، وهي:

المقاربة الوظيفية: التي تركز على دراسة الأنشطة والعمليات التشغيلية التي تقوم بها الأجهزة الاستخباراتية.

المقاربة الهيكلية: وتهدف إلى تحليل دور وكالات الاسـتخبارات والأمن في تسيير الشؤون الدولية.

المقاربة السياسية: وتتناول الاستخبارات من زاوية علاقتها بصنع القرار والسياسات العامة.

المقاربة التاريخية: التي تركز على التجارب السابقة والشخصيات البارزة في المجال الاستخباراتي.

ورغم ندرة المحاولات في الدول الغربية لتطبيق المحاكاة كوسيلة تعليمية في الفصول الدراسية الخاصة بالدراسات الاستخباراتية، فإن بعض النماذج تُظهر فاعلية هذا النهج. فعلى سبيل المثال، في برنامج الماجستير في الدراسات الاستخباراتية والأمنية بجامعة برونيل (Brunel)، يستخدم الأستاذ فيليب ديفيس (Philip H. J. Davies) أسلوب "المشروع الجماعي" لتعريف طلاب الدراسات العليا بآليات التحليل الاستخباراتي البريطاني، والذي يُعرف في بريطانيا بمصطلح "التقييم" (Assessment). ويُعد هذا النوع من "تمارين التقديرات" من أكثر الأدوات التعليمية "النشطة" شيوعًا في تدريس الاستخبارات؛ حيث يضع الطلاب أمام تحديات صياغة تنبؤات بعيدة المدى حول الشؤون العالمية. وتتميز هذه التمارين بكونها بديلاً فعالاً عن الطرق البحثية التقليدية، وقد أسهمت في إنتاج مؤلفات أكاديمية كتبها الطلاب أنفسهم استنادًا إلى هذه التجربة التعليمية.

وبالمثل، يعتمد الأستاذ كريستيان ويتون (Kristan J. Wheaton)، من كلية ميرسيهورست (Mercyhurst)، منهجًا غير تقليدي في تدريسه؛ حيث يستخدم الحواسيب وبرامج الألعاب الإلكترونية أداةً لتدريب الطلاب على الإستراتيجية الوطنية للاستخبارات في الولايات المتحدة. ويؤكد هذان النموذجان –في بريطانيا والولايات المتحدة– فعالية منهج المحاكاة في التعليم، إلى جانب الإستراتيجيات التقليدية، لما له من أثر ملموس في تعميق فهم الطلاب وتقديرهم للمادة الأكاديمية(28).

رغم ما شاب التجربة البريطانية من ترددات مؤسسية وتوتر دائم بين مقتضيات السرية ومتطلبات الانفتاح، فإنها تُعد نموذجًا رائدًا لتحول الدراسات الاستخباراتية من مجال محظور إلى حقل أكاديمي معترف به، يخضع لمنهجية البحث العلمي وآليات المساءلة الديمقراطية. ويطرح هذا النموذج، بما له وما عليه، تساؤلات جوهرية عند محاولة استحضاره في السياقات العربية: هل تستطيع الدول العربية، بما تنطوي عليه من خصوصيات سياسية وقانونية وثقافية، أن تسلك مسارًا مشابهًا؟ وهل يمكن الحديث، في ظل هيمنة السرية وضعف الشفافية وقيود الوصول إلى المعلومات، عن ملامح أولية لتأسيس حقل أكاديمي عربي في الدراسات الاستخباراتية؟

في هذا الإطار، تكتسب محاولة إسقاط التجربة البريطانية أهميتها، لا باعتبارها نموذجًا جاهزًا للاستنساخ، بل بوصفها مصدرًا غنيًّا بالدروس والمفارقات التي قد

تُســهم في إضاءة الطريق نحو بناء دراسات استخباراتية عربية مستقلة، تتميز بالعمق التحليلي والصرامة المنهجية، وتســتند إلى فهم مؤسسي للسياقات الأمنية والسياسية في المنطقة.

حدود محاكاة التجربة البريطانية في الدول العربية

يمكــن رصد جملة من المعوقات البنيوية والمؤسســية التــي تعرقل إمكانية محاكاة التجربة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية داخل السياقات العربية. من أبرز هذه المعيقــات هيمنة منطق الســرية المطلقة على الأجهزة الأمنيــة، وغياب أطر قانونية واضحــة تنظــم آليات رفع الســرية أو إتاحة الأرشــيفات التاريخية أمــام الباحثين، لاســيما تلك المرتبطة بتاريخ مواجهة الاســتعمار أو بالحروب العربية-الإسرائيلية، ودور أجهزة المخابرات فيها. كما تعاني الجامعات العربية من غياب شبه تام لمراكز بحثية متخصصة في دراسات الأمن والاستخبارات، فضلاً عن ندرة الباحثين المؤهلين أكاديميًّا في هذا المجال، وهو ما يرتبط بدوره بغياب التكوين العلمي المنهجي في موضوع الاستخبارات.

تُضاف إلى ذلك اعتبارات سياسية تتصل بخشية الأنظمة من كشف حقائق قد تُحرج مؤسسات الدولة أو تفضح ممارسات تنتهك الحقوق والحريات؛ مما يُبقي هذا الحقل ضمن "المنطقة المحظورة معرفيًّا". كما أن ضعف ثقافة التوثيق التاريخي الرســمي، وتضارب المصالح بين المؤسسات الأمنية والهيئات الأكاديمية، يُشكِّل عائقًا إضافيًّا أمام بناء تراكم معرفي منظم يشبه ما تحقق في السياق البريطاني. وبهذا، فإن محاكاة التجربة البريطانية في السياق العربي تبقى رهينة جملة من التحديات المتشابكة التي لا يمكن تجاوزها دون إصلاحات قانونية وثقافية وسياسية جذرية.

ولتجاوز هذه المعيقات، يُفترض تبني رؤية إصلاحية شــاملة تنطلق من إرســاء بيئة قانونية وتشريعية تضمن الحق في النفاذ إلى المعلومات، وتُحدد ضوابط رفع السرية عن الوثائق الاســتخباراتية بعد مدد زمنية مدروســة، على غرار النموذج البريطاني. كما ينبغي تشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث على تطوير برامج أكاديمية متخصصة في دراسات الأمن والاستخبارات، مع توفير التدريب المنهجي للباحثين والمهتمين.

ويمكن كذلك تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والأمنية على قاعدة الشفافية والاحترام المتبادل، بما يسمح بإنتاج معرفة علمية رصينة لا تمس ضرورات الأمن القومي.

ويُمثل تبني مبدأ "التاريخ الرسمي" تحت إشراف مؤرخين معتمدين، مع تمكينهم من الوصول إلى الأرشيفات وفق ضوابط محددة، خطوة محورية في بناء تراكم معرفي عربي في هذا الحقل المهمش. كما أن نشر ثقافة الانفتاح على الذاكرة المؤسسية للدولة، ودمج الدراسات الاستخباراتية ضمن الحقول الأكاديمية الكبرى كالعلاقات الدولية والعلوم السياسية، يُسهم في تعزيز الوعي بأهمية هذه الدراسات في فهم السياسات الأمنية وتاريخ الدولة العميقة في العالم العربي.

وفي ضوء التجربة البريطانية، يمكن القول: إن الاستثمار في الدراسات الاستخباراتية داخل الدول العربية من شأنه أن يحقق مجموعة من الفوائد العلمية والعملية ذات الأبعاد الأمنية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية. فعلى المستوى الأكاديمي، يسهم هذا الحقل في تأسيس مجال معرفي مستقل ومتعدد التخصصات يُغني المكتبة العربية ويعزز البحث العلمي في قضايا الأمن القومي والاستخبارات. أما على المستوى السياسي والأمني، فإن تطوير هذا المجال يعزز من فاعلية مؤسسات الدولة، ويُرسخ ثقافة الشفافية والمساءلة، ويُعيد بناء الثقة بين المواطن وأجهزته الأمنية.

وفي البعد العسكري، يوفر هذا الحقل فهمًا أعمق للعمليات الاستخباراتية والإستراتيجيات الدفاعية، ويدعم بناء عقيدة أمنية قادرة على التكيف مع التهديدات المعاصرة كالحروب السيبرانية والهجينة. أما دبلوماسيًّا، فيمنح صُنَّاع القرار أدوات تحليلية لفهم ديناميكيات التعاون والصراع الاستخباراتي الدولي، ويُعزز من قدرة الدول العربية على التفاوض وبناء شراكات أمنية متوازنة. وأخيرًا، فإن تطوير هذا المجال يسهم في تحصين المجتمعات من الاختراقات الفكرية والتجسسية، ويدعم الابتكار في الصناعات الأمنية والمعلوماتية، بما يجعل من الدراسات الاستخباراتية رافعة إستراتيجية لتعزيز الأمن القومي العربي في أبعاده المختلفة.

خاتمة

تُعد المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية نموذجًا متقدمًا لتحول حقل ظل لعقود محاطًا بالسرية إلى مجال أكاديمي مشروع يخضع لقواعد البحث العلمي وآليات المساءلة. فقد انتقل هذا الحقل تدريجيًّا من فضاء مغلق داخل أجهزة مثل MI5 وMI6 وGCHQ، إلى حقل معرفي قائم تُدرَّس مواده في جامعات عريقة مثل كينغز كوليدج وجامعة باكينغهام. وقد أسهم هذا التحول في إغناء الفهم العلمي لطبيعة الدور الذي تضطلع به الاستخبارات في الأمن القومي وصنع القرار، لاسيما في ضوء التحولات الدولية الكبرى مثل الحرب الباردة وهجمات 11 سبتمبر/ أيلول والحرب على الإرهاب.

لكن هذا الانفتاح لم يخلُ من إشكاليات جوهرية، أبرزها تحدي التوفيق بين مقتضيات السرية ومقتضيات الدراسة النقدية. فمن جهة، أتاح التعاون المؤسسي بين الأجهزة الأمنية وبعض الجامعات والمراكز البحثية إنتاج معارف تحليلية معمقة حول طبيعة عمل أجهزة الاستخبارات، وأسهم في بلورة فهم مؤسساتي لدورها في مواجهة التهديدات الحديثة، بما في ذلك التطرف العنيف، والتجسس الإلكتروني، والتدخلات الخارجية. فقد ظهرت، من جهة أخرى، انتقادات مشروعة حول مدى استقلالية هذه الدراسات، خاصة مع بروز تيار أكاديمي يُعرف بتقاربه من الأجهزة الاستخباراتية، ويُتهم أحيانًا بتبني خطاب يُعظِّم أدوارها ويُبرر تجاوزاتها؛ مما يثير تساؤلات حول مدى حيادية التحليل العلمي في هذا المجال.

وقد أظهرت التجربة البريطانية أن انبثاق هذا الحقل الأكاديمي لم يكن نتيجة قرار مركزي أو تطور مؤسسي واضح، بل جاء نتيجة تراكم تدريجي أسهم فيه مؤرخون رسميون، وكتَّاب مختصون في التاريخ العسكري، ومخبرون سابقون، فضلاً عن التسريبات والأرشيفات التي أُتيحت بفعل قوانين رفع السرية أو عبر أرشيفات الخصوم. وهكذا تشكلت شبكة معرفية متعددة المصادر، دفعت بالبحث الاستخباراتي إلى واجهة التحليل السياسي والتاريخي المعاصر.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال التساؤلات قائمة حول حدود هذا الانفتاح، ومدى قدرته على إنتاج معرفة حقيقية لا تخضع لمنطق التبرير أو التوظيف السياسي. كما

أن استمرار تمويل بعض المراكز من جهات حكومية، أو احتفاظ المؤسسات الأمنية بحق "الفيتو" على بعض الموضوعات، قد يؤدي إلى تآكل الحد الفاصل بين البحث العلمي والدعاية المؤسسية. وفي هذا السياق، تُعد التجربة البريطانية مثالاً ثريًّا ومركبًا يُبرز كيف يمكن لمجال على درجة عالية من الحساسية أن يُدمَج تدريجيًّا في فضاء أكاديمي حر، لكنه أيضًا يوضح حدود هذا الإدماج حين تُقيده الحسابات الأمنية والسياسية.

بناء على ما تقدم، فإن الدراسة تخلص إلى أن المدرسة البريطانية في الدراسات الاستخباراتية قد أسست تقليدًا بحثيا يُحتذى من حيث التنظيم، والانفتاح الجزئي، وتعدد المصادر، لكنها تظل أيضًا تجربة غير مكتملة، تُجابه باستمرار هواجس الإفشاء الأمني، وصعوبات التمويل المستقل، وتحديات الحفاظ على التوازن بين النقد الأكاديمي والاحتياجات الأمنية للدولة.

المراجع

(1) جوناثان بلوش، وباتريك فيتزجيرالد، الاستخبارات البريطانية وعملياتها السرية في إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، تقديم فيليب آجي، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1987)، ص 8–12.

(2) "A Note-So-Secret Service," Time, September 1, 1986, https://bit.ly/4cNItn6.

(3) Len Scott, "Sources and Methods in the Study of Intelligence: A British View," Intelligence and National Security 22, no. 2 (2007): 186–191.

(4) James Lockhart and Micah Robbins, "John le Carré's Southern Turn: British Intelligence and Degenerative Satire in Post-Cold War Latin America and Africa," Intelligence and National Security 38, no. 2 (2023): 259.

(5) Peter Jackson, "Christopher Andrew and the Study of Intelligence," Intelligence and National Security 37, no. 2 (2022): 329. https://doi.org/10.1080/02684527.2021.2005810.

(6) The Intelligence and Security Committee of Parliament, "How the Committee Works," https://bit.ly/3XvJoEp (accessed 5 September 2024).

(7) Gustavo Díaz Matey, “Intelligence Studies at the Dawn of the 21st Century: New Possibilities and Resources for a Recent Topic in International Relations,” UNISCI Discussion Papers, May 2005, 10.

(8) Ian R. Stone, “The Official History of the Falklands Campaign. Volume II: War and Diplomacy. Lawrence Freedman. 2007. London and New York: Routledge,” Polar Record 44, no. 4 (2008): 366. https://doi.org/10.1017/S0032247408007535.

(9) Sean Brennan, The KGB and the Vatican: Secrets of the Mitrokhin Files (Washington: Catholic University of America Press, 2022), 6. https://doi.org/10.2307/j.ctv2x8v5th.

(10) D. Cameron Watt, “Intelligence Studies: The Emergence of the British School,” Intelligence and National Security 3, no. 2 (1988): 339–341.

(11) Martin Rudner, “Intelligence Studies in Higher Education: Capacity-Building to Meet Societal Demand,” International Journal of Intelligence and CounterIntelligence 22, no. 1 (2009): 110–112.

(12) Allison M. Shelton, “Teaching Analysis: Simulation Strategies in the Intelligence Studies Classroom,” Intelligence and National Security 29, no. 2 (2014): 265.

(13) Robert Laffont, “Peter Wright,” https://bit.ly/3B0f2km (accessed 4 September 2024, 23:37).

(14) Watt, op. cit., 339.

(15) Ibid., 340.

(16) Ibid., 341.

(17) Rudner, op. cit., 111.

(18) Ibid., 112.

(19) Scott, op. cit., 187.

(20) Ibid., 188.

(21) Idem.

(22) Lockhart and Robbins, op. cit., 259.

(23) Jackson, op. cit., 329.

(24) Brennan, op. cit., 6.

(25) Stone, op. cit., 366.

(26) Shelton, op. cit., 265.

(27) Matey, op. cit., 10.

(28) The Intelligence and Security Committee of Parliament, op. cit. (accessed 5 September 2024).

الشرعية جسرًا للاستقرار: دور الثقافة السياسية في بناء النظام السياسي

Legitimacy as a Bridge to Stability: The Role of Political Culture in Building the Political System

* Ahmed Abdulwahid Al-Zandani – أحمد عبد الواحد الزنداني

ملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الثقافة السياسية والنظام السياسي، مركزة على دور الشرعية باعتبارها العامل الرابط بين ثقافة المجتمع وبنية النظام السياسي، وأثر ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي. تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن بناء النظام السياسي على أسس ثقافية نابعة من المجتمع يسهم في ترسيخ شرعيته ويعزز استقراره وفعاليته. تعتمد الدراسة منهجًا مركبًا يستفيد من مناهج الثقافة السياسية، والنظم، وصناعة القرار، والمؤسسية، بهدف تقديم تحليل متكامل للعلاقة بين ثقافة المجتمع وبنية السلطة السياسية. ومن خلال مراجعة الأدبيات ودراسة المفاهيم المكونة للمجتمع ونظامه السياسي، تخلص الدراسة إلى أن غياب الارتباط بين النظام السياسي والثقافة السياسية للمجتمع يؤدي إلى أزمات شرعية واضطرابات مزمنة، كما أن تعزيز الشرعية السياسية المتولدة من التوافق الثقافي يمثل الضامن الأساسي لاستقرار النظام السياسي واستدامته. توصي الدراسة بضرورة تأسيس الأنظمة السياسية على المرتكزات الثقافية للمجتمعات، وتعزيز المشاركة الشعبية، وبناء مؤسسات منبثقة عن الواقع الثقافي والاجتماعي لضمان فعالية الحكم واستقراره.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، النظام السياسي، الشرعية السياسية، الاستقرار السياسي، النخب والمجتمع، بناء الدولة.

Abstract

This study explores the relationship between political culture and the political system, focusing on the role of legitimacy as the connecting factor between a society's culture and the structure of its political system, and its impact on achieving political stability. The study is based on a central hypothesis that constructing a political system on cultural foundations

* د. أحمد عبد الواحد الزنداني، أستاذ مشارك بقسم العلاقات الدولية، كلية أحمد بن محمد العسكرية، قطر.
Dr. Ahmed Abdulwahid Al-Zandani, Associate Professor at Ahmed Bin Mohammed Military College, Qatar.

derived from society contributes to reinforcing its legitimacy and enhancing its stability and effectiveness. It adopts a composite methodology that draws from the approaches of political culture, systems theory, decision-making and institutionalism, aiming to provide a comprehensive analysis of the relationship between societal culture and the structure of political authority. Through a review of literature and an examination of the concepts shaping society and its political system, the study concludes that the absence of a link between the political system and the political culture of society leads to legitimacy crises and chronic instability. Conversely, strengthening political legitimacy derived from cultural consensus represents the fundamental guarantor of the political system's stability and sustainability. The study argues for the necessity of establishing political systems on the cultural foundations of societies, promoting popular participation and building institutions rooted in cultural and social realities to ensure effective and stable governance.

Keywords: political culture, political system, political legitimacy, political stability, elites and society, state-building.

أولا: الإطار النظري للدراسة

مقدمة

تتناول هذه الدراسة أهمية العلاقة بين النظام السياسي وثقافة المجتمع بوصفها عاملاً حاسمًا في تحقيق الاستقرار. ففهم هذه العلاقة يُعدُّ ركيزة أساسية في بناء أنظمة سياسية فعَّالة وقادرة على الصمود. وفي ظل ما يشهده العديد من الدول العربية من اضطرابات مزمنة منذ انطلاق الثورات العربية خلال العقد الماضي، وما صاحبها من انهيار لبعض الأنظمة وتزايد حالات التوتر وعدم الاستقرار، تبرز الحاجة الماسَّة إلى دراسات تُسلِّط الضوء على أسس بناء النظام السياسي، انطلاقًا من واقع المجتمعات العربية وخصوصياتها الثقافية. وتأتي هذه الدراسة في هذا السياق، ساعية إلى إبراز الدور المحوري للثقافة السياسية في تأسيس أنظمة حكم قابلة للاستمرار.

تنطلق الدراسة من مسلَّمة مفادها أن غالبية الأنظمة السياسية في العالم العربي، ولاسيما تلك التي انهارت أو تواجه أزمات حادة، قد نشأت متأثرة بأيديولوجيات ورؤى فكرية وافدة من الشرق أو الغرب، عقب انتهاء الحقبة الاستعمارية المباشرة، وهي مرحلة تميزت بتقسيم المنطقة بموجب اتفاقية سايكس-بيكو، عام 1916، التي شكَّلت، في أحد أبعادها، محاولة لإضفاء طابع قانوني على واقع الاحتلال وتقنينه. وعلى الرغم من تأسيس هذه الأنظمة على جملة من الهياكل والمرتكزات، إلا أنها ظلت في كثير من الأحيان منبتَّة عن الثقافة السياسية المحلية؛ ما أسهم في هشاشتها المزمنة وفقدانها للقدرة على احتواء الأزمات والتعامل مع التحولات والصدمات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال العقدين الأخيرين. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، كونها تسعى إلى تحليل العلاقة الجوهرية بين النظام السياسي وثقافة المجتمع، بوصفها مدخلاً رئيسًا لفهم أسباب استقرار النظام أو انهياره.

إن السعي نحو بناء نظام سياسي مستقر ينبغي أن يُدرج في مقدمة أولويات المرحلة الانتقالية في الدول الخارجة من الأزمات؛ إذ إن إقامة أنظمة سياسية لا تستند إلى أسس متجذرة في ثقافة المجتمع المحلي تُنذر بإعادة إنتاج الصراع وظهور دورات جديدة من العنف. فالعديد من الدول التي تجاهلت البُعد الثقافي في تأسيس أنظمتها السياسية شهدت رفضًا شعبيًّا لتلك النظم؛ ما دفع السلطات إلى اللجوء إلى أدوات

القمع تحت ذريعة إنفاذ القانون، وهو ما فتح الباب واسعًا أمام عودة الاستبداد، ثم الثورة، فالعنف؛ ما أدى إلى خسائر بشرية فادحة ودمار في البنية التحتية، وإلى ترسيخ التخلف والفقر والارتهان للخارج.

مشكلة الدراسة

يُعدُّ إدراك الترابط بين النظام السياسي وثقافة المجتمع، والسعي للكشف عن العامل الرئيس الذي يُمكِّن من تأسيس النظام السياسي على مرتكزات الثقافة المجتمعية، جوهر الإشكالية البحثية التي تتناولها هذه الدراسة. ولتفسير هذه المسألة على نحو أكثر عمقًا، تقتضي الضرورة البحث في مفهوم الثقافة عمومًا، والثقافة السياسية على وجه الخصوص، إضافة إلى مفهوم النظام السياسي وصلته ببنية المجتمع الثقافية.

وانطلاقًا من هذا الأساس، يتبلور السؤال الجوهري الذي تسعى الدراسة إلى معالجته في الصيغة الآتية:

ما موقع ثقافة المجتمع ضمن هيكل النظام السياسي؟ وما الدور الذي تنهض به في نشأته وتشكله؟ وما أثرها في أدائه ووظائفه؟ وهل تسهم هذه الثقافة في تعزيز استقراره وفعاليته واستدامته؟ وأخيرًا، ما العامل الرابط الذي يُفسِّر العلاقة بين ثقافة المجتمع والنظام السياسي؟

فرضيات الدراسة

لا تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضيات قابلة للقياس الكمي تُخضَع للتحليل الإحصائي بهدف التحقق من صحتها أو دحضها، كما هي الحال في البحوث الكمية، بل تعتمد على فرضيتين إرشاديتين تُوجِّهان مسار التحليل وتُسهمان في بناء إطار منهجي يتلاءم مع طبيعة الدراسات الكيفية، كما هي الحال في هذه الدراسة. وتتمثل هاتان الفرضيتان في الآتي:

إن بناء النظام السياسي على الأسس الثقافية للمجتمع يُسهم بصورة فعَّالة في تحقيق فاعلية النظام واستقراره.

ثمة علاقة طردية بين شرعية السلطة السياسية وقيام نظام سياسي مستقر وفعال.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تقديم رؤية واضحة حول ضرورة استقاء قواعد النظام السياسي من ثقافة المجتمع؛ إذ إن فهم الثقافة المجتمعية وإدراك دورها الجوهري يُعد شرطًا أساسيًّا لكل من يطمح إلى بناء أنظمة سياسية فعَّالة ومستقرة. كما تتعزز أهمية هذه الدراسة في ظل الحاجة المتزايدة إلى هذا النوع من الأبحاث، لاسيما تلك المعنية بإعادة بناء الأنظمة المنهارة، في مرحلة تاريخية دقيقة تمر بها المنطقة العربية؛ حيث يشهد عدد غير قليل من الدول حالة ممتدة من عدم الاستقرار منذ اندلاع الثورات العربية قبل نحو عقدين من الزمن.

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى دراسات تُسلِّط الضوء على القواعد الأساسية التي ينبغي أن يُبنى عليها النظام السياسي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته من خلال تركيزها على دور الثقافة في بناء النظام السياسي. ونرى أن وجود مثل هذه الدراسة يُعد أمرًا بالغ الأهمية ضمن المكتبة العربية، نظرًا إلى ما تمثله من استجابة معرفية ملحَّة لحاجات المرحلة الراهنة.

منهج الدراسة

يوجد العديد من المناهج العلمية التي تناولت دراسة العلوم السياسية بوجه عام، ودراسة النظم السياسية بوجه خاص(1). أما بالنسبة للمنهجية المعتمدة في هذه الدراسة، فهي لا تقتصر على منهج واحد بعينه، بل تستفيد من عدد من المناهج العلمية في بناء منهج مركب يخدم أهداف هذه الدراسة، التي تبحث في العلاقة بين الثقافة السياسية وبناء نظام سياسي فعال ومستقر. وتُعالج هذه المناهج هذا البعد من زوايا مختلفة، نرى أنها تخدم غرض الدراسة إذا ما أُبرزت بشكل علمي ضمن إطار منهجي مركب يتيح إجراء البحث بمنهجية رصينة.

تلعب الثقافة دورًا أساسيًّا في تحديد القواعد التي تنظم سلوك المجتمع في مختلف تفاعلاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما تؤثر القيم الثقافية بصورة مباشرة في طبيعة النظام السياسي. ويُبرز منهج الثقافة السياسية هذا الارتباط الوثيق بين طبيعة النظام السياسي والثقافة السائدة في المجتمع؛ إذ يشير إلى أن النظر إلى النظام السياسي لا يكتمل من دون فهم بيئته الثقافية. فالقيم والاتجاهات السياسية للأفراد

تؤثر في سلوكهم داخل المؤسسات، كما تتأثر المطالب التي يوجهها المجتمع للنظام السياسي، وكذلك أساليب التعبير عنها، بالثقافة السياسية السائدة؛ الأمر الذي يجعل العلاقة بين التغيير السياسي والثقافة السياسية علاقة متداخلة وعضوية(2).

وانطلاقًا من كون الدولة هي وحدة التحليل الأساسية، يبرز إسهام المنهج المؤسسي في نسخته التقليدية؛ إذ ينظر إلى الدولة باعتبارها مجموعة من المؤسسات الدستورية والسياسية تُمارس السلطة من خلالها، استنادًا إلى قواعد دستورية، سواء أكانت مكتوبة أم عرفية(3). أما المنهج المؤسسي في صورته الحديثة، فيضيف إلى التحليل بُعدًا مهمًّا يتمثل في تركيزه على تفاعل المؤسسات مع بيئاتها المختلفة. ووفقًا لرواد هذا المنهج، لا يمكن دراسة المؤسسات بمعزل عن السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية التي تعمل ضمنها، ومن ثم فإن بناء المؤسسات السياسية والدستورية على أسس سليمة يُعد جوهرًا للتنمية السياسية، بل وللتنمية الشاملة. كما يركِّز هذا المنهج على غايات المؤسسات؛ حيث تتكون المؤسسات لأداء أهداف محددة، فالمؤسسة التشريعية مثلاً تهدف إلى تجسيد إرادة المواطنين وتلبية مطالبهم، ولا شك أن من بين هذه المطالب ما يرتبط بتنظيم الحياة وفقًا لقيم المجتمع وثقافته وهويته. ويولي المنهج المؤسسي أهمية كذلك لمفهوم "التغيير المؤسسي"، ويُبيِّن أن المؤسسات عرضة للتطور المستمر، إما استجابة لمتغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية(4).

غير أن هذا التفاعل المؤسسي لا يتم في فراغ، بل يجري ضمن إطار منظَّم وواضح، وهو ما يُبرزه منهج النظم. فوفقًا لهذا المنهج، تُعد الدولة -وهي وحدة التحليل المعتمدة في هذه الدراسة- نظامًا سياسيًّا (System). وهذا النظام، كما وصفه ديفيد أستن (David Easton)، هو مجموعة من العناصر المتداخلة والمترابطة والمتفاعلة بنيويًّا ووظيفيًّا بشكل منظم، بحيث يؤدي أي تغيير في أحد عناصره إلى تأثير مباشر في بقية عناصره، ويستهدف النظام ككل. وقد عرَّف أستن النظام السياسي بأنه "مجموعة من التداخلات أو التفاعلات السياسية المستمرة في إطار جماعة سياسية معينة"، معتبرًا أن النظام يشكِّل جزءًا من بنية اجتماعية أشمل، ويتفاعل مع هذه البنية في علاقات معقدة.

وفقًا لأستن، يتكون النظام السياسي من مجموعة مدخلات، وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام وتدفعه إلى الحركة، وتشمل هذه المدخلات القيم الثقافية

والاجتماعيــة، والمطالــب التي يوجهها المجتمع إليه، ســواء كانت عامة أم خاصة. ويــؤدي تراكم هذه المطالب إلى دفع النظام نحو الاســتجابة، وهو ما يتطلب توافر عنصر "المســاندة"، أي تأييد الجماهير وولاءهم واستعدادهم لدعم النظام وتوظيف طاقاتهم، ويُعد هذا العنصر جزءًا لا يتجزأ من المدخلات.

تأتي بعد ذلك "عملية التحويل"، وهي استجابة النظام السياسي لتلك المدخلات، عبر استيعابها داخل أبنيته، التشريعية والتنفيذية، ثم معالجتها وتحويل بعضها إلى قوانين وقرارات وسياســات. ثم تأتي "المخرجات"، وهي ما يصدر عن النظام السياســي اســتجابةً للمطالب، ســواء كانت استجابة فعلية، أو رمزية، أو حتى سلبية؛ فقد يُلبي النظام بعض المطالب بالفعل، أو يســتخدم وســائل قمعية لردعها، أو يقدم وعودًا خطابية، أو يثير مشاعر الخوف من أخطار داخلية أو خارجية. وأخيرًا، هناك "التغذية الراجعة"، وهي عملية تدفق المعلومات من المجتمع إلى النظام بشأن آثار السياسات والقوانين الصادرة؛ مما يُسهم في تعديل أداء النظام وإعادة توجيه قراراته. والملاحظ أن جميــع هذه العمليات -المدخلات، والتحويل، والمخرجات، والتغذية الراجعة- تجري في سياق ثقافي معين تتفاعل فيه القيم السائدة للمجتمع مع ديناميات النظام السياسي(5).

وفي هذا الإطار، يُسهم منهج "صناعة القرار" في بناء هذا المنهج المركب للدراسة، من خلال تركيزه على الفاعلين في العملية السياسية، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات. فصانع القرار السياسي لا يتحرك في فراغ، بل يتأثر بمجموعة من العوامل، من بينها خلفيته الاجتماعية، ومســتواه التعليمي، وخبراته، وعمره، ومعتقداته، وانتماءاته، بل وحتــى دوافعه النفســية. وهذه العناصر جميعها ترتبط بالثقافة السياســية للمجتمع، وتؤثــر فــي طبيعة القرارات المتخذة. ومن ثم، فإن فهم ســلوك صانع القرار ضمن ســياقه الثقافي يُعد ضروريًّا لتفســير العلاقة بين الثقافة السياســية ومخرجات النظام السياســي(6). وهنا، تتجلى الحاجة إلى نظام سياســي يســتوعب هــذه المؤثرات، ويأخذها بعين الاعتبار، ليتمكن من الاستمرار والعمل بفاعلية وسلاسة.

وخلاصة القول، إن المنهج المركب الذي تعتمده هذه الدراسة يقوم على تتبُّع مسار عمل النظام السياسي ضمن بيئته الحاضنة، انطلاقًا من أن النظام ليس كيانًا معزولاً، بل جزء من كُلٍّ اجتماعي واقتصادي وثقافي متداخل. ولا يمكن الإحاطة بحقيقة هذا الجزء من دون دراسة السياقات المحيطة به، لاسيما منظومة القيم والثقافة السائدة التي

تؤثر وتتأثر بتفاعلاته. كما يتفاعل النظام السياسي مع بيئته الخارجية، إقليميًّا ودوليًّا، وتتأسس على هذا التفاعل قدرته على التكيف مع محيطه والاستجابة لمتطلباته، وهو ما يُشكِّل شرطًا أساسيًّا لفاعلية النظام واستقراره واستدامته.

طريقة تنفيذ الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على البحث المكتبي في تناول موضوعها، سواء من خلال الرجوع إلى المكتبات العامة أو عبر استخدام قواعد البيانات والمكتبات الرقمية، وذلك بهدف الوصول إلى المصادر العلمية ذات الصلة، والاطلاع على كتابات رواد حقلَي الثقافة السياسية والنظم السياسية، من كتب وأبحاث ومقالات أساسية. كما شملت منهجية الدراسة قراءة موسعة في الدراسات الرصينة التي تناولت هذه الموضوعات بالتحليل والمقارنة والنقد، وذلك بهدف الإحاطة بأبرز الاتجاهات الفكرية والمعرفية في هذا المجال.

ومع أن الدراسة استفادت من هذا الكمِّ الغني من الأدبيات، إلا أنها لم تقتصر على مجرد عرض ما ورد فيها أو مقارنته وتحليله، بل سعت إلى إجراء بحث معمَّق يستهدف الوصول إلى العامل الرابط بين مفردات الدراسة ومتغيراتها، كما وردت في فرضيتيها الإرشاديتين، وذلك للإجابة عن السؤال المركزي الذي تنهض عليه هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

أثارت مسألة العلاقة بين الثقافة السياسية والنظم السياسية نقاشًا علميًّا واسعًا في عدد كبير من الدراسات والأبحاث، حيث انطلقت معظمها من تحليل التطور التاريخي للنظم السياسية، ومدى تأثير ثقافات الشعوب وتصوراتهم وقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم في طبيعة الأنظمة السياسية التي تحكمهم. وقد انقسم الباحثون في هذا المجال إلى فرق ومدارس متعددة، ركَّز كل منها على جوانب محددة، وسعى إلى إثراء المعرفة من الزاوية التي رأى أنها الأنسب لسبر أغوار الموضوع بحسب اقترابه من الإشكالية والمعطيات التي اعتمدها، فضلاً عن الملاحظات التي جذبت اهتمام كل فريق. ونظرًا لكثافة هذا الإنتاج البحثي، تركز هذه الدراسة على استعراض أبرز الأعمال المتصلة اتصالاً مباشرًا بموضوعها.

ومن بين أبرز الدراسات التي تناولت أثر الثقافة السياسية على طبيعة النظم السياسية، دراسة Muhammed Toussef وآخرين، التي تبحث في العلاقة المعقدة بين القوى الثقافية والمواقف والسلوكيات السياسية. وتسلط الدراسة الضوء على الكيفية التي تُشكِّل بها القيم والمعتقدات والأعراف الثقافية الأساس للأيديولوجيات السياسية للأفراد، وتفضيلاتهم، وانتماءاتهم الحزبية، ومشاركتهم المدنية، وأنماط تصويتهم. وتشير النتائج إلى أن التمسك بالقيم الثقافية التقليدية، مثل التدين والنزعة القومية، يُفضي إلى تبني توجهات سياسية محافظة. كما تُبيِّن الدراسة أن المواقف الثقافية السائدة، لاسيما تلك المتعلقة بالواجبات والفعالية المدنية، تؤثر بشكل مباشر في سلوك الناخبين وفي نتائج الانتخابات. وتخلص إلى أن فهم الجذور الثقافية للسلوكيات السياسية أمر ضروري لضمان حُكم عادل وفعَّال في المجتمعات التعددية(7).

أما دراسة Mabel Berezin وآخرين، فتتناول أهمية إدراج الثقافة في التحليل السياسي، مع التركيز على الكيفية التي تؤثر بها الحدود والتفاعلات الثقافية في المؤسسات والممارسات السياسية، وتسهم في استقرار الأنظمة وفعاليتها. وتؤكد الدراسة على الدور الحاسم للثقافة في التحليل السياسي، كما تتناول التحديات المنهجية المرتبطة بهذا التوجه، وتقترح إطارًا لفهم الحدود التي تنظم العلاقة بين الثقافة والسياسة(8).

وتُبرز دراسة D. Virginie تعقيد مفهوم الثقافة السياسية، مؤكدة أنه يعكس التفضيلات السياسية داخل المجتمعات، ويكشف أحيانًا عن التباس بين القيم الفردية والثقافة الجمعية، وكذلك بين التوجهات السياسية والممارسات السياسية. وتخلص الدراسة إلى أن تبنِّي المنظور الثقافي لفهم الثقافة السياسية يمكن أن يُسهم في تفسير استقرار المؤسسات السياسية وطبيعتها، وأن التفاعلات والتحالفات بين توجهات ثقافية مختلفة قد تُنتج نتائج سياسية وترتيبات مؤسسية متباينة(9).

أما دراسة Jan-Erik Lane وSvante Ersson، فتركِّز على التفاعل بين الثقافة والسياسة، من خلال تحليل أثر العرق والدين والقيم الثقافية في استقرار الأنظمة السياسية وفاعليتها. وتعتمد الدراسة على بحث تجريبي مقارن، وتخلص إلى أن

الثقافة السياسية لا تؤثر فقط في السلوك الفردي، بل تمتد لتشكِّل الاتجاهات العامة والأنظمة السياسية على المستويين الكلي والجزئي(10).

وتناقش دراسة Graham Day المجتمعات التي تشكَّلت على أساس الأهداف والقيم المشـــتركة، مشـــيرة إلى أن التفاعلات الثقافية، سواء داخل مجتمعات الشتات أو في المجتمعات المختارة أو المتخيَّلة، تســـهم في تعزيـــز العلاقات الاجتماعية والهوية الجمعية، وهو ما ينعكس بدوره على استقرار الأنظمة السياسية وفاعليتها(11).

وتؤكد دراســـة Swechaa Siingh أن التفاعل الثقافي يعزز الاســـتقرار السياسي من خلال دعم المؤسســـات الشـــاملة ونشـــر الوعي السياســـي، وترى أن فهم الجذور الثقافية للسلوك السياسي يمثل شرطًا أساسيًّا للحُكم العادل في المجتمعات المتعددة الثقافات، ولتحقيق السعي العادل نحو الأهداف المشتركة(12).

أما دراســـة بن حسين ســـليمة، فقد ركزت على تحديد مفهوم الثقافة السياسية، كما قدَّمه غابريال ألموند وســـيدني فيربا، واســـتعرضت الجذور الفكرية والتاريخية لهذا المفهـــوم، وتطوره وأهميتـــه في العلاقة بين النظام السياســـي والمجتمع. وخلصت الدراسة إلى أن تحليل الثقافة السياسية وفقًا لهذين الباحثين يُسهم في كشف العوائق التي تعترض تطور النظم السياسية، نظرًا إلى أن نوع الثقافة السياسية السائدة يعكس واقع المجتمع، ويُسهم في تحديد شكل النظام السياسي القائم(13).

وتُعد دراســـة محســـن جابر من الدراسات التي تمحورت بوضوح حول تأثير الثقافة السياســـية فـــي توجهات الأفراد نحو الســـلطة السياســـية، وانعكاســـات ذلك على طبيعة النظام السياســـي. وقد خلصت الدراســـة إلى أن الثقافة السياسية تعد المحدد الأساســـي للسلوك السياسي؛ إذ تحدد موقع الفرد ودوره في الحياة السياسية، وتؤثر في سياســـات النظام عبر العناصر المكوِّنة للثقافة السياســـية. كما أشارت إلى وجود تباين بين الثقافات السياسية من مجتمع إلى آخر، بحسب درجة المشاركة والاهتمام بالشأن العام، وانتهت إلى أن الثقافة السياسية تؤثر في مجمل التفاعلات والعلاقات داخل النظام السياســـي، وهي مكوِّن أســـاس فيه، وركيزة في عملية التنمية السياسية، بما تتضمنه من مفاهيم الشرعية والهوية والمشاركة السياسية. وخلصت الدراسة إلى أن وجود ثقافة سياســـية قائمة على المشاركة الفاعلة يمثل شرطًا جوهريًّا لقيام نظام سياسي ديمقراطي(14).

أما دراسة عزمي بشارة فتتميز بطرح مغاير لما انتهت إليه معظم الدراسات السابقة؛ إذ بدأ الباحث دراسته بتعريف الثقافة السياسية وظروف نشأتها، بهدف التأسيس لمجموعة من القضايا الإشكالية في هذا الحقل، أبرزها أربع مسائل: أولاً: أنه لا توجد علاقة حتمية بين نوع نظام الحكم والثقافة السياسية في مجتمع ما. ثانيًا: لا يمكن اشتقاق الثقافة السياسية من الثقافة العامة للمجتمع. ثالثًا: ثمة شك في إمكانية استنتاج الممارسة السياسية من الثقافة السياسية بشكل مباشر. رابعًا: أن الثقافة السياسية للنخب تمارس دورًا لا يُستهان به في مراحل الانتقال نحو الديمقراطية. كما توقفت الدراسة عند مفهوم "الثقافة المدنية"، مشددة على أنها تنشأ وتتطور في ظل الديمقراطية، وأن دورها، من منظور بنائي–وظيفي، يتمثل في المحافظة على استقرار النظام الديمقراطي(15).

ومن خلال ما سبق، يتضح أن الدراسات السابقة تناولت بإسهاب العلاقة بين الثقافة السياسية والنظام السياسي، وأسهمت في تسليط الضوء على جوانب متعددة من هذا الترابط. ومع أهمية ما طُرح في هذه الدراسات، إلا أنها لم تُعالِج بوضوح مسألة العامل الرابط بين الثقافة السياسية والنظام السياسي من حيث أثره في تحقيق الاستقرار. وهنا تبرز مساهمة هذه الدراسة، التي تسعى إلى سدِّ هذه الثغرة المعرفية، من خلال بحث هذا العامل الرابط وتحديده، بوصفه مدخلاً لفهم شروط بناء نظام سياسي مستقر وفعَّال.

ثانيًا: الثقافة والثقافة السياسية والنظام السياسي

الثقافة

تشير المعاجم العربية إلى أن كلمة "ثقافة" تعني، في أكثر الاستعمالات اللغوية، "الحذق والفطنة، وسرعة أخذ العلم وفهمه، وتقويم المُعوَجِّ من الأشياء". غير أن هذا المعنى، بمدلوله العام الشائع، يُعد مستحدَثًا ولا يتصل بالدلالة اللغوية الأصلية التي وردت في المعاجم إلا تأويلاً ومجازًا. ولذلك، فإن استخدام الكلمة في السياقات الحديثة لا يستقيم دائمًا مع مدلولها الأصلي، وهو ما أشار إليه عدد من الباحثين العرب باعتباره إشكالية دلالية ينبغي التوقف عندها(16).

وغالبًا ما تُشكِّل هذه الملاحظة مدخلاً للباحثين العرب عند تناولهم لمفهوم "الثقافة"، كما هي الحال عند مالك بن نبي في مؤلَّفه "مشكلة الثقافة"؛ إذ يبيِّن أن مصطلح "الثقافة" بالمعنى المتداول اليوم لم يكن مستخدمًا لا في العصر الجاهلي، ولا في العصور الإسلامية اللاحقة، بما في ذلك العصران الأموي والعباسي، رغم ما بلغته الثقافة العربية آنذاك من ازدهار معرفي وفكري(17).

ويؤكد مالك بن نبي أن كلمة "الثقافة" لم تكن حاضرة في فكر ابن خلدون، الذي يُعد المؤسس الأول لعلم الاجتماع في الحضارة الإسلامية، مشيرًا إلى أن استعمال المصطلح في العصر الحديث جاء نتيجة ترجمة مباشرة لكلمة Culture من اللغات الأوروبية. ويرى أن هذا المفهوم، بصيغته العربية، لم يكتسب بعدُ الدرجة الكافية من التحديد والدقة المفهومية التي تؤهله ليكون عَلَمًا على مدلول واضح، وهو ما دفع العديد من الكتَّاب العرب إلى إقرانه بكلمة Culture بالحروف اللاتينية، كما لو كانت تلك الإضافة بمنزلة "دعامة تشد من أزرها في عالم المفاهيم"، بحسب تعبيره. ومن هنا، يصل مالك بن نبي إلى خلاصة مفادها أن فكرة "الثقافة" بوصفها مفهومًا مركزيًّا إنما هي فكرة حديثة، نُقلت إلى العالم العربي من السياق الأوروبي. وهو يرى أن هذا المفهوم يُعدُّ من ثمار عصر النهضة، الذي شهد في أوروبا، خلال القرن السادس عشر، انبثاق حركة أدبية وفنية وفكرية واسعة النطاق شكَّلت الخلفية الأولى لنشوء المفهوم(18).

وبالاستناد إلى هذه الخلاصة، يرى بن نبي أن غالبية التعريفات الحديثة لمصطلح "الثقافة" تعود في أصولها إلى الفكر الغربي، وتتقاطع بوجه خاص مع التعريف الذي وضعه إدوارد تايلور (Edward Tylor) في كتابه المرجعي "الثقافة البدائية" (Primitive Culture)، الصادر عام 1871؛ حيث عرَّف الثقافة بأنها: "ذلك الكل المركَّب الذي يشمل المعرفة، والمعتقدات، والفن، والأخلاق، والقانون، والعادات، وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع"(19). ويُعبِّر هذا التعريف عن الرؤية التي تبنَّاها الفكر الغربي للثقافة، والتي انتقلت لاحقًا إلى سائر أنحاء العالم، وأثَّرت في طريقة تلقي المفهوم في الفكرين العربي والإسلامي.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الحديث يقتصر على مدلول كلمة "ثقافة" كمصطلح مفاهيمي، ولا يعني بأي حال من الأحوال أن الظاهرة الثقافية ذاتها نشأت في أوروبا. فمالك بن نبي يميز بين حضور الثقافة واقعًا مجتمعيًّا، وبلورة مفهومها مصطلحًا نظريًّا؛ إذ يرى أن ظاهرة "التثقيف التلقائي" تُعدُّ ثمرة طبيعية تنشأ في كل مجتمع، في أي مرحلة حضارية. ويضرب لذلك أمثلة بثقافة روما التي كانت "ثقافة إمبراطورية"، وثقافة أثينا التي تمثَّلت في "ثقافة حاضرة"، مؤكدًا أن هذه التجارب التاريخية لم تتجاوز كونها أشكالاً من "الحضور الثقافي"، من دون أن تبلور مفهومًا نظريًّا يحدد خصائص الثقافة أو يضع لها تعريفًا منهجيًّا. وينسحب ذلك، في رأيه، على الحواضر الإسلامية الكبرى، مثل دمشق وبغداد، التي شهدت مظاهر ثقافية غنية، دون أن ينتج عنها مصطلح ثقافي محدَّد المعالم(20).

وعلى هذا الأساس، مضى ابن نبي في دراسة مفهوم الثقافة بأبعاده المختلفة، إلى أن توصل إلى تعريف للثقافة في التاريخ ينسجم مع جدليته العامة؛ حيث عرَّفها بأنها: "تلك الكتلة نفسها بما تتضمنه من عادات متجانسة، وعبقريات متقاربة، وتقاليد متكاملة، وأذواق متناسبة، وعواطف متشابهة. وبعبارة أخرى: هي كل ما يُعطي الحضارة سمتها الخاص، ويُحدد قطبيها: من عقلية ابن خلدون، وروحانية الغزالي، أو عقلية ديكارت (Descartes)، وروحانية جان دارك (Jeanne d'Arc)"(21).

وانطلاقًا من هذا التصور، سعى عدد من المفكرين إلى تقديم تعريفات خاصة بهم لمفهوم الثقافة. فمثلاً، يرى هنري لاوست (Henry Laoust) أن الثقافة هي: "مجموعة الأفكار والعادات الموروثة التي يتكون فيها مبدأ خلقي لأمة ما، ويؤمن أصحابها بصحتها، وتنشأ منها عقلية خاصة بتلك الأمة تمتاز عن سواها"(22). ويؤكد الاتجاه نفسه آرنست باركر (Ernest Barker)؛ إذ يعرِّف الثقافة بأنها: "ذخيرة مشتركة لأمة من الأمم، تجمَّعت لها وانتقلت من جيل إلى جيل خلال تاريخ طويل، وتَغْلِب عليها، بوجه عام، عقيدة دينية تُعد جزءًا من تلك الذخيرة، فضلاً عن الأفكار والمشاعر واللغة"(23). كما يذهب عدد من الباحثين إلى أن "الثقافة هي مجموعة المعارف والجوانب الروحية الأصيلة من حياة الأمة، ممثلة في تعاليمها الدينية، وتقاليدها، وأدبها، وفنِّها، وفلسفتها، وأنماط تفكيرها في الحياة والسلوك"(24).

الثقافة السياسية

تُعد الثقافة السياسية جزءًا فرعيًّا من ثقافة المجتمع، فهي ثقافة فرعية (Subculture) تتأثر تأثرًا مباشرًا بالثقافة الكلية السائدة. وبوصفها مكوِّنًا من مكوِّنات الثقافة العامة، تسهم في تشكيل منظومة القيم والآراء والمعتقدات والمشاعر والسلوكيات لدى الأفراد، وتوجِّه مواقفهم وتصوراتهم تجاه نظامهم السياسي، سواء تجاه مؤسساته الرسمية أو غير الرسمية(25).

ويُعد عالم السياسة الأميركي، غابرييل ألموند (Gabriel Almond)، من أوائل من أدخلوا مفهوم "الثقافة السياسية" إلى حقل العلوم السياسية بشكل منهجي. ففي مقالة كتبها عام 1956، قدَّم تعريفًا للثقافة السياسية بوصفها "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره بوصفه فردًا في هذا النظام السياسي"(26).

وانطلاقًا من هذا الأساس، يمكن القول: إن معظم علماء السياسة يُجمعون على أن الثقافة السياسية تمثِّل ذلك الجزء من ثقافة المجتمع الذي يتضمن القيم والمعتقدات والمواقف المرتبطة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة، وكيف تقوم به، وطبيعة العلاقة التي تربط المواطن بالسلطة السياسية. وتنتقل هذه الثقافة من جيل إلى آخر من خلال عمليتَي التنشئة الاجتماعية والسياسية، اللتين يتعرف الأفراد من خلالهما على القواعد السياسية ويتفاعلون مع الآخرين ومع القادة السياسيين. وبهذا التفاعل، تصبح الثقافة السياسية جزءًا من البناء النفسي للفرد، يُعبِّر عنه من خلال سلوكياته اليومية.

وعليه، تتمحور الثقافة السياسية حول أنماط التوجه والتكيف التي يعتمدها الأفراد في تعاطيهم مع النشاط والعمل السياسي داخل المجتمع، وهي التي تشكل في مجموعها الإطار الذي تتحدد من خلاله شرعية النظام السياسي واستقراره وفاعليته(27).

النظام السياسي

لكل مجتمع سياسي نظام يُنظِّم شؤونه، وقد تعددت على مرِّ التاريخ التقاليد والأعراف والقوانين التي شكَّلت الأطر الناظمة لأحوال الشعوب والأمم والحضارات. ولا تزال تلك التقاليد تتجدد وتتحول، مُفرزة صورًا متباينة من الأنظمة السياسية التي ميزت الدول عن بعضها البعض. وعليه، يُطرح السؤال الجوهري: ما النظام السياسي؟

يرى الدارسون في حقل النظم السياسية أن النظام السياسي هو "نظام اجتماعي وظيفته إدارة موارد المجتمع استنادًا إلى سلطة مخوَّلة له لتحقيق الصالح العام عن طريق سنِّ وتفعيل السياسات"(28). ومن الناحية السلوكية، يُعرَّف النظام السياسي بوصفه مجموعة مترابطة من السلوكيات المنظمة التي تضبط عمل القوى والوحدات والمؤسسات الفرعية التي يتألف منها. أما من الناحية الهيكلية، فهو يتجسد في هيئة مجموعة من المؤسسات والهيئات التي تتوزع بينها عملية صناعة القرار السياسي في الدولة(29).

وفي هذا السياق، يُعرِّف ثروت بدوي النظام السياسي بأنه "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبيِّن نظام الحكم، ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها، ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تُحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة، وكيفية تفاعلها مع بعضها، والدور الذي تقوم به كل منها"(30).

أما في الأدبيات الغربية، فقد كان مصطلح "النظام السياسي" يُستخْدَم تقليديًّا للإشارة إلى الدولة أو الحكومة، مع تركيز على المؤسسات الرسمية للحكم، كالمجالس التشريعية، والمحاكم، والوزارات(31). غير أن هذا التصور بدأ بالتوسع في النصف الثاني من القرن العشرين؛ حيث أشارت دراسات رائدة إلى أن أداء هذه المؤسسات الرسمية لا ينفصل عن تأثير المؤسسات غير الرسمية، مثل العشائر، والطبقات الاجتماعية، والجماعات الضاغطة، والأحزاب السياسية، والنقابات، والمنظمات المهنية والفكرية وغيرها(32).

وفي هذا الإطار، يقدم المفكر الأميركي، صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington)، في كتابه "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة" (Political Order in Changing Societies)، رؤية عميقة حول ماهية النظام السياسي الفعَّال، معتبرًا أن جوهره يكمن في الاستقرار السياسي. ويرى أن الدول التي تتمتع بأنظمة سياسية فعالة تتجسد فيها معايير الإجماع، والشرعية، والتنظيم، والفعالية، والاستقرار. ويؤكد أن الفعالية لا ترتبط بنمط الحكم بقدر ما ترتبط بقدرة الحكومة على الحكم الفعلي، مشيرًا إلى أن الدولة تمثل وحدة سياسية يتوافر فيها قدر واسع من الإجماع الشعبي حول شرعية النظام السياسي(33).

ويُبرز هنتنغتون أن النظام السياسي الفعال يتأسس على مشاركة المواطنين وقادتهم في رؤية مشتركة للمصلحة العامة، وعلى وجود تقاليد ومبادئ تشكل مرجعية موحدة لبناء الكيان السياسي. كما يؤكد ضرورة وجود مؤسسات سياسية قوية، متماسكة ومتكيفة، تحتوي على بيروقراطيات فاعلة، وأحزاب سياسية منظمة، ومشاركة شعبية عالية في الشأن العام، إلى جانب أنظمة رقابة مدنية على القوات المسلحة، ونشاط حكومي واسع في المجال الاقتصادي، وإجراءات فعالة لتنظيم انتقال السلطة وضبط الصراعات السياسية.

ويخلص هنتنغتون إلى أن النظام السياسي الذي تتوافر فيه هذه الشروط يكون قادرًا على رعاية ولاء المواطنين، وبالتالي يصبح مؤهَّلاً لتحصيل الضرائب، وتجنيد القوى البشرية، ووضع السياسات وتنفيذها. ويضيف أن اتخاذ القرار لا يكون كافيًا بحد ذاته، بل إن قدرة النظام على تنفيذ القرار من خلال آليات الحكم هي ما يُحدد مدى فاعليته(34).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن النظام السياسي يؤدي وظيفة مركزية تتمثل في تسيير شؤون الدولة وإدارة الحكم، عبر تنظيم العلاقة بين قوى المجتمع المختلفة من خلال سلطة شرعية قادرة على فرض القانون وتطبيقه، بما يحقق المصلحة العامة ويحفظ الاستقرار.

ثالثًا: العلاقة بين الثقافة السياسية والنظام السياسي

لفهم العلاقة بين الثقافة السياسية والنظام السياسي، وانطلاقًا من الفرضية الأولى لهذه الدراسة، لابد من التوقف عند الأثر الذي تتركه الثقافة السياسية على بنية النظام السياسي وطبيعته. وكما بيَّنا في تناولنا السابق لمفهوم الثقافة، فإن الثقافة لا تنشأ فجأة، وليست قرارًا سياسيًّا يُتخذ أو إجراءً عابرًا يُنفَّذ، بل هي نتاج تراكمات سلوكية تمتد لعقود، بل لقرون، تتجذر في وجدان الشعوب وتشكل أخلاقهم وتصوراتهم واختياراتهم وطريقة حياتهم. ومن هذا المنطلق، فإن الثقافة تمثِّل البيئة الحاضنة التي يظهر فيها النظام السياسي، ويتشكل ويتطور من خلالها، وذلك عبر الأدوار والسلوكيات التي يمارسها الفاعلون ضمن هذه البيئة.

وانطلاقًا من هذا الفهم، نلاحظ أن رواد حقل النظم السياسية ركزوا في تعريفاتهم

للنظام السياسي على مفهوم "الدور". فمثلاً، يشير ثروت بدوي في تعريفه للنظام السياسي إلى أن "الدور هو ما تقوم به عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة، وكيفية تفاعلها مع بعضها"(35). ويذهب غابرييل ألموند (Gabriel A. Almond) إلى أن ميزة مفهوم الدور مقارنةً بمصطلحات مثل المؤسسات أو التنظيمات أو الجماعات تكمن في كونه أكثر شمولاً وانفتاحًا؛ إذ يمكنه أن يشمل المناصب الرسمية وغير الرسمية، والعائلات، والهيئات الانتخابية، والحشود، والتجمعات المؤقتة والمستمرة، وما شابهها، طالما أنها تدخل في النظام السياسي وتؤثر عليه(36).

وبناءً على هذا التوسع المفاهيمي، بنى ألموند تعريفه للنظام السياسي انطلاقًا من مفهوم "الدور"، معتبرًا أن الدور يتضمن "مجموعة من التوقعات المتبادلة المتعلقة بأفعال صاحب الدور، وأفعال من يتعامل معهم". ومن ثم، يمكن تعريف النظام السياسي على أنه "بنية من الأدوار المتفاعلة، التي تُنتج نمطًا معينًا من التفاعلات داخل النظام"(37). ومن هنا، اعتبر ألموند أن الدور هو الوحدة الأساسية في النظام السياسي. وينسجم هذا التصور مع ما طرحه بارسونز وشيلز (Parsons and Shils)؛ حيث عرَّفا "الدور" بأنه: "ذلك القطاع المنظَّم الذي يخص توجهات الفاعل، وهو الذي يُحدد مشاركته في العملية التفاعلية"(38). وإذا ما استقرَّت هذه العملية التفاعلية، فإنها تُنتج نظامًا سياسيًّا.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول: إن هذا "الدور" أو "القطاع المنظَّم" لا يُنتَج بمعزل عن السياق الثقافي، بل يتشكَّل داخل الإطار الذي تحدده الثقافة السياسية، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الثقافة العامة للمجتمع. ويؤكد هذا الطرح ما ذهب إليه لوسيان باي (Lucian Pye)، حين أشار إلى أن "الثقافة السياسية هي نتاج للتاريخ المشترك للنظام السياسي، وتاريخ الحياة للأفراد الذين يقررون عمل النظام السياسي، وهي تُغذَّى بالأحداث العامة والخبرات الفردية"(39). ومن ثم، تتضح أهمية الثقافة السياسية في تشكيل الأدوار التي تقوم بها قوى المجتمع، ما ينعكس بدوره على بنية النظام السياسي.

فالثقافة السياسية تعبِّر، في جوهرها، عن الطريقة التي تنظر بها الجماعة إلى الحكم والسلطة، وعن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهي تتجسد في مجموعة

مــن الرؤى والمعاييــر والاتجاهات المشــتركة التي يحملها الأفــراد تجاه نظامهم السياســي. وهي لا تقتصر على مواقف ظرفية تجاه شــخص بعينه، كرئيس الدولة أو رئيــس الحكومــة، بــل تتجاوز ذلك لتعبِّر عن نظرة شــاملة إلى شــرعية النظام السياســي ومؤسساته واستحقاقاته. وكما أوضح لوســيان باي (Lucian Pye)، فإن الثقافة السياســية هي "مجموعة من القيم والمشــاعر والمعرفة الأساسية التي تكمن وراء العملية السياســية". وبالتالي، فإن اللبنات الأساســية للثقافة السياسية تتمثل في معتقدات المواطنين، وآرائهم، ومشــاعرهم تجاه شــكل الحكومة التي يعيشــون في ظلها(40).

انطلاقًا من كل ما سبق، يظهر بوضوح مدى الارتباط الوثيق بين الثقافة السياسية وبناء النظام السياسي. غير أن السؤال الجوهري الذي تطرحه الفرضية الأولى لهذه الدراسة لا يقــف عنــد حدود هذا الارتباط، بل يتجاوزه إلى استكشــاف أثر هذه العلاقة في تحقيق الاستقرار السياسي. ومن هنا، تقتضي الضرورة التطرق إلى مفهوم "الاستقرار السياسي" بوصفه المدخل التحليلي التالي لتقييم نتائج هذا التفاعل.

رابعًا: الشرعية السياسية جسرًا بين الثقافة المجتمعية والنظام السياسي

يُعدُّ الاستقرار السياسي، كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية، من المفاهيم الإشكالية التــي يصعــب حصرها في تعريف جامع مانــع. ومع ذلك، يمكن مقاربته من خلال بعض أبرز التعريفات التي تناولته في الأدبيات السياسية.

فمــثلاً، تُعرِّف الموســوعة البريطانية (Britannica) النظام السياســي المســتقر بأنه "ذلــك النظام الذي يتمكن من البقــاء خلال الأزمات من دون الدخول في حروب أهلية"(41). بينما يرى آلان بال (Alan Ball) أن الاستقرار السياسي هو "حالة من الاتفــاق العام فــي الرأي بين النخب والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي، وارتباط ذلك بمفهوم الشرعية"(42).

أمــا المفكر الأميركــي، صموئيل هنتنغتــون (Samuel Huntington)، فقد خصَّص مبحثًا كاملاً لمفهوم الاستقرار السياسي في كتابه النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، وخلص فيه إلى أن "استقرار أي نظام سياسي يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية"(43).

مــن جانبه، قدَّم كلــود أكي (Claude Ake) في مقاله المعنون "تعريف الاســتقرار السياسي"، والمنشور عام 1975، مقاربة ترى أن الاستقرار السياسي هو "حالة تتميز بالحفاظ على حكومة أو نظام سياسي يعمل بسلاسة، مع تجنب الاضطرابات الكبرى أو التغيرات الجذرية لفترة زمنية طويلة". ويضيف أن الاستقرار السياسي يتجلَّى في وجود مؤسســات وسياســات ثابتة، وفي احترام قواعد النظام العام، وتطبيق ســيادة القانون بوصفها ضمانة للاستمرارية والتنظيم داخل المجال السياسي(44).

وبالنظر إلى هذه التعريفات مجتمعة، يمكن استخلاص عنصر مشترك بينها يتمثل في الدور المحوري الذي يقوم به المجتمع في تحقيق استقرار النظام السياسي. فبحسب هذه الرؤى، لا يتحقق الاستقرار إلا عبر التفاعل المنظم بين النخب والجماهير من جهة، وبين المواطنين والسلطة السياسية من جهة أخرى، وهو تفاعل لا يمكن أن يتم من دون حدٍّ أدنى من القبول المجتمعي للنظام السياسي ورضا الأفراد عنه.

وفــي هذا الســياق، يرى عالم الاجتماع الألماني، ماكــس فيبر (Max Weber)، أن "النظام الحاكم يُعد شرعيًّا إلى الحدِّ الذي يشعر فيه المواطنون بأن هذا النظام صالح، ويستحق التأييد والطاعة"(45). ويُظهر هذا التعريف أن الشرعية تمثل التعبير السياسي عن الرضا الجماهيري، وأن هذا الرضا هو الشــرط اللازم لتحقيق التفاعل المســتقر والمستمر بين السلطة والمجتمع.

ومن هنا، يتضح أن الشرعية هي الرابط الجوهري بين ثقافة المجتمع والنظام السياسي، فهي الجسر الذي تمر من خلاله المواقف والمشاعر والتصورات الجمعية إلى النظام السياســي على شــكل دعم أو اعتراض. وكلما زادت الشــرعية التي يمنحها الأفراد للنظام السياسي، زادت فرص تحقيق الاستقرار السياسي، وهو ما يُعزِّز الفرضية الثانية التي تنطلق منها هذه الدراسة.

خامسًا: الشرعية السياسية رابطًا بين الثقافة المجتمعية والنظام السياسي

يحظى مفهوم الشــرعية باهتمام بالغ في الفكر السياســي، لما له من أثر حاسم على اســتقرار النظام السياســي. وكان جــون لوك (John Locke) مــن أوائل المفكرين الذين تناولوا هذا المفهوم بشكل منهجي؛ إذ رأى أن الشرعية السياسية تتأسس على علاقة رضا واتفاق بين الحاكم والمحكوم، وأن هذه العلاقة هي المحور الأساســي

الذي تستمد منه الإرادة الحاكمة مشروعيتها. وقد اعتبر أن إرادة الأغلبية تُعبِّر عن هذه الشرعية، باعتبارها نابعة من مثاليات تنطلق من المنطق الفردي والأخلاقيات الجماعية السابقة على أي قانون، والمتطابقة مع مفاهيم العدالة الطبيعية(46).

وعلى الرغم من أهمية طرح جون لوك، فإن ماكس فيبر (Max Weber) كان الأعمق تأثيرًا في هذا النقاش؛ إذ ناقش مفهوم الشرعية في عدد من مقالاته التي جمعها ووسَّعها لاحقًا في كتابه "نظرية التنظيم الاقتصادي والاجتماعي"، الصادر عام 1947. وقد ربط فيبر بين مفهومي الطاعة وشرعية النظام السياسي، مشيرًا إلى أن الجماهير تمنح الشرعية للنظام من خلال رضاها عنه، بل وتمنح القادة السياسيين مكانة مرموقة، وهو ما اعتبره الأساس لأي نظام سياسي، بل وأساسًا لطاعته. ويقول فيبر: "أساس كل نظام سلطة، وبالتالي كل نوع من الاستعداد للطاعة، هو الاعتقاد الذي يمنح الأشخاص الذين يمارسون السلطة مكانة مرموقة"(47).

وقد سبق ذلك تأكيده على أن شرعية النظام تستند إلى ثلاثة أسس رئيسية: عقلانية، وتقليدية، وكاريزمية (شخصية قيادية)، وجميعها تقوم على قاعدة رضا الجماهير، وتُترجم عمليًّا في شكل طاعة للنظام الحاكم(48). وقد أثَّر هذا الطرح في تصور الدارسين لحقل النظم السياسية، حتى صار مرجعًا أساسًا لفهم مفهوم الشرعية. ويتضح من تعريف فيبر أن الطاعة لا تُبنى على القوة أو القسر فحسب، بل على إيمان المحكومين بشرعية النظام، وهو ما يتشكل بدوره من خلال القيم الاجتماعية والثقافية التي تجعل النظام مقبولاً في نظر المواطنين.

ومن هنا، يمكن القول: إن إضفاء صفة الشرعية على النظام السياسي لا يتم إلا عبر عملية توافق بين الثقافة السياسية التي يتبناها النظام أو يروِّج لها، والقناعات السائدة لدى أفراد المجتمع الذين يخضعون له. فشرعية النظام تتوقف على مدى تأييد المجتمع وقناعته بفاعلية النظام، وبقدر ما يزداد هذا التأييد، تزداد قوة الشرعية، ويترسخ معها الاستقرار السياسي(49).

وعليه، نستنتج أن الشرعية هي الأساس الذي يُبنى عليه استقرار النظام السياسي(50). فهي تُعد من أكثر المفاهيم اقترانًا بظاهرة الاستقرار السياسي؛ إذ تُشكِّل أحد المقومات الجوهرية التي يعتمد عليها النظام السياسي في الحفاظ على تماسكه واستمراريته. وفي الوقت ذاته، يعد الاستقرار السياسي ذاته مصدرًا من مصادر شرعية النظام ودليلاً على استمرار السلطة السياسية(51).

ومن هنا ندرك أن استقرار المجتمع، في أي صورة كان، يُمثِّل شرطًا بنيويًّا لوجود بيئة ثقافية تُمكِّن من تكوين النظام السياسي وتطويره. ويُستنتج من ذلك أن الاستقرار السياسي يتحقق حين يوجد توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، وعلى رأس مكوناتها الثقافة السياسية، شريطة أن يعكس النظام القيم الثقافية والاجتماعية الأساسية للمجتمع(52).

وبذلك، تُصبح الثقافة السياسية هي مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تُضفي على العملية السياسية معنىً ومشروعية، وتوفِّر القواعد المستقرة التي تحكم سلوك الأفراد داخل النظام السياسي. وهي، بذلك، تُحدد الإطار العام الذي تحدث فيه التصرفات السياسية، وتُعبِّر عن المُثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع، حكَّامًا ومحكومين(53). وتعد هذه القيم والمعتقدات، في جوهرها، مستمدة من ثقافة المجتمع نفسه. أما الشرعية، فهي الجسر الذي يربط بين هذه القيم والسلطة السياسية، التي تنشئ النظام السياسي وتديره على أساس تلك الثقافة، إدراكًا منها أن هذا هو السبيل لتحقيق الاستقرار(54).

خاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى أن الثقافة السياسية تعد عنصرًا حاسمًا في بناء النظام السياسي واستقراره؛ إذ كشفت أن الشرعية تُشكِّل عامل الربط الأساسي بين ثقافة المجتمع والنظام السياسي. فالشرعية، التي تنبع من رضا المجتمع وقبوله بالنظام السياسي، تُسهم في تعزيز الاستقرار من خلال دعم الطاعة الطوعية، وتنظيم التفاعل بين الحاكم والمحكوم ضمن إطار ثقافي مشترك.

وقد بينت الدراسة أن الأنظمة السياسية التي تجاهلت الخصوصيات الثقافية لمجتمعاتها، كما هي الحال في العديد من الدول العربية التي نشأت بعد مرحلة الاستعمار، غالبًا ما واجهت أزمات متكررة وفشلت في تحقيق الاستقرار، نتيجة افتقارها للشرعية المجتمعية. فالشرعية، بوصفها تعبيرًا عن رضا الشعب عن النظام السياسي وطاعته له، لا يمكن فصلها عن السياق الثقافي الذي تنشأ فيه. وهي، في المحصلة، نتاج لبيئة سياسية مستقرة تنبع من ثقافة المجتمع، التي تولِّد بدورها ثقافة سياسية تعكس القيم والمعتقدات الجمعية، وتؤثر في سلوك الأفراد والمؤسسات، وتنعكس على فاعلية النظام وقدرته على التكيف مع التحديات.

وفي ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة، تبرز الحاجة إلى عدد من الإجراءات التي من شـأنها تعزيز التوافق بين الثقافة السياسـية والنظام السياسـي وتحقيق الاستقرار المنشود، منها: تأسيس الأنظمة السياسية في المنطقة العربية على أسس ثقافية محلية، تأخذ في الاعتبار القيم والتقاليد المجتمعية، بما يعزز الشرعية ويُكسب النظام قبولاً شـعبيًّا واسعًا. وكذلك تعزيز المشاركة السياسية الفاعلة من قِبل المواطنين، بوصفها عاملاً جوهريًّا في دعم الشـرعية، وتحقيق توازن صحي بين النظام السياسـي وبيئته الاجتماعية؛ فضلاً عن التركيز على بناء مؤسسـات سياسـية متجذرة في السـياقين، الثقافي والتاريخي، للمجتمع، مع ضرورة أن تتميز هذه المؤسسـات بمرونة تسـمح لها بالتكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

كما تقتضي هذه الإجراءات تشجيع الحوار الثقافي والسياسي بين النخب والجماهير، من أجل بناء توافق واسـع حول قواعد النظام السياسـي، بمـا يقلِّل من احتمالات الاضطراب السياسـي ويُعزِّز التماسـك الوطني، إلى جانب الدعوة إلى المزيد من الدراسـات التطبيقيـة التي تتناول ديناميكيات الثقافة السياسـية فـي الدول العربية، خصوصًا في سـياق إعادة بناء الأنظمة السياسية بعد الثورات، بهدف رسم سياسات تستجيب للواقع الثقافي والاجتماعي.

وبذلك، تُبرز هذه الدراسة أهمية التوافق بين الثقافة السياسية والنظام السياسي بوصفه مدخلاً أساسـيًّا لتحقيق الاستقرار، والفاعلية، والاستدامة في النظم السياسية، وتُؤكد أن تجاهل هذا التوافق يُفضي إلى هشاشة النظام السياسي، وتكرار الأزمات، وضعف القدرة على التماسك في وجه التحديات الداخلية والخارجية.

المراجع

(1) المنهج القانوني-المؤسسي (Legal-institutional approach)، المنهج النظمي (System Approach)، المنهج البنيوي-الوظيفي (The functional-structural approach)، منهج صنع القرار (Decision making approach)، منهج المجتمع (Community Approach)، منهج الثقافة السياسية (Political Culture Approach)، منهج الديمقراطية التوافقية (Consensual democracy Approach).

(2) فيصل براء متين المرعشي، حمزة ملاَّ عثمان، «اقتراب الثقافة السياسية - Political Culture Approach»، الموسوعة السياسية، 5 يونيو/ حزيران 2018، https: / /political-encyclopedia. org /dictionary/ اقتراب الثقافة السياسية (تاريخ الدخول: 4 أبريل/ نيسان 2025).

(3) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997)، 119-120.

(4) طه الهنبكي ونرجس العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية (بيروت: مكتبة مؤمن قريش، 2015)، 63.

(5) فيصل براء متين المرعشي، ياسمين يوسف المعايعة، «اقتراب تحليل النظم - الاقتراب النسقي - System Analysis Approach»، الموسوعة السياسية، 2 أبريل/ نيسان 2018، https: / / political-encyclopedia.org /dictionary/ اقتراب تحليل النظم - الاقتراب النسقي (تاريخ الدخول: 21 ديسمبر/ كانون الأول 2024).

(6) أميرة مصطفى، «اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية»، المعهد الوطني الديمقراطي، 29 يونيو/ حزيران 2019، https: / /democraticac.de /?p=61480.

(7) Muhammad, Touseef, Binish Khan, S. S. Ali, Hasnain Nazar Abbas, and Syed Ahsan Raza. "The Influence of Cultural Values and Norms on Political Attitudes and Behavior: A Sociological Study." Advanced Qualitative Research 1, no. 2 (2023): 40–50. doi: 10.31098/aqr.v1i2.1744.

(8) Mabel Berezin, Emily Sandusky, and Thomas Davidson. "Culture in Politics and Politics in Culture: Institutions, Practices, and Boundaries." (2020): 102–131. doi: 10.1017/9781108147828.005.

(9) Mamadouh, V. D. “Political Culture: A Typology Grounded on Cultural Theory.” GeoJournal 43, no. 1 (1997): 17–25. http://www.jstor.org/stable/41147116.

(10) Jan-Erik Lane and Svante Ersson. Culture and Politics: A Comparative Approach. 2018.

(11) Graham Day. Community. 2018, 40–42. doi: 10.1002/9781394260331.ch12.

(12) Swechaa Siingh. “Impact of Cultural Values and Norms on Political Attitudes and Behaviour: An Analysis from a Sociological Perspective.” Journal of Advances and Scholarly Research in Allied Education. 2023. doi: 10.29070/hsenxj86.

(13) بن حسين سليمة، «مفهوم اقتراب الثقافة السياسية عند غابريال آلموند وسيدني فيربا»، مجلة المفكر، المجلد 16، العدد 2 (2021): 77–103.

(14) محسن جابر، «الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي»، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد السابع، يونيو/حزيران 2016.

(15) عزمي بشارة، «الثقافة السياسية: ملاحظات عامة»، تبين، العدد 45، المجلد 12.

(16) لمحات في الثقافة الإسلامية – الثقافة في نطاق اللغة، المكتبة الشاملة، ص 23، https://shamela.ws/book/11364#p2 19.

(17) مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط 4 (دمشق: دار الفكر، 1984)، 20.

(18) مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة، 1984، 24–26.

(19) Edward B. Tylor. Primitive Culture. Vol. 1. 1920, p.1. https://archive.org/details/in.ernet.dli.2015.42334/page/n15/mode/2up.

(20) مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة، 1984، 24.

(21) مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة، 1984، 77.

(22) مجموعة من المؤلفين، مجلة جامعة أم القرى، ص 236. / https: / /shamela.ws /book /1190 /2736.

(23) نفس المرجع.

(24) نفس المرجع.

(25) سليمة، 2021، ص 81.

(26) Almond, G. A. "The Study of Political Culture." In Culture and Politics, edited by Lawrence Crothers and Charles Lockhart. New York: Palgrave Macmillan, 2000. https://doi.org/10.1007/978-1-349-62397-6_1.

(27) جابر، 2016، ص 309.

(28) جمال سلامة علي، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية (بيروت: دار النهضة العربية، 2007)، 97.

(29) كريم فرمان، كيفية عمل النظام السياسي: مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عُمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2009)، 7.

(30) ثروت بدوي، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1975)، 11.

(31) Almond, G. A., and G. B. Powell. "The Political System." In Comparative Government, edited by Jean Blondel. London: Palgrave, 1969, 10. https://doi.org/10.1007/978-1-349-15318-3_2.

(32) Ibid., 11.

(33) Samuel P. Huntington. Political Order in Changing Societies. 7th printing. New Haven: Yale University Press, 1973, 1–2.

(34) Ibid., 1.

(35) ثروت بدوي، مرجع سابق، ص 11.

(36) Almond, Gabriel A. "Comparative Political Systems." The Journal of Politics 18, no. 3 (August 1956): 394.

(37) Ibid., 394.

(38) Almond, 1956, 393.

(39) Lucian W. Pye. "Introduction: Political Culture and Political Development." In Political Culture and Political Development, edited by Lucian W. Pye and Sidney Verba. Princeton: Princeton University Press, 1965, 8.

(40) Winkler, Jürgen R. "Political Culture." Encyclopedia Britannica, June 19, 2023. https://www.britannica.com/topic/political-culture (accessed September 11, 2023).

(41) Heslop, Alan. "Political Stability. https://www.britannica.com/topic/political-system/Stable-political-systems.

(42) حيدر عبد جساس، «العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي ودورها في التنمية المستدامة»، المجلة السياسية الدولية، العدد 54، ص 268.

(43) صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوّ عبود (بيروت: دار الساقي، 1993)، 102.

(44) Claude Ake. "A Definition of Political Stability." Comparative Politics 7, no. 2 (1975): 271–283.

(45) جابر، 2016، ص 328.

(46) ميساء عواد ومحمد القطاطشة، «أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة العربية»، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، العدد 3، المجلد 43، المقال 10، 2023، ص 198. https: / /digitalcommons.aaru.edu.jo /cgi /viewcontent. .cgi?article=1265&context=jaaru_rhe

(47) Max Weber. The Theory of Social and Economic Organization. Oxford: Oxford University Press, 1947, 124–126.

(48) Ibid., 382.

(49) Ibid., 130.

(50) جابر، 2016، ص 328.

(51) محمد الصالح بوعافية، «الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات»، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، يونيو/ حزيران 2016، ص 323.

(52) بوعافية، ص 320.

(53) مروة محمد عبد المنعم، «الثقافة السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة (2004–2020)»، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة أسيوط، العدد 11، يوليو/تموز 2021، ص 8.

(54) نفس المرجع، ص 10.

الألتراس بالمغرب: الهوية والأيديولوجيا والثوابت الوطنية

Ultras in Morocco: Identity, Ideology and National Constants

* Hamza Elkoundi – حمزة الكُندي

ملخص

تتناول هذه الدراسة الظاهرة المركبة لمجموعات الألتراس في المغرب، بوصفها فاعلاً اجتماعيًّا وسياسيًّا يتجاوز الإطار الرياضي التقليدي. وقد رصدت الدراسة تطوّر هوية الألتراس من انطلاقة تأسيسية اتسمت بالعنف إلى بنية جماعية تعكس انتماءات جغرافية وسياسية وثقافية متعدّدة، مع قدرة لافتة على استيعاب التباينات الأيديولوجية دون الإخلال بتماسكها الداخلي.

تُبرز الدراسة كيف شكّل الفضاء الرياضي منصة للتعبير عن المواقف تجاه قضايا وطنية، وعلى رأسها الوحدة الترابية، حيث استطاعت مجموعات الألتراس توظيف الرموز الوطنية والدينية بما يعزّز ارتباطها بالثوابت الجامعة، وفي مقدّمتها الولاء للمؤسسة الملكية. كما تسجّل الدراسة تنامي توجه داخل بعض هذه المجموعات يسعى إلى المواءمة بين ثقافة الألتراس والمرجعيات الدينية والقيم المجتمعية السائدة، في ظل تنوّع مرجعياتها بين اليسارية والقومية والدينية والأمازيغية.

وتخلص الدراسة إلى أن الألتراس المغربي قد أصبح مكوِّنًا فاعلاً ضمن الديناميكيات الوطنية، وأسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الشباب والهوية الوطنية، من خلال تفاعله الحيوي مع القضايا السيادية، دون الخروج عن الإجماع الوطني العام.

الكلمات المفتاحية: الألتراس المغربي، الحركات الشبابية، الهوية الوطنية، الفضاء الرياضي، الرموز الوطنية، الانتماءات الأيديولوجية، الوحدة الترابية، الثقافة السياسية.

Abstract:

This study examines the complex phenomenon of Ultras groups in Morocco as influential social and political actors extending beyond their conventional role in the realm of sports. It traces the evolution of their collective identity

* حمزة الكُندي، دكتوراه في العلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس بالرباط.

Hamza Elkoundi, Ph.D. in Legal and Political Sciences, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Mohammed V University-Souissi, Rabat.

from an initially confrontational foundation to a more structured entity reflecting diverse geographical, political and cultural affiliations, all while maintaining remarkable internal cohesion despite ideological divergence.

The paper highlights how stadiums have become platforms for expressing positions on national issues—most notably the question of territorial integrity. Ultras groups have effectively mobilised national and religious symbols to affirm their alignment with foundational state principles, particularly loyalty to the monarchy. The study also notes the emergence of tendencies within some groups aiming to reconcile Ultras culture with prevailing religious and societal values, amid a broader spectrum of ideological references including leftist, nationalist, religious and Amazigh currents.

The findings suggest that Moroccan Ultras have become active participants in the country's national dynamics, contributing to the reconfiguration of youth engagement with national identity through their assertive stance on sovereign issues—while remaining within the bounds of national consensus.

Keywords: Moroccan Ultras, youth movements, national identity, sports arena, national symbols, ideological affiliations, territorial integrity, political culture.

مقدمة

نشـــأت ظاهرة الألتراس في المغرب في سياق سياســـي واجتماعي ورياضي معقد، عقـــب الأحـــداث الإرهابية التي هزت الدار البيضاء، عام 2003، وهو الحادث الذي دفع السلطة إلى إعادة التفكير في هوية الشباب المغربي وانتمائهم، حيث جاء الخطاب الملكي عام 2005 معلنًا عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتوجيه طاقات الشباب نحو الأنشطة الإيجابية، ومنها الرياضة(1).

شـــهدت المرحلة نفســـها أزمة داخلية ضربت الأحزاب السياسية والنقابات(2)؛ مما أفســـح المجال لازدهار ثقافات بديلة بين الشـــباب، مثل الراب والهيب هوب، وكان الألتـــراس جـــزءًا من هذه الثقافات. من الناحية الرياضية، أســـهمت النجاحات التي حققتها فرق مغربية في إعادة الحماس إلى الملاعب؛ مما أدى إلى نشأة مجموعات ألتراس، مثل "غرين بويز" و"عســـكري الرباط"، التي اســـتلهمت أســـاليبها من ثقافة الألتراس الإيطالية(3) دون تدخل أو إيعاز من السلطة.

قامت العلاقة بين الألتراس والسلطة في البداية على هدنة غير رسمية، غير أنها سرعان ما تحولت إلى صراع بعد عام 2011 مع تطبيق قانون 09.09 وزيادة الإجراءات الأمنية في الملاعب الرياضية. أدى هذا التصعيد إلى تدهور العلاقة بين الألتراس والسلطة؛ حيث أصبحت هذه المجموعات ترى في أجهزة الأمن والإعلام خصومًا مباشرين. ورغم محاولات السلطة لاحتواء الألتراس، ظلت الأخيرة تعبِّر عن استقلاليتها وتتخذ مواقف معارضة؛ مما أدى إلى حظر أنشطتها عام 2016، وإن جاء هذا الحظر نتيجةً مباشرة لتزايد أعمال العنف بين المجموعات(4).

ظل الألتراس، رغم ذلك، تعبِّر عن تطلعاتها ومطالبها من خلال الشعارات المرفوعة في المدرجات، مؤكدة عدم ولائها لأي جهة سياسية محددة. فتارة تظهر كمعارضة للســـلطة، وتـــارة مدافعة عن الثوابـــت الوطنية. ويعكس هذا التفاعل المســـتمر بين الألتراس والســـلطة صراعًا دائمًا، يســـعى فيه كل طرف إلى استغلال الآخر لتحقيق مصالحه وأهدافه الخاصة، تعبيرًا عن طبيعة العلاقة المعقدة بين الطرفين.

تتناول هذه الورقة البحثية العلاقة المعقدة بين الألتراس والسلطة في المغرب؛ حيث يعبِّر الألتراس عن تطلعاته ومواقفه من خلال شعاراته. وتحاول الإجابة عن عدد من

الإشـكاليات، من قبيل: كيف تتراوح مواقف الألتراس الهوياتية والأيديولوجية بين معارضة السـلطة والدفاع عن الثوابت الوطنية؟ وهل يمتلك الألتراس هوية جماعية موحـدة أم هويـات متعددة؟ وهل يتماهى الانتمـاء إلى مجموعة الألتراس مع تبني أيديولوجيا محددة أم أن المواقف المعبَّر عنها تعكس أيديولوجيا التيارات المسيطرة داخل المجموعات؟ وما مواقف هذه المجموعات من الثوابت الوطنية؟ وما حدود هذه المواقف؟

ولمعالجة هذه الإشـكاليات، تم اعتماد تصميم منهجي يسـتند إلى مقاربة مزدوجة تجمـع بين المنهج الكمـي والمنهج النوعي، للإحاطة بجوانـب الظاهرة وتحليلها من زوايا متعددة تجمع بين التفسـير السوسيولوجي، والفهم الأيديولوجي، والسياق السياسـي. وتنقسـم الورقة، في هذا الإطار، إلى أربعة مسـتويات تحليلية متكاملة: يشـكِّل أولها الإطار النظري والمنهجي الذي يعرض الخلفيات النظرية والمعطيات المنهجيـة المعتمـدة، يليه تحليل التحول من هوية مبنيـة على العنف إلى تمايزات هوياتية داخل مجموعات الألتراس، ثم تفكيك البنية الأيديولوجية لهذه المجموعات ومواقفها من منطق الهيمنة، وأخيرًا استجلاء تفاعل الألتراس مع السياق العام وتحديد تمثلاتها للثوابت الوطنية.

أولًا: الإطار النظري والمنهجي

تعكـس الأدبيات العلميـة التي تناولت ظاهرة الألتراس في السـياق المغربي تعدد المقاربـات النظرية والمنهجية وتنوع زوايا التحليل، بين القراءات السوسـيولوجية، والمداخل السياسية، والدراسات التي تنطلق من تحليل الخطاب والسلوك الاحتجاجي داخل الملاعب. ويمكن تصنيف هذه الأدبيات وفق خط تراكمي يكشف عن انتقال تدريجي من دراسة الألتراس كظاهرة عنيفة إلى فهمها كفاعل رمزي وسياسي ضمن ديناميات اجتماعية وثقافية مركبة.

فـي هـذا الإطار، يأتي عمل عبد الرحيم بورقيـة Des Ultras dans la Ville (5)، باعتباره من الإسـهامات السوسيولوجية التي تناولت ظاهرة الألتراس بوصفها تعبيرًا عن أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي داخل الفضاءات الحضرية المهمشة، وقد انطلق من تحليل أشكال العنف الجماعي المرتبط بالملاعب الرياضية، متسائلاً عن منطق التحول من التشـجيع الرياضي إلى العنف الرمزي والمادي، مع التركيز على

الطقوس الاحتفالية التي تنتجها مجموعات الألتراس، مثل التيفوهات، والشعارات، والأهازيج، واللافتات. واعتُبرت هذه الممارسات امتدادًا لِبِنْيات جماعية قائمة على التضامن، يتم من خلالها التعبير عن الانتماء، ورفض التهميش، وإعادة بناء الرمزية داخل الحيز العام. وأكدت الدراسة أن التنظيم الداخلي للألتراس يُشكِّل نوعًا من "البدائل الاجتماعية" التي تسعى إلى إنتاج موقع ذاتي مستقل داخل المدينة، من خلال خطاب يقوم على المواجهة والتمييز الرمزي عن باقي مكونات المجتمع.

تندرج في السياق نفسه دراسة سعيد بنيس المنشورة في مجلة لباب(6)، التي تناولت تمثلات الخطاب الاحتجاجي للألتراس في المغرب وتأثيراته السياسية. وقد اعتمدت الدراسة مقاربة تحليلية لخطاب الألتراس، انطلاقًا من نظرية التفاعلية الرمزية لإيرفينغ كوفمان (Erving Goffman)، ومن خلال توظيف أدوات البحث الكيفي، كالملاحظة وتحليل التفاعلات الخطابية واللغوية الرقمية، ضمن أفق تأويلي يربط بين الأداء الاحتفالي في الملاعب وبلاغة الخطاب الاحتجاجي الرقمي. وخلصت الدراسة إلى أن الألتراس في المغرب يشكِّلون فاعلاً احتجاجيًّا جديدًا لا يندرج ضمن البنيات الكلاسيكية للمجتمع السياسي، بل يعيدون تشكيل شروط التعبئة من خلال "مسرحة" المطالب وتكثيف الرموز داخل فضاء افتراضي وواقعي مزدوج. وقدمت فرضية مفادها أن الملاعب باتت فضاءً بديلاً لممارسة الفعل السياسي، وأن الأشكال التعبيرية للألتراس تمثل إستراتيجيات مقاومة رمزية ضد منطق الإقصاء والتهميش؛ مما يمنح الخطاب الاحتجاجي لهذه الفئة الشبابية قوة رمزية وتأثيرًا سياسيًّا متصاعدًا.

أما في حقل العلوم السياسية، فقد تم الاشتغال على الظاهرة ضمن مسار تراكمي قام به حمزة الكندي، ابتدأ برسالة ماستر بعنوان "الألتراس بالمغرب: انتماء رياضي أم حركة سياسية؟"(7). وتناولت هذه الدراسة ظاهرة الألتراس من خلال تحليل بنيتها التنظيمية، والتمفصلات الداخلية التي تحكم سير عملها، وعلاقتها بالسلطة وموقعها داخل الحقل السياسي، إضافة إلى تفكيك المرجعيات المفاهيمية المميزة لها، ومقارنتها بظواهر مجاورة كالهوليغانز (Hooligans) والبارا برافا (Barras Bravas). وتم التركيز على تحليل الألتراس بوصفه فاعلاً اجتماعيًّا له تمثلات جماعية، يسائل السلطة، ويؤسس لنمط خاص من التعبئة الرمزية داخل فضاء مديني وسياق سياسي محدد. وأُدرجت في هذا العمل مفاهيم مثل "نقابة المدرجات" و"الحركة الاحتجاجية الرمزية" لفهم أشكال التفاعل مع قضايا الشأن العام.

توسعت المقاربة في أطروحة الدكتوراه التي أنجزها الباحث نفسه تحت عنوان الأبعاد السياسية لحركة الألتراس بالمغرب: بين هاجس التقنين والصيرورة الاحتجاجية(8)، التي سعت إلى الربط بين الحقل السياسي والحقل الرمزي للألتراس، من خلال تأطير الظاهرة داخل ثلاثية: الهوية، والتنظيم، والعنف. واعتمدت الأطروحة مدخلاً تركيبيًّا يجمع بين علم السياسة والدراسات الرياضية وتحليل السياسات العمومية، مع التركيز على تمثلات المجموعات للثوابت الوطنية، وتحليل مشاركتها السياسية والمدنية، وانخراطها في قضايا الشأن العام من خارج الأطر التقليدية. وناقشت الأطروحة العلاقة بين السلطة والمجموعة، وحدود التقنين القانوني، والتوترات الناتجة عن تدخل الدولة في الفضاءات الرمزية التي يسيطر عليها الألتراس.

تعزز هذا المسار بكتاب لاحق بعنوان "الألتراس بالمغرب: العنف والسلطة والسياسة"(9)، قُدمت فيه مقاربة تحليلية تجمع بين التأصيل المفاهيمي للظاهرة، والسردية التاريخية لنشأتها وتطورها، وتحليل تفاعلاتها مع مؤسسات الدولة، انطلاقًا من بنيتها التنظيمية ومواقفها السياسية. وتم التركيز في هذا العمل على دراسة الانتقالات التي شهدتها الحركة من الاحتفالية الرياضية إلى التعبئة الرمزية، ومن الولاء للنادي إلى التفاعل مع قضايا اجتماعية وسياسية.

يُضاف إلى ذلك عمل بوشعيب فهمي "مجموعات الألتراس: نحو راديكالية العنف وتسييس مدرجات الملاعب"(10)، الذي تناول الظاهرة انطلاقًا من مقاربة سوسيولوجية تركز على تحليل العنف داخل الملاعب، من حيث كونه امتدادًا للعنف الحضري، ومن حيث ارتباطه بالبنية التنظيمية للمجموعات، وتموقعها في السياسات العمومية. وأبرز هذا العمل كيف أن العنف لم يعد مجرد رد فعل شبابي، بل تحول إلى أداة رمزية لإنتاج المعنى، في ظل غياب إستراتيجيات احتواء فعَّالة. غير أن المقاربة المعتمدة في هذا العمل ظلت تركز على البعد الزجري والاحتجاجي دون توسع في دراسة الرمزية الداخلية والخطاب المرتبط بالهوية أو الثوابت الوطنية.

رغم تنوع هذه المقاربات وتعدد زوايا تحليلها، فإنها لم تعالج بشكل مباشر العلاقة بين البناء الهوياتي لمجموعات الألتراس وتمثلاتها للثوابت الوطنية، وهي الزاوية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، من خلال تحليل تمثلات الدين، والوحدة الترابية، والملكية، كمتغيرات دالَّة على الخطاب الرمزي للمجموعات، وعلى تموقعها داخل النسق السياسي المغربي.

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة منهجية تجمع بين المنهج الكمي والمنهج النوعي، بما يتيح فهمًا تركيبيًّا لظاهرة الألتراس من زاوية الهوية والأيديولوجيا وموقعها من الثوابت الوطنية. وقد تم اختيار هذا الدمج المنهجي بالنظر إلى تداخل الأبعاد الرمزية والثقافية والسياسية للظاهرة؛ مما يستدعي استنطاق التجربة الذاتية (النوعي)، إلى جانب استقراء المؤشرات العامة داخل مختلف المجموعات (الكمي).

تم توظيف تقنية الملاحظة بالمشاركة من خلال حضور أكثر من مئة مباراة، موزعة على مختلف المنافسات الوطنية والقارية؛ مما أتاح رصدًا مباشرًا لسلوك الألتراس، وتوثيق الشعارات والمواقف الرمزية في سياقات متباينة. كما تم إجراء ثلاث عشرة مقابلة نصف موجهة مع أعضاء ينتمون لسبع مجموعات ألتراس بارزة، مع احترام المعايير الأخلاقية للبحث العلمي(11)؛ مما سمح بفهم التمثلات الذاتية لأعضاء المجموعات بخصوص الهوية، والسلطة، والثوابت الوطنية.

أما على المستوى الكمي، فتم توزيع 3068 استبيانات على أعضاء 23 مجموعة ألتراس، واحتُفظ بـ961 استبيانًا صالحًا يمثلون 11 ناديًا من مختلف أقسام البطولة. وتناولت الاستبيانات متغيرات الدراسة التابعة (مواقف من الدين، الوحدة الترابية، الملكية)، في مقابل متغيرات مستقلة تمثلت في: الانتماء إلى المجموعة، ومدة العضوية، والمستوى التعليمي، ونوع النشاط داخل المجموعة.

تم أيضًا تحليل وثائق صادرة عن مجموعات الألتراس، تشمل بيانات رسمية، وصورًا رقمية، وفيديوهات منشورة، وجداريات، بالإضافة إلى تفعيل منهج الإثنوغرافيا الافتراضية (Virtual Ethnography) لاستكشاف الممارسات الرمزية داخل الفضاء الرقمي. وتم تحليل المعطيات النوعية عبر تقنية التحليل الموضوعاتي، في حين عُولجت النتائج الكمية باستخدام أدوات التحليل الإحصائي الوصفي.

ثانيًا: من الهوية المبنية على العنف إلى التمايز الهوياتي

عرفت المرحلة التأسيسية لمجموعات الألتراس، نوعًا من الفهم المغلوط للظاهرة؛ حيث اتسمت خلال بدايتها بنوع من التخبط والانخراط في صراعات مبنية على العنف بين الفصائل وبذلك، أصبحت هوية هذه المجموعات مبنية على العنف، لتنخرط هذه المجموعات في عملية التأسيس لهوية جماعية تستند في مصادرها على المجال الجغرافي والتاريخ والسياسة والثقافة المحلية.

أ. الهوية المبنية على العنف

كشف التكاثر الذاتي لمجموعات الألتراس خلال السنوات الأولى من نشأتها بالمغرب عن سمات مشتركة بينها وبين مجموعات الهوليغانز (Hooligans) البريطانية. فقد غابت في البداية القدرة على التمييز بين النموذجين، سواء لدى الجماهير المغربية أو لدى العديد من المجموعات نفسها. ويُعزى ذلك إلى أن الهوية التأسيسية(12) لعدد من هذه المجموعات كانت مبنية على العنف(13) والتعصب للمجال الجغرافي.

في هذه المرحلة التأسيسية من تشكل هوية الألتراس في السياق المغربي، لعبت الملاعب دور الحلقة الأخيرة في سلسلة التنشئة الاجتماعية التي تخضع لها هذه المجموعات. غير أن هذا المسار لا يبدأ داخل الملعب، بل يتبلور -أولاً- في أحياء المدينة، ومن خلال علاقات الأصدقاء، واجتماعات الخلايا والفروع، ثم الاجتماعات الموسعة للمجموعة. تبقى لحظة الالتحام داخل الملعب هي الذروة التي تبلغ عندها هذه العملية التربوية/ الاجتماعية أقصى تجلياتها(14). ويتماهى هذا المسار إلى حدٍّ كبير مع تطور آليات التنشئة الاجتماعية عند مجموعات الألتراس في إيطاليا، كما أشار إلى ذلك(15).

بما أن الموقع المكاني لا يُعد مهمًّا فقط في توليد الخبرات والعادات المشتركة التي تسهم في تشكيل الهويات، بل كذلك في توفير فضاء للمقاومة ضد السلطة، وعدم المساواة، وأشكال القمع المتصورة(16)، فإن العديد من أعضاء مجموعات الألتراس يشيرون إلى أن انخراطهم في الحركية لم يبدأ في المدرجات، بل في أماكن اجتماعية أخرى.

يقول أحد أعضاء مجموعة "الألتراس ريد بيراط": "في أزقة سلا، ستعرف أن الأطفال الصغار والشباب لا يمكن أن يعرفوا مكانة جمعية سلا بالنسبة للمدينة، كما لا يمكنهم معرفة هوية هذه المدينة التي طالها الإهمال. لذلك، فنحن نعمل على ترسيخ هوية مدينتنا وفريقنا من خلال الجداريات التي ستجدها في كل الأزقة والشوارع الرئيسية للمدينة". ويضيف: "هذه الممارسة ينبغي أن تسهم في ترسيخ ذاكرة السلاويين وهويتهم".

بهذا الشكل، يتم ربط تاريخ المدينة بحاضرها؛ مما يسهِّل على الأطفال واليافعين تعزيز انتمائهم للمجال. ومن ثم، تعميق ارتباطهم بالمجموعة التي تسهم من خلال

أنشـطتها في بناء هويتهـم كأفراد، داخل وخارج الملعب. كمـا يتم تلقينهم مبادئ وأعراف المجموعة، حتى تنصهر هويتهم الفردية تدريجيًّا داخل هوية الجماعة(17).

يمثل امتلاك الهوية سلسـلة من الممارسات التي يتم من خلالها تجسيدها وتتضمن علاقـات القـوة والتبعية والإقصاء(18). مع مرور الوقت، يصبح التسلسـل الهرمي والكفاءة التنظيمية رسـمية وملزمة. بالنسـبة لمجموعة الألتراس "عسكري الرباط"، فـأنْ تكون "ألتراس" يعني ببسـاطة أن تكون مؤمنًا بمبـادئ المجموعة، مثل الثقة، والشـجاعة، والتضامـن، والصلابة، ونكران الذات، التـي تصبح جزءًا لا يتجزأ من هوية الفرد عضو المجموعة. فأن تنتمي لمجموعة الألتراس "عسكري الرباط" يعني أن تتشرب هذه المبادئ منذ أول حضور لك لأي نشاط للمجموعة، وتواصل تلقيها طـوال فترة عضويتك، وتعمل لاحقًا على نقلهـا إلى الأعضاء الجدد. إنها صيرورة حتميـة مبنيـة على الأخذ والعطاء من أجل خدمة المدينة والنادي والمجموعة، التي تُعد الحلقة الأولى والأخيرة في هذه العملية(19).

يُعاد استيعاب التجربة والمبادئ والأعراف التي يتم تلقينها من خلال التنشئة الاجتماعية خـارج حدود الملعب، ويتجلى ذلك في مظهر مـن مظاهر الهوية الجماعية المبنية على ما يمكن وصفه بـ"عسـكرة الجماعة". تظهر هذه العسـكرة في رموز محددة، أبرزها وجود علم يُمنع سقوطه في يد الخصوم، إلى جانب قارعي الطبول، والأعلام، والرايات التي تجسد الانتماء إلى كيان يتمتع بهوية معنوية وبصرية دقيقة.

يبرز الألتراس في هذا السـياق كعقيدة جماعية، تُقدَّم في شـكل رؤية مانوية تُشـعر المنتمين بالطمأنينة. وتقوم هذه الرؤية على ثنائية الأصدقاء مقابل الأعداء؛ مما يخلق مخيلة ثنائية تُعاد صياغتها باسـتمرار لدى المشـجع الشـاب. وتُغذَّى هذه المخيلة بشـخصيات رمزية وأسـطورية جديدة، ومضامين بصرية ومعنوية مستلهمة من سياق لعبـة كرة القدم، ومن الواقع الاجتماعي والسياسـي والثقافي، بل وحتى الديني في بعض الأحيان(20).

لهذا السـبب، ظلت هوية الألتراس، خاصة عند ما يُعرف بالمدرسـة القديمة، مبنية لفتـرة طويلـة على القوة والعنف والتعصب. ويُعـزى ذلك إلى قدرتها على تحويل "الكورفـا" (Curva) بوجـه خاص، والمدرجات بوجه عام، إلى عالم مصغر مكتفٍ بذاته وشـامل. وأسـهمت الأصول الاجتماعية، والدوافع والمحفزات الذاتية، ونمط

الحياة، وأسلوب التشجيع المختلف، إضافة إلى القواعد والمعايير الناظمة لسلوك المجموعة، في تكريس هذا النموذج الهوياتي. تحولت هذه الخصائص إلى نموذج يحتذى به من طرف المشجعين الجدد، بل وحتى من قبل فئة واسعة من المشجعين القدامى.

فرضت هذه الثقافة نوعًا من الهيمنة على استخدام العنف وتوجيهه نحو من يُصنَّفون أعداءً خارجيين، وتمكنت من إخماد الآراء الشخصية المختلفة باسم الإيمان الجماعي المشترك. بذلك، نجحت في منح كل عضو من أعضاء مجموعات الألتراس بالمغرب سمات العالم المصغر المكتفي بذاته، الذي يضمن دمجًا عاطفيًّا لكل فرد في دوره الخاص، مع تحميله مسؤوليات وواجبات محددة داخل الجماعة، وتعزيز شعوره بالانتماء إلى الكل وإلى البُعد الجماعي للمجموعة.

يمكن فهم هذا التماهي انطلاقًا من تصور جاك دريدا (Jacques Derrida) حول الهوية، باعتبارها دائمًا مفككة. فالهويات، وفق هذا المنظور، لا تُختبر بوصفها مكتملة، وإنما تظل في حالة من النقص البنيوي، لأنها لا تتشكل إلا من خلال تمايز يحد في الآن نفسه من وحدتها، ويجعلها قائمة على حضور الآخر الذي يمنحها معناها ويكمل تعريفها.

ب. التمايز الهوياتي

أضحت القاعدة الجماهيرية لكرة القدم في المغرب تشكل امتدادًا لهوية الفرد من الناحية الوجودية؛ إذ لم يعد الفريق مجرد كيان خارجي يتابعه المشجع، بل أصبح امتدادًا ذاتيًّا له. يتجلى هذا التماهي في اللغة اليومية المتداولة داخل الفضاء الجماهيري؛ حيث يُستخدم ضمير الجمع في الإحالة إلى نتائج الفريق، فيقال مثلاً: "ربحناهم"، أو "غلبناهم"، أو "كيلناهم فالتيران"، في حين أن المقصود هو: "لقد فاز الفريق الذي أشجعه". ويتكرر الأمر في الأسئلة الجماعية مثل: "شنو درتوا مع الحمرين؟" أو "شنو درتوا مع الخضرين؟"، وهي صيغ تشير إلى نوع من الذوبان الهوياتي للفرد داخل جماعة المشجعين.

إن استخدام ضمير الجماعة في هذا السياق يعبِّر عن انصهار الذات الفردية في الذات الجماعية، بحيث لا يُنظر إلى الفريق باعتباره كيانًا مستقلاً، بل يُتمثَّل بوصفه جزءًا من

هوية الفرد ومصدرًا لمشاعره الجماعية. كما يعكس هذا الاندماج نوعًا من التماهي في مواجهة الجماهير الأخرى أو في مواجهة السلطة ومؤسسات التسيير الرياضي، سواء تعلَّق الأمر بإدارة النادي أو بالجامعة الملكية المغربية لكرة القدم. ويصبح التعبير بصيغة المفرد في هذا السياق حاملاً لمعاني الجماعة، التي يُنظر إليها بوصفها جسدًا واحدًا له هوية وذاكرة وانتماء مشترك.

عملت مجموعات الألتراس المغربية منذ الوهلة الأولى لتأسيسها على التوحد بجماعة يتقاسم الأفراد من خلالها الإحساس بالانتماء والشعور بالهوية المشتركة. وإن كانت الهوية التأسيسية لمجموعات الألتراس مبنية على العنف وثقافة القوة، فقد أضحت هذه المجموعات ترسخ التمايز فيما بينها على أساس الهوية، التي تُستمد من المجال الجغرافي، والثقافة، والتاريخ المحلي للمنطقة التي تنتمي إليها هذه المجموعات، إلى جانب هوية النادي بشكل أساسي، وهو ما يمكن استشفافه من خلال تسمياتها.

الملاحظة الأولى التي يمكن رصدها في تسميات مجموعات الألتراس المغربية هي غياب الهوية اللغوية العربية عنها؛ حيث ترتكز غالبية هذه التسميات على اللغة الإنجليزية(21)، باستثناء المجموعات المنتمية لشمال المغرب التي ترتكز على اللغة الإسبانية، مثل "لوس مطادوريس" (Los Matadores)، و"لوس ريفينوس" (Los Rifenos)، و"سييمبري بالوما" (Siempre Paloma)، وهو ما يُعزى إلى خضوع هذه المنطقة لفترة طويلة إلى الاستعمار الإسباني.

في حالات أخرى، تظهر هذه التسميات كاستعارة هوياتية مثل "حلالة بويز"؛ حيث يشير مصطلح "حلالة" إلى نبات محلي بمنطقة القنيطرة، أو "إيمازيغن"، و"صحارى"، و"سواسة"، و"ريفينوس"؛ إذ تحيل هذه الألفاظ على اسم ساكنة المناطق التي تنتمي لها هذه المجموعات(22). كما قد تحيل تسميات أخرى إلى هوية مبنية على القوة والعنف والتعصب، مثل "وينرز" (Winners)، و"فاناتيك" (Fanatic)، و"ماتادوريس" (Matadores)، و"فايترز" (Fighters).

قد نجد أيضًا مجموعات تبني هويتها على النشاط الاقتصادي للمنطقة، مثل "الألتراس شارك" (Ultras Shark) التي تحيل إلى القروش المنتمية إلى مدينة آسفي والتي ترتكز على الصيد البحري، إلى جانب "أورانج بويز" (Orange Boys) التي تشير

إلى البرتقال في مدينة بركان؛ حيث تُعرف المنطقة بالنشـــاط الفلاحي المرتكز على زراعة الحمضيات(23).

تحيل تسميات مجموعات أخرى إلى هوية مبنية على أساس مجالي، مثل "عسكري الرباط" أو "2 طان" نسبة إلى مدينة طانطان، إلى جانب "بريغاد وجدة". وقد تحيل إلى هوية ثقافية مثل "عيســـاوي بويز" التي تُحيل على موسيقى "عيساوة" المشهورة فـــي مدينـــة مكناس، أو إلى هوية قبلية مثل "دوص كالاص" نســـبة إلى قبائل دكالة المتواجدة بمنطقة الجديدة، أو "سواسة بويز" نسبة إلى قبائل سوس، و"الريف بويز" نسبة إلى قبائل الريف.

في العاصمة، الرباط، وبالنسبة للمجموعتين المساندتين لنادي الجيش الملكي، وهما: "الألتراس عســـكري الرباط 5" و"الجيش الأســـود 6"، يمكن تمييز الهوية المجالية للجماهيـــر، والهوية العســـكرية للنادي، من خلال بعض الرمـــوز البصرية المعتمدة. يتجلـــى ذلك، على ســـبيل المثال، فـــي لافتة التنقل الخاصـــة بمجموعة "الألتراس عســـكري الرباط"، التي كُتبت عليها عبـــارة "RABAT" باللون الأبيض على خلفية تتخذ ألوانًا عسكرية. كما تُطرح في السوق مجموعة من المنتجات التي تحمل نفس الرموز اللونية؛ مما يعكس ارتباطًا رمزيًّا قويًّا بين هوية المجموعة والنادي الذي تمثله.

جدول (1): الدلالات الهوياتية لتسميات مجموعات الألتراس المغربية

اسم المجموعة	الدلالة الهوياتية
الألتراس عسكري الرباط	الهوية العسكرية للنادي/الارتباط الهوياتي بالمجال–المدينة
بلاك أرمي/الجيش الأسود	الهوية العسكرية للنادي/الارتباط الهوياتي بألوان النادي
غرين بويز/أولاد الخضراء	الارتباط الهوياتي بألوان النادي
ريد بيراط/القراصنة الحمر	الارتباط الهوياتي بألوان النادي–بتاريخ مدينة سلا
إيمازيغن	الارتباط الهوياتي بالثقافة الأمازيغية
حلالة بويز	الارتباط الهوياتي بالمجال–حلالة هي نبتة منتشرة بالقنيطرة ومدن الغرب بالمملكة المغربية
سيبمبري بالوما/الحمامة إلى الأبد	الارتباط الهوياتي بالمجال–الحمامة معلمة من معالم مدينة تطوان
الألتراس هيركوليس	الارتباط الهوياتي بالمجال وبتاريخ المدينة–نسبة لمغارة هرقل وهي مَعْلَم من المعالم التاريخية للمدينة

ألتراس صحارى	الارتباط الهوياتي بالمجال وبالصحراء المغربية
ألتراس شارك	الارتباط الهوياتي بالمجال والنشاط الاقتصادي للمدينة

المصدر: من إعداد الباحث

تعبِّر مجموعات الألتراس عن هويتها السياسية من خلال عدد من الرموز البصرية والممارسات الميدانية. يظهر ذلك، أولًا، عبر المنتوجات الرسمية للمجموعة أو أعلامها المعتمدة، التي تتضمن شعارات ذات حمولة سياسية واضحة، من قبيل النجمة الحمراء أو قبضة اليد(24). كما تُرفع صور بعض الشخصيات ذات الرمزية النضالية، مثل صورة تشي غيفارا (25)(Che Guevara) أو موحا أحمو الزياني(26). في السياق نفسه، تعمد مجموعات ألتراس مغربية إلى رفع أعلام دول معينة كموقف مناصر لقضايا التحرر الوطني، وعلى رأسها علم فلسطين، الذي بات مشتركًا بين جل المجموعات المغربية(27).

تنعكس الهوية السياسية أيضًا من خلال الرسائل الموجهة التي تعبِّر أحيانًا عن التوجه الأيديولوجي للمجموعة. فعلى سبيل المثال، ترفع مجموعة "الجيش الأسود" رسائل تحمل عبارات مثل "BLACK BLOC" و"ANARCHISME"، في دلالة على انخراطها في مرجعية أناركية.

تعتمد بعض المجموعات كذلك على الرمزية الوطنية في مظهرها الخارجي؛ إذ ظهرت المجموعة الموسيقية التابعة لـ"الوينرز" في مدرجات "الكورفا نورد" (Curva Nord) وهي ترتدي "السلهام" والطربوش الوطني، في تعبير مباشر عن ارتباط نادي الوداد الرياضي بتاريخ المقاومة(28)، وعن اعتباره "وداد الأمة" كما يصفه أنصاره.

يُعبَّر عن الهوية السياسية أيضًا من خلال الأعلام المرفوعة داخل المدرجات، سواء تلك ذات البُعد المحلي كالعلم الأمازيغي الذي ترفعه مجموعة "إيمازيغن"(29)، أو الأعلام التاريخية مثل علم الإيالة الشريفة، الذي ترفعه مجموعة "الغرين غوست"، كرمز لتبنيها هوية سياسية تنطلق من تمثل وطني محافظ يعكس صورة "المور" المغاربة(30).

صورة (1): حضور الهوية في مدرجات الألتراس المغربي

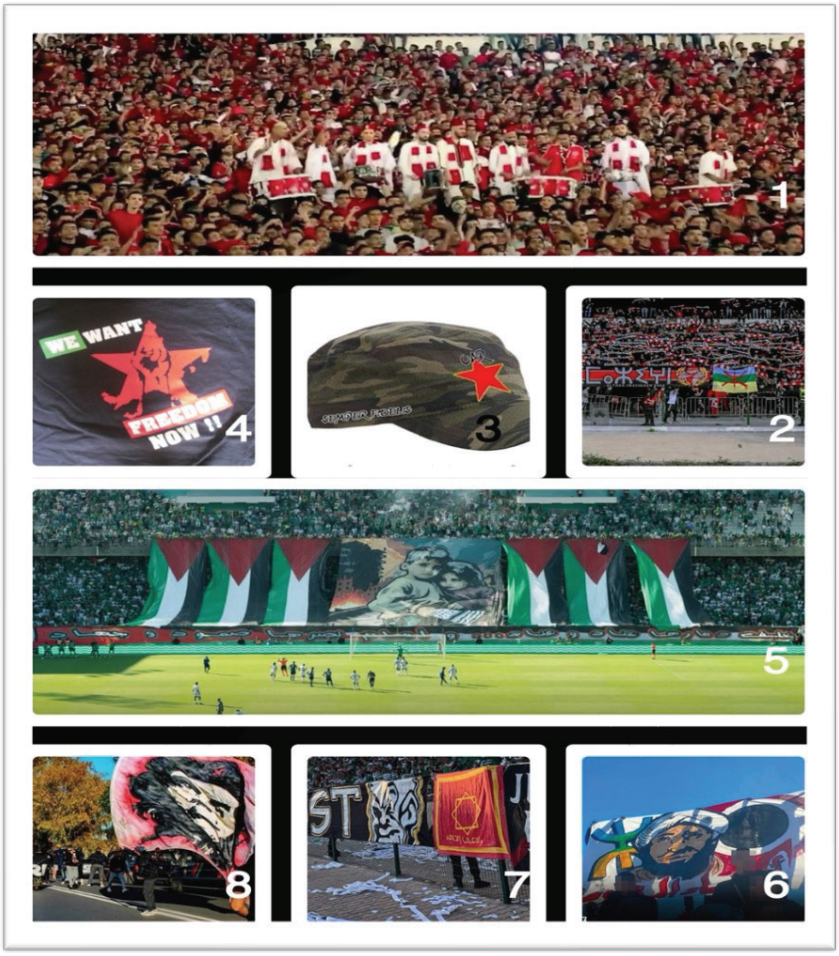

المصدر: الصورة (1) من الصفحة الرسمية لألتراس وينرز، والصورة (5) من الصفحة الرسمية لألتراس حلالة بويز، أما باقي الصور فقد تم التقاطها خلال البحث الميداني.

ثالثًا:البنية الأيديولوجية

ليست الأيديولوجيا مفهومًا عاديًّا يمكن وصفه ببساطة من خلال تمثل واقعي مباشر، كما لا يُعد مفهومًا مجردًا متولدًا عن بديهيات ثابتة. بل هو بناء اجتماعي-تاريخي مركب، يحمل في طياته آثار تطورات وصراعات ومناظرات سياسية واجتماعية ممتدة. فهو، بهذا المعنى، يشبه مفاهيم كبرى مثل الدولة، والحرية، والمادة، والإنسان(31).

وانطلاقًا من هذا التصور، يمكن لمحتوى رسائل الألتراس وأنشطتها أن يوفر معطيات مهمة حول العناصر التأسيسية للأيديولوجيا، وأشكال تمثلها داخل هذه المجموعات. غير أن هذه التعبيرات لا تُفهم بمعزل عن سياقاتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وأحيانًا الرياضية. كما لا يمكن مقاربة مضمونها دون التوقف عند البنية الأيديولوجية المؤطرة لها.

ذلك أن الشعارات، والأغاني الرسمية، والبيانات الصادرة عن المجموعات، تعد أدبيات مرجعية تساعد على فهم توجهات الألتراس، وتموقعاتها ضمن الحركية بصفة عامة.

لفهم الخط الأيديولوجي والتوجهات السياسية والفكرية لكل مجموعة، ينبغي أولاً التعرف على الانتماءات الأيديولوجية لأعضائها، وموقف المجموعة من تبني أعضائها لهذه الأيديولوجيا، وهل تركز المجموعات خلال الانخراط على الانتماءات الأيديولوجية للأعضاء، حتى نتمكن من فهم التموقع الأيديولوجي لهذه المجموعات، وهل تعبر مواقفها عن تجانس أيديولوجي أم عن موقف الأغلبية المهيمنة.

يتبين من خلال نتائج هذا الاستبيان أن مجموعات الألتراس لا تعير أي أهمية للانتماء الأيديولوجي للأعضاء المنتمين لها. فحسب إجابات عينة البحث، لم يسبق لهذه المجموعات أن رفضت انضمام عضو لها أو طردت عضوًا بسبب توجهه السياسي أو الأيديولوجي. في المقابل، ذكر 34.75 بالمئة من الأعضاء المستجْوَبين أنهم يتموقعون أيديولوجيًّا في اليسار، في حين ذكر 13.73 بالمئة منهم أنهم يتموقعون في اليمين، كما ذكر 51.50 بالمئة أنهم أقرب أيديولوجيًّا إلى التوجه الإسلامي.

تؤكد هذه النتائج أن الانتماءات الأيديولوجية لأعضاء مجموعات الألتراس، كما هو مبين في "الشكل 2"، تعرف سيطرة تامة للأعضاء الأقرب تموقعًا إلى الخط الإسلامي على مستوى الحركة ككل؛ مما قد يفسِّر تبني بعض المجموعات لما يُعرف حاليًّا بـ"الألتراس بعقلية إسلامية". كما أن بنية الحركة تعرف وجودًا وازنًا للأعضاء المتموقعين في اليسار، بينما يفسر وجود أقلية من الأعضاء المنتمين إلى اليمين الحضور القوي لراية الإيالة الشريفة في السنوات الأخيرة بالمدرجات المغربية، والتي تعد رمزًا رسميًّا لتيار اليمين القومي المغربي.

وجـــود أغلبية متموقعة في صف الإسلاميين لا يعني ســـيطرة الجماعات الإسلامية أو حـــزب العدالـــة والتنمية الإسلامي على مجموعات الألتراس المغربية كما حدث بمصـــر، ولا يعنـــي أن العلاقة بين التيارات الإسلاميـــة والمجموعات لها ارتباطات وعلاقـــات واقعية بالجماعات الإسلامية بالمغرب كمـــا كانت العلاقة بين الألتراس والإخوان المســـلمين في مصر. من جهة أخرى، فإن النتائج الواردة في "الشـــكل 2" تؤكد عدم سيطرة تيار أو خط أيديولوجي معين على مجموعة واحدة. وبذلك، فإن كل مجموعة تشـــكل مزيجًا من مختلف المشارب الأيديولوجية، والتي وإن كان من الممكن أن تتموقع في اليسار أو في اليمين أو إلى جانب الإسلاميين، إلا أنها ليست على نفس الخط(32). على ســـبيل المثال، عندما نتحدث عن اليســـار عند مجموعة "الجيـــش الأســـود"، فإننا نتحدث عـــن الماركســـيين (Marxists)، والتيار الأناركي (Anarchism)، والماركسيين الجدد (New Marxists)؛ مما يعني أن داخل التموقع الواحد يوجد تشتت. هكذا، فالهوية السياسية للأعضاء ليست هوية موحدة(33).

شكل (1): مؤشر التموقع الإيديولوجي لأعضاء مجموعات الألتراس المغربي

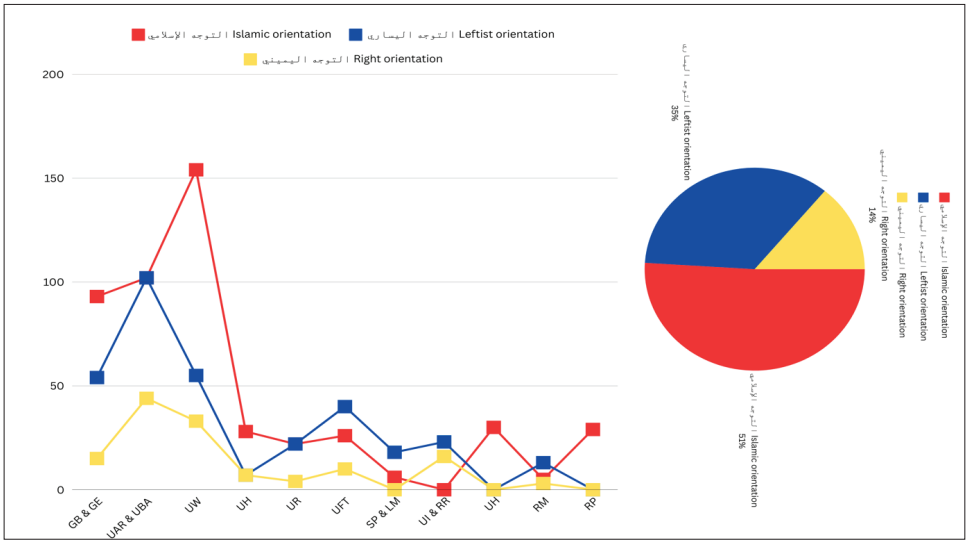

المصدر: من إعداد الباحث

أما بالنسبة للتوجه السياسي العام لكل مجموعة على حدة، فقد اعتبر أغلب الأعضاء أن مجموعتهم ليس لها توجه سياســـي محدد، باســـتثناء مجموعة "حلالة بويز" التي أكـــد جميـــع أعضائها المســـتجوبين أن للمجموعة خطًّا سياســـيًّا واضحًا يتمثل في

"التوجه الإسلامي"، وهو ما يفسر دعوات المجموعة لتبني مبادئ الألتراس بعقلية إسلامية. من جهة أخرى، أكدت نسبة 66.66 بالمئة من أعضاء مجموعتي الألتراس "إيمازيغن" و"الريد ريبلز" أن المجموعتين لهما توجه سياسي محدد يتماشى مع توجهات التيار القومي الأمازيغي، بما ينسجم مع سيطرة الحركة الثقافية الأمازيغية على الفصيلين، من جهة أولى. ومن جهة ثانية، يمكن تفسير هذا المعطى من منطلق الجغرافيا السياسية، إذ إن وجود المجموعتين بمنطقة سوس ماسة قد يفسر هيمنة التيار الأمازيغي عليهما.

جدول (2): مؤشر التوجه السياسي للمجموعة من وجهة نظر الأعضاء (34)

هل للمجموعة توجه سياسي محدد؟:	نعم	لا
الغرين بويز والغرين إيغلز	18	144
ألتراس عسكري والبلاك أرمي	46	202
ألتراس وينرز	0	242
ألتراس هيركوليس	0	42
ألتراس ريزينغ	10	38
ألتراس فتال تيغرز	0	76
سيمبري بالوما ولوص ماتادوريس	0	24
ألتراس إيمازيغن والريد ريبلز	26	13
ألتراس حلالة بويز	30	0
ألتراس ريد مان	0	21
ألتراس ريد بيراط	0	29
المجموع	**130**	**831**

المصدر: من إعداد الباحث

عدم اعتماد مجموعة ألتراس على توجه سياسي محدد لا يعني أن هذه المجموعات تسير بدون توجهات سياسية، بل يدل على أن توجهات المجموعة تختلف باختلاف التيار المسيطر عليها. ويتضح هذا الأمر من خلال بيانات المجموعة ورسائلها وأنشطتها؛ فكلما كان التيار المسيطر راديكاليًّا، كانت الأنشطة أكثر راديكالية، وكلما كان التيار المسيطر معتدلاً، جاءت الرسائل المضمنة في الأنشطة معتدلة. بعيدًا عن قراءة مضمون أنشطة المجموعات، فقد تم طرح سؤال على الأعضاء المستجوبين ضمن عينة البحث حول التوجه المسيطر على المجموعة التي ينتمون إليها، وجاءت النتائج كما هي مبينة في "الشكل رقم 3".

تُظهر المعطيات أن مجموعة "الكورفا تشي" يغلب عليها التوجه اليساري، وهو ما يفسر رفع أعلام تحمل صورة تشي غيفارا (Che Guevara) وشعار قبضة اليد داخل المدرج. أما مجموعة "الوينرز"، فتعكس نوعًا من التوازن بين التيارات اليسارية والتيار الإسلامي، وهو ما يتجلى في افتتاح بلاغاتها بالبسملة. في المقابل، تسيطر على مجموعة "هيركوليس" توجهات قريبة من الإسلام السياسي، ويمكن تفسير ذلك بوجود عدد معتبر من الأعضاء المنتمين إلى جماعة العدل والإحسان.

بالنسبة لمجموعات "ريزينغ"، و"ريد ريبلز"، و"إيمازيغن"، فإن التوجه القومي الأمازيغي الذي يميزها يرتبط أساسًا بانتمائها الجغرافي إلى مناطق ذات حمولة أمازيغية قوية. بينما يمكن تفسير التوجه اليساري لمجموعة "الفتال تيغرز" بحضور فاعل لشريحة من الطلبة الجامعيين بمدينة فاس، التي تُعد تقليديًّا معقلاً لليسار وللاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

فيما يتعلق بسيطرة التوجه الإسلامي على كل من "الكورفا سود" (Curva Sud) (ألتراس غرين بويز وغرين إيغلز) وكذلك على "حلالة بويز"، فيُعزى هذا التوجه إلى عاملين اثنين: أولاً: تأثر هذه المجموعات بالتحولات التي طرأت على فكر الألتراس بعد مرحلة المنع؛ حيث تم تبني مفهوم "الألتراس بعقلية إسلامية". وثانيًا: ارتباط مجموعة "حلالة بويز" بهوية "النادي القنيطري"، الذي تأسس أصلاً تحت اسم "النادي الإسلامي".

شكل (2): التوجه الإيديولوجي المسيطر على مجموعات الألتراس المغربي

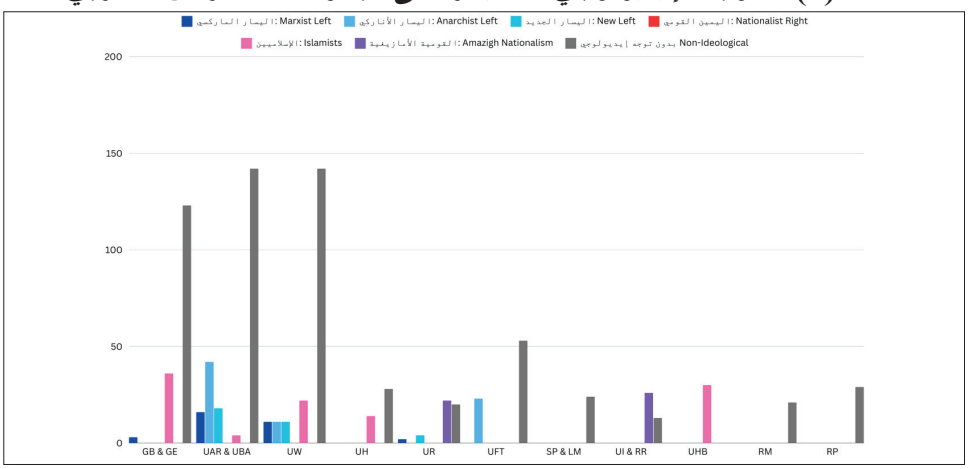

المصدر: من إعداد الباحث

رابعًا: تداعيات الخط الأيديولوجي على موقف الألتراس والهيمنة المفاهيمية

يشير مصطلح الأيديولوجيا، حسب ريمون آرون (Raymond Aron)، إلى التطلع نحو تحقيق هدف بعينه، وإلى الاتصال بالناس، وإلى شيء تحكمه الفكرة والإرادة. كما يشير بندكس (Bendix) إلى أن المصطلح يعبِّر عن الشعور بالانتماء إلى الشيء المختار، وإلى الأمن الذي يوفره النسق المغلق للأفكار القادر على إمداد الإنسان بتفسير لمعنى التاريخ ولمعنى ذاته وموقعه من الوجود، كما يشير إلى الشعور بالفخر الناتج عن محاولة وصل الماضي بالمستقبل من خلال ما يقوم به الناس في الحاضر(35). أما كارل ماركس (Karl Marx)، فقد وسَّع مفهوم الأيديولوجيا ليشمل مفهوم الثقافة؛ إذ استخدم مصطلح الأيديولوجيا في كتابه "الأيديولوجية الألمانية" (The German Ideology) ليشير به إلى القانون، والسياسة، والأفكار، ووعي الناس بالأشياء وبمجتمعهم، واللغة التي تتخلل كافة جوانب الإنتاج الروحي والعقلي والفكري والسلوكي. بينما سعت التعريفات التي قُدِّمت للأيديولوجيا خارج الإطار الماركسي إلى تضييق المفهوم، لتصبح الأيديولوجيا أحد مكونات الثقافة بدلًا من كونها مرادفًا لها؛ إذ تشير إلى نسق الأفكار والأحكام المنظمة بوجه عام، الذي يقوم بوصف وتفسير وتأويل وتبرير وصنع الجماعة، ويحدد -استنادًا إلى قيم معينة- اتجاهًا محددًا للعمل التدريجي للجماعة أو التجمع(36)، وهو التعريف الذي قدمه ويليام توماس جيفرسون (William Thomas Jefferson) بوصفه تحديدًا للموقف.

يملك المشهد الرياضي وظيفة الجهاز الأيديولوجي للدولة؛ حيث يحيط بالشعوب المهيمن عليها من خلال مصالحها الطبقية، ويملك في الوقت نفسه وظيفة رفع الأيديولوجيا؛ إذ يُعد الوقت الذي ينظم فيه كأس العالم أفضل الأوقات لكي يفقد الناس إحساسهم السياسي(37). كما تقدم كرة القدم، في شكلها التنظيمي الحالي، أرضية مثلى لتأكيد الهويات الجماعية وما ينافسها من هويات محلية وإقليمية، من خلال قدرتها على الحشد وإبراز الانتماء عبر روح الفريق والجماهير المساندة له(38). إذ تؤلف هذه الظاهرة الاجتماعية ممارسة وعرضًا في آن معًا؛ مما يجعلها ظاهرة جماهيرية شديدة الانتشار، ولا تنغلق في أي تحديد يمكن أن يختزلها(39). وبهذا الشكل، تصبح كرة القدم ظاهرة أكثر كونية من الديمقراطية، وأكثر كونية من اقتصاد السوق الذي يُقال إنه بلا حدود(40).

يمكن القول: إن الخصائص العامة للأيديولوجيا، مرادفًا للثقافة، تعود لدى الألتراس المغربي إلى فترة ظهور ثقافة القاعدة الجماهيرية وإضفاء الطابع المؤسسي على جماهير كرة القدم في المغرب، منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ففي تلك الفترة، وأثناء مرحلة تميزت ببلقنة المشهد السياسي، بدأت مجموعات الألتراس في تطوير مواقفها المناهضة للدولة، بوصف الدولة معادية للظواهر التنظيمية التي تشتغل خارج بنيتها، كما بدأت في تطوير هويتها الانطوائية، وتعززت الخصائص السياسية والحقوقية للحركة بعد المناظرة الوطنية الثانية للرياضة، خصوصًا مع مناقشة مشروع القانون 09.09. وترسخت مواقف المجموعات بين مناهضة للخطاب الذي تروجه السلطة وموالية له مع ظهور حركة العشرين من فبراير. وعلى الرغم من بداية ظهور ما يسمى بالعقلية الإسلامية في أدبيات الحركة، لم تؤكد هذه المجموعات ارتباطها الوثيق بتنظيمات الإسلام السياسي في المغرب، بخلاف ما حدث في التجربة المصرية، ولا بأيٍّ من الأيديولوجيات الوطنية السائدة.

من ناحية أخرى، يرتبط توطيد القيم المناهضة لكل ما هو سياسي أو صادر عن السلطة مباشرة بتصرفات الحكومة تجاه مشجعي كرة القدم، خاصة بعد دخول القانون 09.09 حيِّز التنفيذ، سنة 2012. وقد تحولت هذه القيم تدريجيًّا إلى أيديولوجيا قائمة بذاتها، مكَّنت المجموعات من تبني موقف معارض للمنطق الجديد الذي فرضته الحكومة والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

تمت مقاربة هذا الموقف من زاوية التقاليد الغريزية، بوصفه تمسكًا بأسلوب الحياة التقليدي للمشجعين. ويُعد هذا التمسك استجابة مباشرة للتحولات الاجتماعية الجارية. في هذا السياق، يُفسَّر التشبث بقيم "المدرسة القديمة" للألتراس باعتباره شكلاً من أشكال إعادة بناء الهوية الجماعية، وإعادة تأكيد لمقومات الهوية الذكورية داخل هذه المجموعات.

أسهمت مجموعة من الأحداث المأساوية التي شهدتها الملاعب الرياضية في المغرب في بلورة وعي مزدوج لدى حركة الألتراس: وعي رسمي بأزمة المجموعات، ووعي ذاتي بالأزمة العميقة التي تعاني منها الحركية. وقد تجسد هذا الوعي، بدايةً، عبر تشكيل إطار تنسيقي جمع قادة ونوى المجموعات، عُرف باسم "عصبة ألتراس المغرب"، قبل أن يتطور لاحقًا إلى "اتحاد ألتراس المغرب".

أفرز هذان الإطاران نتائج لافتة، من أبرزها بروز توجه ثالث ضمن الحركية، يتجاوز التقاطب التقليدي بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الحديثة، ويتمثل هذا التوجه فيما يُعرف بـ"الألتراس بعقلية إسلامية"، وهو خيار اعتمدته بعض المجموعات التي تدعو إلى وحدة الألتراس، وترى في العقلية الإسلامية مدخلاً لإعادة بناء النموذج وتجديد تصوراته(41).

من وجهة نظر التيار الداعي إلى "الألتراس بعقلية إسلامية"، ورغم أن فكرة الألتراس مستوردة من السياق الغربي، فإنه يمكن تكييفها بما ينسجم مع تعاليم الدين الإسلامي، القائمة على التسامح، ونبذ العنف، وتعزيز قيم العيش المشترك داخل المجموعة الواحدة. ووفقًا لهذا التصور، ينبغي تجاوز منطق العنف بين الفصائل باعتباره سلوكًا مرفوضًا دينيًّا وأخلاقيًّا؛ حيث يعد الألتراس ظاهرة اجتماعية تتغير قيمها ومبادئها بتغير المجتمعات، وبالتالي يجب إعادة بنائها بما يتماشى مع المرجعية الإسلامية وقيم الأمة، استنادًا إلى الحديث النبوي: "إذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار".

ورغم الانتقادات الشديدة التي وُجِّهت إلى هذا التيار، لاسيما تلك المتعلقة بتقسيم الحركية إلى فئتين: "الألتراس المسلم" و"الألتراس بمرجعية غربية"، فإن بروز هذا التوجه كشف عن اعتراف صريح، ولو متأخرًا، بعمق الأزمة البنيوية التي تعاني منها الحركية. كما عكس هذا الخطاب حجم القلق الذي ينتاب "الأنوية" داخل المجموعات إزاء مستقبل الألتراس في ظل التصاعد المستمر للعنف والتعصب بين الفصائل، بما يهدد بتفكك الحركية برمتها.

أضحت ثقافة الألتراس المغربي متجانسة من حيث الطبيعة العامة (محافظة، مناهضة للسلطة، معادية للحزبية)، لكنها في الوقت نفسه تتوزع بين من يتبنى قيم اليسار الفوضوي (Anarchist Left)، واليسار الماركسي (Marxist Left)، والتوجه الإسلامي. وينعكس هذا الاختلاف أيضًا في تبني قيم الألتراس بين أنصار المدرسة القديمة، والمدرسة الحديثة، وأنصار الألتراس بعقلية إسلامية. وبذلك، فإن نهج الألتراس المغربي يُعد فريدًا في مستواه العالمي، حيث تروج مجموعات الألتراس لاختيارات أيديولوجية وطنية وسياسية مختلفة، بل إن المجموعات نفسها قد تتبنى توجهات مختلفة عبر الزمن.

مثـالاً علـى ذلك، تبرز مجموعـة "بلاك آرمـي" بوصفها حالة دالـة على تعددية المرجعيات الأيديولوجية داخل المجموعة الواحدة. فقد سـبق أن رفعت شـعارات ذات دلالـة أناركيـة واضحـة، مثـل "BLACK BLOC" و"ANARCHISME"، بالإضافة إلى أعلام تتضمن صورة تشـي غيفارا. غير أن المجموعة نفسـها رفعت لاحقًا رسـالة تحمل العبارة الشـهيرة "ما العمـل؟" (What Is To Be Done?)، وهي عبارة مركزية في أدبيات الماركسـية اللينينية(42)؛ مما يعكس غياب الانسجام الأيديولوجي الداخلي، سواء على مستوى الشعارات أو الممارسات الجماعية.

رغم هذا التعدد الظاهر، لا تبدو المجموعة منشـغلة بتوحيد المرجعية الأيديولوجية لأعضائها، بقدر ما تنجح في تدبير الاختلافات الداخلية بكفاءة، مركِّزة جهودها على مواجهة الفاعلين الخارجيين والسـعي نحو فرض خطابها وتوجهاتها داخل المجال العام.

يفتـح هـذا المعطى أفقًا لفهم تموقع الألتـراس إزاء "الثوابت الوطنية"، انطلاقًا من مقاربة تتجاوز دراسـة الحـالات الفردية نحو فهم أكثر شـمولاً لكيفية إعادة إنتاج الأيديولوجيا الوطنية داخل المجموعات الشبابية غير الرسمية.

خامسًا: التوجه العام للألتراس

نشأ الألتراس بالمغرب في ظل نسق سياسي واجتماعي وثقافي له خصوصيته، وهو ما جعله يعمل، بالضرورة، على تجسيد موقفه من الثوابت الوطنية للمملكة، خصوصًا الوحدة الترابية، من خلال أنشطته وآلياته وأسلوبه في التعبير، سواء داخل المدرجات بوصفها فضاءً عامًّا، أو ضمن فضاءات أخرى ترتبط بفهم الألتراس للمجال.

أ. الألتراس والملكية

تقوم بنية النظام السياسي المغربي على أساس إثبات حضور الملك في صميم جميع المجالات وقطاعات الحياة الاجتماعية بالبلاد، سواء تعلق الأمر بالمجال الديني أو السياسـي أو الاقتصادي أو مجال العنف المشـروع(43)، بما يعكس الحرص على ألا يتـرك لأي طرف آخر المجال مفتوحًـا للحصول على وضعية اعتبارية أو موقع نفوذ(44). وبذلك، يستقبل الملك الوفود الرياضية، وتُهدى له الانتصارات والألقاب والميداليات والجوائز الرياضية التي تحققها النخبة الوطنية أو الأندية على المستويين

القاري والعالمي، وهو ما جعله يُلقَّب بالرياضي الأول في المملكة.

مــن جهة أخــرى، تعد كرة القدم الرياضة الأكثر شــعبية في المغــرب؛ مما يجعل تصميمات التيفو، والرسائل، والأنشطة، والأغاني التي تعرضها مجموعات الألتراس، تظهر في التغطيات التليفزيونية والصور المنتشرة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، بما يصل إلى جمهور أوسع من المهتمين بعالم كرة القدم. ويسهم ذلك في تداول الخطاب الســائد في المدرجات داخل الخطاب اليومي العام، أو العكس أيضًا؛ ما يعني أن الألتراس المغربي يمثل فاعلاً اجتماعيًّا له تأثير نســبي في النقاش العام ويتأثر به كذلك.

مــن منطلق ســيطرة الملكية على مختلــف مجالات الفضــاء الاجتماعي المغربي، تحرص المؤسسة الملكية خصوصًا على ضبط نظام التواصل داخل تلك المجالات، بهــدف تفــادي أي إمكانية لتحالف اجتماعي قد يشــكل تهديدًا لها(45). وقد ظهر هذا الحرص جليًّا في خطاب مجموعات الألتراس خلال فترة الربيع العربي؛ حيث انخرطت في ترويج خطاب السلطة من خلال المدرجات. مثالاً على ذلك، أصدرت الفصائل الرجاوية أغنية، يوم 21 فبراير/ شــباط 2011، أي بعد يوم واحد من نزول حركة 20 فبراير إلى الشــارع، حملت شــعارًا يعبِّر عن موقف السلطة: "الملك نزيه ولا يسيء التصرف، والمقربون منه –أي الحكومة وبقية السياسيين– فاسدون"؛ حيث ترددت العبارات: "ملكنا واحد، محمد الســادس، والباقي شفارة، كيعمروا الشكارة، بفلوس الفقراء، وعلينا حكارة"، أي "هناك ملك واحد، هو محمد السادس، والباقي لصوص يملؤون الحقائب بأموال الفقراء ويعتدون عليهم".

تتضح الصورة أكثر عند استحضار أجواء الديربي رقم 110، الذي جرى في ليلة التاسع من أبريل/ نيسان 2011. فقد اجتمع رئيسا ناديي الرجاء والوداد، مع والي أمن جهة الدار البيضاء الكبرى ووالي الجهة، لتدارس الجوانب الأمنية واللوجســتية المرتبطة بالمباراة، التي كانت تُعد أكبر تجمع شعبي مرتقب منذ بداية حراك 20 فبراير. وفي ظل الســياق الإقليمي الذي شــهد مواجهات عنيفة بين الجماهير ورجال الأمن، لم يكن من الممكن السماح بإجراء المباراة يوم الأحد من دون ضوء أخضر من القصر الملكــي؛ ولــو كان القرار بيد وزارة الداخلية وحدهــا، لكان تم تأجيل المباراة إلى الأربعاء أو تقديمها إلى السبت(46).

تحولت المباراة إلى أداة للدعاية الرمزية؛ حيث امتلأت جنبات الملعب والشوارع المؤدية إليه بالأعلام الوطنية وصور عملاقة للملك. لم تعد الأجواء المحيطة توحي بأنها مباراة قمة بين الرجاء والوداد، بل بدا المشهد وكأنه مواجهة رمزية بين الملك و"الآخرين"(47). وشهدت المدرجات رفع شعارات موحدة بين جماهير الرجاء والوداد للمرة الأولى في التاريخ، معبِّرة عن الاحتجاج ضد الفساد من خلال العنف الرمزي، بترديد شعار: "فلوس بيضاوة كاع ديتيهم، سير يا أكرم..."، وكذلك الهتاف الساخر: "الشعب يريد إسقاط لاربيط/ حكم المقابلة"(48)، قبل أن تختم الجماهير بهتاف: "كلشي كلشي/ الجميع الجميع، إلا الملك"(49).

يفسر ريمي لوفو (Rémy Leveau) هذا المشهد بأن المخزن يقيم نظامًا من النزاعات المتحكم في خيوطها من قبل الملك، بما يُبقيه في موقع الأمر والنهي ضمن الحركة الاجتماعية، عبر كيان شمولي يسير في مسار تحول متسارع(50).

من زاوية أخرى، لا تسعى جماهير الألتراس إلى الاصطفاف مع طرف بعينه، بل تسعى إلى أن يكون الجميع إلى جانبها. يتجلى ذلك في الشعار الذي رفعته جماهير الوداد البيضاوي بعد افتتاح التسجيل: "الملك ودادي، والقذافي رجاوي"، ليعاد ترديد الشعار نفسه من جانب جماهير الرجاء بعد تسجيل هدف التعادل، مع تبديل المواقع؛ حيث أصبح الملك رجاويًّا والقذافي ودادِيًّا(51). وفي الأسبوع التالي، ردَّت جماهير الجيش الملكي خلال مباراة فريقها ضد الرجاء بتيفو ضخم في ملعب محمد الخامس، حمل عبارة بالخط العريض: "النادي الملكي"، مرفقة برسالة واضحة: "نجمة البلاد في شعار الفريق، شرف وانتماء"(52).

يتم تناول مفهوم القومية لدى مجموعات الألتراس بوصفه أيديولوجيا وهوية تحددها مجموعة من الرموز والصور والبيانات المرتبطة بفكرة الأمة، التي تنتجها هذه المجموعات. وهي هوية ذات طبيعة ديناميكية متغيرة. تسهم هذه الأيديولوجيا في تأميم الواقع الاجتماعي من خلال إعادة تعريف عناصره بوصفها مكونات وطنية، مع تقديم تصور خاص للأمة. وإذا كانت الأيديولوجيات القومية ترتبط غالبًا بالدين أو الطبقة الاجتماعية، فإن الألتراس يربط مفهوم الأمة بالمجتمع المحلي والإقليم والتاريخ، واضعًا معايير تحدد من يُعد منتميًا ومن لا يُعد كذلك.

تجسد ذلك في لوحة بصرية ضخمة (كوريغرافيا) رُفعت في مباراة حساسة بين المنتخب المغربي ونظيره الجزائري(53)، تمثلت في خلفية حمراء تتوسطها نجمة

خضراء وتحمل شـــعار "الله، الوطن، الملك"، بالتزامن مع عزف النشـــيد الوطني. وقد جاءت هذه الكوريغرافيا في ســـياق سياســـي ووطني وإقليمي محتقن، لتتجاوز الطابع الرياضي، حاملةً رســـالة سياسية واضحة موجهة إلى "أعداء الوحدة الترابية"، خصوصًا المتعاطفين مع "حركة 20 فبراير". وأكدت التلاحم بين الشـــعب المغربي وملكـــه، وجعلت الشـــعار الوطني جزءًا من الخطاب اليومي المتداول في وســـائل الإعلام الوطنية والدولية.

صورة (2): "التيفو" وسيلةً للتعبير عن تشبث المغاربة بالثوابت الوطنية

المصدر: القناة الأولى المغربية

لا يمكن اختزال الكوريغرافيا في كونها مجرد أداة للتأثير السياســـي، بل تمثل أيضًا تجسيدًا عميقًا لتشبث جماهير كرة القدم بالثوابت الوطنية. في مناسبات متعددة، يظهر تصميم "التيفو" وترديد الشـــعارات الوطنية، ســـواء في مباريات المنتخب الوطني أو مواجهات الأندية المحلية؛ مما يعكس الرموز والشـــخصيات التاريخية، ويبرز القيم المرتبطة بتصور مجموعات الألتراس للأمة(54). تستغل هذه المجموعات المساحات المتاحة في الملاعب لإبراز مواقفها من القضايا الوطنية والسياسة الخارجية للدولة؛ حيث تتحول المدرجات إلى فضاء للتفاعل الشعبي والجماهيري الذي يتجاوز حدود الرياضة ليصبح تعبيرًا عن الانتماء الوطني.

علـــى الرغـــم من أن هذه المجموعات تســـتوعب الأيديولوجيات والهويات الوطنية المتداولة في الخطاب العام، إلا أنها تعيد صياغتها داخل ســـياقاتها الخاصة، لتنتج أيديولوجيـــات وهوية فريـــدة تميزها عن غيرها من الفئات الاجتماعية(55). ويتعدى

هذا التبني إلى تحويل ملاعب كرة القدم إلى منصة للتعبير الاجتماعي والسياسي؛ حيث يُوظف الألتراس هذه الفضاءات للتعبير عن رؤيته وتصوراته الوطنية. يعزز هذا التفاعل المتشابك بين الرياضي والسياسي فهمًا أكثر تعقيدًا للهوية الوطنية، ويكشف عن الدور الفاعل الذي يلعبه الألتراس في إعادة إنتاج الرموز الوطنية وتوظيفها ضمن إطار يتجاوز البعد الرياضي ليصل إلى خطاب اجتماعي–سياسي راسخ في الواقع المغربي.

جدول (3): تشبث مجموعات الألتراس بالثوابت الوطنية

الألتراس والنشاط	الكلمات	المعنى	الحقل الدلالي
ألتراس وينرز، أغنية كل ساعة نقول غَا نْنْسَى.	الوداد لعبو فيها الملوك، والرجاء حبوها ''الشمكارة''.	الوداد نادي لعب فيه الملك محمد السادس، والرجاء يحبها مدمنو المخدرات.	تمجيد المؤسسة الملكية وربط النادي بالمؤسسة.
Labanda Maganista, ولد الخضراء فالمونديال.	إم سيس حضر للفينال، ميرسي الأسرة العلوية، استقبلتينا ف 2000 عاودتيها ف 2013، الله يخليك لينا، ويا الملك نعتز بيك، لكوب الجايا نهديوها ليك، وأنت مومو عينينا.	محمد السادس حضر نهائي كأس العالم للأندية لمتابعة نادي الرجاء الرياضي، واستقبله في القصر الملكي كما استقبله سنة 2000، شكرًا للأسرة العلوية التي نحبها، فنحن نعتز بملكنا، أطال الله عمره.	تمجيد المؤسسة الملكية.
ألتراس غرين إيغلز، العقلية السياسية.	بالعقلية السياسية، جينا نقولو الصحراء مغربية، ... رجاوي خايب فريو، هجنا على بوليزاريو.	بالعقلية السياسية للمجموعة، جئنا لنقول: إن الصحراء مغربية، جمهور الرجاء جمهور مزاجي، وقد واجه البوليساريو.	الوحدة الترابية للمملكة.

ألتراس عسكري الرباط، only asfar	منين نبدا، باش نسالي، 58 تأسسات الغالية، ليفار ليبندا، فريق كبير، بعد الاستقلال رجل عظيم، الحسن الثاني، ظهير شريف، مقدمة فحدّ ذاتها تاريخ. كيفهم ماحتاجيناش، نطبعو مع الاحتلال، غير خبرني شنو جاب كافي لبالي روايال.	بعد الاستقلال، سنة 1958 تأسس نادي الجيش الملكي على يد رجل عظيم، الملك الحسن الثاني بظهير شريف، مقدمة هي التاريخ نفسه. لم نكن في حاجة للتطبيع مع المستعمر لنؤسس النادي، ولا يمكن المقارنة بين نادٍ تم تأسيسه بالقصر الملكي ونادس تم تأسيسه بمقهى.	تمجيد الملك الحسن الثاني. الافتخار بانتماء النادي للمؤسسة الملكية.

المصدر: من إعداد الباحث

تسعى كل مجموعة من مجموعات الألتراس في المغرب إلى إبراز العلاقة الوثيقة بين النادي الذي تشجعه والمؤسسة الملكية، وما يقدمه القصر الملكي من اهتمام ورعاية لهـذا النادي. كما تعمل هذه المجموعات علـى التأكيد القوي لدفاعها عن الوحدة الوطنيـة والترابية للمملكـة، بالإضافة إلى إبراز دورها مدافعةً عن الهوية الإسلامية، التي سـتتحول بدورها إلى توجه محوري ثالث في فكر الألتراس بالمغرب، كما تم بيانه سابقًا.

ب. الألتراس والوحدة الترابية

تُسـهم القومية والوطنية، عبر حضورهما فـي الخطاب، في خلق "مجتمع متخيل"، من خلال دمج صور الأمة داخل مجتمع محدد وربطها بالبنيات الاجتماعية المتنوعة مثل الرموز الوطنية، والدين، والإقليم، والتاريخ، والسلوكيات. تؤدي إعادة إنتاج هذه الصور والبنيات الاجتماعية إلى توليد شعور بالانتماء لدى الأفراد؛ مما يعزز القدرة على التعبئة السياسـية، خاصة في أوقات التهديدات المحتملة، اسـتنادًا إلى الإيمان الراسـخ بوحدة المصير المشـترك. وبهذا، تؤكد القومية على التداخل بين التمثيل السياسي والأمة (الدولة-الأمة)؛ مما يعزز التصور بأن العالم مقسم طبيعيًّا إلى أمم، وأن الجنسية جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية.

في سياق مجموعات الألتراس، تحتل القضايا الوطنية مكانة محورية في خطابها؛ إذ

تُعــد قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، من طنجة إلى الكويرة، القضية الأولى التي تحظى بإجماع غير مشروط لدى المغاربة. وتُعد هذه القضية، بحسب مجموعة "الفتال تيغرز"، أولوية قصوى إلى جانب قضايا حيوية مثل التعليم والصحة(56). ينبع رفع "التيفو" أو تنفيذ أي نشــاط داعم لقضية الصحراء المغربية من التوجه الفكري والفلســفي للمجموعة، الذي يتمثل في الدفاع عن الوطن ومصالحه. وتعكس هذه المواقف موقف الأمة المغربية المتشبثة بوحدتها الترابية، تأسيسًا على القاعدة الراسخة التي تقول: إن "ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم"(57).

صورة (3): "تيفو" لألتراس "فاتال" يتضمن عبارة: "صحراؤنا وطننا"

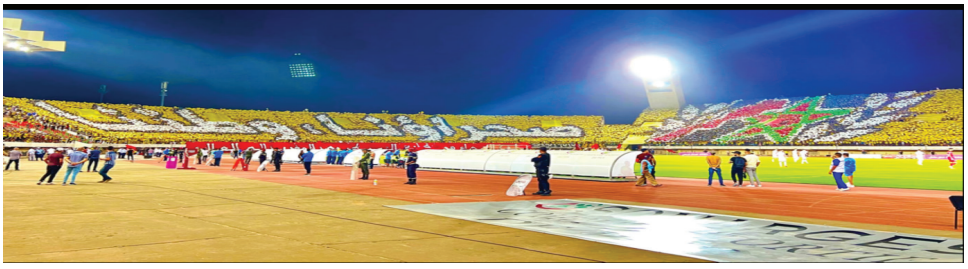

المصدر: الصفحة الرسمية لألتراس فاتال تيغرز

تحولــت مباريات كرة القدم، ســواء في البطولات الوطنيــة أو القارية، إلى منصات تعبِّر من خلالها مجموعات الألتراس عن مواقفها تجاه القضايا الوطنية. لم تعد هذه المباريات مجرد مواجهات رياضية، بل أصبحت فرصة لإيصال رسائل واضحة حول ارتبــاط قضايــا الأمة المغربية بمواقف الألتراس؛ مما يؤكد دور الرياضة، وبالأخص كرة القدم، كأحد أوجه "الدبلوماسية الناعمة".

في هذا السياق، وعلى الرغم من قرار الجزائر بإغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات المغربية، شكّل لقاء اتحاد العاصمة الجزائري بنادي الجيش الملكي، ضمن ربع نهائي كأس الاتحــاد الإفريقي 2023، بملعب 5 يوليــو، حدثًا فارقًا. فبينما كان متوقعًا أن تقاطع مجموعتا "عســكري الرباط" و"بلاك آرمي" هذه المواجهة، لأســباب سياسية وللعلاقــة المعقدة بين الألتــراس المغربية وبعض المجموعات التونســية، فاجأت المجموعتــان الجميــع بحضورهما. لم يكن هذا الحضور عاديًّا، بل اســتُغل لتمرير رسائل سياسية مباشرة من قلب الجزائر.

جاء في اللافتة التي رفعتها المجموعتان عبارة: "حاضرون بالأجساد، تعيش البلاد"، حاملــة تحديًا مزدوجًا(58). فمن جهة، كان الرد موجهًا لمجموعة "ألتراس وينرز"،

التي كانت قد قاطعت مباراة الوداد الرياضي ضد شبيبة القبائل الجزائري، مستندة إلى الأزمة السياسية بين المغرب والجزائر، ومعلنة أن حضورها كان "بقلبها فقط". ومن جهة أخرى، كانت الرسالة تمجيدًا للدولة المغربية؛ حيث زُيِّنت بخريطة المغرب كاملة باللون الأحمر تتوسطها النجمة الخضراء، في تأكيد واضح على وحدة التراب الوطني.

تجاوزت هذه الرسالة إطار التحدي والمواجهة التقليدية بين مجموعات الألتراس، لتتحول إلى بيان سياسي صريح يعبِّر عن موقف واضح من القضايا الوطنية، ويسلط الضوء على الدور المتنامي الذي تؤديه مجموعات الألتراس في تأكيد وحدة الأمة والمشاركة في الدفاع عن قضاياها الجوهرية.

صورة (4): رسالة سياسية تُعبِّر عن رمزية الوحدة الوطنية المغربية، التُقِطت في أحد شوارع الجزائر

المصدر: الصفحة الرسمية لمجموعة "بلاك آرمي"

في سياق مشابه، وخلال مباراة الرجاء الرياضي ضد نادي مولودية وجدة ضمن الجولة 13 من البطولة الاحترافية لموسم 2022/ 2023، قامت مجموعة "غرين إيغلز" بالرد على الخطاب الذي ألقاه حفيد نيلسون مانديلا أثناء افتتاح كأس إفريقيا للاعبين المحليين، 2023، التي استضافتها الجزائر. في هذا الرد، رفعت المجموعة لافتة كُتب عليها باللغة الإنجليزية: "Little Mandela, the only remaining colony in Africa is Orania"، في تعبير صريح عن موقفها تجاه قضية الصحراء المغربية.

تعكس هذه الرسالة موقفًا عميقًا وحاسمًا من المجموعة تجاه ما تعده ازدواجية المعايير في الخطاب الإفريقي حول الاستعمار. لم تكن الرسالة مجرد ردٍّ على تصريحات شخصية، بل شكلت تجسيدًا لوعي سياسي تجاه قضايا التحرر الوطني

في إفريقيا. من خلال الإشارة إلى أورانيا، وهي مستوطنة للأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا تُعد رمزًا لاستمرارية العقلية الاستعمارية، سلطت مجموعة "الغرين إيغلز" الضوء على التناقض في انتقاد السياسات المغربية بشأن الصحراء مع تجاهل مظاهر الاستعمار الداخلي في القارة الإفريقية ذاتها.

يُبرز هذا التوجه مدى وعي مجموعات الألتراس بالقضايا السياسية والدبلوماسية الكبرى، واستخدامها لكرة القدم منصةً لإيصال رسائل سياسية قوية. كما يعكس هذا الفعل التزام المجموعة بالدفاع عن السيادة الوطنية، وإبراز قضية الصحراء المغربية ضمن سياق أوسع يرتبط بتاريخ التحرر والاستعمار في القارة الإفريقية؛ مما يجعل رسائل الألتراس جزءًا من النقاشات العامة حول الهوية والسيادة على المستويين، الإقليمي والدولي.

صورة (5): رد مجموعة "الغرين إيغلز"
على خطاب حفيد نيلسون مانديلا في الجزائر

المصدر: الصفحة الرسمية لألتراس إيغلز

تُعد قضية الوحدة الوطنية، وخاصة قضية الصحراء المغربية، مسألة محورية بالنسبة لمجموعات الألتراس في المغرب. ومن اللافت أن هذه المجموعات، التي غالبًا ما تتبنى خطابًا احتجاجيًّا يتسم بمعاداة السلطة، لا ترى في ذلك أي تناقض مع مواقفها الحازمة في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة. يعكس هذا الجمع بين معارضة السلطة والتمسك بالوطنية فهمًا سياسيًّا عميقًا لدى الألتراس لمفهوم الانتماء الوطني؛ حيث يُنظر إلى الدولة ليس فقط كجهاز سلطوي، بل كوطن يحمل رموزًا ومبادئ ترتبط بالسيادة والوحدة.

يُظهر تحليل هذا السلوك، من منظور علم السياسة، تداخلاً معقدًا بين مفهومي "القومية" و"الوطنية" كما وردا في الأدبيات السياسية. فالقومية، بوصفها مفهومًا سياسيًّا، غالبًا ما ترتبط ببناء الهوية الوطنية وتحديد العلاقة بين الأفراد والدولة على أساس قيمي ومصلحي مشترك. وفي هذا السياق، تتبنى مجموعات الألتراس نموذجًا من القومية يعيد تشكيل مفهوم الوطنية بطريقة تناسب خصوصية تجربتها؛ حيث تحوِّل الملاعب الرياضية إلى فضاءات جديدة للتعبير السياسي.

من خلال استخدام الملاعب، سواء داخل المغرب أو خارجه، كمنصة لإعادة إنتاج خطاب الوطنية، تمكنت مجموعات الألتراس من إدماج الرياضة في الأبعاد الرمزية والسياسية لقضية الصحراء المغربية. يشير هذا الاستخدام المبتكر للرياضة منصةً للدبلوماسية الشعبية إلى تحول في أشكال التعبئة السياسية الحديثة؛ حيث لم تعد الأحزاب السياسية أو المؤسسات الرسمية الفاعل الوحيد في الساحة الوطنية بل تقدم مجموعات الألتراس نموذجًا جديدًا للتعبئة الشعبية، يدمج بين النشاط الاحتجاجي والدفاع عن القضايا الوطنية.

وباستخدام أدوات التحليل المفاهيمي لعلم السياسة، يمكن القول: إن هذه المجموعات تسهم في توسيع نطاق "الدبلوماسية الناعمة"، كما صاغها جوزيف ناي (Joseph Nye)، التي تشير إلى قدرة الفاعلين على التأثير في الآخرين عبر الجذب والإقناع، بدلاً من الاعتماد على القوة العسكرية أو الاقتصادية. ومجموعات الألتراس، رغم كونها تنظيمات غير رسمية، تمارس هذا الدور من خلال توظيف الرموز والرسائل القوية في الملاعب الرياضية.

إن دفاع الألتراس عن الوحدة الترابية بأسلوبه الخاص، واستخدامه الفعال للرياضة أداة لنشر رسائله الوطنية، يعزز الفكرة القائلة بأن الهوية الوطنية هي بناء اجتماعي مستمر، يتشكل ويتجدد عبر مساهمة فاعلين مختلفين، بما في ذلك الفئات الشبابية غير الرسمية مثل مجموعات الألتراس.

خاتمة

تكشـف نتائج هذه الورقة أن الألتراس فـي المغرب ليس مجرد حركات جماهيرية مرتبطة بالرياضة، بل هو ظاهرة اجتماعية وسياسـية متعددة الأبعاد، نشأت في سياق معقد يعكس تفاعلات المجتمع المغربي مع السلطة والهوية الوطنية.

تتسـم هذه المجموعات بقدرتها على اسـتيعاب اختلافـات أعضائها الأيديولوجية والتفاعل معها دون أن تؤثر على وحدتها الجماعية. فعلى الرغم من تنوع الانتماءات السياسـية والأيديولوجية داخل صفوف الألتراس، تبقى الهوية الجماعية متماسـكة، وتعكس مزيجًا من التوجهات اليسارية والإسلامية والقومية والأمازيغية.

من خلال نشاطاته في الملاعب، يستخدم الألتراس الفضاء الرياضي منصة للتعبير عن مواقفه من الثوابت الوطنية، خاصة فيما يتعلق بقضية الوحدة الترابية للمملكة. ويؤكد هذا التفاعل أن الرياضة تمثل أداة فعالة للتعبئة الجماهيرية والدبلوماسـية الشـعبية؛ حيث يعزز الألتراس من خلالها الموقف العام من القضايا الوطنية ويقدم دعمًا غير مباشر للسلطة. وعلى الرغم من الطابع الاحتجاجي للألتراس ضد السلطة السياسية، فإن هذه المجموعات تُظهر ولاءً قويًّا للمَلَكية، وتُوظف الرموز الوطنية والدينية لتأكيد انتمائها ودعمها للقضايا السيادية.

تشير نتائج الورقة أيضًا إلى أن مجموعات الألتراس المغربية تمتلك قدرة فريدة على توظيـف الاختلافات الأيديولوجية لتعزيز وحدتها الداخلية. فالتنوع الأيديولوجي لا يؤدي إلى التنافس الداخلي، بل يسـهم في تفاعل إيجابي مع السـياق الوطني العام؛ حيـث تسـعى كل مجموعة إلى الدفاع عن مصالحها عبـر تبني موقف وطني داعم للوحدة والسيادة الوطنية، مع إبراز الولاء للمؤسسة الملكية.

ختامًا، يمكن القول: إن الألتراس المغربي قد تجاوز حدود دوره التقليدي كمجموعات تشـجيعية رياضية، ليصبح فاعلًا اجتماعيًّا وسياسيًّا مؤثرًا. فهو يسهم في إعادة إنتاج الهوية الوطنية، عبر استخدام فضاءات الملاعب منصات للتعبير عن مواقفه؛ مما يعزز موقعه جزءًا فاعلًا ضمن الديناميكيات السياسية والاجتماعية بالمغرب، دون الخروج عن الإجماع الوطني حول الثوابت الأساسية.

المراجع

(1) محمد الســادس، الخطاب الملكي المؤســس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 18 مايو/ أيار 2005، المبادرة الوطنية للتنمية البشــرية، وزارة الداخلية، https: / /indhtaroudannt.gov.ma / ar /discours-de-sa-majeste-de-le-roi-mohammed-vi-adresse-a-la-nation-le-18-mai-2005 /

(2) عبد الرحيم منار ســليمي، «التوجهات الكبرى للمشــهد الحزبي والنقابي بالمغرب خلال سنة 2004»، المغرب في مفترق الطرق، العدد 32، منشــورات وجهة نظر، بدون مدينة نشــر، 2005، ص 32.

(3) حمزة الكندي، الألتراس بالمغرب: العنف والسلطة والسياسة، بدون رقم طبعة، الناشئة للنشر، الرباط، 2024، ص 55.

(4) المصدر نفسه، ص 88–95.

(5) Abderrahim Bourkia, Des Ultras dans la ville, 2ème édition enrichie, La Croisée des Chemins, Casablanca, 2022.

(6) سعيد بنيس، «تمثلات الخطاب الاحتجاجي للألتراس في المغرب وتأثيراته السياسية»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2019.

(7) حمزة الكندي، الألتراس بالمغرب: انتماء رياضي أم حركة سياسية؟، رسالة ماجستير، تخصص القانون الدســتوري وعلم السياســة: الديمقراطية الدستورية وحقوق الإنسان، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس، الرباط، بدون سنة نشر.

(8) حمزة الكندي، الأبعاد السياســية لحركة الألتــراس بالمغرب: بين هاجس التقنين والصيرورة الاحتجاجية، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2024.

(9) الكندي، الألتراس بالمغرب: العنف والسلطة والسياسة، مرجع سبق ذكره.

(10) بوشــعيب فهمي، مجموعات الألتراس: نحو راديكالية العنف وتسييس مدرجات الملاعب، مكتبة دار السلام، الرباط، 2019.

(11) تم التنبيه إلى أن الأســماء المدرجة للمســتجوبين، وتاريخ الاســتجواب وموقعه، جميعها معلومات وهمية.

(12) كانــت مجموعات الألتراس المغربية تمجِّد نفســها من خلال العنف الذي تمارســه خلال المباريات، وتبرز قوتها عبر وصف نفسها بكونها «هوليغانز»؛ حيث كانت جماهير الجيش الملكي تردد شعار: «جيناكم جينا، هوليغانز العاصمة»، ومجموعات الرجاء كانت تردد: «رجاوي هوليغانز»، وكذلك ألتراس وينرز بشعار: «والعقلية هوليغانز، هذا فيراج لي وينرز».

(13) حمزة الكندي، الألتراس بالمغرب: العنف والسلطة والسياسة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

(14) المصدر نفسه، ص 131–132.

(15) Balestri, C., & Roversi, A. "Italian Ultras Today: Change or Decline?" "European Journal on Criminal Policy and Research", 8th ed., Springer, no place of publication, 2000, p. 187.

(16) Massey, D. Spatial Divisions of Labour: Social Structures and the Geography of Production, 2nd ed., Macmillan, Basingstoke, 1995.

(17) مقابلة أجراها الباحث مع عادل سنتيسي، عضو مجموعة «ريد بيراط»، 6 مايو/ أيار 2022، سلا، المغرب.

(18) Sibley, D."Geographies of Exclusion: Society and Difference in the West" No edition specified, Routledge, London and New York, 1995.

(19) مقابلة أجراها الباحث مع سهيل الودغيري، عضو مجموعة «الألتراس عسكري الرباط»، 22 مايو/ أيار 2022، الرباط، المغرب.

(20) مثــالاً علــى ذلك، تبنت عدة مجموعات ألتراس ما أصبــح يعرف في المغرب بـ«الألتراس بعقلية إسلامية»، ومنها: «الوص ماتادوريس»، و«حلالة بويز»، و«الفاتال تيغرز".

(21) سعيد بنيس، «تمثلات الخطاب الاحتجاجي للألتراس في المغرب وتأثيراته السياسية»، مرجع سبق ذكره، ص 5.

(22) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(23) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(24) الصورة رقم 4، منتوجات «الألتراس عسكري الرباط» لسنة 2011، تتضمن النجمة الحمراء وقبضة اليد، كتعبير عن الهوية السياسية للمجموعة خلال المرحلة؛ حيث أعربت المجموعة رسميًّا عن نزولها مع حركة 20 فبراير.

(25) الصورة رقم 8، علم رسمي لمجموعة «بلاك أرمي»، يتضمن صورة «تشي غيفارا "(Che Guevara)، تعبيرًا عن الهوية السياسية وسيطرة التيار الأناركي على المجموعة.

(26) الصورة رقم 6، علم رسمي لمجموعة "Ultras Révoltés"، يتضمن صورة للمقاوم موحا أحمو الزياني، تعبيرًا عن الهوية التاريخية لمدينة خنيفرة.

ملاحظة: محمد (أُحَمُّو) الزَّيَانِي من أبرز رجال المقاومة من خنيفرة في التاريخ المغربي الحديث.

(27) الصورة رقم 5، حضور العلم الفلسطيني في مدرجات مجموعة «حلالة بويز»، تعبيرًا عن الهوية السياسية المناصرة لقضايا التحرر الوطني.

(28) الصورة رقم 1، للمجموعة الموسيقية التابعة لـ«ألتراس وينرز»؛ حيث يرتدي الأعضاء الطربوش والجلباب المغربيين، تعبيرًا عن افتخار المجموعة بهوية النادي الذي أسسه رجال الحركة الوطنية.

(29) الصورة رقم 2، رفع العلم الأمازيغي في مدرجات مجموعة «ألتراس إيمازيغن».

(30) رفع علم الإيالة الشريفة في مدرجات مجموعة «غرين غوست»، تعبيرًا عن الهوية السياسية للمجموعة، التي تمثل توجه «المور المغاربة» أو اليمين القومي المغربي.

(31) عبد الله العروي، مفهوم الأيديولوجيا، بدون رقم طبعة، المركز الثقافي العربي، بدون مدينة نشر، 2003.

(32) مقابلة أجراها الباحث مع لا شيء، عضو مجموعة «فتال تيغرز»، 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، الرباط، المغرب.

(33) مقابلة أجراها الباحث مع بلاك بلوك، عضو مجموعة «بلاك أرمي»، 23 يناير/ كانون الثاني 2023، تمارة، المغرب.

(34) إنجاز الباحث –بناء على معطيات البحث الميداني– تفريغ نتائج الاستبيان.

(35) نبيل محمد توفيق السمالوطي، الأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع: النظرية والمنهجية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، بدون سنة، ص 27.

(36) المصدر نفسه، ص 32.

(37) عبــد الحافــظ مجدي، «ديانة كرة القدم: تــأملات على الحدود بين الرياضة والفكر»، مجلة إبداع، العدد 8، جمهورية مصر العربية، أغسطس/آب 1998، ص 46.

(38) المصدر نفسه، ص 48.

(39) المصدر نفسه، ص 46.

(40) المصدر نفسه، ص 44.

(41) حمزة الكندي، الأبعاد السياســية لحركة الألتراس بالمغرب: بين هاجس التقنين والصيرورة الاحتجاجية، مرجع سبق ذكره.

(42) في تفسير أحد أنوية مجموعة «الألتراسبلاك آرمي» لهذه الرسالة، ذهب إلى كونها مستوحاة من الفكر الماركسي، احتجاجًا على إدارة النادي بهدف إعادة الفريق إلى مساره الصحيح.

(43) ريمي لوفو (Rémy Leveau)، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، العدد 2، ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر، الرباط، 2011، ص 303.

(44) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(45) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(46) Boukhari, Karim.»La révolution c’est moi?” «TelQuel», issue of March 1, TelQuel, Casablanca, 2012.

(47) Ibidem.

(48) Ibidem.

(49) Ibidem.

(50) ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، مرجع سبق ذكره، ص 303.

(51) حمزة الكندي، الألتراس بالمغرب: العنف والسلطة والسياسة، مرجع سبق ذكره.

(52) المصدر نفسه.

(53) مبــاراة المنتخــب المغربي ضد المنتخــب الجزائري، الجولة الرابعــة للمجموعة الرابعة، التصفيــات المؤهلــة لكأس الأمم الإفريقية 2012، 4 يونيو/حزيران 2011، الملعب الكبير بمدينة مراكش.

(54) حمزة الكندي، الأبعاد السياسية لحركة الألتراس بالمغرب، مرجع سبق ذكره.

(55) المصدر نفسه.

(56) بيان «ألتراس فتال تيغرز»، على هامش لقاء نادي المغرب الرياضي الفاسي ضد المغرب التطواني، ضمن الدورة الأولى من البطولة الوطنية الاحترافية القسم الأول 2022/ 2023، المركب الرياضي بفاس، السبت 3 سبتمبر/ أيلول 2022.

(57) الرسالة المرفقة بـ»التيفو» الذي رفعته مجموعة «فتال تيغرز» تحت عنوان «صحراؤنا وطننا»، المصدر نفسه. النص مقتبس من الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، 20 أغسطس/ آب 2022.

(58) توضيح أن المقاطعة كانت متوقعة لسببين رئيسيين: الأول سياسي يتعلق بتوتر العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر وإغلاق المجال الجوي، والثاني يرتبط بالعلاقات المتوترة بين الألتراس المغربية وبعض مجموعات الألتراس التونسية، لاسيما في ظل إقامة مباراة شبيبة القبائل ضد الترجي التونسي بالتزامن في العاصمة الجزائرية.

القطاع الخاص وتعزيز قيم النزاهة والشفافية للوقاية من الفساد: مدخل إستراتيجي

The Private Sector and the Promotion of Values of Integrity and Transparency to Prevent Corruption: A Strategic Approach

* Khaled Abdul Rahim Matar Al Hiti – خالد عبد الرحيم مطر الهيتي

ملخص

يعد القطاع الخاص طرفًا رئيسًا إلى جانب القطاع العام والمجتمع المدني في منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته، ولكي يكون وجوده فاعلاً في المنظومة فيجب أن يكون له دور إستراتيجي في تعزيز قيم النزاهة والشفافية للوقاية من الفساد ومنع وقوعه ومكافحته عند وقوعه. يهدف البحث الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها، على سبيل المثال لا الحصر، التعرف على الأبعاد الرئيسة للفساد بغض النظر عن شكله ومظهره، وعرض بعض أشكال الفساد في القطاع الخاص والتعرف على آثاره السلبية، وعرض الاستجابات الدولية العامة للوقاية من الفساد في القطاع الخاص، والتعرف على الدور الإستراتيجي للقطاع الخاص في أية جهود للوقاية من الفساد ومكافحته. ويتعامل البحث مع فرضية مفادها أن ليس للقطاع الخاص بكافة مكوناته من كيانات ومؤسسات وشركات أي دور إستراتيجي في تعزيز قيم النزاهة والشفافية كوسائل للوقاية من الفساد ومكافحته مما يُفقد المنظومة أحد أهم مكوناتها ويعرقل أي محاولة للوقاية من الفساد ومكافحته. ويحاول البحث معالجة مشكلة غياب الدور الإستراتيجي للقطاع الخاص أو ضعف مساهمته في أي جهود لتعزيز قيم النزاهة والشفافية كوسائل للوقاية من الفساد ومكافحته. ويخلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي منها على سبيل المثال لا الحصر: ضرورة بناء بيئة أعمال نزيهة وشفافة، وتعاون وتفاعل القطاع الخاص مع القطاع العام والمجتمع المدني في إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية كوسائل للوقاية من الفساد ومكافحته، والمشاركة الفعالة في تنفيذها، وإعداد وتطبيق مدونات سلوك وأخلاقيات عمل تعزز منع الفساد والوقاية منه، وتبني وتطبيق برامج امتثال لمنع الفساد ومكافحته، والتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون في كشف حالات الفساد وتجريمها.

الكلمات المفتاحية: منظومة الوقاية من الفساد، مكافحة الفساد، النزاهة،

* أ.د. خالد عبد الرحيم مطر الهيتي، أستاذ الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي- جامعة بغداد
Dr. Khaled Abdul Rahim Matar Al Hiti, Professor of Strategic Management and Strategic Planning, Baghdad University.

الشـفافية، القطـاع الخـاص، القطـاع العـام، الاختـلاس، الرشـوة، الهدايـا، الرسـوم والعمـولات، التواطـؤ، تـداول المعلومـات، الاتجـار بالنفـوذ، المحسـوبية.

Abstract

The private sector is a key player alongside the public sector and civil society in the system for preventing and combating corruption. For the private sector to be effective within this system, it must play a strategic role in promoting the values of integrity and transparency, which are essential for preventing corruption, stopping it when it occurs, and addressing its consequences.

This study aims to achieve several objectives, including but not limited to: identifying the main dimensions of corruption regardless of its form or appearance, highlighting some common types of corruption within the private sector and examining their negative impacts, reviewing international responses aimed at preventing corruption in the private sector, and understanding the strategic role the private sector can and should play in anti-corruption efforts.

The research is based on the hypothesis that the private sector – as composed of various entities, institutions, and companies – currently lacks a strategic role in promoting integrity and transparency as tools for preventing and combating corruption. This absence weakens the overall anti-corruption framework and hinders any effective efforts to tackle corruption.

The study addresses the problem of the private sector's limited or missing contribution to strengthening values of integrity and transparency in anti-corruption initiatives. It concludes with a set of findings and recommendations, which include: the urgent need to build a business environment characterised by honesty and transparency; fostering cooperation and active engagement between the private sector, public authorities and civil society in developing and implementing a national strategy to promote integrity and transparency; establishing and enforcing codes of conduct and ethical standards that support corruption prevention; adopting and implementing compliance programmes aimed at preventing and fighting corruption; and collaborating with law enforcement agencies to detect and prosecute corrupt practices.

Keywords: anti-corruption system, anti-corruption, integrity, transparency, private sector, public sector, embezzlement, bribery, gifts, fees and commissions, collusion, information circulation, influence peddling, nepotism.

مقدمة

يعد الفساد بكافة صوره وأشكاله ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية حاضرة في مختلف المجتمعات وبنسب متباينة، وتعد الوقاية منها ومنع وقوعها ومكافحتها عملية معقدة بحجم تعقيد حالات الفساد، وتعدد صوره، وأشكاله، وأسبابه، ودوافعه.

وتدرك الدول والمجتمعات أنها لا تملك خيار عدم المواجهة الشاملة للفساد الذي أضحى يهدد اقتصادها وسمعتها واستقرارها وأمنها وحتى وجودها، كما أن المواجهة الفعَّالة للفساد عملية منهجية شاملة تتطلب وجود منظومة مسؤولة عن الوقاية من الفساد ومنع وقوعه أولاً، ومكافحته في حال وقوعه ثانيًا. فوجود هذه المنظومة في أي دولة هو أمر حتمي لسلامة النظام الإداري والاقتصادي وكفاءته وفاعليته، وحماية المال العام، وشرط أساسي لبيئة عمل واستثمارات تنافسية وخلاقة. ولعل من الحقائق المهمة التي ينبغي إدراكها في موضوع الفساد أن وجود المنظومة لا يكفي وحده للوقاية من الفساد ومكافحته، وإنما لابد لهذه المنظومة أن تعمل ضمن إطار إستراتيجي يؤطر جهود جميع الأطراف في المنظومة، ويمثل خارطة طريق للوصول إلى الغايات المنشودة المتمثلة بمنع وقوع الفساد، ومكافحته في حال وقوعه.

وتشير التجارب الميدانية الإقليمية والدولية إلى أن وجود إستراتيجية وطنية، تركز على وسائل الوقاية من الفساد ومنع وقوعه وسبل مكافحته عند وقوعه يمثل الترجمة الواقعية للإطار الإستراتيجي الذي يوجه عمل منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته. كما أن إعداد الإستراتيجية وتنفيذها ورصد وتقييم نتائجها يتطلب مساهمة جميع الأطراف ذات الصلة، ومنها على وجه التحديد القطاع الخاص.

أهمية البحث

أوضحت المراجعة المكتبية للجهود السابقة من بحوث ودراسات وتقارير أن موضوع مشاركة القطاع الخاص في جهود الوقاية من الفساد تكاد تكون محدودة مقارنة بالدراسات والبحوث التي ركزت على الفساد في القطاع العام. لذا تتمثل أهمية البحث في كونه يشكل إضافة للبحوث والدراسات السابقة التي تناولت دور القطاع الخاص في الوقاية من الفساد وذلك من خلال اقتراح تعريف إجرائي للفساد،

وعرض أشكاله، وبيان أسبابه، وتحديد الآثار السلبية التي تترتب على وقوعه، وشرح بعض التدابير المطبَّقة لمنع وقوع الفساد في القطاع الخاص، ووضع مقترح لما يجب أن يكون عليه الدور الإستراتيجي للقطاع الخاص في أي جهود لتعزيز النزاهة والشفافية كوسائل للوقاية من الفساد.

أهداف البحث

1. التعرف على الأبعاد الرئيسة للفساد بغضِّ النظر عن شكله ومظاهره، وتحديد مفهومه الإجرائي.

2. عرض بعض أشكال الفساد في القطاع الخاص، وتوضيح أسبابه، والتعرف على آثاره السلبية على المستوى الوطني.

3. عرض بعض الاستجابات والتدابير الدولية لمنع وقوع الفساد في القطاع الخاص.

4. استعراض وضع القطاع الخاص وعلاقته بالقطاع العام ودوره في تعزيز جهود حماية النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد.

5. التعرف على الدور الإستراتيجي للقطاع الخاص في أي جهود للوقاية من الفساد ومكافحته.

6. اقتراح أدوار إستراتيجية محددة للقطاع الخاص في الخارطة الإستراتيجية للوقاية من الفساد ومكافحته.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الرئيسة للبحث في غياب الدور الإستراتيجي الفعال للقطاع الخاص أو/ وضعف مساهمته في جهود تعزيز وسائل حماية النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد؛ إذ تشير أغلب التجارب الإقليمية والدولية، وبالأخص عند النظر إلى الخطط أو الإستراتيجيات الوطنية، إلى أن مشاركة القطاع الخاص في جهود الوقاية من الفساد تكاد تكون محدودة من خلال ما تتضمنه الوثائق الإستراتيجية من مشاريع وبرامج، وإن وجدت مثل هذه المشاركة فإنها تكون غير فاعلة على مستوى الواقع العملي.

أسئلة البحث

1. ما الأبعاد الرئيسة للفساد؟ وما مفهومه الإجرائي؟
2. ما أهمية القطاع الخاص في منظومة الوقاية من الفساد؟
3. هل يوجد الفساد في القطاع الخاص؟ وما أشكاله ومظاهره؟
4. ما أسباب الفساد في القطاع الخاص؟
5. ما الآثار السلبية لفساد القطاع الخاص؟
6. ما الاستجابات والتدابير الدولية المطبقة لمنع وقوع الفساد في القطاع الخاص؟
7. ما علاقة القطاع الخاص بالقطاع العام؟
8. ما الدور الإستراتيجي المطلوب من القطاع الخاص لتعزيز وسائل الوقاية من الفساد؟

فرضية البحث

(ليس للقطاع الخاص بكافة مكوناته من كيانات ومؤسسات وشركات أي دور إستراتيجي في تعزيز قيم النزاهة والشفافية كوسائل للوقاية من الفساد ومكافحته مما يفقد المنظومة أحد أهم مكوناتها ويعرقل أي محاولة للوقاية من الفساد ومكافحته).

ولمعالجة مشكلة البحث، والإجابة على أسئلته، وتحقيق أهدافه، (وإثبات فرضيته الرئيسة)، سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور الآتية:

أولًا: الأبعاد الرئيسة للفساد

بالرغم من إدراك جميع المجتمعات والدول لخطورة الفساد وأهمية التفكير بوسائل لمنع وقوعه ومكافحته بشكل صارم عند وقوعه، إلا أنه وحتى يومنا هذا لا يوجد تعريف واحد متسق ومعترف به للفساد على المستوى الدولي. والملاحظ أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نفسها لا تحتوي على تعريف للفساد، وإن كان الغرض من هذه الاتفاقية هو، على وجه التحديد، ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع وقوع الفساد والوقاية منه بصورة أكفأ وأكثر فاعلية، وترويج ودعم التعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الفساد(1).

فتحديد المفهوم الاصطلاحي للفساد يتضمن العديد من الصعوبات المرتبطة بتعدد أشكاله وصوره ودوافعه واتجاهاته وذلك تبعًا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة في المجتمعات، كما يختلف المفهوم باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها المهتم بدراسة الفساد إلى الفساد، والتي يمكن أن تكون رؤية سياسية، أو قانونية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو إدارية وهو ما يبرِّر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد.

وللاطلاع على الأبعاد الرئيسة للفساد، فيما يلي استعراض لمفاهيم وتعريفات الفساد وفقًا للبعد الذي يتم النظر من خلاله للفساد(2):

1. البعد القانوني للفساد

تتعدد التعريفات القانونية للفساد إلا أنها في أغلبها تتفق على أن الفساد يعني حدوث مخالفة للقوانين التي تنظم عمل المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة، وفي هذا السياق يعرَّف الفساد بأنه "تصرف وسلوك وظيفي سيء فاسد خلاف الإصلاح هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج على النظام لمصلحة شخصية"، في حين أن هناك من يعرِّف الفساد بأنه "انتهاك القوانين والانحراف عن تأدية الواجبات الرسمية في القطاع العام لتحقيق مكسب مالي شخصي".

ويعرَّف الفساد بأنه "استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي. كما أن هناك من يعرِّف الفساد بأنه "خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة". وفي سياق ذي صلة يعرَّف الفساد بأنه "كل انحراف بالسلطة العامة الممنوحة للموظفين عن الأهداف المقررة لهم قانونًا".

2. البعد الإداري للفساد

تشير أدبيات الفكر الإداري إلى الفساد على أنه "الحالة التي يُدفع بها الموظف للقيام بعمل ما نتيجة محفزات مادية أو غير مادية وغير قانونية لصالح مقدم المحفزات وبالتالي إلحاق الضرر بالمصلحة العامة". في حين يرى البعض أنه لا يمكن النظر إلى الفساد باعتباره مجرد الخروج على القواعد القانونية السائدة في المجتمع

لأن النظام القانوني يمكن أن يكون في حدِّ ذاته فاسـدًا ويسـمح بتقنين ممارسـات الفسـاد، وذلك على اعتبار أن هذه القواعد من ابتكار الطبقة المسـيطرة والتي يمكن أن تكون فاسـدة، وبالتالي فإن تصرفات وسـلوك المؤسسة الفاسدة يمكن أن يدفع المؤسسـات الأخرى لتبني نفس السـلوك أو التصرف وبناء عليه يكون من المتوقع حصول تحالفات بين العناصر الفاسـدة والتي تنتمي إلى مؤسسـات مختلفة داخل النظام كأعضاء السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية وهو ما يقود إلى نشوء الفساد المؤسسي أو النظامي.

3. البعد الاجتماعي للفساد

تعرِّف موسـوعة العلوم الاجتماعية الفسـاد بأنه "سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة". كما عرَّفته أيضًا بأنه "خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسـية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة. ومن جانب آخر يتم تناول الفساد عند علماء الاجتماع بعدِّه "علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السـلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة". "وفي سـياق متصل يعد العلامة ابن خلدون الفساد يقوم على ثلاثة جوانب مرتبطة ارتباطًا وثيقًا، هي الجانب السياسـي والجانب الحضـاري والجانب الاقتصادي، كما يعد الجانب الفردي القاسمَ المشتركَ وحجر الزاوية الذي ترتكز عليه أنماط الفساد المختلفة.

كمـا أن هنـاك من يعرِّف الفسـاد بأنه "القصور القيمي عند الأفـراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الشـخصية الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامـة". ويذهـب توجه آخر فيعرِّف الفسـاد بأنه "أحد المعاييـر الدالة على غياب المؤسسـة السياسية الفعَّالة خلال فترة التحديث الواسعة التي شهدها عصرنا الحالي ومن ثم لا يمكن اعتبار الفساد ناتجًا عن السلوك المنحرف عن السلوك القويم فقط، بل يكون أيضًا ناتجًا عن انحراف الأعراف والقيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة".

4. البعد الدولي للفساد

عرَّفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "إساءة استعمال السلطة التي اؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية"(3). وهو تقريبًا يشير إلى نفس مضمون التعريف الذي أوردته هيئة الأمم المتحدة عندما أوردت في أحد تقاريرها أن الفساد هو "سوء

استخدام السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة". ومن جانب آخر، عرَّف البنك الدولي الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"(4).

في حين وضع صندوق النقد الدولي، في تقريره الصادر سنة 1996، تعريفًا للفساد جاء فيه أنه "سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء لمناقصة عامة كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين أو تحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو اختلاس أموال الدولة مباشرة(5).

تشير المفاهيم التي تم عرضها فيما تقدم إلى أن لحالات الفساد في القطاع الخاص أبعادًا متعددة، وكل بعد من أبعاده يشكِّل مظهرًا من مظاهر الفساد. فمخالفة القواعد والنظم القانونية التي تحكم ممارسة الأعمال في كيانات القطاع الخاص تبرز البعد القانوني للفساد، وإن انتهاك المنظومة القيمية التي تنظم بيئة العمل وتحدد السلوك الوظيفي السليم للعاملين في القطاع الخاص يضفي على الفساد طابعًا اجتماعيًّا. وبالرغم من كون مفاهيم الفساد وتعريفاته تنطبق على مؤسسات وكيانات وشركات القطاع الخاص في بعض الدول إلا أنها قد تكون بعيدة عن واقع القطاع الخاص في بيئتنا العربية وذلك لكون وجود الفساد في كافة صوره وأشكاله ومظاهره متجذرًا في بنى وهياكل كيانات ومؤسسات وشركات القطاع الخاص بحيث إن كل حالة من حالات الفساد تعكس قصورًا قانونيًّا وقيميًّا وتنعكس بآثار اقتصادية سلبية كبيرة. فتبلور هذه البنية للفساد يجعل منها عقبة في طريق تقدم عملية التنمية بكافة ركائزها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبيئية، والابتعاد عن أهداف وغايات الخطط والبرامج التنموية. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن جسامة بنية الفساد تتباين من بلد إلى بلد في واقعنا العربي وفقًا لقوة البنى القانونية والاجتماعية والاقتصادية في كل بلد يدعم ذلك ترتيب الدول في تقارير تقييم الفساد الدولية، وبالأخص تقرير مدركات الفساد الدولي السنوي.

ومن خلال ما سبق، يمكن وضع تعريف إجرائي للفساد على النحو التالي: "هو كل تصرف وسلوك يقوم به الفرد سواء أكان في وظيفة عامة أو خاصة يخالف الأطر القانونية المعمول بها في بلد ما، أو ينتهك المعايير الأخلاقية الصحيحة من أجل الحصول على منافع شخصية سواء أكانت مادية أو معنوية، وبما يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالمصلحة العامة".

ثانيًا: بعض أشكال ومظاهر الفساد في القطاع الخاص

يأخذ الفساد في القطاع الخاص أشكالاً ومظاهر مختلفة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما يأتي(6):

1. الرشوة التجارية

تشمل منح موظفي إحدى الشركات لموظفي شركة أخرى مدفوعات نقدية، ميزة غير مستحقة أو هدايا باهظة الثمن، وذلك لتأمين مزية معينة. ومن الأمثلة على ذلك دفع رشاوي لموظفي المشتريات لتوجيه قرارهم نحو تحقيق صالح الشركة الراشية، وتقديم هدية باهظة الثمن إلى مدير مصرف لتأمين قرض، وغير ذلك من صور الرشاوى.

2. الابتزاز والطلب

يحدث هذا عندما يطلب موظف في شركة دفع، ميزة غير مستحقة، هدايا باهظة الثمن، أو خدمات غير رسمية مقابل القيام بمهام محددة تتعلق بالأعمال التجارية أو اتخاذ قرارات معينة.

3. الهدايا والضيافة

يتم تقديم الهدايا والضيافة المفرطة للموظفين للتأثير على القرارات أو المهام التجارية. قد يتمثل هذا النوع من الهدايا في السفر أو الأشياء الفاخرة أو تذاكر حضور الفعاليات الرياضية.

4. الرسوم والعمولات

يتم دفع الرســوم والعمولات للوكلاء والوسطاء بما يتجاوز ما يعتبر معيار الصناعة، لغرض تغيير القرارات أو المهام التجارية. وقد يكون وصف الدفع كرسم أو عمولة وسيلة لإخفاء دفع الرشوة..

5. التواطؤ

يحدث هذا عندمايقوم موظف في نقابة العمال، على سبيل المثال، وعضو في فريق إدارة الشركة بتبادل الخدمات فيما بينهما؛ مما يؤدي إلى عدم تمثيل مصالح الموظفين بشكل صحيح.

6. تداول المعلومات

يحدث هذا عندما يقوم موظف بطلب رشــوة أو يتلقى هدية مقابل إفشــاء معلومات ســرية؛ حيث يمكن أن تتخذ الرشــوة عددًا من الأشــكال المختلفة. فعندما تكون المعلومات الســرية هي الأســاس للتداول في أسهم الشــركة أو سنداتها أو أوراقها المالية الأخرى، فإن ذلك يشكل جريمة تسمى "التداول من الداخل".

7. الاتجار بالنفوذ

يُشار إليه أحيانًا بترويج النفوذ، ويحدث هذا النشاط عندما يعطي الموظف الخاص مدفوعات أو ميزة غير مســتحقة أو هدايا باهظة الثمن لموظف عمومي، وذلك في مقابل الحصول على ميزة غير مســتحقة من الســلطة العامة. ومن الأمثلة على ذلك عندما يقدم رجال الأعمال تبرعات بقصد التأثير على القرارات السياسية أو السياسات أو القوانين.

8. الاختلاس

يحدث هذا عندما يستولي الموظفون على أي شيء له قيمة يدخل في حيازتهم بسبب وظيفتهم.

9. المحسوبية (الواسطة)

تحدث هذه الأشكال من الفساد عندما يتم منح شخص أو مجموعة من الأشخاص معاملة تفضيلية غير عادلة على حساب الآخرين.

وعلى الرغم من أن الأمثلة السابقة على الفساد في القطاع الخاص غير حصرية، ولكن الفساد في الأعمال التجارية قد يتخذ أشكالا مختلفة ويمكن أن يحدث على مستويات مختلفة من نشاط الشركات أو مجالات النفوذ: داخل الشركة، وداخل سلسلة التوريد، وداخل العملية التجارية الأوسع نطاقًا، وداخل البيئة المجتمعية.

ثالثًا: بعض أسباب الفساد في القطاع الخاص

للفساد في القطاع الخاص أسباب متعددة منها، على سبيل المثال، ما يأتي:

1. الأسباب المتعلقة بالقطاع أو الصناعة

يؤثر الفساد في سياق الأعمال التجارية على الشركات من جميع الأحجام، لكن بعض القطاعات أو الصناعات أكثر عرضة للفساد من غيرها. فعلى سبيل المثال، ونظرًا للسرية والطلبات الكبيرة، فإن المشتريات العسكرية معرَّضة بشكل خاص للمخالفات، وبالتالي فإن صناعة الدفاع معرضة لمخاطر فساد عالية. ويشير تقرير صادر عن شركة "ريسك أدفيزوري" (2019) إلى أن الصناعات الأكثر تضررًا من الفساد على المستوى العالمي هي النفط والغاز، والبناء والتطوير، والبنية التحتية. وهناك بعض الاختلافات على الصعيد الإقليمي. وبوجه عام، فإن القطاعات المعتمدة على العقود أكثر عرضة للفساد. فعلى سبيل المثال، فإن صناعات التكنولوجيا العالية، التي تحصل على مكونات منتجاتها من خلال عدد كبير من العقود مع الموردين، أكثر عرضة للفساد وأوجه القصور المؤسسية مقارنة بصناعة الأغذية، حيث لا يتطلب الأمر سوى عدد أقل من العقود وتكون المكونات متاحة في سوق التجزئة(7).

2. الأسباب الاقتصادية

في حين أن المكاسب الشخصية كثيرًا ما تكون السبب الأكثر شيوعًا لفساد القطاع العام، فإنها ليست سوى سبب واحد من أسباب فساد القطاع الخاص. وحيثما حدث ذلك، وبالأخص في الأسواق التي تحركها المنافسة الشديدة، يدفع الشركات إلى

الانخراط في الفساد لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية المتمثلة بالأرباح، وغزو أسواق جديدة(8). وبما أن الشركات تستخدم ممارسات فاسدة للحصول على ميزة تنافسية، فإنها تخلق بيئة أعمال تدفع الشركات الأخرى إلى الانخراط في ممارسات مماثلة لتظل قادرة على المنافسة في السوق. وبشكل عام، فإن الفساد يقوِّض المنافسة، لأن الشركات التي ترفض دفع الرشاوى يمكن استبعادها من السوق. ويؤدي انخفاض المنافسة إلى ارتفاع الأسعار وتدني جودة السلع والخدمات، مما يضر في نهاية المطاف بالمستهلكين(9).

ويمكن أن يبدو الفساد ممارسةً تجاريةً قابلة للتطبيق وفعالة من أجل البقاء والنمو. وإذا كان تعظيم الربح بأي وسيلة يُنظر إليه على أنه هدف الشركة الوحيد، فإن تقييم التكاليف المحتملة مقابل فوائد الفساد قد يبدو وكأنه ممارسة مشروعة، وهو ما قد يبرر الفساد. ويمكن أن تصبح الممارسات الفاسدة مؤسسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، ولاسيما في فترات الأزمات الاقتصادية.

ومع ذلك، تُظهر الأدلة أن الفساد لا يمكن أن يؤدي إلى مثل هذه الفوائد إلا على المدى القصير، ولعدد محدود من الشركات(10). أما على المدى الطويل، فإن الفساد يشكِّل إلى حدٍّ ما قيدًا على التنمية وقوة مقيدة على دخول الأسواق والنمو لجميع الشركات(11). ومن غير المرجح أن تكون الشركة ذات ثقافة الفساد المستدامة جذابة للموظفين أصحاب السلوكيات الرصينة والأخلاقيات العالية، وكذلك بالنسبة للمستثمرين والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين. ويذهب مركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد (U4) إلى أبعد من ذلك فيشدد على "أن ارتفاع مستوى الفساد على مستوى الشركات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بانخفاض نمو الشركات، حتى على المدى القصير(12).

3.الأسباب والمبررات الفردية

في القطاع الخاص قد ينخرط الأفراد في ممارسات تبرر سلوكهم غير الأخلاقي، وقد وجدت إحدى الدراسات أن بيئة ممارسة الأعمال المحلية، وحجم الشركة، وطبيعة الشركة سواءً كانت محلية أو أجنبية، والتنوع في مكان العمل، وجنسية الأفراد، والعمر، وطول مدة العمل هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على تبرير الأفراد

لسلوكهم في القطاع الخاص. وتكاد ثلاثة أنماط من السلوكيات في القطاع الخاص تشكل الأسباب الفردية للفساد، هي: الجميع يفعل ذلك، إنها ليست مسؤوليتي، الغاية تبرر الوسيلة(13).

4. ثقافة الشركات

يمكن أن تؤدي الأسباب الاقتصادية والفردية للفساد إلى تطوير (ودعم) ثقافة فساد مؤسسية. وبالتالي، فإن ثقافة الفساد هي نتيجة للفساد وسبب آخر للفساد في آن واحد. وتوضح إحدى الدراسات أن الثقافة تجعل الفساد أمرًا مقبولاً من خلال ثلاث عمليات:

الدمج المؤسس: دمج الممارسات الفاسدة في هياكل الشركات وعملياتها.

التبرير: أيديولوجيات تحقيق المصالح الخاصة تبرر الممارسات الفاسدة.

التنشئة الاجتماعية: يتم تنشئة الموظفين الجدد ضمن أنظمة ومعايير تتسامح مع الفساد أو تسمح به. ويمكن للضغط الذي يمارسه الأقران أن يدفع الموظفين إلى الممارسات الفاسدة. وفي سياق فساد القطاع الخاص، يشير الضغط الذي يمارسه الأقران إلى الإجراءات المتخذة عبر أمر تنفيذي أو إداري(14).

ونود التنويه إلى أن الفساد في القطاع الخاص في أغلب دول العالم قد تحول من ظاهرة فردية إلى فساد نظامي (الفساد المستشري) الذي يرجع في المقام الأول إلى نقاط الضعف في بنية الكيان أو المؤسسة أو الشركة الخاصة. ومن العوامل التي تشجع على الفساد النظامي الحوافز المتضاربة، والسلطات التقديرية، والقوى الاحتكارية، والافتقار إلى الشفافية، والأجور المنخفضة، وثقافة الإفلات من العقاب، وارتفاع مستويات البيروقراطية والهياكل الإدارية غير الفعَّالة، وانخفاض الحرية الاقتصادية، وضعف حقوق الملكية، وعدم الالتزام تجاه المجتمع، والبطالة، وعدم وجود سياسات واضحة لمكافحة الفساد. ولهذا تكون الرشوة والابتزاز والاختلاس الحالات الغالبة للفساد في أنظمة يصبح فيه الفساد هو القاعدة وليس الاستثناء. لذا، فإن الفساد في القطاع الخاص أصبح هيكليًّا ومؤسسيًّا في آن واحد. وقد لوحظ من خلال مراجعة التقرير الأخير لمدركات الفساد، وعند عقد مقارنة البلدان الأكثر فسادًا بالبلدان الأقل فسادًا، فإن المجموعة الأولى تعاني من تفاوتات اجتماعية واقتصادية

كبيرة، بينما تتضمن المجموعة الثانية دولاً تتمتع بدرجة عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية. لذا نؤكد بأن الفساد هو مسألة هيمنة سياسية، وإفلات هيكلي من العقاب (خاصة بالنسبة للقطاع الخاص)، وعدم التمكين الاجتماعي. واعتمادًا على هذه الحقيقة فإن العلاج الأساسي يكمن في جرعات كبيرة من الديمقراطية السياسية والاقتصادية وتعزيز سيادة وسلطة القانون.

رابعًا: عواقب الفساد في القطاع الخاص

تعد الدراسات والأبحاث التي تركز على شرح الفساد وفق التحليل المنهجي في القطاع الخاص قليلة أو نادرة مقارنة بالدراسات حول القطاع العام، كما أن الجهود الدولية لمكافحة الفساد ركزت في معظمها على الفساد في القطاع العام(15). وهذا يجعل من الصعب تقدير التكلفة الحقيقية للفساد في القطاع الخاص، على الرغم من أنه من الواضح أن فساد القطاع الخاص له آثار خطيرة ودائمة على الاقتصاد والمجتمع بصورة عامة(16).

وتفيد التقارير بارتفاع مستوى فساد القطاع الخاص. فوفقًا للدراسة الاستقصائية العالمية للجريمة والغش الاقتصادي، لعام 2018، التي أجرتها برايس ووترهاوس كوبرز(17)، فإنَّ 28 في المئة من الشركات التي أبلغت عن فساد داخلي في العامين الماضيين قد عانت من سوء السلوك التجاري، وقالت 45 في المئة منها إنها قد عانت من اختلاس الأصول. وتبيِّن دراسة استقصائية أجراها البنك الدولي للمؤسسات، والتي تقيس حالات الرشوة في الشركات، أن ما يصل إلى 51 في المئة من جميع الشركات في بعض البلدان تواجه طلبًا واحدًا على الأقل لدفع الرشوة سنويًّا(18). ويؤثر الفساد في القطاع الخاص على سلسلة التوريد بأكملها، لأنه يشوِّه الأسواق، ويقوِّض المنافسة، ويزيد من التكاليف التي تتحملها الشركات. فهو يمنع وجود قطاع خاص عادل وفعَّال، ويقلِّل من نوعية المنتجات والخدمات، ويؤدي إلى تفويت فرص الأعمال التجارية(19).

وحتى لو اعتمدنا حقيقة أن الهدف الأساسي للأعمال هو زيادة الأرباح، فإن استخدام الفساد لتحقيق أقصى قدر من الربح سيولِّد تأثيرات سلبية على الشركة، مثل انخفاض معنويات الموظفين، وانخفاض الإنتاجية، وفقدان ثقة المساهمين والمستثمرين، والإساءة إلى السمعة والعلاقات التجارية. كما يتعين على الشركات

تحمل التكاليف المرتبطة بالتحقيق في حالات الفساد والإجراءات العلاجية(20). وعلى العكس من ذلك، في العديد من السياقات، "تتوافق المستويات الأعلى من نزاهة الشركات مع الأداء التجاري الأقوى"(21). وعلاوة على ذلك، ووفقًا للموقع الشبكي للميثاق العالمي للأمم المتحدة، فإنَّ "هناك اتفاقًا متزايدًا، خاصة من قِبَل قادة الأعمال والمستثمرين، على أنه لا يكفي أن تهتم الشركات بالأرباح قصيرة الأجل فقط لأن الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات الاجتماعية أو التفاوت الاقتصادي يمكن أن تلحق الضرر بالازدهار على المدى الطويل".

وفيما يلي بعض الطرق التي يؤدي بها فساد القطاع الخاص إلى تآكل التنمية الاقتصادية والاستثمار:

المنافسة غير النزيهة: تحصل الشركة التي تقدم الرشوة على ميزة غير نزيهة على منافسيها، الذين لن يتم حتى النظر في منتجاتهم وخدماتهم. وفي حين تدفع بعض الشركات رشاوى للحصول على مزايا، قد تكون شركات أخرى غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك. وبالتالي، فإن الفساد يقوض المنافسة لأن الشركات التي ترفض دفع الرشاوى من المرجح أن تُستبعد من السوق(22).

التكاليف المتضخمة: يمكن أن يؤدي انعدام المنافسة الناجم عن الفساد إلى ارتفاع الأسعار وسوء نوعية السلع والخدمات؛ مما يضر في نهاية المطاف بالمستهلكين(23). فعلى سبيل المثال، قد ترى شركة تدفع بالفعل رشاوى لبيع منتجاتها أنه من غير الضروري الاستثمار في الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة وتدريب الموظفين وغير ذلك من الأنشطة التي يمكن أن تحسِّن إنتاجيتها وجودة الخدمات أو المنتجات.

الأثر المجتمعي: يمكن أن يكون للفساد في الأعمال التجارية آثار مدمرة على البيئة وحقوق الإنسان.

خامسًا: الاستجابات للفساد في القطاع الخاص

نظرًا لتأثيرها المجتمعي الخطير، اكتسبت مكافحة الفساد في القطاع الخاص زخمًا في القانون الدولي والسياسات الدولية في العقود الأخيرة. ولعل من أهم الخطوات التشريعية في مجال مكافحة الفساد في القطاع الخاص سَنُّ قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة، عام 1977. وبالنظر إلى امتداد القانون خارج حدوده

الإقليمية، فإن تأثيره قد استهدف الشركات على الصعيد العالمي، كما دفع تأثير هذا القانون على أنشطة الشركات في الخارج البلدان الأخرى إلى وضع قوانين مماثلة لمكافحة الرشوة. على سبيل المثال، في عام 2013، اعتمدت المملكة المتحدة قانون الرشوة في المملكة المتحدة الذي يطبَّق هو الآخر خارج الحدود الاقليمية. وبحلول أواخر التسعينات من القرن الماضي ظهرَ توافق دولي بشأن مسؤولية الأشخاص الاعتباريين (أي الشركات) عن أفعال الفساد. وتجدر الإشارة هنا إلى حدثين مهمين؛ فأولاً: في عام 1994، أنشأت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فريقًا عاملاً معنيًّا بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية؛ مما أدى إلى اعتماد اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية في عام 1977. وثانيًا: اعتمد المجتمع الدولي، في عام 2003، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تشترط على الدول الأطراف، في مادتها 26، ضرورة تبني المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين عن ارتكاب أعمال الفساد. كما تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعض صور الفساد والتي تنطبق تحديدًا على القطاع الخاص. وإن تجريم الفساد في القطاع الخاص وضمان مسؤولية الشركات عنه وخضوعها بالتبعية لعقوبات فعلية -بموجب القانون الجنائي أو المدني- يخدم بالتأكيد أهداف العقاب والردع على حدٍّ سواء لأن سوء سلوك الشركات يعاقب والعدالة تأخذ مجراها؛ الأمر الذي يبعث برسالة ردع للشركات مما يحول دون انخراطها في هذا السلوك السيء. وعلاوة على ذلك، فإن عواقب الفساد في الأعمال التجارية تحفز الشركات أيضًا على وضع تدابير وقائية لمكافحة الفساد، مثل برامج الأخلاقيات والامتثال، ومدونات السلوك والأخلاقيات، وتقييم المخاطر، وإجراءات العناية الواجبة لفحص شركاء الأعمال. وجميع هذه التدابير سيتم مناقشتها أدناه.

1. تجريم الفساد في القطاع الخاص

لعل من التدابير الرئيسية لمواجهة الفساد في القطاع الخاص هو تطبيق المعايير الجنائية لمكافحة الفساد على الشركات، وإنفاذها من خلال فرض جزاءات وحوافز فعالة. فعلى سبيل المثال، تعرِّف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد جرائم الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص، فضلاً عن الجرائم ذات الصلة بهذه الجرائم مثل

جرائم إخفاء متحصلات هذه الجرائم، وغسل عائداتها، وعرقلة سير العدالة. ومن ناحية أخرى، تركز اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الرشوة على جريمة الرشوة في الأنشطة التجارية في الخارج وتحدد مسؤوليات الأشخاص الاعتباريين في هذا الصدد. ويمتد تطبيق هذه المعايير -من الكشف عن الفساد والإبلاغ عنه إلى مراحل التحقيق والملاحقة القضائية والمحاكمة-.

ويرتبط القانون الجنائي أساسًا بالمسؤولية الجنائية الفردية، وبالتالي فإنه ينطبق عادة على الأشخاص الطبيعيين (الأفراد) وليس على الأشخاص الاعتباريين (الكيانات الاعتبارية). ولإنفاذ قواعد مكافحة الفساد على الشركات بفعالية، يتعين على الدول أن تدرج في قوانينها مفهوم "مسؤولية الشركات" (أو مسؤولية الأشخاص الاعتباريين). وتتضمن مسؤولية الشركات فرض عقوبات مختلفة على الشركات التي تنتهك معايير مكافحة الفساد. ويمكن أن تشمل هذه الجزاءات الغرامات، والمصادرة، وسبل الانتصاف التعاقدية، والتعليق والحرمان، وفقدان الاستحقاقات، والمسؤولية عن الأضرار. وقد تضمن "الدليل المرجعي بشأن التدابير التي تتخذها الدول لتدعيم نزاهة الشركات" الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجموعة من الجزاءات والحوافز التي وضعت لمنع الفساد في القطاع الخاص والتصدي له.

2. مسؤولية الشركات

تشير الحقائق التاريخية إلى أن الشركات كانت خارج نطاق القانون الجنائي، الذي يركز على الذنب الشخصي ومفاهيم الإثم واللوم. وبناء على ذلك، كان إنفاذ قوانين مكافحة الفساد يستهدف الأفراد، وبالذات، الموظفين العموميين المتورطين في تلقي الرشاوى واختلاس الأموال العامة والأفراد الذين يقدمون رشاوى، على الرغم من أن هؤلاء كانوا مستهدفين بدرجة أقل بكثير. بيد أن النقاش في الآونة الأخيرة حول كيفية حمل الشركات على الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية لمكافحة الفساد قد زادت وتيرته. بل إن كثيرًا من أكبر التحقيقات المتعلقة بالفساد تتعلق اليوم بالأشخاص الاعتباريين وليس الأشخاص الطبيعيين. وتُعرف مسؤولية الأشخاص الاعتباريين مثل الشركات أيضًا باسم "مسؤولية الشركات" وهي سمة رئيسية من سمات المكافحة العالمية للفساد(24).

وقد أُدخلت مسؤولية الشركات تدريجيًّا وجزئيًّا لأن الأدوات القانونية التقليدية، مثل المسؤولية الجنائية الفردية، أثبتت أنها غير كافية لكبح الجريمة. حيث ترتب على وجود الهياكل المؤسسية غير المركزية وعمليات صنع القرار المعقدة صعوبة في تحديد شخصية الفرد المذنب. وفي معظم حالات فساد الشركات، قد لا تشارك الإدارة العليا مباشرة في السلوك الذي يشكِّل الجريمة الفعلية، ولكنها مع ذلك تؤدي دورًا مهمًّا بإخفاقها في الإشراف على الموظفين بفعالية أو بتحفيز السلوك الذي يؤدي إلى الجريمة. وتكشف دراسات الحالة التي أُجريت على الشركات الكبرى أن الإدارة العليا ربما تكون قد خلقت أو زرعت ثقافة مؤسسية تحفز على ارتكاب المزيد من الموظفين المبتدئين للمخالفات. وفي هذه الحالة، قد تتحمل الإدارة العليا مسؤولية أخلاقية. بيد أنه من الصعب في هذه الحالة توجيه تهم فردية إلى المديرين نظرًا لطبيعة الشركات ذاتها ونظم تفويضها الواسعة النطاق.

وتفرض المسؤولية الشخصية، المعروفة أيضًا بالمسؤولية القائمة على الخطأ، واجبًا على الشركات لمنع ارتكاب مخالفات عن طريق تثقيف الموظفين وتنفيذ ضوابط داخلية على أنشطة الشركة. وتعذر نظم المسؤولية الشخصية البحتة الشركات التي امتثلت لواجباتها، والتي يعرِّفها القانون عادة بأنها تنفذ برنامجًا فعالاً للامتثال. كما أن لنظم المسؤولية الشخصية مخاطر: فنظرًا لأن الشركات تركز على استيفاء الشكل فيما يتعلق بالعناصر المتطلبة قانونًا لنظم الامتثال الفعالة، فقد تكون التدابير متخذة على الورق فقط وليس في التطبيق العملي. وعلاوة على ذلك، لا توجد حوافز لضمان مواءمة السياسات المهمة مع نظم الامتثال، مثل التعويض والترقية والمكافآت.

ولا تنص الأطر العالمية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على نوع محدد من المسؤولية، ولكن هناك اتجاه نحو نظم المسؤولية الهجينة. وفي عدد متزايد من الدول، قد تتلقى الشركات غرامات مخفضة إذا تمكنت من إثبات أنها بذلت جهدًا كبيرًا لمنع الفساد، وذلك من خلال تنفيذ ضوابط وإجراءات داخلية فعالة، وتثقيف الموظفين، ومنع سوء السلوك من جانب أطراف أجنبية تعمل بالنيابة عن الشركة. وفي بعض الدول، مثل أستراليا وسلوفينيا وهنغاريا، قد يؤدي الإبلاغ الذاتي عن المخالفات والتعاون مع السلطات أثناء التحقيق إلى تخفيف العقوبات أيضًا. وللاطلاع على تحليل لكيفية تنظيم كل ولاية قضائية في منظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي لمسؤولية الشركات عن الفساد، نقترح النظر إلى وثيقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2016.

3. التعليق والحرمان

ويشكِّل تعليق عقود المشتريات آلية تنظيمية هامة لمكافحة الفساد؛ إذ يمكن لسياسات تعليق التعاقد أن تستبعد بعض الموردين والمقاولين من العقود المربحة بسبب انخراطهم في ممارسات فاسدة وغير أخلاقية. وتتخذ قرارات التعليق مجموعة متنوعة من المسارات. ففي كندا، على سبيل المثال، يوجد نظام "قائم على القواعد وتلقائي". وفي الولايات المتحدة، يكون النهج أكثر تقديرية بكثير؛ حيث يركز على "المسؤولية الحالية"(25).

وعلى الصعيد الدولي بشكل عام، يشكِّل نظام التعليق والحرمان الذي يخضع له البنك الدولي، والذي يشرف عليه مكتب التعليق والحرمان، خط دفاع شاملاً ضد المخطئين. ويعاقب النظام على الممارسات الفاسدة والاحتيالية والتواطئية والممارسات المعوِّقة والمعرقِلة. وهناك خمسة جزاءات مختلفة يمكن فرضها هي: التعليق المقرون بالإفراج المشروط، والتعليق لفترة محددة دون إفراج مشروط، وعدم التعليق المشروط، وخطاب الإنذار العلني والرد. ويقيِّم البنك الدولي الظروف المشددة والمخففة عند تحديد أي من هذه العقوبات الخمس ستطبق(26).

وفي حين أن خطر السجن يقتصر على الأفراد، فإن التعليق والحرمان يمكن أن يكونا رادعًا مماثلاً للشركات التي تعتمد على العقود الحكومية. وقد يُطلب من الشركات أيضًا فصل الموظفين شرطًا للتسوية. وعلى الرغم من أن ذلك لا يعد من الناحية التقنية عقوبة تقليدية، فإن ذلك يمكن أن يشكِّل رادعًا فعالاً للأفراد، ولاسيما المديرين أو غيرهم من كبار الموظفين الذين قد يجدون صعوبة في العثور على عمل بديل مماثل. وينبغي لمديري الشركات وموظفيها أن يدركوا، كجزء من تدريبهم في مجال مكافحة الفساد، أن الرشوة لا تضر بجميع أصحاب المصلحة فحسب، بل هي جريمة من شأنها أن تؤدي إلى إنهاء عملهم (سياسة عدم التسامح مطلقًا).

سادسًا: التدابير العامة لمنع الفساد في القطاع الخاص

يتطلب التنظيم الأكثر صرامة والأكثر دقة أن تقوم الشركات بالعمل على تعزيز الامتثال للقواعد، وكذلك أيضًا للتركيز على قيمها وتطوير ثقافة أخلاقية تقوم على مبدأ منع الفساد والوقاية منه. ويتوقع أصحاب المصلحة مثل الموظفين والعملاء والمساهمين وشركاء الأعمال والمجتمع المدني معايير أعلى للنزاهة والسلوك التجاري الأخلاقي النزيه الذي يمكن فرضه من خلال القواعد الأخلاقية. ولعل التركيز على القواعد والأنظمة وحدها كثيرًا ما لا يرقى إلى مستوى تلبية هذه التوقعات الأعلى للممارسات التجارية الأخلاقية. ولذلك، فإن أي برنامج فعال للأخلاقيات والامتثال يحب أن يتجاوز مجرد الامتثال ويهدف إلى تعزيز ثقافة النزاهة، وينبغي أن يشتمل على تدابير داخلية وخارجية وجماعية، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- من النهج القانوني إلى النهج السلوكي

يخلق التطبيق العالمي للمعايير القانونية لمكافحة الفساد بالنسبة للشركات حوافز للشركات لاعتماد برامج للأخلاقيات والامتثال يمكن أن تكشف الفساد في المنظمات وتمنعه لتجنُّب الجزاءات والأضرار التي تلحق بالسمعة. وإلى جانب ذلك، بالنسبة للشركات، فإن المشاركة في الجهود الرامية إلى منع الفساد تعد أمرًا منطقيًّا من الناحية التجارية بالنظر إلى الأثر السلبي الذي يمكن أن يحدثه الفساد على الأعمال التجارية الفردية والسوق ككل. وينطوي ذلك أيضًا على تغيير كل من السلوك التنظيمي وثقافة الشركات(27).

وتاريخيًّا، كان نهج الامتثال القانوني الذي يعتمد فقط على القواعد التي يتعين على الشركة نفسها إنفاذها، مع التهديد بالعقاب الجنائي أو المدني لدعمها هو الآلية الرئيسة للتصدي للفساد في القطاع الخاص. وأصدرت عدة حكومات ومنظمات دولية مبادئ توجيهية لمساعدة الشركات على وضع خرائط لبرامجها المتعلقة بأخلاقيات مكافحة الفساد والامتثال لها. فقد نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على سبيل المثال، برنامجًا لأخلاقيات مكافحة الفساد والامتثال للأعمال التجارية: دليل عملي، ودليلاً لأخلاقيات مكافحة الفساد والامتثال للأعمال التجارية (بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك

الدولي)، حتى إن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي وافقت على عملية موحدة لإدارة مكافحة الرشوة، وهي المقياس (ISO) رقم 37001.

ومع ذلك، شـكَّلت برامج الامتثال المبكر إشـكالية حقيقة، لأن الشركات تميل إلى التركيز على عمليات مثل سَـنِّ مدونات قواعد السـلوك وتنفيذ القواعد والإجراءات الداخلية دون تقييم نتائج هذه العمليات وتأثيرها على القضايا الأخلاقية والسـلوكية داخل الشركات(28). ولذلك، فإن هذه العمليات لم تمنع نماذج إشكاليات الأعمال المتبعة بالشركات. ولقد عُدَّت برامج الامتثال منفصلة عن العمليات التجارية الأساسية؛ مما أدى إلى عدم قدرة هذه البرامج على تغيير قيم المنظمة وأساليب عملها. ونتيجة لذلك، ظلت ثقافة المخالفة داخل الشـركات مسـتمرة إلى حدٍّ كبير. وعندما ظهرت حالات فساد واسعة النطاق، مما دَلَّ على أن مخالفات الشركات في كثير من الأحيان لم تكن بسـبب الموظفين المارقين ولكن بسـبب ثقافة شركات محددة، بدأ التركيز يتحول إلى مواءمة الثقافة التنظيمية مع أهداف مكافحة الفساد(28).

وللتغلب على ثقافة المخالفات داخل الشركات، يتعين على الإدارة العليا أن توضح أنها لا تدعو إلى ارتكاب المخالفات كما أنها لا تتغاضى عنها، وأنه بعد إجراء تحقيق وتحرٍّ عن الأسـباب الحقيقية، سـيُعاقَب مرتكِب الفساد المتعمَّد. في المصطلحات التقنية، غالبًا ما يشـار إلى هذا باسـم "خطاب من السلطة العليا". ولعل سياسة عدم التسـامح مطلقًا مع الفسـاد يجب أن يتم إبلاغها في إطار يجمع بين عصا العقاب وعصا الرسالة الإيجابية بشأن نوع السلوك الذي تتوقعه الشركة من موظفيها.

كمـا أن إجراء تحليل وتحقيقات للأسـباب الجذرية قبل تحديد ما إذا كان العقاب مطلوبًا يسهم أيضًا في بناء "ثقافة عادلة" حيث يراعي الإنصاف ويمكن للأشخاص أن يتعلموا من أخطائهم. وفي مثل هذه البيئة، سـيكون من الممكن تحديد السـبب الحقيقي للمشـكلة (الذي قد يكون، على سـبيل المثال، أن الأهداف التي تحددها الإدارة العليا يستحيل تحقيقها بأي طريقة أخرى) والتعلم من هذه الممارسة وإصلاح المشكلة الأساسية، بدلاً من مجرد إلقاء اللوم على شخص محدد ومعاقبته.

ومن المسـلَّم به على نحو متزايد أن نُهج تغيير السـلوك القائمة على البرامج القائمة على القيمة الأخلاقية تؤدي، مقارنة بنُهج الامتثال القانوني، إلى مستويات أعلى من الوعي الأخلاقي، وزيادة عدد الموظفين الذين يلتمسـون المشـورة بشـأن المسائل

الأخلاقية، وزيادة احتمال إبلاغ الموظفين عن الانتهاكات مما يقلِّل من الأضرار إلى أدنى حدٍّ. وتقوم البرامج القائمة على القيمة على افتراض أن الموظفين يتعاملون مع أي قيم موجودة في الشركة ومتفقة مع قيم المجتمع، وأن يعتمدوها قيمًا خاصة بهم. وعندما تكون هذه القيم موجهة نحو المشاركة في المسؤولية الاجتماعية، يكون من الأرجح أن يمتثل الموظفون للقواعد، حتى عندما لا تتم مراقبتهم. وتتمثل العناصر الرئيسية في البرامج القائمة على القيمة في معاملة الموظفين معاملة عادلة، ومكافأة السلوك الأخلاقي، ومعالجة السلوك غير الأخلاقي غير المقصود، ومعاقبة السلوك الإجرامي. وتتمثل خطوة أخرى في هذا الاتجاه في تطوير تعهد الالتزام بالقيم. وهذا التزام جماعي من جانب المنظمات بأن تصبح منظمات قائمة على القيم حقًّا وأن تدعم بناء بيئة أعمال قائمة على القيم. و"UK Values Alliance" هي مثال جيد حول مبادرة تجمع بين الأفراد والشركات التي تهدف إلى تطوير تعهد القيم في المملكة المتحدة.

وتشير نتائج البحوث والتجارب العملية إلى أن النماذج القائمة على القيم ليست فقط مثل أو أكثر فاعلية من النماذج التقليدية القائمة على الإكراه، بل إنها أيضًا أفضل بكثير في تشجيع الامتثال الطوعي للقواعد وتقليل الصعوبات والتكاليف المرتبطة بإنشاء والمحافظة على آليات مراقبة فعالة في النماذج القائمة على الجزاءات.

ويعد ما قدمه لانجفورت (2017) مفيدًا بشكل خاص لفهم كيفية تطبيق نتائج الأخلاقيات السلوكية على تنفيذ أخلاقيات مكافحة الفساد وبرامج الامتثال. وإلى جانب الحاجة الواضحة إلى مواءمة مخططات التعويض وممارسات الترويج مع القيم الأخلاقية، فإن عمل لانجفورت يبيِّن كيف أن الأفكار المقبولة على نطاق واسع حول ما يجعل الأعمال التجارية ناجحة، على سبيل المثال ولاء المجموعة والقدرة التنافسية والرغبة في المخاطرة، قد تعمل كمسارات خفية للسلوك غير الأخلاقي(29).

ويعد الدعم والالتزام الكاملان من جميع مستويات الإدارة أمرًا أساسيًّا لخلق ثقافة تحركها القيم الأخلاقية وتنفيذ برنامج فعَّال لأخلاقيات مكافحة الفساد والامتثال له. وعند وضع البرنامج، ينبغي النظر في آليات الرقابة مع الضوابط الداخلية وحفظ السجلات. وللبرامج الفعالة أيضًا سياسات واضحة ومرئية ويسهل الوصول إليها

والتي تحظر الفســاد، وتخفِّف من مخاطره الخاصة، وتتصدى للانتهاكات. كما أنها تنشئ قنوات للإبلاغ عن الفساد(30).

وبالنســبة للشــركات الأكبر حجمًا، ينبغي للبرنامج أن يعمل مع الشركاء التجاريين والشركات الفرعية والوسطاء. وتدريب الموظفين وتعزيز السلوك الأخلاقي والامتثال وتحفيزهما أمران أساســيان للتنفيذ الفعال. وينبغــي مراجعة البرنامج ككلٍّ وتقييمه دوريًّا(31). وينبغي أيضًا تحســين فاعلية التدابير القائمة من وقت لآخر. وتُشــجَّع الشــركات الأكبر حجمًا على توســيع نطاق التدابير وتبادل الممارســات الجيدة مع أطراف أجنبية، وذلك مثلاً من خلال المشاركة في مشاريع العمل الجماعي لمكافحة الفساد.

وينبغي للشــركات ألا تركــز على ثقافتها الخاصة في مجال الأخلاقيات فحســب، بل ينبغي لها أيضًا أن تعمل مع الشــركاء التجاريين وسلاســل التوريد الخاصة بهم. وكثيرًا ما يكون الوسطاء الحلقة الضعيفة، ولا يركز التصور العام على المورِّد نفسه فحســب، بل يركز أيضًا على الشــركات التي تعاقدت معــه. وبالإضافة إلى ضمان الامتثال للأنظمة الوطنية والدولية، وينبغي للشــركات بالتالي أن تعتمد نهجًا استباقيًّا لتعزيز نزاهة الأعمال التجارية والأخلاقيات في سلاسل التوريد الخاصة بها، وعلى الأخص فيما يتعلق بمسؤوليتها المؤسسية وممارساتها التجارية المستدامة.

وأخيرًا، يمكن للشــركات أيضًا أن تشــارك في العمل الجماعي مثل تبادل الخبرات داخــل فرق العمل أو الانضمام إلــى مبادرات مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وفي البيئات التي تســود فيها الممارســات غير الأخلاقية، يمكن للشركات أن تلجأ إلــى العمل الجماعي لمحاولة تغيير الوضع الراهن. فعلى ســبيل المثال، يمكن أن تحصل على المنظمين للتدخل أو وضع معايير في مجالات مثل سلاسل الإمداد.

وقــد تتطلــب الأعمال التجاريــة نُهجًا مختلفة لخلــق ثقافة أخلاقية فعَّالة بســبب خصائصهــا. مــثلاً، من حيث الحجم، والمركز القانونــي، و/أو التعقيد. ولا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع، ولكن المبادئ الأساسية تنطبق على الشركات الكبيرة والصغيرة على حدٍّ سواء، بما في ذلك الشركات النا شئة(32). فعلى سبيل المثال، في الأعمال التجارية الكبيرة، قد يتمثل أحد أشــكال الخطاب من الســلطة العليا في فيديو على موقع الويب أو بطاقة بريدية مرسلة من ممثل الإدارة إلى الموظفين، لأنه

لا يمكن للرئيس التنفيذي أن يجتمع شخصيًّا بجميع الموظفين. أما بالنسبة للأعمال التجارية الصغيرة التي يقودها المالك، سيكون من المناسب إجراء محادثات مباشرة مع الموظفين مما يزيد أهمية النزاهة قيمةً أساسيةً للشركة.

وفي حين أن الشركة الصغيرة أو الشركة الناشئة قد لا تحتاج إلى صياغة مدونة قواعد سلوك مفصلة (على الرغم من أن ذلك سيتغير مع نمو الأعمال التجارية)، فقد تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى النظر في أفضل طريقة للتعبير عن قيمها في سياقات مختلفة مع إيلاء اهتمام خاص لاختلاف القواعد الخاصة بكل دولة والتي سيحاسب موظفوها وفقًا لها. وستحتاج الشركات المتعددة الجنسيات أيضًا إلى تقييم مخاطر السلوك غير الأخلاقي في مختلف البيئات التي تعمل فيها لاختيار الضوابط المناسبة التي تحتاج إلى وضعها. وكثيرًا ما تواجه شركة متعددة الجنسيات أيضًا مشكلة الأهمية الثقافية أو الإقليمية. فهل ينبغي أن يكون هناك قانون واحد ينطبق في جميع البلدان التي تعمل فيها، أم ينبغي أن تكون هناك مدونات متعددة لتنظم السياقات المختلفة؟ ولعل الحل الأكثر جاذبية هو وجود مدونة عالمية توفر إرشادات عالية المستوى حول قيم الشركة، مدعومة بإرشادات مرتبطة بالدولة التي ستطبق فيها والتي توفر مستوى من المرونة، ولكنها لا تتعارض أبدًا مع القيم العالمية أو القانون المعمول به، والتي قد تكون خاصة بولاية قضائية أخرى، مثل قانون الرشوة في المملكة المتحدة أو قانون ممارسات الفساد في الخارج الأميركي؛ حيث قد تخضع شركة متعددة الجنسيات لتلك القوانين أينما تقوم بأعمالها.

ويقدم "برنامج قواعد أخلاقية لمكافحة الفساد وامتثال المنشآت التجارية لها: دليل عملي" التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المشورة للأعمال التجارية بشأن كيفية وضع معايير النزاهة المعززة موضع التنفيذ. ويركز هذا الدليل على العناصر المشتركة الأساسية التي ينبغي أن تتصدى لها الأعمال التجارية، مع التركيز بوجه خاص على التحديات والفرص المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فضلاً عن الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى التي تزود الأعمال التجارية بالتوجيه بشأن كيفية دعم معايير النزاهة المعززة، وأن تكون من الشركات الجيدة.

وتشمل المبادرات الدولية الإضافية التي توفر التوجيه في مجال أخلاقيات الأعمال مبادرة الشراكة من أجل النزاهة التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، والاتفاق العالمي

للأمم المتحدة، والتحالف المعني بالنزاهة، ومبادئ الأعمال التجارية بشأن مكافحة الرشوة الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية، ومبادئ إدارة الشركات لمجموعة العشرين/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومبادرة أعمال 20 (B20) لمجموعة العشرين، ومبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي CleanGovBiz.

وقد وضعت منظمات عديدة مبادئ توجيهية للمساعدة في تيسير الممارسات الجيدة .فعلى سبيل المثال، نشرت شركة *MexicanoscontralaCorrupciónylaImpunidad* (المكسيكيون ضد الفساد والإفلات من العقاب)، وهي منظمة مكسيكية غير ربحية تركز على حماية سيادة القانون وإدانة الفساد المنهجي والإفلات من العقاب والمعاقبة عليهما والقضاء عليهما في القطاعين العام والخاص، وتعمل مدونة قواعد السلوك الخاصة معيارًا ومصدر توجيه للشركات التي تقوم بصياغة وتنفيذ مدونات قواعد السلوك الخاصة بها.

2. نهج إدارة المخاطر لمكافحة الفساد في القطاع الخاص

حتى عندما تعتمد جميع المنظمات تدابير لمكافحة الفساد، فإنها لا تزال عرضة لمخاطر الفساد. ولذلك ينبغي أن تشمل برامج الأخلاقيات والامتثال إجراءات لتحديد ومعالجة المخاطر المتصلة بالفساد التي يمكن أن تؤثر على أداء المنظمة(33). ونظرًا لأهميته فقد أصبح نهج إدارة المخاطر جزءًا أساسيًّا من مجال امتثال الشركات. وعمومًا، يُنظر إلى إدارة مخاطر الفساد على أنها عملية لتحديد المخاطر وتحديد أولوياتها (تقييمها) من أجل وضع خطة مجدية للتصدي لها، ومن ثم تنفيذ الخطة، مع رصد البيئة المتغيرة والاستعداد للاستجابة المرنة للتحديات الجديدة.

وتختلف مخاطر الفساد. ففي حين أن هناك عوامل خطر خارجية تتصل، على سبيل المثال، بالبلد وقطاع الصناعة ونوع العملية، فإن هناك أيضًا مخاطر داخلية خاصة بالمنظمة، مثل عدم كفاية قنوات الإبلاغ، وتضارب الحوافز، والافتقار إلى السياسات والإجراءات. وتختلف مخاطر الفساد من شركة إلى أخرى وفقًا لخصائصها المميزة، مثل الحجم أو الهيكل أو العوامل الجغرافية أو نموذج الأعمال أو العمليات الداخلية. فحجم الشركة مهم خاصة لأنه يملي كيفية تطبيق التدابير والإستراتيجيات. ويرتبط الحجم بالموارد، مثل الموظفين والوقت والمال، التي تؤثر على أنواع أخلاقيات

مكافحة الفساد وبرامج الامتثال التي يمكن تنفيذها. فمحدودية الموارد المتاحة، على سبيل المثال، تجعل تقييمات المخاطر صعبة بشكل خاص بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي يجب أن تحقق توازنًا بين فاعلية التكلفة والحد بكفاءة من مخاطر الفساد. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون نقص الموارد عائقًا أمام تطوير ثقافة أخلاقية.

وتعد تقييمات مخاطر الفساد ضرورية لضمان وضع الموارد في الأنشطة الاكثر أهمية، ولتعزيز الشفافية وبناء الثقة والحد من الفساد. ولمنع الفساد ومكافحته بفعالية، تحتاج الشركة إلى معرفة كيف وأين تحدث الجريمة. ويساعد توافر هذه المعلومات على تحديد المشاكل الحقيقية وليس المتصورة فقط في إطار عمليات وهياكل منظمة معينة، وفي نهاية المطاف، تحديد وتطبيق التدابير ذات الصلة الرامية إلى حل هذه المشاكل. ويمكن أن تكون تقييمات مخاطر الفساد حاسمة لأنه في حين أن المديرين قد يعترفون بخطر الفساد بصورة عامة، إلا أنهم قد لا يعرفون أو يدركون آليات ارتكاب الفساد داخل شركتهم.

وقد وضعت منظمات دولية في السنوات الأخيرة أدوات وآليات لدعم حاجة القطاع الخاص إلى تحديد مخاطر الفساد والتصدي لها. وقد تم تطوير أدوات تقييم المخاطر هذه، على سبيل المثال، من قبل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ولجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، والمبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد، ومنظمة الشفافية الدولية.

في حين أن الأدلة المذكورة أعلاه تختلف في بعض الجوانب، مثل المصطلحات، وخطوات وتقنيات جمع البيانات وتحليلها، فإن معظمها يتبع الإطار الموحد لتصميم وتنفيذ وصيانة أنظمة إدارة مخاطر الفساد التي تقدمها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO)، حسب المقياس رقم 31000 بشأن إدارة المخاطر–المبادئ والخطوط التوجيهية. ويقترح هذا الإطار نهجًا موحدًا لإدارة المخاطر، يتألف من ثلاث مراحل رئيسية، هي: تحديد المخاطر؛ وتحليل المخاطر؛ وتقييم المخاطر.

وينبغي أن تركز تقييمات مخاطر الفساد في الشركات على المخاطر الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء، بما في ذلك مخاطر الثقافة التنظيمية. وبمجرد تحديد مسارات محددة للفساد، يصبح من الممكن بعد ذلك وضع ضوابط لمنع ارتكاب

هذه الأفعال. ولضمان وجود نظام امتثال فعال وميسور التكلفة، يجب إجراء تقييمات للمخاطر بصورة منتظمة، وكذلك عندما يكون هناك تغيير كبير في أعمال الشركة.

3. العناية الواجبة لشريك العمل

لإبعاد المخاطر التجارية عن الشركة ولأسباب أخرى، تقوم الشركات في بعض الأحيان بإسناد العمليات إلى أطراف ثالثة مثل الوكلاء والاستشاريين والموزعين والمقاولين من الباطن والبائعين والشركات الأجنبية التابعة والشركاء التجاريين في المشاريع المشتركة، وبشكل عام، أي شخص لديه القدرة على التصرف نيابة عن الشركة أو يمكن أن يؤدي سلوكه إلى تحقيق مصلحة الشركة. ومع ذلك، ينطوي العمل مع أطراف ثالثة على مخاطر فساد كبيرة. فعلى سبيل المثال، أشارت بحوث أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في عام 2014، إلى أن 75٪ من جميع جرائم الرشوة عبر الوطنية التي ارتكبت بين عامي 1999 و2014 تنطوي على مدفوعات عن طريق وسطاء. ونظرًا لانتشار عادة اللجوء للوسطاء لدفع الرشاوى على نطاق واسع؛ الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى تشديد مسؤولية الشركات من خلال اشتراط بذل العناية الواجبة عند التعامل مع أطراف ثالثة.

ويعد واجب الإشراف على سلوك الأطراف الأجنبية تطبيقًا للمبدأ القائل بأن أي شخص يخلق حالة من الخطر ملزم باتخاذ تدابير احترازية مناسبة لتكون بمنزلة حماية من وقوع الضرر. ولمعالجة مخاطر الطرف الثالث، تحتاج الشركات أولاً إلى رسم خرائط لأطرافها الثالثة على مستوى العالم وفهم الغرض من كل علاقة تجارية. وتتيح هذه المعلومات للشركات تصنيف أطرافها الثالثة في مصفوفة للمخاطر واعتماد تدابير مناسبة على النحو المناسب للتخفيف من المخاطر المحددة. وفي كثير من الحالات، تؤدي عمليات بذل العناية الواجبة إلى انخفاض في عدد الشركاء التجاريين وإلى ترشيد العمليات، وغالبًا ما يعود ذلك بالفائدة على الشركة.

وتتراوح تدابير التخفيف من المخاطر بين الحصول على اعتراف والتزام الشركاء التجاريين بالالتزام بالقانون ومدونة قواعد السلوك الخاصة بالشركة ووضع ضمانات تعاقدية، بما في ذلك حقوق التدقيق والإنهاء، وتنفيذ تدريب الأطراف الثالثة على مكافحة الرشوة. ويشتمل جزء من عملية بذل العناية الواجبة على التحقق من سمعة

الشركاء التجاريين المحتملين في قواعد بيانات مختلفة، مثل تلك التي تحتوي على الأشخاص المجازين، وأشخاص مدرجين في القائمة السوداء، وأشخاص مكشوفين سياسيًّا، وتقارير إعلامية سلبية باللغة المحلية. وإذا ظهر الطرف الثالث في هذه المصادر فيمكن للشركة إجراء تحقيق أكثر شمولية للتأكد من ذلك ومناقشة العناية الواجبة تجاه الطرف الثالث.

وكما هي الحال مع الموظفين، يمكن أن تتخذ التدابير الرامية إلى التخفيف من مخاطر الأطراف الثالثة أشكالاً مختلفة. فقد تركز الشركات على تجنب العمل مع الشركاء التجاريين المشتبه في فسادهم. ويركز النهج القائم على المراقبة والجزاءات على عملية اختيار الشركاء التجاريين وعلى التدابير القانونية لحماية الشركة إذا انتهك الطرف الثالث القواعد في وقت لاحق. وعلى النقيض من ذلك، يهدف النهج القائم على القيمة إلى العمل مع الشركاء الذين يشتركون في القيم المشتركة ومساعدتهم على خلق ثقافة الشركات الصحيحة لتجنب الفساد. ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة في سياقات الفساد النظامي؛ حيث يتم التعاقد مع شركاء تجاريين محليين لعملية محددة، مثل التخليص الجمركي، والحصول على تراخيص أو تصاريح، وقد لا يكون لديهم خيار سوى دفع رشاوى لتسليم السلع والخدمات إلى عملائهم. وفي إطار علاقة امتثال مع الشركات الكبيرة، قد يميل الوكلاء المحليون إلى إخفاء أنشطتهم. أما إذا كانت العلاقة أكثر انفتاحًا، يمكن للوكلاء المحليين المشاركة مع الشركات الكبيرة في إستراتيجية جماعية للحد من الفساد في تلك العملية التجارية المحددة.

سابعًا: التدابير المطلوبة من القطاع الخاص وفقًا للاتفاقيات الإقليمية والدولية

كما يلحظ من التعريف الإجرائي بأن مفهوم الفساد شمل سلوك وتصرف الفرد سواء أكان يشغل وظيفة عامة أو خاصة. لذا، فإن سلوكيات وتصرفات العاملين في شركات وكيانات القطاع الخاص غير السليمة قانونيًّا أو أخلاقيًّا تنعكس بأضرار كبيرة على المصلحة العامة. لا، بل قد تكون هذه الأضرار ذات تأثير أكبر مقارنة بصور الفساد الناتجة عن سلوك وتصرف منحرف لموظف القطاع العام. ولأهمية دور القطاع الخاص في منظومة الوقاية من الفساد ومنعه ومكافحته عند وقوعه، فقد خصصت

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المادة رقم (12) للتدابير الوقائية المطلوبة من القطاع الخاص وذلك للمساهمة الفعالة في منع الفساد وتجنبه؛ إذ تضمنت الاتفاقية التدابير التالية(34):

1- تتخـذ كل دولة طرف، وفقًا للمبادئ الأساسـية لقانونها الداخلي، تدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفسـاد، ولتعزيز معايير المحاسـبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، وتفرض عند الاقتضاء عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية تكون فعَّالة ومتناسبة ورادعة على عدم الامتثال لهذه التدابير.

2- يجوز أن تتضمن التدابير الرامية إلى تحقيق هذه الغايات ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة.

(ب) العمل على وضع معايير وإجراءات تستهدف صون نزاهة كيانات القطاع الخاص ذات الصلة، بما في ذلك وضع مدونات قواعد سلوك من أجل قيام المنشـآت التجارية وجميع المهن ذات الصلة بممارسـة أنشـطتها على وجه صحيح ومشـرِّف وسليم ومنع تضارب المصالح، ومن أجل ترويج استخدام الممارسـات التجارية الحسنة بين المنشآت التجارية وفي العلاقات التعاقدية بين تلك المنشآت والدولة.

(ج) تعزيـز الشـفافية بين كيانات القطاع الخـاص، بما في ذلك اتخاذ تدابير عند الاقتضاء بشـأن هوية الشخصيات الاعتبارية والطبيعية الضالعة في إنشاء وإدارة الشركات.

(د) منع إسـاءة استخدام الإجراءات التي تنظم نشاط كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالإعانات والرخص التي تمنحها السـلطات العمومية للأنشطة التجارية.

(هـ) منع تضارب المصالح بفرض قيود، حسب الاقتضاء ولفترة زمنية معقولة، على ممارسـة الموظفين العموميين السـابقين أنشـطة مهنيـة، أو على عمل الموظفيـن العموميين في القطاع الخاص بعد اسـتقالتهم أو تقاعدهم، عندما تكون لتلك الأنشطة أو ذلك العمل صلة مباشرة بالوظائف التي تولاها أولئك الموظفون العموميون أو أشرفوا عليها أثناء مدة خدمتهم.

(و) ضمان أن تكون لدى منشـآت القطاع الخاص، مع أخذ بنيتها وحجمها بعين الاعتبار، ضوابط كافية لمراجعة الحسابات داخليًّا تساعد على منع أفعال الفساد وكشفها وضمان أن تكون حسابات منشآت القطاع الخاص هذه وبياناتها المالية اللازمة خاضعة لإجراءات مراجعة حسابات وتصديق ملائمة.

3- بغية منع الفساد، تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير، وفقًا لقوانينها الداخلية ولوائحها المتعلقة بمسك الدفاتر والسجلات، والكشف عن البيانات المالية، ومعايير المحاسـبة ومراجعة الحسـابات، لمنع القيام بالأفعال التالية بغرض ارتكاب أي من الأفعال المجرَّمة وفقًا لهذه الاتفاقية:

(أ) إنشاء حسابات خارج الدفاتر.

(ب) إجراء معاملات دون تدوينها في الدفاتر أو دون تبيينها بصورة وافية.

(ج) تسجيل نفقات وهمية.

(د) قيد التزامات مالية دون تبيين غرضها على الوجه الصحيح.

(هـ) استخدام مستندات زائفة.

(و) الإتلاف المتعمد لمستندات المحاسبة قبل الموعد الذي يفرضه القانون.

4- على كل دولة ألا تسـمح باقتطاع النفقات التي تمثل رشـاوى من الوعاء الضريبـي، لأن الرشـاوى هي من أركان الأفعـال المجرَّمة وفقًا للمادتين 15 و16 مـن هذه الاتفاقية، وكذلك، عند الاقتضاء، سـائر النفقات المتكبدة في تعزيز السلوك الفاسد.

وقد حذت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد حذو الاتفاقية الأممية؛ إذ خصصت المادة العاشـرة منها لتدابير الوقاية من الفسـاد ومكافحته. ولم تفرِّق الاتفاقية العربية في تطبيق التدابير المنصوص عليها بين القطاعين العام والخاص بالرغم من تخصيصها بعض التدابير بشكل أكثر شمولية للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام(35).

بالرغم من تضمين التدابير التي تم ذكرها فيما تقدم في الصكوك والاتفاقيات الإقليمية والدولية، إلا أن مشاركتنا في تطوير إستراتيجيات وسياسات لتعزيز النزاهة والشفافية

كوسائل للوقاية من الفساد ومنع وقوعه (الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية لدولة قطر)، ومراجعة بعض الوثائق الإستراتيجية الأخرى (العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، المملكة الأردنية الهاشمية، على سبيل المثال لا الحصر) تشيران إلى الحقائق التالية:

1. خلو الوثائق الإستراتيجية من جميع التدابير التي على القطاع الخاص تنفيذها لكي يكون له الدور الإستراتيجي المطلوب في تعزيز النزاهة والشفافية للوقاية من الفساد.
2. عدم شمول جميع التدابير التي تم ذكرها بشأن القطاع الخاص في الوثائق الإستراتيجية وبالأخص ما يتعلق بتعزيز قيم وممارسات النزاهة والشفافية.
3. تضمين التدابير المشار إليها في متون الوثائق الإستراتيجية بشأن تعزيز النزاهة والشفافية في القطاع الخاص كنصوص، ولكنها غير منفذة فعليًّا مما يعزز غياب القطاع الخاص عن الخارطة الإستراتيجية للوقاية من الفساد ومنع وقوعه ومكافحته في حالة وقوعه.

وتعزى أسباب وجود الحقائق أعلاه إلى عدم إشراك القطاع الخاص في تطوير سياسات وإستراتيجيات الوقاية من الفساد ومكافحته، أو عدم وجود امتثال من كيانات ومؤسسات وشركات القطاع الخاص لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه من تدابير، أو/ وسيطرة الطبقة السياسية على القطاع الخاص مما يجعل مبدأ المحاسبة للقطاع صعبًا أو مستحيلاً.

ثامنًا: الدور الإستراتيجي المقترح للقطاع الخاص في الوقاية من الفساد ومكافحته

لأغراض الوضوح والدقة في رسم الدور الإستراتيجي للقطاع الخاص بشأن تعزيز وسائل الوقاية من الفساد ومكافحته، لابد من إجابة السؤال التالي: ما الدور الذي يفترض أن يكون للقطاع الخاص للمشاركة في وضع ودعم غايات وأولويات الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته؟

وللإجابة عن السؤال، لابد من التأكيد على ما يأتي:

1- إن كيانات وشركات القطاع الخاص هي أعضاء في المجتمع الذي تُمارس أعمالها فيه، تؤثر فيه وتتأثر به.

2- توجد منظومة من القوانين والأنظمة واللوائح الوطنية التي تضبط سلوك كيانات وشركات القطاع الخاص.

3- إن غالبية كيانات وشركات القطاع الخاص تتعامل مع جهات القطاع العام كموردين ومجهزين للسلع والبضائع ومقدمي خدمة.

4- تعد كيانات وشركات القطاع الخاص شريكًا فاعلاً في أي جهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أي بلد.

5- القطاع الخاص شريك أساسي للحكومات في مكافحة الفساد، ويلعب التزامه بالشفافية دورًا جوهريًّا في تحقيق أهداف مكافحة الفساد.

6- إن المعايير العالمية عالية الجودة للمحاسبة والتدقيق، وكذلك الأخلاقيات المهنية، لها دور مهم في دعم شفافية القطاع الخاص وبالتالي محاربة الفساد.

ولأهمية القطاع الخاص في الوقاية من الفساد ومكافحته فقد أبدى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الخامسة، التي عُقدت في بنما من 25 إلى 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، إدراكًا واسع النطاق لما للفساد من تأثير شديد على القطاع الخاص، ولما للقطاع الخاص من دور حيوي في مكافحة الفساد. واعتمد المؤتمر القرار 5/ 6، المعنون "القطاع الخاص"، وهي المرة الأولى التي يكون فيها القطاع الخاص موضع التركيز في قرار منفصل صادر عن المؤتمر. وقد حثَّ القرار الدول الأطراف على اتخاذ تدابير وقائية؛ إذ شجَّعها بشدة على تعزيز الوعي في جميع أوساط القطاع بشأن الحاجة إلى إرساء وتنفيذ قواعد أخلاقية مناهضة للفساد وبرامج للامتثال لها؛ وعلى إشراك أوساط الأعمال التجارية في منع الفساد؛ والعمل على زيادة الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص في جهود مكافحة الفساد(36).

ولأهمية دور القطاع الخاص في الوقاية من الفساد ومكافحته وبالتالي تيسير تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والبيئية المستدامة، فقد تبنَّت العديد

من الدول مبادرات تستهدف بناء شراكة فاعلة بين القطاعين الخاص والعام، كما أنها تبنَّت الكثير من الإصلاحات الهيكلية الرامية لتعزيز تنافسية القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال والأنشـطة التجارية، والتي شـملت تذليل العقبات التي تعترض طريق القطاع الخاص وتحد من نموه وازدهاره.

فمـن منطلـق أهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية المسـتدامة الذي أكدته خطة عام 2030 لأهداف التنمية المسـتدامة بما في ذلك، وعلى سـبيل المثال لا الحصر، القضاء على الفقر (الهدف الأول)، والقضاء على الجوع (الهدف الثاني)، وتحسـين الوضع الصحي (الهدف الثالث)، وتحسـين جودة التعليم (الهدف الرابع)، والقضاء على عدم المسـاواة (الهدف الخامس)، ودعم الصناعة والابتكار (الهدف التاسـع)، والعمل المناخي (الهدف الثالث عشر)، وتحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف السادس عشر)، وعقد الشراكات (الهدف السابع عشر).

فقد راعت الدول، ضمن توجهاتها الإسـتراتيجية، أن تحصين القطاع الخاص بقيم ومعايير النزاهة والشـفافية، سـيعزز دوره في الوقاية من الفسـاد مهما كانت صوره وأشـكاله، وبالتالـي يعـزز دوره في الإسـهام الواضح في تحقيق أهـداف التنمية المستدامة(37).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أي بلد يعتمد بشكل رئيس على وضع القطاع من حيث حجم المشروعات التي ينفذها ونسـبة مشاركته في الاقتصاد، ومدى كفاءة وفاعلية برامج الشركة مع القطاع العام، وحجم الحرية الاقتصادية التي يمارسـها. ونوع تأثير السياسـات الاقتصادية الكلية على نشـاط القطاع الخاص، ومدى جاذبية بيئة الأعمال. لذا، فإن المشـاركة الفاعلة للقطاع الخاص في التنمية المسـتدامة تسـتوجب وضع إسـتراتيجية ورؤية مسـتقبلية لدور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا ما يقودنا إلى التأكيد على أن القطاع الخاص الذي يمارس أنشـطة هامشـية أو أنشطة إنتاجية صغيرة أو أنشـطة غير مشـروعة سوف يكون له تأثير سـلبي، وكذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته.

تاسعًا: التحول إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية كوسائل للوقاية من الفساد

ولأغراض المناقشة الموضوعية لدور القطاع الخاص في تعزيز قيم النزاهة والشفافية وتعزيز الوقاية من الفساد ومنع وقوعه، فإن الأمر يتطلب مناقشة الموضوع بشمولية كافية. ولِسعة نطاق الموضوع، سيركز البحث الحالي على إجابة السؤالين التاليين:

أولاً: ما البرامج والمشـــاريع والأنشطة والفعاليات التي تطلب أي إستراتيجية وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، في أي بلد، من القطاع الخاص المشاركة في وضعها، وتبنيها وتنفيذها؟

ثانيًا: ما دور مُتَّخِذ القرار في كيانات وشـــركات القطاع الخاص، في تبني المشـــاريع والأنشطة والفعاليات المطلوبة من القطاع الخاص ودعم تنفيذها؟

وقبل الإجابة عن السؤالين السالفين، لابد من تحديد خصائص القطاع الخاص، الذي يمكن أن يؤدي دورًا فاعلاً ومؤثرًا في الوقاية من الفساد ومنع وقوعه.

تؤكد المعايير والصكوك الدولية، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفســـاد، في هذا الموضوع، أن الوقاية من الفساد ومنع وقوعه في القطاع الخاص يتطلبان ما يلي:

1. تعاونًا بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات وشركات القطاع الخاص ذات الصلة في كشف ومعالجة حالات الفساد.

3. وجود معايير وإجراءات تستهدف صون نزاهة كيانات القطاع الخاص ذات الصلة، بما في ذلك وضع مدونات ســـلوك من أجل ضمان قيام كيانات وشـــركات القطاع الخاص بممارسة أنشطتها على وجه صحيح ومشرِّف وسليم ومنع تضارب المصالح، ومن أجل ترويج استخدام الممارسات التجارية الحسنة بين كيانات وشركات القطاع الخاص وفي العلاقات التعاقدية بين تلك الكيانات والشركات والدولة.

3. الشـــفافية بين كيانات وشـــركات القطاع الخاص، بما في ذلك اتخاذ تدابير عند الاقتضاء بشأن هوية الشخصيات الاعتبارية والطبيعية الضالعة في إنشاء وإدارة كيانات وشركات القطاع الخاص.

4. أن تكون لدى كيانات وشركات القطاع الخاص أنظمة رقابة داخلية فعَّالة.

5. وجود نظم ولوائح وإجراءات محاسبية ومالية تتعلق بمسك الدفاتر والسجلات، والكشف عن البيانات المالية، ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات، تستهدف منع الفساد في كيانات وشركات القطاع الخاص.

6. أن تكون لدى كيانات وشركات القطاع الخاص إدارة إستراتيجية وإدارة تنفيذية تهتم بموضوع الوقاية من الفساد ومكافحته، وأن يكون لدى أعضائها الحد الأدنى من المعرفة والمهارات اللازمة، لتمكينهم من لعب دور فعَّال في الوقاية من الفساد.

7. الإشراف المباشر على وضع وتنفيذ سياسات وإستراتيجيات الوقاية من الفساد ومكافحته.

8. وضع وتنفيذ برامج تدريب سنوية تستهدف الإدارة التنفيذية ومتخذي القرار، وتتمحور موضوعاتها حول الرقابة الداخلية، والوقاية من الفساد ومنع وقوعه، والحوكمة، والنزاهة في التعاملات.

وللإجابة عن السؤال الأول..

تؤكد التجارب والدراسات الدولية التي تم تناولها في المحاور السابقة من البحث بأن الوضع الراهن للقطاع الخاص يشير إلى أن تطبيق مبادئ وقيم ومعايير النزاهة والشفافية والمساءلة في ممارسات كيانات وشركات القطاع الخاص، يتطلب التصرف طِبقًا لقواعد ومعايير السلوك الأخلاقي، وأن تتعامل هذه الكيانات والشركات مع موظفيها وعملائها وشركائها التجاريين بنزاهة، وتتقيَّد بالتزاماتها، وتضطلع بشؤونها بطريقة مسؤولة قانونيًّا واجتماعيًّا، وتشمل أيضًا أن يمارس القطاع الخاص الأعمال التجارية بطريقة تتجنب الممارسات الفاسدة، التي تُقوِّض عمل السوق وثقة المجتمع به، وتقع على عاتق الشركات مسؤولية قانونية، تكمن في اتباع القوانين في البلدان التي تعمل فيها.

وبالرغم من المبادرات والممارسات التي تم تنفيذها في بعض الدول، والتي استهدفت بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والقطاع العام، لزيادة مساهمة القطاع الخاص بدور أكبر في التنمية المستدامة، إلا أن مؤشرات الوضع الراهن في لدور القطاع الخاص في منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته إقليميًّا ودوليًّا تشير إلى وجود حاجة لتدابير، تُعزِّز الإطار العام للنزاهة والشفافية كوسائل للوقاية من الفساد ومنع وقوعه في هذا القطاع المهم.

ولتحديد دور القطاع الخاص الإستراتيجي في الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز ذلك الدور فلابد من وجود إطار إستراتيجي يوضح أدوار القطاع الخاص في منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته في أي بلد، كما لابد أن يتمثل هذا الإطار بإستراتيجية وطنية تستهدف الوصول إلى مجموعة من الغايات والنتائج. وتبرز في مقدمة هذه الغايات الغايتان التاليتان:

الغاية الأولى: شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني لتعزيز النزاهة والشفافية. ولتحقيق تلك الغاية لابد من التركيز على الأهداف التالية:

1. الهدف الأول: تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والقطاع العام.
2. الهدف الثاني: دعم كيانات القطاع الخاص بوسائل للإبلاغ عن انتهاكات النزاهة.
3. الهدف الثالث: بناء قدرات الجهات ذات الصلة حول الكشف عن الجرائم، بما فيها غسل الأموال، والإبلاغ عنها.

الغاية الثانية: وجود معايير واضحة ومطبقة بفاعلية للنزاهة والشفافية في القطاع الخاص. تتمثل وسائل الوصول لهذه الغاية في الأهداف التالية:

1. الهدف الأول: تطوير معايير وسياسات وإجراءات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية في مؤسسات وشركات وكيانات القطاع الخاص.
2. الهدف الثاني: وضع وتطبيق مدونات سلوك تعزز ثقافة رفض الفساد وتجنبه.
3. الهدف الثاني: تعزيز النزاهة في القطاع الخاص.
4. الهدف الثالث: تعزيز الشفافية في القطاع الخاص.
5. الهدف الرابع: تطوير وسائل تضمن حفاظ كيانات القطاع الخاص على قدرٍ كافٍ من ضوابط التدقيق الداخلي وممارساته.

وللإجابة عن السؤال الثاني الذي يتعلق بدور مُتَّخِذ القرار في كيانات وشركات القطاع الخاص، في تبني المشاريع والأنشطة والفعاليات المطلوبة من القطاع الخاص ودعم تنفيذها، فإنه لتمكين مُتَّخِذ القرار من القيام بهذه الواجبات، لابد في البداية من التأكيد على أهمية توافر الفهم الكافي والمهارات اللازمة ذات الصِّلة المباشرة

بأفضل السبل للوقاية من الفساد، هذا بالإضافة إلى توافر الفهم الكافي حول تكلفة الفساد على كافة الأطراف بما في ذلك الكيان أو الشركة والمجتمع، فمن العبث توقع قيام مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في أي شركة أو كيان في القطاع الخاص بما تم ذِكره أعلاه إذا لم تتوافر لديهم القناعة الحقيقية بمحاربة الفساد.

تتمثل البداية الفعلية للوقاية من الفساد في اختيار الوسائل التي يمكن أن تنمِّي ثقافة ذاتية وثقافة مؤسسية تبني حصانة ذاتية ومؤسسية تحفز الفرد وتقوده إلى سلوك وظيفي وأخلاقيات عمل ترفض الفساد بكافة صوره وأشكاله، وهذا بالضرورة يبدأ بالتفكير في السُّبُل الإبداعية للوقاية من هذه الآفة الخطيرة، عند ذلك سيجد مُتَّخِذ القرار أن ما لا يمكن قياسه لا يمكن أبدًا إدارته، وعندها أيضًا يتم الربط المباشر بين سياسات الوقاية من الفساد والتخطيط الإستراتيجي، ليتم التحول بعد ذلك إلى بناء بيئة داخلية عِمادها القيادة الإدارية النموذجية والموظف المؤهل والمدرب والذي يُلِمُّ تمامًا بدوره في الوقاية من الفساد واكتشافه.

ويجب التأكيد هنا أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، فما يصلح في هذه الشركة أو ذلك الكيان ليس بالضرورة أن يصلح في شركة أو كيان آخر.

الاستنتاجات

مما تقدم عرضه ومناقشته يمكن تأكيد الاستنتاجات التالية:

1. إن مفهوم الفساد في القطاع الخاص يتجاوز البعد الوحيد القانوني أو القيمي أو الاقتصادي كونه متجذرًا في بنية وهيكل القطاع بكافة كياناته ومؤسساته وشركاته.
2. غياب الدور الإستراتيجي للقطاع الخاص في تعزيز قيم النزاهة والشفافية كوسائل للوقاية من الفساد ومنع وقوعه يجهض جميع جهود الأطراف الأخرى في منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته، وبالأخص في الدول التي يشكِّل فيها القطاع الخاص النسبة الأعلى في ممارسة الأنشطة الاقتصادية.
3. من الصعب جدًّا حصر مظهر واحد لحالات الفساد في القطاع الخاص وذلك لكون كل حالة من حالات الفساد تتضمن أبعادًا قانونية واجتماعية واقتصادية وبذلك تشكِّل بنية فساد متجذرة في بنية القطاع الخاص ومؤسساته تُعزى

إلــى ضعف الأنظمة القانونية التي تحكم نشــاط القطاع الخاص، وتراجع القيم الاجتماعية التي تنظم الســلوك وأخلاقيات العمل في القطاع الخاص، وشــيوع مبدأ الكشــب غير المشــروع، وغياب قوانين تضارب المصالح. كما أن الفساد في القطاع الخاص قد يمتد من الشركة أو الكيان الخاص إلى القطاع بأكمله.

4. عدم وجود برامج شراكة فاعلة بين القطاع الخاص ومكونات منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته الأخرى شاملًا القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني يعرقل تنفيذ المشــاريع والبرامج التي تســتهدف تعزيز قيم النزاهة والشفافية للوقاية من الفساد ومنع وقوعه ومكافحته.

5. نظرًا لكون الفساد في القطاع الخاص يمتد إلى بنية القطاع فإن جهود الوقاية منه ومنع وقوعه تتطلب معالجة بنيوية تبدأ من الأنظمة والقواعد والقوانين التي تؤطِّر نشاط القطاع الخاص وتمتد لتشمل السلوك وأخلاقيات العمل فيه.

6. عدم تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تطوير وتنفيذ إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز النزاهة والشفافية كوسائل للوقاية من الفساد ومنع وقوعه ومكافحته يقود إلــى معالجات مجتزأة للفســاد، وبالأخص في الدول التي يشــكل فيها القطاع الخاص نسبة عالية في ممارسة النشاط الاقتصادي.

7. غياب ثقافة عدم غضِّ النظر عن حالات الفساد التي تقع داخل شركات القطاع الخاص وكياناته ومؤسساته، وبغض النظر عن حجم تأثيرها.

8. عدم اتباع الوســائل التقنية المتقدمة لحفظ الوثائق مما يؤدي إلى التلاعب بها أو ضياعها.

9. ضعــف أنظمة الحوكمــة والامتثال في كيانات القطاع الخــاص مما يؤدي إلى التسيب وعدم اكتراث الموظفين بارتكاب المخالفات التي تتراكم تدريجيًّا لتصل إلى حالات فساد كبيرة.

10. ضعــف الأدوات الرقابيــة في كيانــات القطاع الخاص وعــدم وضوح المهام الأساســية لها والتهاون مع المقصرين والتســتر عليهم مما يسبِّب تفشي حالات الفساد.

التوصيات

- مشـــاركة القطاع الخاص في تطوير وتنفيذ سياســـات وإستراتيجيات تهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية كوسائل للوقاية من الفساد ومنع وقوعه، ومتابعة التنفيذ بشكل منتظم ومستمر.
- يتعين على الإدارات العليا في كيانات القطاع الخاص أن تعتمد وتوعِّي موظفيها بسياســة عدم التســامح مطلقًا مع الفساد وعن نوع السلوك الذي تتوقعه الشركة من موظفيها للوقاية من الفساد.
- تعاون الإدارة العليا والموظفين والتنســيق بين جميع الجهات المعنية في الدولة في مكافحة الفســاد وبذل الجهود الكبيرة والتكاتف لمنع وقوع الفساد والوقاية منه ومكافحته والقضاء عليه.
- تفعيل عمل الرقابة الداخلية في كيانات ومؤسســات القطاع الخاص، ومســاندة عمل هيئات مكافحة الفساد وتطبيق القانون للقضاء على التجاوزات غير السليمة.
- بناء شراكات فاعلة بين القطاعين الخاص والعام، والتعاون مع المجتمع المدني لتنســيق وتنظيــم جهود الوقاية من الفســاد ومنع وقوعــه ومكافحته في جميع القطاعات.
- الدمج بين النهج الســلوكي والقانوني للوقاية من الفســاد ومكافحته، وبناء ثقافة مؤسسية رافضة للفساد في القطاع الخاص.
- تطبيــق أنظمة العمل الإلكترونية المتقدمة التي تمكِّن من اكتشــاف الســلبيات والانحرافات في العمل في كيانات القطاع الخاص.
- بناء أنظمة امتثال فاعلة وتنفيذها بشكل فعلي ورصد النتائج ومعاقبة المقصِّرين.
- العمل على عدم تحول وامتداد حالات الفســاد من المســتوى الفردي للعاملين في كيانات القطاع الخاص إلى هيكل القطاع ومؤسساته مما يجعل الفساد عقبة في طريق تقدم عملية التنمية على كافة الصعد، ويجعل جهود الوقاية من الفساد ومكافحته صعبة ومكلفة، إن لم تصبح مستحيلة.
- التوعية المســتمرة بمخاطر الفساد وعواقبه الســلبية على القطاع الخاص وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

خاتمة

يخلــص البحث إلى أن الوقاية من الفســاد ومنــع وقوعه ومكافحته في حالة وقوعه مسؤولية جميع أطراف منظومة الوقاية من الفساد ومكافحته في أي بلد، وبالأخص القطــاع الخاص. إذ يجــب على هذا القطاع المهم واللاعب الأساســي في التنمية الشــاملة في أي بلد أن يتحمل مســؤوليته في البحث وتطبيق أفضل وســائل الوقاية من الفســاد بغضِّ النظر عن شــكله أو مظهره أو بنيته، وأن يدعم جهود مؤسســات إنفاذ القانون في الكشــف عن حالات الفســاد في القطاع الخاص وتجريمها. ومثل هذا الدور لا يمكن أن يتحقق ما لم يتمثل بمشــاركة فاعلة للقطاع الخاص في أي جهود ترمي إلى منع وقوع الفساد.

لذا، نؤكد دائمًا أنه على القطاع الخاص أدوار وواجبات للمشاركة الفاعلة في العمل المنهجي الفعَّال والمنظم والقابل للقياس والمحاســبة للوقاية من الفساد لأن الوقاية دائمًا خيرٌ من العلاج.

المراجع

(1) U.S.A Department of State, United States Strategy on Countering Corruption: Implementation Plan, Washington, D.C., 2021, pp. 1–40.

(2) الحواس كعبوش، «الفساد: قراءة نظرية في المفهوم والأبعاد»، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العــدد 1، يونيو/ حزيــران 2017، كلية العلوم السياســية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص 141–159. يُنظر أيضًا: شريهان ممدوح حسن، «جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة»، المجلة القانونية، 2015، ص ص 1–30.

(3)Samuel Kimeu, “Corruption as a challenge to global ethics: the role of Transparency International”, Journal of Global Ethics, Volume 10, Issue 2, 2014, pp. 231–237.

(4) Melita Leousi, The evolution of the governance and anti-corruption policies of the international Monetary Fund: 1990–2018, University of Oxford, 2020, pp. 50–72. See also: Rhoda Weeks-Brown, “Anti-Corruption Work at the IMF”, Oxford Handbook of the International Monetary Fund, Oxford University Press, October 2024, pp. 441–464.

(5) Elizabeth Harrison, "Corruption", Development in Practice, Volume 17, Issue 4–5, 2007, pp. 672–678. (Viewed on 4/13/2025): https://doi.org/10.1080/09614520701469971

(6) سحر محمد أنور، «أثر فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري والمالي»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 4، ص ص 565–602.

يُنظر أيضًا:

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التعليم من أجل العدالة: سلسلة الوحدات الجامعية: مكافحة الفساد، الوحدة التعليمية الخامسة: أشكال ومظاهر الفساد في القطاع الخاص،

UNODC, The Doha Declaration: Promoting A Culture of Lawfulness, 2020. (Viewed on 4/10/2025): https://grace.unodc.org/grace/uploads/documents/academics/Anti-Corruption_Module_5_Private_Sector_Corruption.pdf

(7) Daphne Athanasouli and Goujard Antoian, "Corruption and Management Practices: Firm-Level Evidence", Journal of Comparative Economics, Elsevier, Vol. 43, Issue 4, November 2015, pp. 825–1150.

(8) Laurynas Pakstaitis, "Private Sector Corruption: Realities, Difficulties of Comprehension, Causes and Perspectives. The Lithuanian Approach", Crime, Law and Social Change, Volume 72, 2019, pp. 227–247.

(9) Krista Lee-Jones, Regulating Private Sector Corruption, Transparency International, Berlin, 2018. (Viewed on 4/10/2025): https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/helpdesk/Regulating-private-to-private-corruption_2018.pdf

(10) Jan Hanousek and Anna Kochanova, Bribery Environment and Firm Performance: Evidence from Central and Eastern European Countries, CEPR Discussion Papers, no. 10499, London: Center for Economic Policy Research, 2015, pp. 28–32.

(11) Jie Bai et al., "Firm Growth and Corruption: Empirical Evidence from Vietnam", The Economic Journal, Vol. 129, Issue 618, 2017, pp. 651–677.

(12) International Anti-Corruption Resources Center, Guide to Combating Corruption and Fraud in Development Projects, Washington, 2023. (Viewed on 4/10/2025): https://iacrc.org/resources/. See also:

– Raymond Fisman and Jakob Svensson, “Are Corruption and Taxation Really Harmful to Growth? Firm-Level Evidence”, Journal of Development Economics, Vol. 83, Issue 1, May 2007, pp. 63–75.

– Lars Johannsen et al., Private-to-Private Corruption: A Survey on Danish and Estonian Business Environment, Aarhus University, Tartu University, and the Ministry of Justice of Estonia, 2016, pp. 6–10.

(13) Alison Taylor, “What Do Corrupt Firms Have in Common? Red Flags of Corruption in Organizational Culture”, Center for the Advancement of Public Integrity, Columbia Law School, 2016. (Viewed on 15/4/2025): https://scholarship.law.columbia.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1076&context=public_integrity

(14) Lars Johannsen, Ibid., p. 8. See also: Laurynas Pakstaitis, “Private Sector Corruption...”, Crime, Law and Social Change, 2019, pp. 1–21.

(15) Mari-Liis Sööt et al., “Private-to-Private Corruption: Taking Business Managers’ Risk Assessment Seriously When Choosing Anti-Corruption Measures”, OECD Integrity Forum, Paris, 2016, pp. 3–4.

(16) PricewaterhouseCoopers, Global Economic Crime and Fraud Survey. (Viewed on 15/4/2025): https://www.pwc.com/gx/en/services/forensics/economic-crime-survey.html

(17) Ibid.

(18) World Bank Group, Enterprise Survey. (Viewed on 15/4/2025): https://www.enterprisesurveys.org/en/data/exploretopics/corruption

(19) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), An Anti-Corruption Ethics and Compliance Programme for Business: A Practical Guide, New York, 2013, p. 9. (Viewed on 15/4/2025): https://businessintegrity.unodc.org/bip/uploads/documents/resources/An_Anti-Corruption_Ethics_and_Compliance_Programme_for_Business-_A_Practical_Guide.pdf

(20) Krista Lee-Jones, Regulating Private Sector Corruption, Op. cit.

(21) World Bank Institute, Fighting Corruption through Collective Action: A Guide for Business, Washington, 2008. (Viewed on 15/4/2025): https://baselgovernance.org/sites/default/files/2019-02/fighting_corruption_through_collective_action-15.pdf

(22) Jeffrey Boles, "The Two Faces of Bribery: International Corruption Pathways Meet Conflicting Legislative Regimes", Michigan Journal of International Law, Vol. 35, Issue 4, 2014, pp. 674–713.

(23) Krista Lee-Jones, Op. cit. See also: Marie Martini and Dieter Zinnbauer, Regulating Private-to-Private Corruption, Transparency International, Berlin, 2014.

(24) Krista Lee-Jones, Op. cit.

(25) Elizabeth Acorn, The Power of Procurement in the Fight against Foreign Bribery, Paper presented at the OECD Integrity Forum, Paris, March 2016, pp. 15–25.

(26) The World Bank Office of Suspension and Debarment, Report on Functions, Data and Lessons Learned, 2015. (Viewed on 18/4/2025): https://documents.worldbank.org/pt/publication/documents-reports/documentdetail/153431468196176596/the-world-bank-office-of-suspension-and-debarment-report-on-functions-data-and-lessons-learned

(27) John D. Sullivan, Andrew Wilson, and Anna Nadgrodkiewicz, The Role of Corporate Governance in Fighting Corruption, Deloitte, 2013, pp. 7–8. (Viewed on 18/4/2025): https://www.scribd.com/document/489811784/role-corporate-governance-sullivan-eng

(28) Davide Torsello, "Organizational Culture and Corruption", in: Deborah Poff and Alex Michalos (eds.), Encyclopedia of Business and Professional Ethics, Springer, 2018, pp. 5–8.

(29) Donald C. Langevoort, "Cultures of Compliance", Georgetown Law Faculty Publications and Other Works, No. 1799, Georgetown University, 2017, pp. 1–5.

(30) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Resource Guide on Good Practices in the Protection of Reporting Persons, Vienna, 2015, pp. 20–25.

(31) OECD, UNODC, and World Bank, Anti-Corruption Ethics and Compliance Handbook for Business, Paris, Washington, and Vienna, 2013, pp. 60–70. See also:

– UNODC, The United Nations Convention against Corruption: A Resource Guide on State Measures for Strengthening Corporate Integrity, Vienna, 2013. (Viewed on 15/4/2025): https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2013/Resource_Guide_on_State_Measures_for_Strengthening_Corporate_Integrity.pdf

– World Bank Institute, Fighting Corruption through Collective Action: A Guide for Business, Washington, 2013. (Viewed on 15/4/2025): https://baselgovernance.org/sites/default/files/2019-02/fighting_corruption_through_collective_action-15.pdf

(32) OECD, Op. cit., pp. 60–70. See also:

– UNODC, Op. cit.

– World Bank Institute, Op. cit.

(33) Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), Fraud Risk Management Guide, 2016, pp. 7–10.

(34) مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الفصل الثاني (التدابير الوقائية)، المادة (12 القطاع الخاص).

(35) د. وسام نعمت إبراهيم السعدي، «الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتقارب التنظيمي مع اتفاقية الأمم المتحدة»، كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2020، ص ص 8–15.

(36) Basil Institute on Governance, Engaging the Private Sector in Collective Action against Corruption: A Practical Guide for National Anti-Corruption Agencies, 2020.

(37) World Economic Forum, Report on The Private Sector as a Key to Fighting Corruption, 9th session of the Conference of State Parties to the United Nations Convention against Corruption, 13–17 December 2021, Sharm El-Sheikh, Egypt.

مرتكزات السياسة الخارجية الصينية في آسيا: الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني نموذجًا

Pillars of Chinese Foreign Policy in Asia: The China–Pakistan Economic Corridor as a Case Study

* Rami Ghattas – رامي غطاس

** Abdul Rahman Ibrahim – عبد الرحمن إبراهيم

ملخص:

يتناول هذا البحث أبعاد السياسة الخارجية الصينية في قارة آسيا ضمن إطار مبادرة "الحزام والطريق"، مع تركيز خاص على الحالة الباكستانية بوصفها نموذجًا بارزًا لفهم التمدد الجيوسياسي لبيجين في تلك القارة. أطلقت الصين هذه المبادرة، عام 2013، بهدف إحياء طريق الحرير التاريخي، مستندةً إلى قوتها الاقتصادية المتصاعدة وسعيها لضمان استدامة النمو من خلال تعزيز الوصول إلى الموارد والأسواق في آسيا.

تُسلِّط الدراسة الضوء على "الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني"، الذي يربط ميناء جوادر بمقاطعة شينجيانغ، باعتباره محورًا حيويًّا لمشاريع البنية التحتية والطاقة والنقل. ويبين البحث كيف أسهم هذا الممر في تأجيج التوترات الجيوسياسية، على خلفية المخاوف التي تثيرها المبادرة لدى قوى إقليمية ودولية، وفي مقدمتها الهند والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة.

كما يستعرض البحث الجدالات الأكاديمية بشأن طبيعة المبادرة، بين من ينظر إليها أداةً للتكامل الاقتصادي، ومن يعدها وسيلة لتوسيع النفوذ الجيوسياسي الصيني. وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تحليلها للدور الإستراتيجي الذي تضطلع به باكستان، ولاسيما ميناء جوادر، في صياغة توازنات القوة الجديدة في القارة الآسيوية.

ويفترض البحث أن الصين تمكنت من تعظيم مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية عبر المبادرة، من خلال تعزيز حضورها البحري وتوسيع شراكاتها السياسية والعسكرية مع باكستان.

---

* رامي غطاس، باحث في العلاقات الدولية.

Rami Ghattas, researcher in international relations.

** د. عبد الرحمن إبراهيم، محاضر في قسم العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

Dr. Abdul Rahman Ibrahim, lecturer in the Department of Political Science, Birzeit University, Palestine.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الصينية، مبادرة الحزام والطريق، الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني، باكستان، ميناء جوادر، التنافس الجيوسياسي، آسيا.

Abstract:

This research examines the dynamics of China's foreign policy in Asia within the framework of the Belt and Road Initiative (BRI), focusing on Pakistan as a key case study. China launched this initiative in 2013 with the aim of reviving the historic Silk Road by leveraging its growing economic power and ambition to ensure sustainable growth by enhancing access to resources and markets in Asia.

The study highlights the China–Pakistan Economic Corridor (CPEC), which connects the port of Gwadar to the Xinjiang autonomous region, as a vital axis for infrastructure, energy and transportation projects. It illustrates how the corridor has triggered geopolitical tensions amid concerns raised by regional and global powers, such as India, the United States and the United Arab Emirates.

The research also reviews academic debates surrounding the BRI, between those who view it as a tool for economic integration and those who consider it a means for expanding China's geopolitical influence. The significance of this study lies in its analysis of the strategic role played by Pakistan — particularly the port of Gwadar — in shaping new power dynamics within the Asian continent.

Ultimately, the study posits that China has succeeded in maximising its economic and strategic interests through the initiative, by strengthening its maritime presence and expanding its political and military partnerships with Pakistan.

Keywords: Chinese foreign policy, Belt and Road Initiative, China–Pakistan Economic Corridor, Pakistan, Gwadar Port, geopolitical competition, Asia.

مقدمة

يناقش هذا البحث الدور المتنامي الذي باتت تضطلع به جمهورية الصين الشعبية في قارة آسيا، مع تركيز خاص على الحالة الباكستانية، وذلك ضمن إطار مشروع "الحزام والطريق" الذي أعلن عنه الرئيس الصيني شي جين بينغ (Xi Jinping)، عام 2013، بهدف إحياء طريق الحرير التاريخي، ولكن هذه المرة انطلاقًا من مقومات القرن الحادي والعشرين. وبالنظر إلى ما تملكه الصين من قدرات اقتصادية ضخمة، كونها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فقد باتت تتطلع إلى تأمين موارد طبيعية كافية لضمان استدامة نموها الاقتصادي، وهو ما يفسر انخراطها المتزايد في دول آسيا الغنية بالموارد.

يسعى هذا البحث إلى استكشاف الملامح الجيوسياسية لغرب آسيا، وفهم أبعاد الإستراتيجية الصينية في هذه المنطقة، بما في ذلك الدوافع التي تقف خلف توجهات السياسة الخارجية لبكين، لاسيما في إطار "مبادرة الحزام والطريق". ويندرج هذا التوجه ضمن مقولة صينية قديمة مفادها: "لكي تُثري، لابد أن تبني الطرق"، وهو ما تجسده بوضوح عملية تصميم الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، عبر شبكة متكاملة من الطرق والسكك الحديدية وخطوط أنابيب الطاقة والغاز الممتدة من ميناء جوادر الباكستاني إلى منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم في الصين. ومن شأن هذا المشروع أن يُحدث تحولات ملحوظة في العلاقات الثنائية، وأن تعم منافعه الاقتصادية أطرافًا إقليمية أخرى.

غير أن تنفيذ هذا الممر الاقتصادي أثار توترات جيوسياسية في المنطقة؛ حيث عبَّرت الهند عن رفضها للمشروع بذريعة المساس بسيادتها وسلامتها الإقليمية، فيما تنظر الولايات المتحدة، بوصفها فاعلاً رئيسًا في التوازنات الأمنية الإقليمية، إلى هذا المشروع بعين الريبة. وفي السياق ذاته، تُبدي دولة الإمارات مخاوفها من أن يؤدي تعزيز موقع ميناء جوادر إلى تهديد مكانة موانئها التجارية الإستراتيجية.

وتُعد مشاركة الصين في "المشروع الصيني-الباكستاني" من بين الموضوعات المثيرة للجدل؛ إذ انقسمت الآراء. فهناك من يرى فيه فرصة إستراتيجية لباكستان للنهوض الاقتصادي عبر جذب استثمارات ضخمة في مجال البنية التحتية، بما يحقق مصالح

متبادلة للطرفين، في حين يذهب آخرون إلى التشكيك في نوايا الصين، معتبرين أن هذه المشاريع تخفي وراءها دوافع سياسية توسعية. ومن هنا نشأت رؤيتان أساسيتان: الأولى تعتبر أن الصين تسعى لبناء علاقات منفعة متبادلة مع الدول الآسيوية لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، والثانية ترى أن هذه المبادرة ما هي إلا أداة إستراتيجية لتعزيز نفوذ بيجين السياسي والاقتصادي في القارة.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى تحليل السياسة الخارجية الصينية في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، بوصفها أداة مركزية لإعادة تشكيل علاقات الصين بدول آسيا، وتحديدًا باكستان. وتأتي خصوصية الحالة الباكستانية من جملة اعتبارات جغرافية وتاريخية تجعل منها شريكًا ذا أهمية إستراتيجية للصين؛ الأمر الذي يبرر تناولها بوصفها دراسة حالة مستقلة.

كما تُبرز الدراسة الأهمية الجيوسياسية لميناء جوادر، الذي يُعد أحد أهم حلقات مبادرة "الحزام والطريق". فالموقع الجغرافي الحيوي لهذا الميناء يمنحه مكانة إستراتيجية عالمية؛ إذ إن الجهة التي تسيطر عليه ستكون قادرة على التأثير في خطوط الإمداد البحرية والبرية للطاقة، بما قد يضعه في موقع منافسة مباشرة مع موانئ رئيسية في الخليج العربي، وعلى رأسها الموانئ الإماراتية.

ضمن هذا السياق تتبلور إشكالية البحث على النحو التالي: "على الرغم من سعي الصين لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز البنية التحتية في آسيا من خلال الممرات الاقتصادية، فإن تدخلاتها الإقليمية أثارت منافسات وصراعات مصالح مع دول إقليمية ودولية فاعلة. وقد أسهم ذلك في تشكل تحالفات مضادة، مثل الشراكة الإستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة والإمارات، الهادفة إلى احتواء النفوذ الصيني والحد من تمدده".

ومن هنا يُطرح هذا السؤال: كيف تسهم السياسة الخارجية الصينية في قارة آسيا، وتحديدًا في باكستان، في تحقيق مصالح بيجين الاقتصادية والسياسية؟

وينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن الصين نجحت في تعزيز مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في قارة آسيا، لاسيما في باكستان، من خلال مبادرة "الحزام والطريق" والممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني. ويظهر ذلك في تنامي دورها في إدارة منشآت

إستراتيجية مثل ميناء جوادر، وفي تعزيز الشراكة الأمنية والعسكرية مع باكستان، بما يدعم التجارة الصينية ويعزز وجودها البحري العالمي.

أولًا: السياسة الخارجية الصينية ضمن مبادرة الحزام والطريق

أصبح النهج التقليدي للصين، بوصفها دولة ذات نظام مركزي يتسم بتركيز السلطة في يد الحزب الشيوعي، بحاجة إلى إعادة تقييم. فقد فرضت التحولات العالمية، ومتطلبات التنمية والتحديث الاقتصادي، ووصول قيادة جديدة إلى السلطة، على الصين أن تراجع تدريجيًّا أساليبها التقليدية في صياغة السياسات واتخاذ القرارات. وبذلك، شهدت السياسة الخارجية الصينية تطورًا نحو مزيد من الوعي والانفتاح خلال القرن الحادي والعشرين(1). وقد تميز هذا التحول بتبني إستراتيجيات تهدف إلى تجنب النزاعات وتعزيز الاستقرار في محيطها الإقليمي؛ مما أتاح لها التركيز على التنمية الوطنية، في إطار مبدأ "عدم جذب الانتباه" وتعزيز علاقات حسن الجوار. وبناء على ذلك، أصبح مفهوم "التنمية السلمية" أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الصينية(2).

ويُعد تأكيد الصين على وحدة أراضيها وسيادتها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، من أبرز المبادئ التي توجه سياستها الخارجية، وتشكِّل أيضًا عنصرًا أساسيًّا في إستراتيجيتها المتعلقة بالتنمية السلمية(3).

منذ عام 2013، طرح الرئيس شي جين بينغ مفاهيم كبرى مثل "الحلم الصيني" و"مبادرة الحزام والطريق". يهدف الأول إلى "تحقيق التجديد العظيم للأمة الصينية"، بينما يسعى الثاني إلى تعزيز مسار التحديث الوطني والوصول إلى دولة متقدمة اجتماعيًّا بحلول عام 2049. وتستند المبادرة إلى التعاون المتبادل المنفعة، بوصفها سياسة انفتاح تزامنت مع الصعود المتسارع للصين، بما يعكس اهتمامها بتوسيع المصالح المشتركة مع دول أخرى. ويُنظر إلى هذا المسار بوصفه مقاربة جديدة ضمن إستراتيجية الانفتاح في المرحلة الراهنة(4).

وقد رافق هذا التوجه تحول تدريجي عن العقيدة التقليدية للزعيم دنغ شياو بينغ، التي كانت تُركز على الحذر والانكفاء، إذ تُظهر التوجهات الحالية سعيًا أكثر وضوحًا للدفاع عن المصالح الصينية، إقليميًّا ودوليًّا(5). كما تُعد المبادرة أداة من أدوات

السياسة الخارجية والإستراتيجية الاقتصادية، تهدف إلى توسيع النفوذ الاقتصادي وتحقيق التكامل الإقليمي. إلا أن هذا التوسع أثار مخاوف متزايدة لدى بعض القوى الدولية من احتمال استخدام المشروع وسيلةً لزيادة النفوذ الإستراتيجي للصين في المناطق المشمولة به. ومن هذا المنطلق، تنظر دول مثل الهند واليابان والولايات المتحدة إلى المبادرة بوصفها عاملاً قد يؤثر في توازن القوى الإقليمي. وعلى الرغم من سعي الصين إلى إبراز الجوانب التنموية والاقتصادية في المبادرة، إلا أن بعض الباحثين، بمن فيهم باحثون صينيون، يعدونها استجابة لتحولات التوازن الإستراتيجي في آسيا، وتحديدًا السياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة في المنطقة. كما تعكس المبادرة توجهًا طرحته نخب صينية في السابق يدعو إلى تعزيز الانفتاح نحو الغرب(6).

ويجري في هذا السياق ما يمكن اعتباره تنافسًا بين قوى كبرى حول صياغة ملامح النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، في إطار ما يسمى بـ"اللعبة الكبرى" في أوراسيا. وتُشارك في هذا التنافس دول كبرى مثل الصين والولايات المتحدة وروسيا والهند واليابان، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، في محاولة لتحديد معايير الحكم والسيادة والأمن في النظام الدولي المقبل. ولا يبدو أن هذا التنافس يسير بمنطق المحصلة الصفرية، بل تسعى الدول المعنية إلى تأمين مصالحها الإقليمية والدولية ومنع الهيمنة المنفردة لأي طرف. وتتمثل الأولوية، بالنسبة لقوى مثل الولايات المتحدة والهند واليابان وروسيا، في ضمان بقائها فاعلة ومؤثرة في المنطقة، في مواجهة تنامي القدرات الصينية الاقتصادية والمالية، وتوسعها في مجالات البنية التحتية والتعاون الإقليمي(7).

وفي ظل تعمق مشروع الحزام والطريق، يُتوقع أن تظهر رؤى جديدة تعكس التغيرات الجارية في النظام الدولي. وتُشير التجربة الصينية إلى أن سياسات الانغلاق لم تؤد إلى نتائج مستدامة، بينما يُنظر إلى المبادرة الحالية بوصفها خطوة نحو انفتاح أكبر، سواء على مستوى التبادل الاقتصادي أو الثقافي. ومن هذا المنظور، يُعول على المبادرة في إحداث تحولات إيجابية تُعزز من مكانة الصين على الصعيد العالمي(8).

وقد أشار سبايكمان (Nicholas Spykman)، في أحد أطروحاته، إلى أن فهم السياسة الخارجية لأي دولة ينبغي أن ينطلق من موقعها الجغرافي. ومن هذا المنطلق، تلعب

العوامل الجغرافية، بما في ذلك التضاريس والموارد الطبيعية، دورًا مهمًّا في تحديد مكانة الدول في العلاقات الدولية. وينطبق ذلك على الصين، حيث تعتمد آفاق توسيع مشروع الحزام والطريق في غرب آسيا على موقعها الجيوسياسي، وارتباطها الإستراتيجي بدول المنطقة، وكذلك على التفاعل القائم بين الطرفين. تحد الصين 4 دولة، وتتركز غالبية جيرانها في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى. ومن الجهة الشرقية، تتمتع الصين بساحل طويل على المحيط الهادئ؛ ما يُعزز انفتاح مناطقها الساحلية. أما من الجهة الغربية، فتُعد منطقة شينجيانغ ذات أهمية إستراتيجية خاصة؛ إذ تحدها دول مثل طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، إضافة إلى قربها الجغرافي من باكستان، بما يتيح الوصول إلى الممرات البحرية عبر مضيق هرمز. كذلك، تتجاور الصين مع بورما في شبه جزيرة الهند الصينية، وتتمتع بميزة الوصول إلى خليج البنغال عبر ميناء بور(9). وإلى جانب ذلك، تكتسب منطقة غرب آسيا أهمية إضافية باعتبارها امتدادًا جغرافيًّا وإستراتيجيًّا لمنابع الطاقة في الشرق الأوسط(10). وبذلك، تمثل الصين الدولة الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المجاورة، وهو ما جعل للمحيط الإقليمي دورًا حاسمًا في توجيه سياستها الخارجية(11). كما تسعى الصين إلى استثمار موقعها الإستراتيجي في قارة آسيا عبر أدوات وآليات تتمحور حول مبادرة "حزام واحد-طريق واحد".

خلال فترة الحرب الباردة، شهد التاريخ وجود قوتين مهيمنتين، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ حيث تنافستا على توسيع مناطق نفوذهما في القارة الآسيوية. في تلك المرحلة، كان الاتحاد السوفيتي يمثل القوة الأساسية المتمركزة في آسيا، في حين اتبعت الولايات المتحدة سياسة "الاحتواء" بهدف الحد من انتشار الشيوعية في المنطقة(12). إلا أن نهاية الحرب الباردة وتراجع نظام القطبية الأحادية أثَّرا بشكل مباشر على الصين وخياراتها الخارجية؛ مما أتاح لها المجال لتوسيع طموحاتها الإقليمية والدولية، وتطوير علاقات تعاونية مع دول الجوار والدول الأخرى(13).

تنظر الصين إلى نفسها بوصفها طرفًا محوريًّا في آسيا، وتسعى للحفاظ على الأمن والاستقرار في الإقليم. ويتجلى ذلك في دعمها المتزايد لآليات التعاون متعدد الأطراف، وتفعيل دور المؤسسات القائمة، مثل منظمة شنغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organization – SCO) وآلية "الصين-آسيان 10+1"(14).

تُقدَّم مبادرة الحزام والطريق على أنها مشروع اقتصادي وثقافي ذو جذور حضارية، يهـدف إلى إعادة بنـاء نظام إقليمي يرتكز على مفاهيـم التفاعل والتكامل. وتعمل الصيـن، من خلال هذه المبادرة، على إعادة تعريف مكانتها بوصفها حضارة حديثة ذات إشعاع ثقافي وقيمي في محيطها، متجاوزة بذلك الصورة النمطية للدولة القومية التقليدية، لتكون نقطة ارتكاز سياسي وقوة دفع للتضامن الإقليمي(15).

وتُشـكِّل إعادة بناء شـبكة طريق الحرير الجديد فرصة لعدد من الدول المجاورة أو القريبة من الصين للاندماج في نظام إقليمي أكثر شـمولاً، بما يعكس مقاربة مألوفة تاريخيًّا في العلاقات الآسيوية(16). وفي هذا الإطار، اضطلعت منظمة شنغهاي للتعاون بدور بارز في تعزيز التعاون الإقليمي، لاسيما من خلال تسوية القضايا الحدودية بين الصين والدول المجاورة في تسـعينات القرن الماضي. وقد عُدَّ ذلك خطوة مبكرة نحو تكريس منطق العمل الجماعي، بدلاً من مقاربات التنافس والانقسـام. تسـعى الصين، من خلال هذه الدينامية، إلى استعادة شكل من أشكال العلاقة التقليدية مع جيرانها وشـركائها، وتوسيع مجالات التعاون في السياسة والاقتصاد والثقافة ضمن رؤية شـاملة لطريق الحرير الجديد. ويُرتقب أن تُسـهم التجارة والتبادل الاقتصادي في إحياء الشبكات الاجتماعية والثقافية، بما يُمهد لقيام نظام إقليمي جديد قائم على التعـاون وتعزيـز الروابط المتبادلة، في مواجهة مـا يُنظر إليه في بعض الأطروحات بوصفه أحادية أو تمييزًا في النظام الدولي المعاصر بقيادة الولايات المتحدة(17).

وتوفر منظمة شـنغهاي للتعاون منصة سياسـية تُمكِّن من تفعيـل المبادرة اقتصاديًّا وإسـتراتيجيًّا. كما أنها أتاحت، عبر دعمها للثقة المتبادلة وتنسيق السياسات، أرضية مشتركة لتعزيز التعاون في إطار "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير". ويستند المشروع إلى خلفية تاريخية وثقافية تستحضر نموذج نظام الرافد التقليدي (tributary system) في شـرق آسـيا. وفي هذا السـياق، تحتفظ الصين بأولوية تتمثل في تطوير نماذج للتعايش السلمي مع جيرانها، وتعزيز التكامل في مجالات الإنتاج والتبادل؛ ما يعكس توجهًا جديدًا نحو بناء منظومة إقليمية تعتمد على التعاون بدلاً من التنافس. ولا تُعد المبادرة مقاربة اقتصادية فحسـب، بل ترتبط أيضًا بتطلعات الصين لإعادة تموضعها في النظام العالمي، عبر استعادة نوع من المكانة الرمزية والسياسية التي فقدتها خلال مـا يُعرف في الخطاب الصيني بـ"قـرن الإذلال"، الممتد من حرب الأفيون الأولى (1840) حتى أوائل القرن العشرين. ومن ثم، فإن المبادرة تحمل أبعادًا متعددة، من

ضمنها تعزيز صورة الصين لدى صانعي القرار الإقليميين، لا باعتبارها قوة مهيمنة، بل شريكًا تنمويًّا ملتزمًا بتحقيق مصالح متبادلة(18).

تشـمل المبـادرة حاليًّـا 65 دولة، يمر عبرها خط المشـروع أو تقع على مقربة منه 26 دولة، ويبلغ مجموع سـكان هذه الدول 4.4 مليارات نسـمة، أي ما يعادل 63٪ من سـكان العالم. كما يبلغ الناتج الاقتصادي المجمل لها نحو 21 تريليون دولار أميركـي؛ مـا يمثل حوالي 29٪ من الناتـج الاقتصادي العالمي، في حين تُشـكِّل صادرات السـلع والخدمات فيها نحـو 23.9٪ من مجمل التجارة العالمية. وتُدرك الصين أنها تحتل موقعًا محوريًّا في هذا الإقليم، وتسـعى إلى تهيئة الظروف لإعادة بناء منظومة إقليمية حديثة قادرة على الاسـتمرار. ولهذا السـبب، فضلت السلطات الصينية استخدام مصطلح "مبادرة" (Initiative) بدلاً من "إستراتيجية" أو "سياسة"، للتأكيد على الطابع التشـاركي وغير الإلزامي للمشروع. ويُفهم من تعبير "أخذ زمام المبادرة" أن الصين تسعى إلى أداء دور قيادي غير صدامي، يستند إلى القوة الناعمة و"القيادة الموضعية"، التي تُسهم في بلورة مشروع جماعي لا يفرض توجهًا أحاديًّا على باقي الأطراف.

ويمثل مشـروع الحزام والطريق مقاربة تسـعى إلى إحاطة الصين بجيرانها وشركائها التقليديـين من خلال إطار "مجتمع المصير المشـترك" (Community of Shared Future)، الذي يُفترض أن يُسـهم في تسوية النزاعات الحدودية وتخفيف التوترات المرتبطة بالموارد والانقسامات العرقية، إضافة إلى تعزيز التواصل الإقليمي. وقد أكد الرئيس تشي جين بينغ (Xi Jinping)، في كلمته خلال منتدى بواو (Boao Forum) السـنوي لآسيا المنعقد بين 6 و8 أبريل/ نيسان 2013، أن "الصين ستلتزم بمبدأ بناء شراكة حسن الجوار مع محيطها، وستعزز علاقات الصداقة والتعاون المتبادل المنفعة مع الدول المجاورة". وأشـار إلى أن تنفيذ هذه الرؤية سـيُركز على تعزيز الروابط الإقليمية، واسـتثمار إمكانات الشـبكة التجارية في الاقتصاد المعولم، بما يسهم في معالجـة التفاوتات في التنمية داخل الصين، ويمنـح دفعة جديدة للنمو الاقتصادي في آسيا(19).

وقد عرفت منطقة آسـيا نشـاطًا اقتصاديًّا متزايدًا، لاسيما في ظل التعاون المتصاعد بين الصين ودول رابطة آسيان (ASEAN)، الذي أسفر عن تأسيس أكبر منطقة تجارة

حــرة بين الدول النامية في العالم. ففي عــام 2010، بلغ حجم التجارة الثنائية 232 مليــار دولار أميركــي، وارتفع إلى 443.61 مليار دولار في عام 2013، أي ما يقرب مــن الضعــف. وفي عام 2015، بلغ حجم التبــادل التجاري بين الطرفين 500 مليار دولار أميركي(20).

استخدمت الصين استثمارات البنية التحتية بوصفها أداة رئيسية في سياستها الخارجية لتعزيــز علاقاتهــا الاقتصادية مع الــدول الأخرى، وذلك مــن خلال مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative – BRI). وتسعى هذه المبادرة إلى تهيئة بيئة إقليمية داعمة للمصالح الحيوية الصينية، بما يُشــكِّل أحد أوجه الســعي إلى إحداث تحولات في النظام الدولي القائم، بما يخدم الأهداف الإســتراتيجية والدبلوماســية طويلة الأمد لبكين(21).

وقد صُمِّم المشروع ليخدم أهدافًا متعددة على المستويين، الداخلي والدولي. فعلى الصعيد الداخلي، تأمل القيادة الصينية في أن يُســهم المشروع في امتصاص الفائض الصناعي، وتحفيز النمو في المناطق الطرفية الأقل نموًّا، خصوصًا في غرب البلاد. كما يُتوقع أن يســاعد على نقل الصناعــات كثيفة العمالة ومنخفضة القيمة المضافة إلى الخارج، في ظل الارتفاع المطرد في تكاليف العمالة داخل الصين. ويمنح ذلك الشــركات الصينية المملوكة للدولة (State–Owned Enterprises – SOEs) فرصًا أوسع للوصول إلى الأسواق الخارجية(22).

ويُعد المشــروع ذا أولوية جيوسياسية بالنسبة لدول رابطة آسيان (ASEAN)؛ حيث يُتوقع أن يُسهم في تحسين البنية التحتية للنقل، وربطها بالسوق الصينية سريعة النمو، بما يُيســر عمليات التصدير. كما يُعزز المشــروع تطوير موانئ إســتراتيجية في دول مثل باكســتان وسريلانكا، بدعم صيني مستمر خلال العقد الماضي(23). ويُنتظر أن يُســهم هذا الاتجاه في دفع المنطقة الغربية من الصين نحو نمط جديد من الانفتاح والتنمية المتوازنة مع المناطق الشــرقية، من خلال معالجة التفاوت في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومســتويات التنمية بين الأقاليم الساحلية والمقاطعات الداخلية(24).

وقد اعتمدت الصين في هذا السياق دبلوماسية ترتكز على التعاون الاقتصادي، أداةً لبنــاء شــراكات مع دول الجوار، مع التركيز على مجــالات الطاقة، والبنية التحتية،

ومشـــاريع النقل الإقليمي، بما يشـــمل إنشاء شبكات من السكك الحديدية، والطرق الســـريعة، وخطوط أنابيب الغاز. ويســـتهدف هذا المسار تطوير المقاطعات الغربية، وتلبية احتياجاتها من الموارد الطبيعية(25).

وتُبرز المبادرة أربعة مجالات اقتصادية قد تُســـهم بشـــكل حاســـم في دعم أهداف الصين: تدويل صناعة البناء والتشـــييد، ودعم الصادرات، وتقليل المخاطر المرتبطة بسلاسل التوريد، وجذب الاستثمارات إلى المناطق الداخلية. كما تتيح المبادرة فرصًا للشركات الصينية لتحقيق أرباح من مشاريع في الخارج، وجذب رؤوس أموال أجنبية إلى السوق الصينية؛ مما قد يعوِّض التباطؤ الذي يشهده قطاع البناء داخل البلاد(26).

ويُتوقع أن يُســـهم المشـــروع في إعادة توجيه جزء من الاســـتثمارات المحلية نحو الخارج، بما يساعد على تحقيق توازن اقتصادي داخلي أكثر استدامة. ولا يُنظر إلى هذا الدور الاقتصادي على أنه يقتصر على المقاطعات الطرفية مثل شـــينجيانغ، بل يُعد مشـــروعًا ذا طابع وطني واســـع النطاق. كما تأمل الحكومة الصينية في تهدئة الأوضاع في مقاطعة شـــينجيانغ من خلال ربطها بشـــبكة اقتصادية وتنموية واســـعة، تُعزز اندماجها ببقية البلاد(27).

ومن الناحية المالية، يُتيح المشروع للصين استخدام احتياطاتها الكبيرة من العملات الأجنبية، التي كانت تُستثمر غالبًا في سندات الخزانة الأميركية ذات العائد المنخفض. وبـــدلاً مـــن ذلك، تُوجه هذه الأموال الآن إلى مؤسســـات مالية صينية مثل صندوق طريق الحرير (Silk Road Fund – SRF)، والبنك الآســـيوي للاســـتثمار في البنية التحتية (Asian Infrastructure Investment Bank – AIIB)، وبنك التنمية الصيني (China Development Bank – CDB)، التـــي تقوم بدورها بإقراض تلك الأموال لمشاريع طريق الحرير البحري (28)(Maritime Silk Road – MSR).

ومـــن بيـــن الآثار المالية المهمـــة للمبادرة، دورها في تعزيز تـــداول العملة الصينية (اليوان–Yuan)، وجعلها إحدى العملات العالمية الرئيسية. وقد تَكَرَّس هذا التوجه بانضمام اليوان، في عام 2016، إلى سلة حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights–SDR) التابعـــة لصندوق النقد الدولي، وهو ما مثَّل خطوة رمزية في تدويل العملة الصينية(29).

بعد أن كانت الصين تُصدِّر نحو 25٪ من إنتاجها الوطني من النفط في عام 1985، تحولت منذ عام 1990 إلى دولة مستوردة للنفط. وعلى الرغم من ذلك، تمتلك الصين بدائل مهمة في مجال الطاقة، من أبرزها الفحم الحجري، الذي يُغطي قرابة 75٪ من احتياجاتها من الطاقة، وتُعد في الوقت ذاته أكبر منتج له عالميًّا. كما أن الطاقة النووية تُعد خيارًا إضافيًّا مطروحًا، رغم أن الاعتماد الرئيسي لا يزال على النفط مصدرًا أساسيًّا للطاقة. ويُعرِّض هذا الوضع الاقتصاد الصيني لمخاطر محتملة، لاسيما في ظل توتر الأوضاع في مناطق الإنتاج الرئيسية في الشرق الأوسط، إلى جانب ما تُوصف به الولايات المتحدة من هيمنة على هذا القطاع الحيوي(30).

تحتاج الصين إلى استيراد ما يُقارب 80٪ من حاجتها من الطاقة، ويُمرِّر الجزء الأكبر من هذه الإمدادات عبر مضيق ملقا (Strait of Malacca)، وهو ممر مائي إستراتيجي تسيطر عليه، من الناحية العملية، الولايات المتحدة بوصفها قوة بحرية منافسة. وقد عبَّر هوجينتاو (Hu Jintao)، وزير الخارجية الصيني الأسبق، في عام 2003، عن قلقه مما أسماه "معضلة ملقا" (Malacca Dilemma)، وهي التبعية المفرطة لهذا الممر؛ الأمر الذي دفع صنَّاع القرار في الصين إلى التفكير في سُبل تقليل الاعتماد عليه، تجنبًا لأي اضطراب قد يُعرقل إمدادات النفط، التي تُعد عاملاً محوريًّا في النمو الاقتصادي الصيني واستقراره(31).

في هذا السياق، يبرز "طريق الحرير البحري الجديد" (21st Century Maritime Silk Road) أداةً إستراتيجية لحماية مصالح الصين الخارجية، وتوفير السلع العامة على الصعيد الدولي. ويُشير بعض التحليلات إلى أهمية ما يُعرف بـ"سلسلة اللؤلؤ" (String of Pearls)، في إضفاء بُعد أمني وعسكري على شبكة الموانئ المرتبطة بالمبادرة؛ إذ تخشى الصين، في حال نشوب نزاع، من فرض حظر على إمداداتها النفطية، وهو ما يُعرف في الأدبيات الإستراتيجية بـ"إجراء التوريق" (Chokepoint Encirclement)؛ مما دفعها إلى دعم إنشاء قواعد لوجستية برية على طول طرق الملاحة الحيوية، لتأمين إمداداتها وتوسيع نطاق نفوذها البحري.

يتكون ما يُسمى بـ"الخط الساحلي الاصطناعي" (Artificial Littoral Line) من نقاط دعم تمتد من ميانمار إلى مضيق هرمز، بما يتيح لبيجين مراقبة الممرات البحرية الحيوية في المحيط الهندي. وتُجسد "سلسلة اللؤلؤ" أبعاد التنافس بين

الصين والهند، إلى جانب قوى دولية أخرى؛ حيث تسعى كل دولة إلى احتواء تمدد الأخرى في هذه المنطقة. ومن خلال هذا الامتداد، تبرز حالة من النزاع غير المعلن بين القوى الكبرى للهيمنة على الممر البحري الممتد من مضيق باب المندب حتى مضيق ملقا، وهو ما يُعد من أبرز الشرايين الحيوية في التجارة العالمية. وتُعد دول مثل ميانمار، وبنغلاديش، وجزر المالديف، وباكستان، وسريلانكا، وسيشل، من أبرز المستفيدين من هذا التنافس الجيوسياسي؛ إذ تسعى هذه الدول إلى تعظيم مكاسبها في ضوء التنافس بين القوى الكبرى(32).

وفي الوقت الذي تتسارع فيه وتيرة نمو النفوذ الاقتصادي الصيني، تواجه البلاد تحديات متزايدة تتعلق بجفاف نسبي في مواردها الطبيعية؛ مما يجعل اعتمادها على الطاقة والغاز المستوردَيْن أكثر أهمية من ذي قبل. يُذكر أن حوالي 75٪ من واردات الصين من النفط تمر عبر مضيق ملقا، الذي لا يتجاوز عرضه في أضيق نقطة منه 1.7 ميلاً بحريًّا، بين جزيرة سومطرة الإندونيسية وشبه جزيرة الملايو. وللحدِّ من المخاطر المرتبطة بهذا الاعتماد، شرعت الصين في تطوير ميناء جوادر (Gwadar Port) في باكستان، بما يُوفر ممرًّا بديلاً وآمنًا لإمدادات الطاقة.

ومن الناحية اللوجستية، يشمل المشروع تطوير شبكة من الطرق والسكك الحديدية وخطوط أنابيب النفط والغاز، لتعزيز استقرار الإمدادات. أما من الناحية الجيوسياسية، فإن مشاركة الصين في تشغيل ميناء جوادر يُتيح لها تعزيز وجودها في المحيط الهندي، الذي تمر عبره نحو 40٪ من تجارة النفط العالمية؛ ما يُعزز من أهمية هذا الميناء في إطار إستراتيجية تأمين الطاقة الصينية(33).

ويعني هذا الاعتماد الكبير على مضيق ملقا أن أي خلل في هذا الممر الحيوي يُشكل تهديدًا مباشرًا لأمن الطاقة في الصين. وتنبع خطورة هذا التهديد من تعدد مصادر الاضطراب المحتملة، مثل أعمال القرصنة، أو حوادث التسرب النفطي، أو الأزمات البحرية الطارئة. وبالتالي، تُعد أي اضطرابات في هذا الممر المائي مصدر قلق مستمر لصنَّاع القرار في بكين، الذين يسعون إلى تنويع مسارات الإمداد وتقليل التبعية لممر واحد بعينه(34).

لفهم جوهر مفهوم "مشروع الحزام والطريق الجديد"، من الضروري العودة إلى جذوره التاريخية، وتحديدًا إلى "طريق الحرير" القديم. فقد كان هذا المصطلح

يُستخدم مجازيًا للإشارة إلى شبكات التجارة البرية والبحرية التي ربطت أوروبا والشرق الأوسط بالشرق الأقصى، وكانت صادرات الحرير من أبرز مكونات التجارة القادمة من الصين في تلك الفترة(35).

وفي هذا السياق، أطلق الرئيس الصيني تشي جين بينغ (Xi Jinping) الرؤية الإستراتيجية لمشروع الحزام والطريق، في سبتمبر/ أيلول 2013، أثناء زيارته الرسمية إلى كازاخستان. وقد طرح، خلال خطاب ألقاه في جامعة نزاربايف (Nazarbayev University)، فكرة "الحزام الاقتصادي الجديد" لطريق الحرير، الذي يسعى إلى ربط الصين بآسيا والعالم الخارجي، من خلال إعادة إحياء مسارات التجارة القديمة. ومنذ ذلك الإعلان، تطورت المبادرة إلى مشروع أوسع نطاقًا يُعرف اليوم باسم "مبادرة الحزام والطريق" (Belt and Road Initiative – BRI)، وهي إستراتيجية كبرى تهدف إلى إنشاء شبكة من البنى التحتية تضم نحو 65 دولة، تشمل خطوط سكك حديدية فائقة السرعة، وطرقًا سريعة، وموانئ بحرية حديثة. وتُعد المبادرة من حيث الحجم والطموح واحدة من أضخم الخطط التنموية، بما لها من إمكانات لتسريع تطوير البنية التحتية في عدد كبير من البلدان النامية(36).

يعود اسم "طريق الحرير" إلى تجارة الحرير المزدهرة خلال عهد أسرة هان (Han Dynasty)، إلى جانب تصدير منتجات أخرى مثل الشاي والخزف، فضلاً عن تبادل الفلسفات والأديان. وقد امتد الطريق على نحو 8000 كيلومتر، رابطًا اقتصادات جنوب وشرق وغرب آسيا بالبحر الأبيض المتوسط وأوروبا منذ أكثر من ألفي عام؛ مما جعله أداة رئيسية للتفاعل الاقتصادي والثقافي بين حضارات متعددة. ويُعد طريق الحرير من أكثر شبكات التجارة ازدهارًا في عصره، وأسهم في نمو حضارات الهند، والصين، ومصر، وبلاد فارس، وغيرها من القوى التاريخية. ويقترح بعض الباحثين أن طريق الحرير القديم ساعد الصين في لعب دور مؤثر في التجارة العالمية، وهو ما تسعى بيجين إلى استعادته في السياق المعاصر. ومن هذا المنظور، لا يُمثل إحياء طريق الحرير مجرد استحضار للماضي، بل يُعد جزءًا من رؤية الصين لتوسيع أسواقها، وتقليص فجوة التنمية بين المناطق الساحلية المتقدمة والمناطق الداخلية الأقل نموًّا، مع الحفاظ على الاستقرار الوطني والإقليمي(37).

وتعود بدايات قصة مشروع الحزام والطريق إلى عام 1999، حين بدأت الحكومة

الصينية في تنفيذ سياسة تشجع على الاستثمارات الخارجية، عُرفت بسياسة "الانفتاح نحو الخارج" (Go Global Policy). وقد دُعيت الشركات الصينية، ولاسيما المملوكة للدولة، إلى الاستثمار والعمل خارج البلاد متى أمكن، انطلاقًا من قناعة بأن الاعتماد على النمو الداخلي وحده لم يعد كافيًا. وقد أدت هذه السياسة إلى زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات الصينية الخارجية، من نحو 3 مليارات دولار، عام 1991، إلى حوالي 35 مليار دولار، في عام 2003. وخلال تلك الفترة، أبرمت الصين عددًا من الاتفاقيات الثنائية لتمويل وتطوير مشاريع بنية تحتية في دول نامية متعددة(38).

وتُعد مبادرة الحزام والطريق من الأولويات العليا في السياسة الخارجية للرئيس تشي جين بينغ. وتتكون من مسارين رئيسيين: الأول هو "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" (Silk Road Economic Belt)، وهو مسار بري يبدأ من غرب الصين، ويمر بآسيا الوسطى، ويعبر الشرق الأوسط وصولاً إلى أوروبا؛ والثاني هو "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" (21st Century Maritime Silk Road)، الذي يربط جنوب شرق آسيا بالخليج والقرن الإفريقي، وينتهي أيضًا عند أوروبا. وتستهدف المبادرة خمسة مجالات رئيسية: تنسيق السياسات، وربط البنى التحتية، وتيسير التجارة، والتكامل المالي، وتعزيز التفاهم بين الشعوب. وقد أكد منتدى الحزام والطريق التزام الدول المشاركة بنظام اقتصادي مفتوح، ورفضها لمظاهر الحماية التجارية. ومن بين النتائج التي يُنتظر أن تُحققها المبادرة، تعزيز النفوذ الاقتصادي للصين عالميًّا، فضلاً عن تحويل المشروع إلى منصة تكامل عالمي في مجال الاتصال والبنية التحتية(39).

وقد جاء إعلان الصين عن طريق الحرير البحري في سياق تفاعلي مع السياسة الأميركية تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ حيث أعلن الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، عن "محور إستراتيجي" (Pivot to Asia) يتمثل في إعادة الانخراط الأميركي في المنطقة. وقد شمل ذلك تعزيز العلاقات الثنائية مع حلفاء إقليميين، إلى جانب إعادة توزيع وحدات بحرية وجوية تابعة للجيش الأميركي بما يعكس إعادة التوازن الإستراتيجي في آسيا والمحيط الهادئ(40).

شكل رقم (1) خريطة لامتداد مبادرة الحزام والطريق(41)

المصـــدر: البنك الدولي، "مبادرة الحـــزام والطريق" (Belt and Road Initiative)، قسم الاندماج الإقليمي، الموقع الرسمي للبنك الدولي

تماشـــيًا مع هذا التوجه، يتضمن مشروع الحزام والطريق أيضًا مجموعة من القواعد والمعاييـــر التـــي تُظهر التزام الصين بمبادئ معينة، مثل "المبادئ الخمســـة للتعايش الســـلمي" (Five Principles of Peaceful Coexistence)، والتي تشـــمل: الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة أراضي الطرف الآخر، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي(42).

ومـــن أجل تســـهيل تحقيق ما يُعرف بـ"أهداف الاتصال الخمســـة"، حددت الصين ســـتة ممرات اقتصادية رئيسية ضمن المبادرة، تمثل نموذجًا جديدًا للتنمية الإقليمية. وتشـــمل هـــذه الممرات: الممر الاقتصادي بين بنغلاديـــش والصين والهند وميانمار (Bangladesh–China–India–Myanmar Economic Corridor – BCIM)، والممـــر الاقتصادي الصيني–الباكســـتاني (China–Pakistan Economic Corridor – CPEC)، وجســـر أوراســـيا الجديـــد (New Eurasian Land Bridge)، والممر الاقتصـــادي بيـــن الصين ومنغوليا وروســـيا، والممر الاقتصادي بين الصين وآســـيا الوســـطى، والممر الاقتصادي لشـــبه جزيرة الهند الصينية. وقد ربطت هذه الممرات الست أكثر من عشر مقاطعات صينية مع مناطق في آسيا وإفريقيا وأوروبا حتى الآن.

وتُعد آسيا، على وجه الخصوص، نقطة الانخراط الاقتصادي الرئيسية للصين، حيث تستوعب نحو 50٪ من الصادرات الصينية(43).

وتشـير دراسات حديثة إلى أن إنشـاء الممرات الاقتصادية في البلدان ذات الدخل المنخفض في آسـيا قد يُسـهم في تحسـين ظروفها الاقتصادية. فبناء هذه الممرات يُعـد خطوة ضرورية لتلبية الطلب المتزايد على التجارة والنمو في المنطقة. وتتمثل الفكرة الأساسـية للممرات في تعزيز النشـاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة تعود بالنفع على شعوب الدول المشاركة(44).

وبالتوازي مع تطوير المبادرة، أنشأت الصين مؤسسات مالية متعددة الأطراف لتوفير تمويل البنية التحتية في الدول النامية، من أبرزها: البنك الآسـيوي للاسـتثمار في البنيـة التحتية (Asian Infrastructure Investment Bank – AIIB)، وبنك التنمية الجديـد (New Development Bank – NDB)، وصنـدوق طريـق الحرير (Silk Road Fund – SRF). وقـد بدأت هذه المؤسسـات في تقديـم القروض لتمويل مشاريع البنية التحتية، بهدف دعم إنشاء أسواق جديدة في تلك الدول.

ويُظهر النمو الاقتصادي الصيني منذ انطلاق سياسـة "الإصلاح والانفتاح" أن تطور الصين لا يمكن أن يتم في عزلة عن العالم، وأن نجاحها مرتبط إلى حدٍّ كبير بتفاعلها مع محيطها الإقليمي والدولي. وتشـير التقديرات إلى أنه خلال السـنوات الخمس المقبلة، ستستورد الصين سلعًا بقيمة 10 تريليونات دولار أميركي، بينما سيبلغ حجم الاستثمار الصيني المباشر في الخارج 500 مليار دولار، في حين يُتوقع أن يبلغ عدد المسافرين الصينيين إلى الخارج نحو 400 مليون شخص. ومع تطور الصين، تزداد الفرص التنموية التي قد تقدمها لبقية دول آسيا والعالم(45).

ويُتوقع أن تتجاوز الكلفة الإجمالية لمبادرة الحزام والطريق ما يعادل 12 ضعفَ ما أنفقته الولايات المتحدة على "خطة مارشال" (Marshall Plan)، التي ساعدت في إعـادة إعمـار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. ومن هذا المنطلق، تسـعى الصين إلى توظيف قدراتها المالية والاقتصادية لجذب الدول التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها، وتقليل الاعتماد على تصدير السلع الأساسية، والبحث عن سبل لإحياء اقتصاداتهـا المتعثرة. ويُنظر إلى هذا التوجه ضمن رؤية أوسـع تسـعى من خلالها الصين إلى تعزيز مكانتها في قارة آسيا(46).

ثانيًا: مرتكزات التقارب الصيني-الباكستاني

نتيجة لعزلتها السياسية في مراحل سابقة، لم تكن الصين قادرة على بناء شبكات من الطرق والسكك الحديدية تعزز أنشطتها التجارية العابرة للحدود. إلا أن باكستان أقامت علاقة صداقة مبكرة مع الصين، وزودتها بأول منفذ بري رئيسي نحو المحيط الهندي، والشرق الأوسط، والقارة الإفريقية، عبر طريق كاراكورام السريع (Karakoram Highway)، مدفوعة برغبتها في مواجهة التهديدات الإقليمية القادمة من الهند، وأفغانستان، والاتحاد السوفيتي(47).

بدأ التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في عام 1950، بعد أن اعترفت باكستان بجمهورية الصين الشعبية، وفي عام 1951، أقيمت علاقات دبلوماسية رسمية، لتُصبح باكستان أول دولة إسلامية، وثاني دولة في جنوب آسيا بعد الهند، تقيم علاقات رسمية مع بكين. وخلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين، سعت الدولتان إلى تعزيز علاقاتهما الثنائية، وتُوِّج ذلك بتوقيع اتفاقية لترسيم الحدود في عام 1963(48).

ورغم التباين الأيديولوجي بين الطرفين؛ حيث تتبنى الصين نهجًا شيوعيًّا بينما تُعد باكستان جمهورية ذات مرجعية إسلامية، فقد حافظ البلدان على شراكة إستراتيجية قائمة على المنفعة المتبادلة. وقد ساعد هذا التقارب الصين على تطوير اقتصادها، بدعم غير مباشر من الولايات المتحدة، خلال العقود اللاحقة. وبالمقابل، شكَّلت باكستان بوابة أساسية للصين لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط. وقد قدمت الصين دعمًا اقتصاديًّا وعسكريًّا لباكستان خلال الاحتلال السوفيتي لأفغانستان (1979–1988)، عندما انضمت إلى الدول الداعمة للمجاهدين عبر الأراضي الباكستانية. وفي عام 1986، وُقِّع اتفاق نووي بين الطرفين يتضمن بناء مفاعلات نووية في باكستان، في خطوة رُبطت بالتعاون الأميركي-الهندي في المجال النووي آنذاك(49).

وتتميز العلاقات الصينية-الباكستانية بتاريخ طويل من التعاون في مجالات الدفاع والتجارة وغيرها؛ حيث عاد هذا التعاون بالفائدة على الجانبين. ومع تطور هذه العلاقات في العصر الحديث، ازدادت وتيرتها نتيجة للزيارات المتبادلة على مستوى القيادات العليا؛ مما أسفر عن توقيع عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية(50).

وقد تزامنت هذه التحركات مع اعتماد الصين لسياسات اقتصادية ودبلوماسية جديدة، مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في فترة "الثورة الثقافية الكبرى" (Cultural Revolution) بقيادة ماو تسي تونغ (Mao Zedong)؛ حيث تبنَّت الصين سياسة الانفتاح على العالم؛ مما أسهم في جذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز حضورها الدولي. وقدمت الصين لباكستان دعمًا متنوعًا، خاصة بعد أزمة انفصال بنغلاديش، بما في ذلك توريد قرابة 60 طائرة مقاتلة من طراز "ميغ 19"، ومئات قطع المدفعية، وآلاف البنادق، إضافة إلى قروض مالية بلغت نحو 110 ملايين دولار.

وفي ظل التوترات المتصاعدة بين الصين والهند بشأن قضايا حدودية، أبدت بيجين دعمها لموقف باكستان بخصوص حق تقرير المصير في إقليم كشمير. كما لعبت باكستان دورًا محوريًّا في تسهيل التواصل بين الصين والولايات المتحدة، وكان لها إسهام بارز في زيارة مستشار الأمن القومي الأميركي، هنري كيسنجر (Henry Kissinger)، إلى بكين، عام 1971، التي مهدت لتطبيع العلاقات بين البلدين. وفي المقابل، أظهرت باكستان دعمًا للصين في ملفات تعدها بيجين حساسة، مثل قضيتي تايوان والتبت، والوضع في شينجيانغ.

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، عام 1991، وبروز الهيمنة الأميركية على النظام الدولي، ازدادت مخاوف الصين من التهديدات الأميركية، ودفعها ذلك إلى توسيع علاقاتها الإستراتيجية مع الهند وروسيا؛ مما انعكس تراجعًا نسبيًّا في تأييدها لموقف باكستان حيال كشمير. ومع ذلك، حافظت بيجين على مستوى عالٍ من التعاون مع إسلام أباد، لاسيما في مجالات الطاقة، والاتصالات، والتنمية الزراعية، والاستثمار المتبادل.

وفي عام 2005، قُبلت باكستان عضوًا مراقبًا في منظمة شنغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organization)، إلى جانب إيران والهند؛ ما ساعد على توسيع التعاون الإقليمي في مجال الأمن والاستقرار في جنوب آسيا والمحيط الهندي. وفي العام ذاته، وُقِّعت معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين، إلى جانب 21 اتفاقًا في مجالات متعددة، خلال زيارة رئيس الوزراء الصيني، وين جياباو (Wen Jiabao)، إلى باكستان(51).

وفي عام 2007، أبرمت باكستان اتفاقية تجارة حرة (Free Trade Agreement – FTA) مع الصين، ومنذ ذلك الحين سعت بيجين إلى توسيع وجودها الاقتصادي في باكستان، مع هدف رفع حجم التبادل التجاري إلى نحو 15 مليار دولار. وفي يوليو/ تموز 2013، وُقِّعت مذكرة تفاهم بين الجانبين لإنشاء "الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني" (China–Pakistan Economic Corridor – CPEC)، الذي يربط مدينة كاشغار الصينية بميناء جوادر الباكستاني، مرورًا بمناطق مثل جيلجيت بالتستان. ويُعد هذا الممر من أكبر مشاريع البنية التحتية الممولة من الصين، ومن المتوقع أن يُحدث تحولاً كبيرًا في المنطقة(52).

ويُعد التعاون الاقتصادي من أبرز ركائز الشراكة الصينية-الباكستانية. وتترجم هذه الشراكة السياسية إلى نتائج ملموسة على الصعيد الاقتصادي، بما يُحقق مصالح البلدين. وتواجه باكستان تحديات اقتصادية واجتماعية متراكمة، وتُعد الصين بالنسبة لها شريكًا إستراتيجيًّا، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، بل أيضًا في جهود تحقيق الاستقرار. وتُسهم المشاريع الاقتصادية الثنائية في إرساء أسس لتكامل اقتصادي إقليمي أوسع، بما يفتح المجال أمام انضمام دول أخرى لمشاريع مشتركة، مثل روسيا وإيران، اللتين أبدتا اهتمامًا بالمشاركة في "الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني"(53).

وفي عام 2015، أصدرت الصين تقريرًا عسكريًّا رسميًّا يحدد أبرز ملامح إستراتيجيتها الجديدة المسماة "الدفاع النشط" (Active Defense)، والتي تهدف إلى توسيع دور القوات المسلحة الصينية في الخارج، بهدف حماية مصالحها الدولية. ومن بين هذه المصالح ضمان تدفق النفط من الشرق الأوسط؛ حيث استوردت الصين، في عام 2018، نحو 7.6 ملايين برميل يوميًّا، أكثر من 70٪ منها من منطقة الخليج.

وعلى الرغم من أن الوجود العسكري الصيني في بحر العرب كان محدودًا نسبيًّا حتى العقد الماضي، فقد بدأت الصين، منذ عام 2009، بتنفيذ مهام مكافحة القرصنة في خليج عدن؛ ما أتاح لها نشر قوات بحرية بشكل دائم في المنطقة. وفي عام 2017، افتتحت الصين قاعدة بحرية في جيبوتي، قرب مضيق باب المندب، ضمن مساهمتها في تعزيز أمن الملاحة. كما دعمت إنشاء خط سكك حديدية يربط جيبوتي بإثيوبيا، التي لا تملك منفذًا بحريًّا.

وفي السياق نفسه، تتمتع الصين بوجود في ميناء جيواني (Jiwani Port) الباكستاني على خليج عُمان؛ ما يمنحها موقعًا إستراتيجيًّا إضافيًّا. ويُعد هذان الموقعان عنصرين أساسيين فيما يُعرف بـ"إستراتيجية منع الوصول" (Anti-Access Strategy)، وهي جزء من رؤية عسكرية أوسع تُسمى "الهجمات المضادة الإستراتيجية على الخطوط الخارجية" (Strategic Counterattack on Exterior Lines)، والتي تهدف إلى تعزيز انتشار القوات الصينية في مناطق ذات أهمية إستراتيجية(54). ويُعد "الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني" من أبرز تجليات هذه الرؤية، ويُتوقع أن يُسهم في إحداث نقلة نوعية في البنية التحتية والتنمية الإقليمية(55).

ثالثًا: الدور الحيوي لباكستان في مبادرة الحزام والطريق

يعود إنشاء "الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني" (China–Pakistan Economic Corridor – CPEC) إلى مستوى عالٍ من الصداقة والثقة السياسية المتبادلة بين البلدين، فضلاً عن مستوى متقدم من التكامل الاقتصادي. وتُعد هذه الثقة متينة إلى درجة أنها غالبًا ما تتجاوز التوجهات الحزبية داخل باكستان. وقد مهدت هذه العلاقة الوثيقة الطريق لإنجاز المشروع بسرعة نسبية رغم التحديات. وتُصنَّف باكستان، في هذا السياق، على أنها من بين أقرب الحلفاء إلى الصين.

وتشمل خطة المشروع بناء شبكة من الطرق والسكك الحديدية بطول يقارب 4000 كيلومتر، تمتد من منطقة شينجيانغ إلى ميناء جوادر الباكستاني، إضافة إلى إنشاء ما بين 12 و13 منطقة اقتصادية خاصة على امتداد هذا الممر. وتتنوع أولويات المشروع بين قطاعات النقل والاتصالات والطاقة والصناعة والاستثمار والتبادل بين الأفراد، في إطار سياسة الصين الخاصة بمبادرة الحزام والطريق ((Belt and Road Initiative 56)).

ومن المتوقع أن تجني باكستان فوائد كبيرة من المشروع، من بينها خلق فرص عمل جديدة، وتحديث البنية التحتية، وتحسين إمدادات الطاقة، وزيادة صادرات المنتجات الزراعية والنسيجية، وتوسيع صادرات مصايد الأسماك إلى الأسواق الدولية. وفي المحصلة، يُرتقب أن يُسهم المشروع في الحد من مستويات الفقر في البلاد. وتُعد هذه المبادرة نموذجًا للتعاون الذي يُحقق مكاسب متبادلة بين الجانبين(57). وقد أدت إلى تعميق العلاقات الجيو-إستراتيجية بين البلدين بشكل واضح.

وتتحمل الصين القسم الأكبر من كلفة المشروع، التي تُقدر بنحو 46 مليار دولار، وهو ما يعادل قرابة 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي لباكستان. كما بدأت شركات صينية عاملة في بناء البنية التحتية بالمشاركة في البورصة المالية الباكستانية، وشرع المستثمرون الصينيون في التداول فيها. ومن المتوقع أن تمتد فوائد هذا التعاون إلى دول أخرى في جنوب ووسط آسيا، في سياق توسيع الربط التجاري مع الصين، وصولاً إلى أوروبا، ضمن رؤية شاملة لإنشاء ممرات تجارية جديدة(58).

وقد طُرحت فكرة الممر الاقتصادي لأول مرة خلال ولاية الرئيس الباكستاني، برويز مشرف (1999–2007) (Pervez Musharraf). وفي البداية، مُنح عقد تطوير ميناء جوادر لهيئة ميناء سنغافورة، لكن لاحقًا نُقل إلى الجانب الصيني. ويُعد الممر نقطة ارتكاز محورية لربط الصين بشبه القارة الهندية وآسيا الوسطى وإفريقيا، ويخدم شريحة سكانية تُقدر بنحو ثلاثة مليارات نسمة في هذه المناطق(59).

وفي أبريل/ نيسان 2015، قام الرئيس الصيني تشي جين بينغ (Xi Jinping) بزيارة رسمية إلى باكستان، جرى خلالها توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية؛ مما أعاد تسليط الضوء العالمي على مشروع الممر الاقتصادي. ويُعد هذا الممر من أوائل المشاريع التي نُفذت ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق، كونه يجمع بين مسارين: الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين(60).

وتُعد هذه الاستثمارات جزءًا من رؤية صينية لدعم اقتصاد باكستان ومنع تدهوره، بما يُسهم في تحقيق قدر من الاستقرار في جنوب وغرب آسيا. ويمكّن الاتصال البري بين الصين وباكستان من نقل المعدات الثقيلة والعمالة الماهرة بسهولة أكبر، ويُساعد في دعم المشاريع القائمة. ويعمل في الوقت الحالي أكثر من 60 شركة صينية ضمن المشروع، إلى جانب أكثر من 10.000 عامل من الكوادر الفنية، موزعين على أكثر من 250 مشروعًا.

وتُمكِّن البنية التحتية الجديدة الصين من تعزيز انخراطها الاقتصادي في المقاطعات الغربية، وتُسهم في تحقيق استقرار نسبي في محيطها الغربي، الذي يُعد من المناطق التي تشهد تقلبات أمنية متزايدة. كما تُعد المبادرة رصيدًا مهمًّا من أرصدة القوة الناعمة الصينية، التي تهدف إلى تحسين صورتها الإيجابية في المنطقة والعالم(61).

ويمتد طريق المشـــروع من منطقة شـــينجيانغ إلى ميناء جوادر؛ ما يمنح الصين منفذًا إلـــى بحر العرب وغـــرب المحيط الهندي، ويُعزز من موقعها في سلاســـل الإمداد والتجارة العالمية(63).

ويُذكر أن منطقة شينجيانغ شهدت في فترات سابقة اضطرابات داخلية؛ ما أثار مخاوف لدى القيادة الصينية من احتمال تصاعد حالة عدم الاســـتقرار إذا لم يتم التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم بشكل فعَّال.

شكل رقم (2) خريطة للممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني(64)

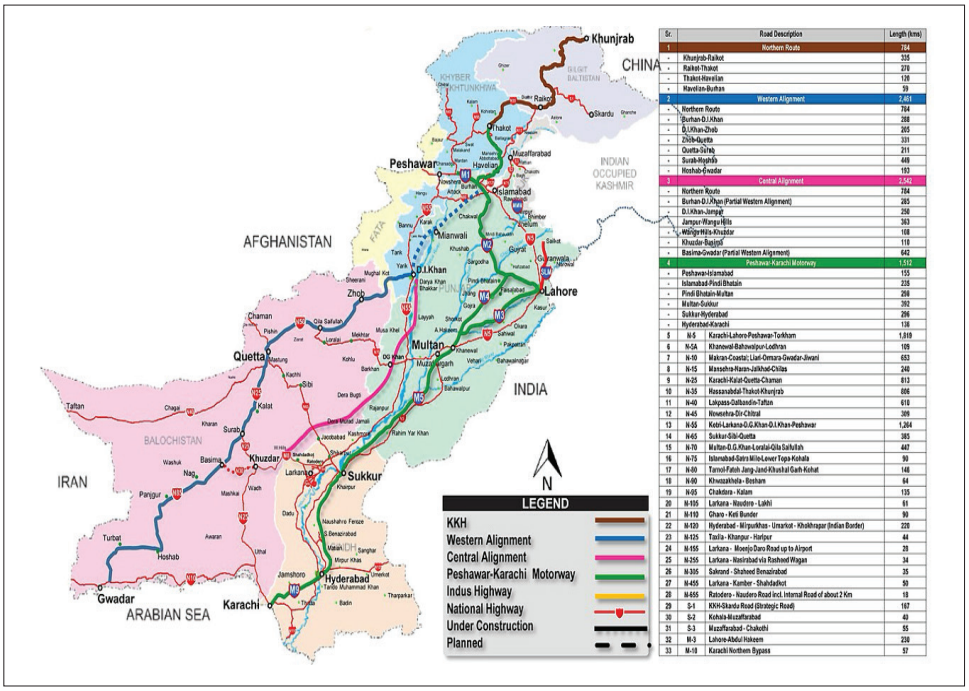

Sr.	Road Description	Length (kms)
1	Northern Route	784
-	Khunjrab-Raikot	335
-	Raikot-Thakot	270
-	Thakot-Havelian	120
-	Havelian-Burhan	59
2	Western Alignment	2,451
-	Northern Route	784
-	Burhan-D.I.Khan	288
-	D.I.Khan-Zhob	205
-	Zhob-Quetta	331
-	Quetta-Dera	211
-	Surab-Hoshab	449
-	Hoshab-Gwadar	193
3	Central Alignment	2,342
-	Northern Route	784
-	Burhan-D.I.Khan (Partial Western Alignment)	285
-	D.I.Khan-Jampur	258
-	Jampur-Rangpur Hills	393
-	Rangpur Hills-Khuzdar	168
-	Khuzdar-Bagtzoi	110
-	Basima-Gwadar (Partial Western Alignment)	642
4	Peshawar-Karachi Motorway	1,512
-	Peshawar-Islamabad	155
-	Islamabad-Pindi Bhatain	226
-	Pindi Bhatain-Multan	258
-	Multan-Sukkur	392
-	Sukkur-Hyderabad	296
-	Hyderabad-Karachi	136
5	N-5	Karachi-Lahore-Peshawar-Torkham	1,819
6	N-5A	Khanewal-Bahawalpur-Lodhran	109
7	N-10	Makran-Coastal Liari-Ormara-Gwadar-Jiwani	653
8	N-15	Mansehra-Naran-Jalkhad-Chilas	240
9	N-25	Karachi-Kalat-Quetta-Chaman	813
10	N-35	Hasanabdal-Thakot-Khunjrab	896
11	N-40	Lakpass-Dalbandin-Taftan	610
12	N-45	Nowshera-Dir-Chitral	309
13	N-55	Kotri-Larkana-D.G.Khan-D.I.Khan-Peshawar	1,264
14	N-65	Sukkur-Sibi-Quetta	385
15	N-70	Multan-D.G.Khan-Loralai-Qila Saifullah	447
16	N-75	Islamabad-Gatra Mile-Lower Topa-Kohala	90
17	N-80	Tarnol-Fateh Jang-Jand-Khushal Garh-Kohat	146
18	N-90	Khwazakhela - Besham	64
19	N-95	Chakdara - Kalam	135
20	N-105	Larkana - Nawbrae - Lakhi	91
21	N-110	Charo - Keti Bunder	90
22	N-120	Hyderabad - Mirpurkhas - Umarkot - Khokhrapar (Indian Border)	220
23	N-125	Taxila - Khanpur - Haripur	44
24	N-155	Larkana - Moenjo Daro Road up to Airport	28
25	N-205	Larkana - Kandiaro via Rashoni Wagan	34
26	N-305	Sakrand - Shaheed Benazirabad	35
27	N-455	Larkana - Kamber - Shahdadkot	50
28	M-655	Ratodero - Kaudero Road incl. Internal Road of about 2 Km	18
29	S-1	KKH-Skardu Road (Strategic Road)	167
30	S-2	Kohala-Muzaffarabad	49
31	S-3	Muzaffarabad - Chakothi	55
32	M-3	Lahore-Abdul Hakeem	230
33	M-10	Karachi Northern Bypass	57

المصدر: حكومة باكســـتان، وزارة التخطيـــط والتنمية والمبادرات الخاصة. "خريطة مسار الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني (CPEC)".

يُعـــد ميناء جوادر (Gwadar Port) أحد الركائز الأساســـية فـــي "الممر الاقتصادي الصيني–الباكســـتاني" (China–Pakistan Economic Corridor – CPEC)، وقـــد تم تطويره بدعم مالي مباشر من الصين. وفي أبريل/ نيسان 2017، أعلنت الحكومة الباكســـتانية أن الميناء ســـيُدار بموجب عقد إيجار مدته أربعون عامًا من قبل شـــركة

"China Overseas Port Holding Company"، التي ستحصِّل 90٪ من الإيرادات الناتجة عن العمليات البحرية في الميناء. كما أن الشـركة مسـؤولة عن تطوير منطقة اقتصادية خاصة مجاورة للميناء.

يركز جزء كبير من الاستثمارات الصينية في باكستان، ضمن إطار المبادرة، على قطاع الطاقة؛ إذ لطالما عانت باكستان من نقص حاد في الكهرباء؛ ما مثَّل عائقًا أمام التنمية الصناعية. ومع إنشاء عدد من محطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالغاز والفحم في إطار مشـروع الحزام والطريق، يُتوقـع أن تزيد القدرة الإجمالية لتوليد الكهرباء في باكستان خلال السنوات القليلة القادمة. ووفقًا للتقديرات، فإن الصين ستمول إنشاء 21 محطة طاقة جديدة؛ ما سيضيف نحو 16 غيغاوات من الطاقة الكهربائية بحلول عام 2021؛ ما يُعزز من تنافسية القطاع الصناعي الباكستاني وقدرته التصديرية(65).

كما يُسهم المشروع في تحسين أمن الطاقة في باكستان، ويعزز من الروابط التجارية والسـياحية. ويُعد ميناء جوادر بديلاً إسـتراتيجيًّا لتدفق احتياطيات الطاقة من آسـيا الوسـطى؛ إذ تبعد مدينة كوشـا في تركمانسـتان حوالي 1200 كيلومتر عن جوادر، مقارنة بـ3400 كيلومتر إلى ميناء أوديسا في البحر الأسود. ويُوفر الميناء مسارًا لنقل النفط من الشرق الأوسط إلى مصافي التكرير في باكستان، ثم إلى الصين عبر شبكة مـن خطوط الأنابيب والسـكك الحديدية؛ ما يُقلِّل مـن وقت النقل وتكلفته، ويُتيح للصين تخزين كميات أكبر من احتياطاتها النفطية(66).

وبفضل هذا المسار البديل، أصبحت باكستان شريكًا حيويًّا للصين في تأمين سلاسل التوريد الإسـتراتيجية، خاصة مع تزايد الضغط علـى الموانئ الصينية نتيجة الطلب المحلي الكبير. ويُعد تأمين اتصال بري مباشـر بين جوادر والمقاطعات الغربية في الصين أمرًا ذا أهمية إستراتيجية خاصة، في ظل محدودية القدرة البحرية الصينية على الانتشار في المياه العميقة، وغياب حاملات الطائرات في الخليج.

وقـد بدأت الصين بالفعل في تعزيز حضورها السياسـي والعسـكري في المنطقة. وتسـتطيع البحرية الصينية حاليًّا الوصول إلى قاعدتي أورمارا وجوادر البحريتين في باكسـتان؛ مما يُعزز من قدرتها على حماية طرق إمدادات الطاقة. كما أن الاتصال البري عبر باكستان يُقلِّل من التهديدات المرتبطة بالوجود العسكري للهند والولايات المتحدة في منطقة الخليج.

وغالبًا ما يُطلق على ميناء جوادر وصف "جبل طارق الصيني"، نظرًا لقربه من الحدود الإيرانية (72 كيلومترًا فقط). ويُعد موقعه ملائمًا لمراقبة النشاط البحري في بحر العرب، ولرصد أي تعاون بحري مستقبلي بين الولايات المتحدة والهند في المحيط الهندي(67).

ويقع الميناء على بحر العرب، في إقليم بلوشستان جنوب غرب باكستان، ويجاور إيران من الغرب، بينما يقع ميناء كراتشي إلى الشرق منه. أما الهند، فتقع في الضفة المقابلة من بحر العرب، عبر مدينة مومباي. ويُعد الموقع الجيو-إستراتيجي للميناء نقطة قوة رئيسية، ويكتسب أهمية متزايدة مع دخول الصين شريكًا استثماريًّا وتنفيذيًّا في المشروع، إضافة إلى شراكتها العسكرية طويلة الأمد مع باكستان. ويُتوقع أن يؤدي هذا الوجود الصيني إلى تغيير نسبي في موازين القوى الإقليمية، مع تعزيز دور الصين في التجارة الدولية، ودبلوماسية الطاقة، والعلاقات السياسية مع عدد من الدول.

كما أن استثمارات الصين في قطاع الطاقة قد تُتيح لبعض الدول المصدِّرة للنفط فرصًا جديدة لتنويع أسواقها، وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة، لاسيما مع تزايد اهتمام الصين بمصافي التكرير والنقل في المنطقة(69).

تُعد باكستان بوابة إستراتيجية نحو مضيق هرمز، ويُمثل ميناء جوادر مركزًا إقليميًّا واعدًا في هذا السياق. ويقع الميناء في نقطة محورية تربط بين الخليج والشرق الأوسط من جهة، وآسيا والصين من جهة أخرى، عبر الطرق البرية والبحرية. ويُعد أيضًا منفذًا بحريًّا مهمًّا لدول آسيا الوسطى غير الساحلية؛ ما يمنحه أهمية خاصة في التحكم في خطوط الإمداد.

ويتميز الميناء بموقع يجعله قادرًا على منافسة موانئ أخرى في الخليج، لاسيما مع تطوير الروابط التجارية مع منطقة بحر قزوين. ومن الجوانب العملية، يُسهِّل مرور التجارة الصينية عبر جوادر الإجراءات الجمركية المعقدة في الدول الأخرى، ويوفر بديلاً اقتصاديًّا أكثر فاعلية. ويُتيح الميناء لبيجين مراقبة الممرات البحرية الحيوية؛ إذ إن نحو 60٪ من واردات الطاقة الصينية تأتي من الخليج.

وتُقدَّر التجارة السنوية لباكستان بنحو 38 مليون طن، يُنقل 95٪ منها عبر البحر. ويتولى ميناء كراتشي نحو 68٪ من هذه الحركة، بينما يدير ميناء قاسم نحو 32٪.

ويُتوقع أن يؤدي تطوير جوادر إلى تحويله إلى مركز أساسي للنشاط التجاري والاقتصادي. كما أن موقعه البعيد عن الهند يمنحه ميزة جيوسياسية إضافية؛ بما يُعزز قدرة باكستان على مراقبة خطوط الاتصالات البحرية في الخليج ومضيق هرمز.

ومن خلال الربط الأرضي مع جوادر، تستطيع الصين تحسين نفاذها التجاري إلى آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وإفريقيا، وتُقلِّل المسافة البحرية من 10.000 كيلومتر إلى نحو 2500 كيلومتر فقط(70).

ويمتد هذا الاتصال عبر المحيط الهندي، وصولاً إلى المقاطعات الغربية الصينية؛ مما يُتيح لبيجين تحقيق قدر أعلى من الأمان الإستراتيجي. ويساعد هذا الربط أيضًا في التعامل مع ما يُعرف بـ"معضلة ملقا" (Malacca Dilemma)، المرتبطة بالتحديات الأمنية في الممرات البحرية جنوب شرق آسيا. ويُعد ميناء جوادر جزءًا مهمًّا من سلسلة الموانئ المعروفة باسم "سلسلة اللؤلؤ" (String of Pearls)، التي تُشكِّل عنصرًا محوريًّا في "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" (21st Century Maritime Silk Road)(71).

وفي السياق العسكري، يُمكن للميناء أن يُستخدم نقطةَ دعم إستراتيجية لجيش التحرير الشعبي الصيني (People's Liberation Army – PLA)، سواء في المراقبة أو الدعم اللوجستي(72). وتُخطط الصين لتوسيع قوات مشاة البحرية من 20.000 إلى 100.000 جندي؛ ما يُتيح نشر وحدات عسكرية في جوادر وجيبوتي. ويمثل هذا التوسع العسكري خطوة باتجاه إنشاء أول منشأة عسكرية خارج الصين في موقع إستراتيجي يربط آسيا بإفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا.

وقد أشار تشانغ باوهوي (Zhang Baohui)، أستاذ السياسة الخارجية في جامعة لينغنان (Lingnan University)، إلى أن مهمة البحرية الصينية ستتوسع لتشمل عمليات دعم لوجستي للإمدادات البحرية، بما في ذلك في جوادر وجيبوتي. ووفقًا لتقارير وزارة الدفاع الأميركية، فإن الصين من المرجح أن تسعى إلى إقامة قواعد عسكرية إضافية في دول تُحافظ معها على علاقات إستراتيجية طويلة الأمد، مثل باكستان(73).

وتحول ميناء جوادر في السنوات الأخيرة إلى ميناء حديث مزود بالبنية التحتية اللازمة، من بينها فنادق ومنشآت خدمية، إضافة إلى 2400 كيلومتر من الطرق السريعة وسكك الحديد عالية السرعة تربطه بالمقاطعات الصينية الغربية. ويشترك الميناء في عدد من الخصائص مع ميناء تشابهار الإيراني؛ حيث كان كلاهما مهمَلاً لعقود قبل أن يُعاد تفعيله في إطار تطورات إقليمية جديدة. وقد خُطِّط لهما أدوار بحرية خلال الحرب الباردة؛ إذ نظرت الولايات المتحدة إلى تشابهار كقاعدة بحرية محتملة، كما فعل الاتحاد السوفيتي مع جوادر(74).

ويقع الميناء على بعد نحو 600 كيلومتر من بحر العرب، و380 كيلومترًا من مضيق هرمز، في موقع يجعله حلقة وصل رئيسية في "مبادرة الحزام والطريق". وكان الميناء يخضع لسلطنة عُمَان حتى عام 1958، قبل أن يُصبح جزءًا من باكستان. وعند التشغيل الكامل، يُتوقع أن يكون الميناء نقطة عبور رئيسية للطاقة نحو الصين، عبر البر، بما يتجاوز مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي.

وبحسب البيانات، أصبح الميناء قادرًا على مناولة سفن حاويات بحمولة تصل إلى 25.000 طن، وناقلات نفط بحمولة تصل إلى 200.000 طن. وقد بلغ إجمالي الشحنات التي مرَّت بالميناء، في عام 2016، نحو 500.000 طن(75).

ويُعد الهدف الإستراتيجي الأساسي من مشروع "الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني" هو الحد من اعتماد الصين على مضيق ملقا من خلال فتح مسار بري بديل يربط جوادر بمدينة كاشغار في الصين. وتُشير تحليلات أكاديمية، من بينها ما ذكره البروفيسور آن ران (An Ran)، مدير مركز الأبحاث بين الهند وباكستان، إلى أن هذا المسار يُقلِّل من المخاطر الأمنية المرتبطة بالممرات البحرية التقليدية. وفي ظل تزايد اعتماد الصين على واردات الطاقة، ومرور نحو 75٪ من نفطها عبر مضيق ملقا، يُصبح تنويع طرق الإمداد مسألة أمن قومي للصين. ويُضاف إلى ذلك التهديدات المتكررة التي يتعرض لها المضيق، بما في ذلك القرصنة والتلوث وحوادث النقل؛ ما يجعل أمن الطاقة أحد الشواغل الرئيسية لصنَّاع القرار في بكين(76).

شكل رقم 3 طريق الشحن الإستراتيجي من ميناء جوادر(77)

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية والمبادرات الخاصة، حكومة باكستان. "شبكة الطرق السريعة ضمن الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني (CPEC).

أثار الموقع الجيو-إستراتيجي لميناء جوادر اهتمامًا واسعًا لدى صنَّاع القرار العسكري والإستراتيجي حول العالم. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، ظهر في وسائل الإعلام الأميركية مصطلح "سلسلة اللؤلؤ" (String of Pearls)، في إشارة إلى شبكة من الموانئ البحرية التي طورتها الصين خارج حدودها، وكان ميناء جوادر من بين أبرز تلك الموانئ التي جرى تطويرها وتشغيلها بدعم مباشر من بيجين(78).

وتُعد هذه الخطوة، وفقًا للرؤية الصينية في السياسة الخارجية، تحركًا إستراتيجيًّا يمنح الصين بديلاً محتملاً لإمدادات الطاقة، ويُعزز من موقعها في مواجهة سيناريوهات التهديد أو الحصار البحري، لاسيما في حال اندلاع أزمة مع الولايات المتحدة أو الهند. ومن المتوقع أن تستفيد المنطقة بأكملها من المشروع؛ إذ يُسهم في تعزيز التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي، كما يُوفر أقصر مسار ممكن للوصول إلى المحيط الهندي بالنسبة إلى أفغانستان ودول آسيا الوسطى.

وكان من المنتظر أن يستقطب الممر الاقتصادي، بحلول عام 2020، ما يُقارب 25٪ من حركة التجارة الوطنية والدولية، كما يُعد بديلاً إستراتيجيًّا لدول مثل أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، التي كانت تعتمد تاريخيًّا على روسيا لتصدير نفطها وغازها عبر شبكة أنابيب تمر بالبحر الأسود. ويوفر الممر الصيني-الباكستاني لهذه الدول منفذًا بديلاً للأسواق العالمية.

ويحمل المشروع أهمية خاصة أيضًا لدول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما سلطنة عُمان، التي قد تستفيد من هذا المسار في توسيع تجارتها مع الصين وجمهوريات آسيا الوسطى. وبالنظر إلى الحضور العسكري الهندي المتزايد في المحيط الهندي، تزداد أهمية الممر بوصفه مسارًا إستراتيجيًّا لتأمين إمدادات الطاقة الصينية، خصوصًا في ظل اعتماد الصين على ممرات بحرية حساسة مثل مضيق ملقا (Strait of Malacca) وبحر الصين الجنوبي، اللذين تمر عبرهما قرابة 80٪ من وارداتها النفطية(79).

من جانبها، تسعى باكستان إلى جعل هذا الممر اقتصاديًّا ذا جدوى، وفتح المجال أمام التجارة الدولية والعبور الإقليمي الواسع، بما يُعزز من نفوذها السياسي والإستراتيجي في مقابل القوى الإقليمية الأخرى. وسيُؤدي هذا النظام إلى زيادة تبادل السلع مع دول أخرى، من ضمنها روسيا ودول أوروبا الشرقية؛ ما يعزز من الإيرادات الناتجة عن رسوم العبور. كما يُتوقع أن يشهد عدد من القطاعات الاقتصادية، مثل القطاع المصرفي، والسفر، والكهرباء، والترفيه، وصناعات بناء السفن، نموًّا ملموسًا؛ ما يترك أثرًا على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة(80).

وقد أعربت روسيا عن اهتمامها بربط شبكة السكك الحديدية العابرة لسيبيريا (Trans-Siberian Railway) بشبكة السكك الحديدية الخاضعة لإدارة الصين، وصولاً إلى ميناء جوادر في باكستان(81). وفي عام 2016، مُنحت مؤسسة البترول الكويتية (Kuwait Petroleum Corporation – KPC) ترخيصًا لبناء مصفاة بالقرب من جوادر. وفي وقت لاحق من العام نفسه، أُعلن عن الموافقة على إنشاء خط أنابيب للمنتجات النفطية يمتد من كراتشي إلى شمال باكستان.

ومن جهة أخرى، أبدت المملكة العربية السعودية اهتمامًا متزايدًا بالاستثمار في المشروع، في إطار سعيها إلى تنويع طرق تصدير مواردها وضمان وصولها إلى الصين. وقد أعلنت الرياض مشاركتها في تطوير ميناء جوادر وعدد من المشاريع

الأخــرى المرتبطــة به، ضمن مواءمة مع مبادرة الحزام والطريق(82). أما دولة قطر، فقد أبدت اســتعدادها لتحمل 15٪ من تكلفة تطوير مشــروع الممر الاقتصادي عبر ميناء جوادر، وهو ما أضفى على المشــروع بُعدًا سياســيًّا إضافيًّا في سياق التنافس الخليجي، لاسيما في ظل أجواء الأزمة الخليجية التي كانت قائمة آنذاك(83).

رابعًا: مواقف القوى الإقليمية والدولية من تمدد النفوذ الصيني في باكستان

أثار مشروع الحزام والطريق، الذي أطلقته الحكومة الصينية رسميًّا عام 2013، ردود فعل متباينة على الصعيد الدولي، وخصوصًا من الدول الكبرى المنافسة، وعلى رأسها الولايات المتحدة. ففي حين تُقدَّم المبادرة كأجندة اقتصادية توفر فرصًا تجارية واسعة على مســتوى العالم وتُسهم في تنشــيط الرأسمالية العالمية، إلا أن بعض المحللين يرون فيها محاولة لتوسيع النفوذ السياسي الصيني، بل وُصفت أحيانًا بأنها تعبير عن نزعة توسعية جديدة(84).

وقــد أدى التعــاون الصيني-الباكســتاني في تنفيذ "الممر الاقتصــادي" إلى تصاعد التوتــرات بين القــوى الإقليمية والدولية المتنافســة على النفــاذ البحري والمواقع الإســتراتيجية؛ إذ ترى بعض هذه القوى أن الصين تســعى من خلال هذه المبادرة إلى تحقيق مصالح إســتراتيجية طويلة المدى على حســاب توازن القوى القائم؛ ما دفعها إلى تبني سياسات مضادة تهدف إلى الحد من توسع النفوذ الصيني.

في هذا السياق، وبعد أيام من إعلان الرئيس تشي جين بينغ (Xi Jinping) مشروع "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشــرين" في إندونيســيا، نشــرت صحيفة واشــنطن بوســت (The Washington Post) مقالاً انتقدت فيه المبادرة، مشيرة إلى أنهــا طغت على المبادرة الأميركية التي طرحتها وزيرة الخارجية الســابقة، هيلاري كلينتون (Hillary Clinton)، في عام 2011، والتي كانت تهدف إلى ربط أفغانستان بجنوب ووسط آسيا، فيما عُرف بـ"طريق الحرير الجديد" الأميركي(85).

ورأت كلينتون أن اســتخدام الصين لنفــس المصطلح يُعد تحديًا رمزيًّا، ودعت إلى ضرورة الحفاظ على ما أســمته "الملكية الفكرية" للمفهوم، في إشــارة إلى أهمية الأسبقية المعنوية في الخطاب الدولي(86). ومن ثم، عملت الولايات المتحدة على تطوير بدائل، مثل إســتراتيجية "الحرية والانفتاح بيــن المحيطين الهندي والهادئ"

(Free and Open Indo-Pacific Strategy)، بالتعاون مع أستراليا واليابان والهند، لموازنة التقدم الصيني(87).

وترى تحليلات غربية أن الهيمنة الثقافية والمعرفية تُستخدم في هذا السياق لتشكيل إدراك دول العالم تجاه الصين وروسيا، من خلال تصويرهما كقوى تسعى لتقويض النظـام الدولـي. وفي المقابل، تحاول الولايات المتحدة ترسـيخ دورها قوةً داعمةً للديمقراطية والاسـتقرار، وتسعى لتوسيع شراكاتها مع دول مثل الهند، معتبرة إياها ركيزة في توازن القوى الآسيوي(88).

وفـي مواجهة تقدم الصين في باكسـتان، وتحديدًا في ميناء جـوادر، أطلقت الهند واليابان مبادرة "ممر النمو الآسـيوي-الإفريقي" (Asia-Africa Growth Corridor - AAGC)، في محاولة لربط جنوب وجنوب شرق آسيا بإفريقيا، عبر ممرات بحرية جديـدة. كما دعمت الهند تطوير ميناء تشـابهار الإيراني، الذي يقع على مقربة من جوادر، بهدف تقليل الاعتماد على الموانئ الباكستانية، وفتح منفذ مباشر لأفغانستان. وقد جرى افتتاح الميناء رسميًّا، عام 2017، بحضور ممثلين عن 17 دولة(90).

من جانب آخر، شهدت السياسة الأميركية في عهد الرئيس دونالد ترامب (Donald Trump) تصعيدًا واضحًا تجاه باكستان؛ حيث اتهمها بإيواء جماعات متطرفة، وقرر تعليق مساعدات عسكرية بقيمة 255 مليون دولار. وقد تزامن ذلك مع تعزيز الشراكة الإستراتيجية الأميركية-الهندية، والدعوة إلى دور أكبر للهند في إعادة الاستقرار إلى أفغانسـتان، مع توظيف مفاهيم مثل "حرية الملاحة" و"الردع البحري" في مواجهة تمدد النفوذ الصيني في المحيطين الهندي والهادئ(91).

أما الهند، فقد اتخذت موقفًا حذرًا ومتشـككًا من مبادرة الحزام والطريق، واعتبرت أن الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني يُمثل تحديًا مباشرًا لها، لاسيما أنه يمر عبر مناطق متنازع عليها في كشمير. وقد طُرحت مبادرات مضادة مثل "مشروع موسام" (Project Mausam)، بهـدف تعزيـز حضور الهند التاريخـي والثقافي في المحيط الهندي، ومواجهة ما تعتبره "سلسلة لؤلؤ" صينية تهدف للتمدد البحري في محيطها الحيوي(92).

وتصف وسائل الإعلام الهندية العلاقات الصينية-الباكستانية في إطار هذا المشروع بأنها محاولة لإعادة تشكيل التوازن الإقليمي لصالح بيجين، وتقويض النفوذ الهندي

في آسيا الوسطى وأفغانستان. كما يثير تنامي النفوذ الصيني في مناطق مثل جيلجيت بالتستان قلقًا متزايدًا لدى صنَّاع القرار في نيودلهي، في ظل التداخل الجغرافي والسياسي بين المصالح الصينية ومناطق النزاع(94).

من ناحية أخرى، تنظر الإمارات العربية المتحدة إلى ميناء جوادر بوصفه منافسًا ناشئًا لموانئها، خصوصًا ميناء جبل علي. وتخشى من أن يؤدي تطور الميناء إلى تقليص دور دبي مركزًا إقليميًّا للتجارة البحرية. وقد أُشير في بعض التحليلات إلى وجود تحالفات سياسية واقتصادية تجمع بين الإمارات والهند والولايات المتحدة لمواجهة الحضور الصيني-الباكستاني المتنامي في بحر العرب(95).

وقد جرت مقارنات إعلامية بين جوادر و"دبي جديدة" قيد التشكل على ضفاف بحر العرب. وفي هذا السياق، لوحظ تزامن توقيع اتفاقيات جوادر مع زيارة رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي (Narendra Modi)، إلى الإمارات، في أول زيارة من نوعها منذ 37 عامًا؛ ما فُهم على أنه رسالة سياسية ضمنية(97).

وتُشير تقارير إعلامية إلى أن الإمارات دعمت قوى المعارضة الباكستانية في محاولة للتأثير على السياسات المرتبطة بالميناء. كما جرى الربط بين الأزمة الخليجية (2017) ومحاولات إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، من خلال تحالفات تضم الإمارات، والهند، والولايات المتحدة، في مقابل تقارب متزايد بين باكستان، والصين، وقطر، وروسيا(98).

وفي ظل محدودية الموارد الطبيعية للإمارات، فإن الاستثمار في الموانئ والبنية التحتية يُمثل أحد أعمدة اقتصادها، كما هي الحال في ميناءي راشد وجبل علي، اللذين يحتضنان آلاف الشركات العالمية(99).

وقد أثارت خطوات لاحقة، مثل إعلان التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، وإنشاء قاعدة مراقبة في جزيرة سقطرى، مخاوف لدى الصين، لما لها من تداعيات على أمن ممرات الطاقة البحرية. ووفقًا لما نشرته صحيفة South China Morning Post، فإن هذا التحرك جزء من إستراتيجية أميركية-إسرائيلية لتقليص النفوذ الصيني في المنطقة. وعبَّر محللون عن قلقهم من أن مثل هذه الخطوات قد تُستخدم لمراقبة الأنشطة الصينية-الباكستانية في خليج عدن وبحر العرب، وهو ما قد يَحُدُّ من فاعلية ميناء جوادر في المستقبل(100).

خاتمة

تمثّل دراسة الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني نافذة تحليليّة مهمّة لفهم التحوّل في السلوك الجيوسياسي للصين خلال العقدين الماضيين، من قوة اقتصادية صاعدة إلى فاعل إستراتيجي يسعى إلى إعادة هندسة التفاعلات الإقليمية والدولية. فالممر لا يختزل فقط طموحات الصين التنموية، بل يعكس رؤيتها الموسَّعة لدور الدولة في إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية والجيوسياسية للعالم.

وقد أظهرت الصين، من خلال هذا المشروع، قدرة متزايدة على الجمع بين أدوات القوة الناعمة (الاستثمار، التنمية، الربح المتبادل) وأدوات القوة الصلبة (الوجود الأمني، بناء المنشآت البحرية، الحضور العسكري غير المباشر)، ما يجعلها أكثر استعدادًا لمنافسة القوى التقليدية في المناطق الحيوية، لا سيما جنوب ووسط آسيا.

كما كشف المشروع عن نمط شراكات جديدة، تتجاوز التحالفات السياسية التقليدية، لصالح مقاربات براغماتية تركز على تقاطعات المصالح الاقتصادية والجيوسياسية، وتُعيد تشكيل موازين القوى في بيئة إقليمية معقّدة ومتشابكة. وتبدو باكستان في هذا السياق نموذجًا لهذا النوع من الشراكة، إذ تتحوّل من طرف متلقٍ للمساعدات إلى عقدة لوجستية تربط بين مشاريع كبرى وأقاليم استراتيجية.

وفي المقابل، يُثير المشروع مخاوف متزايدة لدى قوى إقليمية ودولية ترى في المبادرة تهديدًا مباشرًا لمصالحها، ما يفتح الباب أمام مزيد من المنافسة وربما التوترات، لا سيما في المحيط الهندي والممرات البحرية الحيوية. وقد بدأنا نشهد بالفعل تبلور مبادرات موازية وتحالفات مضادة، في محاولة لكبح الزخم الصيني الصاعد.

في ضوء ما سبق، يمكن تلخيص أبرز النتائج التحليلية للدراسة على النحو الآتي:

- يُجسّد الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني أحد أبرز تطبيقات السياسة الخارجية الصينية الجديدة، التي تمزج بين المصالح الاقتصادية والحسابات الإستراتيجية بعيدة المدى.
- يُوفر المشروع للصين منفذًا بديلًا إلى المحيط الهندي، ويُقلّص من اعتمادها على المضائق الخاضعة للرقابة الغربية، خصوصًا مضيق ملقا، ما يُعزز استقلاليتها الإستراتيجية.

- نجحت الصين في بناء شراكة مرنة وطويلة الأمد مع باكستان، تقوم على المصالح المتبادلة والتكامل في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتجارة والأمن.
- يُمثّل الممر أحد مرتكزات استراتيجية "طريق الحرير البحري" وسلسلة الموانئ الصينية، ويُسهم في ترسيخ نفوذ بيجين في مناطق كانت تقليديًّا خاضعة للتأثير الغربي.
- في المقابل، يواجه المشروع تحديات داخلية وخارجية، تتطلب من الصين اعتماد سياسات أكثر شمولية، تأخذ في الاعتبار الخصوصيات المحلية، وتُخفّف من حدة المخاوف الإقليمية والدولية.

في ضوء ما سبق، يُمثّل الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني تجسيدًا لتحوّل نوعي في الدور الصيني على الساحة الدولية، حيث تجاوزت الصين الطابع الاقتصادي الصِّرف لمبادراتها، لتوظف أدوات الاستثمار والبنية التحتية ضمن مقاربة جيوسياسية أكثر شمولاً. ويعكس هذا المشروع قدرتها على إعادة تشكيل خرائط النفوذ والمصالح في آسيا الكبرى والمحيط الهندي، استنادًا إلى رؤية استراتيجية تتعامل بمرونة مع تحولات النظام الدولي، وتسعى إلى ترسيخ التعددية، وبناء توازنات جديدة في بيئة دولية يشتد فيها التنافس الجيوسياسي والاقتصادي بين القوى الكبرى.

المراجع

(1) عبد القادر دندن، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991–2006، (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر–باتنة، 2006)، ص 65، (تاريخ الدخول: 2 يناير/ كانون الثاني 2025) https: / /www.yumpu.com /en /document /view /54248412/ –u– 1991–u–u–2006–.

(2) Lawrence Prabhakar Williams, "The Clash of Interests: Issues of the US Pivot to Asia and China's Maritime Silk Road," in China's Global Rebalancing and the New Silk Road, ed. B. R. Deepak (Singapore: Springer, 2018), 29, https://doi.org/10.1007/978-981-10-5972-8_14.

(3) Lukas K. Danner, China's Grand Strategy: Contradictory Foreign Policy? (Cham: Palgrave Macmillan, 2018), as reviewed by Ramnath Reghunadhan,

Journal of Asian Security and International Affairs 7, no. 1 (April 2020):58, https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/2347797020906653.

(4) Cuiping Zhu, India's Ocean: Can China and India Coexist? (Singapore: Springer, 2018), 143, https://link.springer.com/book/10.1007/978-981-10-5726-7.

(5) Geoffrey F. Gresh, "Chokepoints of the Western Indian Ocean, China's Maritime Silk Route, and the Future of Regional Security," in Eurasia's Maritime Rise and Global Security, ed. Geoffrey F. Gresh (Cham: Palgrave Macmillan, 2018), 32, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-71806-4_3.

(6) Alessandro Arduino and Xue Gong, Securing the Belt and Road Initiative: Risk Assessment, Private Security and Special Insurances Along the New Wave of Chinese Outbound Investments (Singapore: Springer, 2018), 4, https://link.springer.com/book/10.1007/978-981-10-7116-4.

(7) James M. Dorsey, "Towards a New World Order," in China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom (Cham: Palgrave Macmillan, 2018), 17, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-64355-7_2.

(8) Huping Shang, "How Will Different Industries Participate in the Belt and Road Initiative?" in The Belt and Road Initiative: Key Concepts (Singapore: Springer, 2019), 85-107, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-13-9201-6_5.

(9) Cuiping Zhu, "21st Century Maritime Silk Road," in India's Ocean: Can China and India Coexist? (Singapore: Springer, 2018), 10-13, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-10-5726-7_7.

(10) باهر مردان، «العلاقات الصينية/الباكستانية»، مجلة الأكاديمية، العدد 1، بيجين، 2014، ص 5، (تاريخ الدخول: 5 يناير/كانون الثاني 2025) https://www.academia.edu/6003372/العلاقات_الصينية_الباكستانية_2014.

(11) عومار بلحربي، دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2009)، ص1، (تاريخ الدخول: 6 يناير/كانون الثاني 2025)

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/16351/9101/1/%d8%a8%d9%84%d8%ad%d8%b1%d8%a8%d9%8a%2c%20%d8%b9%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%b1.pdf.

(12) Hussain, Mehmood, & Jamali, Ahmed Bux, "Geo-Political Dynamics of the China–Pakistan Economic Corridor: A New Great Game in South Asia," Chinese Political Science Review 4 (2019): 304, https://link.springer.com/article/10.1007/s41111-019-00128-y.

(13) عمـــار شـــرعان، مبـــادرة الحـــزام والطريق الصينية: مشـــروع القرن الاقتصـــادي في العالم (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراســـات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص 128،(تاريخ الدخول: 6 فبراير/ شباط 2025) https: / /democraticac.de /?p=60607

(14) Fei Xu,Belt and Road: Culture and Communications Aiming at Great Unity. In The Belt and Road: The Global Strategy of China High-Speed Railway,First Online: 25 July2018,58.https://doi.org/10.1007/978-981-13-1105-5_3.

(15) Chan Siu-Han, ed. "Imagining China in the New Silk Road: The Elephant and the World Jungle", In Silk Road to Belt Road: Reinventing the Past and Shaping the Future,Singapore: Springer Nature Singapore,2018,42.https://doi.org/10.1007/978-981-13-2998-2_3.

(16) Ibid, 54.

(17) Ibid, 55.

(18) Lukas K. Danner, China's Grand Strategy: Contradictory Foreign Policy? (Cham: Palgrave Macmillan, 2018), as reviewed by Ramnath Reghunadhan, Journal of Asian Security and International Affairs 7, no. 1 (April 2020): 84-85, https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/2347797020906653.

(19) Cuiping Zhu, "21st Century Maritime Silk Road," in India's Ocean: Can China and India Coexist? (Singapore: Springer, 2018), 135–136, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-10-5726-7_7.

(20) Ibid,150.

(21) Renato Cruz De Castro. "China's Belt and Road Initiative (BRI) and the Duterte Administration's Appeasement Policy: Examining the Connection Between the Two National Strategies," East Asia, vol. 36, no. 3 (2019): 21, https://link.springer.com/article/10.1007/s12140-019-09315-9.

(22) Alessandro Arduino and Xue Gong, Securing the Belt and Road Initiative: Risk Assessment, Private Security and Special Insurances Along the New Wave of Chinese Outbound Investments (Singapore: Springer, 2018), 54, https://link.springer.com/book/10.1007/978-981-10-7116-4.

(23) Rajiv Biswas. Emerging Markets Megatrends (Singapore: Springer, 2018), 104–105, https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-78123-5.

(24) Ibid,109.

(25) Paulo Duarte, "China's Momentum: The 'One Belt One Road' Triple's Securitisation," in Mapping China's 'One Belt One Road' Initiative (Cham: Palgrave Macmillan, 2018), 143–165, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-92201-0_6.

(26) Ibid,148.

(27) Paul Armstrong-Taylor. Debt and Distortion: Risks and Reforms in the Chinese Financial System (London: Palgrave Macmillan, 2016), 199–200, https://link.springer.com/book/10.1057/978-1-137-53401-9.

(28) Jean-Marc F. Blanchard, F. Blanchard, & Dreyer. China's Maritime Silk Road Initiative and South Asia: A Political Economic Analysis of its Purposes, Perils, and Promise (London: Palgrave Macmillan, 2018), 7, https://link.springer.com/book/10.1007/978-981-10-5239-2.

(29) عمار شـــرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص 84،(تاريخ الدخول: 12 مايو/ أيار 2025) https: / /democraticac.de /?p=60607.

(30) عومار بلحربي، دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2009)، ص 28–29، (تاريخ الدخول: 12 مايو/ أيار 2025) ، http: / /biblio.univ-alger.dz /jspui /bitstream /1635 /9101 /1 /د8٪.a8٪.د9٪.84٪.د8٪.ad٪.د8٪.b1٪.د8٪.a8٪.٪.d9٪.8a٪.2c٪.20٪.د8٪.b9٪.د9٪.88٪.د9٪.85٪.د8٪.a7٪.د8٪.b1.pdf.

(31) عمار شـــرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراســـات الإســـتراتيجية والسياســـية والاقتصادية، 2019)، ص 86، (تاريخ الدخول: 13 مايو/ أيار 2025) https: / /democraticac.de /?p=60607.

(32) Hussain, Mehmood, & Jamali, Ahmed Bux. "Geo-Political Dynamics of the China–Pakistan Economic Corridor: A New Great Game in South Asia," Chinese Political Science Review 4 (2019): 303-306, https://link.springer.com/article/10.1007/s41111-019-00128-y.

(33) Paulo Duarte. "China's Momentum: The 'One Belt One Road' Triple's Securitisation," in Mapping China's 'One Belt One Road' Initiative (Cham: Palgrave Macmillan, 2018), 154–156, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-92201-0_6.

(34) Hussain, Mehmood, & Jamali, Ahmed Bux. "Geo-Political Dynamics of the China–Pakistan Economic Corridor: A New Great Game in South Asia," Chinese Political Science Review 4 (2019): 30, https://link.springer.com/article/10.1007/s41111-019-00128-y.

(35) Rajiv Biswas. Emerging Markets Megatrends (Singapore: Springer, 2018), 101, https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-78123-5.

(36) Ibid,202.

(37) Paulo Duarte. "China's Momentum: The 'One Belt One Road' Triple's Securitisation," in Mapping China's 'One Belt One Road' Initiative (Cham: Palgrave Macmillan, 2018), 146–147, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-92201-0_6.

(38) Dinh Trinh Van. "The Rise of China's Past in the 'Belt and Road Initiative' (from Historical Perspectives)." In Silk Road to Belt Road: Reinventing the Past and Shaping the Future, ed. Md. Nazrul Islam, 31–47. Singapore: Springer Nature Singapore, 2018, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-13-2998-2_2.

(39) Alessandro Arduino and Xue Gong, Securing the Belt and Road Initiative: Risk Assessment, Private Security and Special Insurances Along the New Wave of Chinese Outbound Investments (Singapore: Springer, 2018), 3-4, https://link.springer.com/book/10.1007/978-981-10-7116-4.

(40) Lawrence Prabhakar Williams, "The Clash of Interests: Issues of the US Pivot to Asia and China's Maritime Silk Road," in China's Global Rebalancing and the New Silk Road, ed. B. R. Deepak (Singapore: Springer, 2018), 167, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-10-5972-8_14.

(41) World Bank, "Belt and Road Initiative," Regional Integration section. Available at: https://www.worldbank.org/en/topic/regional-integration/brief/belt-and-road-initiative

(42) Lukas K. Danner, China's Grand Strategy: Contradictory Foreign Policy? (Cham: Palgrave Macmillan, 2018), as reviewed by Ramnath Reghunadhan, Journal of Asian Security and International Affairs 7, no. 1 (April 2020): 84 , https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/2347797020906653.

(43) Deepak, B. R. "China's Global Rebalancing: Will It Reshape the International Political and Economic Order?" In China's Global Rebalancing and the New Silk Road, ed. B. R. Deepak (Singapore: Springer, 2018), 4, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-10-5972-8_1.

(44) Ejaz Hussain, "China–Pakistan Economic Corridor: Will It Sustain Itself?" in Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, vol. 10 (Springer, 2017), 148, https://link.springer.com/article/10.1007/s40647-016-0143-x.

(45) Cuiping Zhu, "21st Century Maritime Silk Road," in India's Ocean: Can China and India Coexist? (Singapore: Springer, 2018), 135, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-10-5726-7_7.

(46) James M. Dorsey, "Towards a New World Order," in China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom (Cham: Springer, 2019), 20, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-64355-7_2.

(47) Senge H. Sering, Expansion of the Karakoram Corridor: Implications and Prospects (New Delhi: Lancers Books in association with Institute for Defence Studies and Analyses, 2012), 5. https://idsa.in/system/files/OP_Karakoramcorridor.pdf.

(48) مجيد كامل حمزة، أثر التدخلات الدولية والإقليمية في مجالات العلاقات الصينية الباكستانية (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2021)، 1–3، (تاريخ الدخول: 15 يونيو/ تموز 2025) https: / /www.researchgate.net /publication /371947967_athr_altdkhlat_aldwlyt_walaqlymyt_fy_mjalat_allaqat_alsynyt_albakstanyt.

(49) باهر مردان، «العلاقات الصينية/ الباكستانية»، مجلة الأكاديمية، العدد 1، بيجين، 2014 ، ص–2 5، (تاريخ الدخول: 15 يونيو/ تموز 2025) https: / /www.academia. edu /6003372/ العلاقات_الصينية_الباكستانية_2014.

(50) Ejaz Hussain, "China–Pakistan Economic Corridor: Will It Sustain Itself?" in Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, vol. 10 (Springer, 2017), 145-146, https://link.springer.com/article/10.1007/s40647-016-0143-x.

(51) مجيد كامل حمزة، أثر التدخلات الدولية والإقليمية في مجالات العلاقات الصينية الباكستانية ((رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2021)، 7-3، (تاريخ الدخول: 15 يونيو/تموز 2025 https://www.researchgate.net/publication/371947967_athr_altdkhlat_aldwlyt_walaqlymyt_fy_mjalat_allaqat_alsynyt_albakstanyt.

(52) Ejaz Hussain, "China–Pakistan Economic Corridor: Will It Sustain Itself?" in Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, vol. 10 (Springer, 2017), 2-5, https://link.springer.com/article/10.1007/s40647-016-0143-x.

(53) مجيد كامل حمزة، أثر التدخلات الدولية والإقليمية في مجالات العلاقات الصينية الباكستانية (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2021)، 23، (تاريخ الدخول: 15 يونيو/ تموز 2025) https: / /www.researchgate.net /publication /371947967_athr_altdkhlat_aldwlyt_walaqlymyt_fy_mjalat_allaqat_alsynyt_albakstanyt.

(54) مرجع سابق ، ص 25.

(55) Hussain, Mehmood, & Jamali, Ahmed Bux. "Geo-Political Dynamics of the China–Pakistan Economic Corridor: A New Great Game in South Asia," Chinese Political Science Review 4 (2019): 315, https://link.springer.com/article/10.1007/s41111-019-00128-y.

(56) Ejaz Hussain, "China–Pakistan Economic Corridor: Will It Sustain Itself?" in Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, vol. 10 (Springer, 2017), 146-149, https://link.springer.com/article/10.1007/s40647-016-0143-x.

(57) Huping Shang, "How Will Different Industries Participate in the Belt and Road Initiative?" in The Belt and Road Initiative: Key Concepts (Singapore: Springer, 2019), 24, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-13-9201-6_5.

(58) Hasan Yaser Malik. "Strategic Importance of Gwadar Port." Journal of Political Studies, vol. 19, no. 2, 2012, 6 https://www.researchgate.net/publication/277396451_Strategic_Importance_of_Gwadar_Port

(59) Deepak, B. R. "China's Global Rebalancing: Will It Reshape the International Political and Economic Order?" In China's Global Rebalancing and the New Silk Road, ed. B. R. Deepak (Singapore: Springer, 2018), 4, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-10-5972-8_1.

(60) Jean-Marc F. Blanchard, ed., China's Maritime Silk Road Initiative and South Asia: A Political Economic Analysis of its Purposes, Perils, and Promise (Singapore: Springer, 2018), 5 https://doi.org/10.1007/978-981-10-5239-2.

(61) Senge H. Sering, Expansion of the Karakoram Corridor: Implications and Prospects (New Delhi: Lancers Books in association with Institute for Defence Studies and Analyses, 2012), 5.https://idsa.in/system/files/OP_Karakoramcorridor.pdf.

(62) Hussain, Mehmood, & Jamali, Ahmed Bux. "Geo-Political Dynamics of the China–Pakistan Economic Corridor: A New Great Game in South Asia," Chinese Political Science Review 4 (2019): 311, https://link.springer.com/article/10.1007/s41111-019-00128-y.

(63) Cuiping Zhu, "21st Century Maritime Silk Road," in India's Ocean: Can China and India Coexist? (Singapore: Springer, 2018), 141, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-10-5726-7_7.

(64) Government of Pakistan, Ministry of Planning, Development & Special Initiatives. "CPEC Route Map." China-Pakistan Economic Corridor (CPEC). Accessed May 14, 2025, https://cpec.gov.pk/map-single/1?utm_source=chatgpt.com.

(65) Rajiv Biswas, Emerging Markets Megatrends (Singapore: Springer, 2018), 107, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-10-5726-7_7.

(66) Senge H. Sering, Expansion of the Karakoram Corridor: Implications and Prospects (New Delhi: Lancers Books in association with Institute for Defence Studies and Analyses, 2012), 32, https://www.academia.edu/13583159/Expansion_of_the_Karakorum_Corridor_Implications_and_Prospects.

(67) Ibid, 34.

(68) باهر مردان، «العلاقات الصينية/ الباكستانية»، مجلة الأكاديمية، العدد 1، بيجين، 2014، ص 6، (تاريخ الدخول: 25 يونيو/ تموز 2025) https://www.academia.edu/6003372/العلاقات_الصينية_الباكستانية_2014.

(69) Senge H. Sering, Expansion of the Karakoram Corridor: Implications and Prospects (New Delhi: Lancers Books in association with Institute for Defence Studies and Analyses, 2012), 4, https://www.academia.edu/13583159/Expansion_of_the_Karakorum_Corridor_Implications_and_Prospects.

(70) Hasan Yaser Malik, "Strategic Importance of Gwadar Port." Journal of Political Studies, vol. 19, no. 2, 2012, 3-5, https://www.researchgate.net/publication/277396451_Strategic_Importance_of_Gwadar_Port.

(71) Paulo Duarte,"China's Momentum: The 'One Belt One Road' Triple's Securitisation," in Mapping China's 'One Belt One Road' Initiative (Cham: Palgrave Macmillan, 2018), 55, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-92201-0_6.

(72) Ibid , 57.

(73) James M. Dorsey, "Towards a New World Order," in China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom (Cham: Springer, 2019), 40, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-64355-7_2.

(74) James M. Dorsey, "Pakistan: The Belt and Road's Soft Underbelly," in China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom (Cham: Palgrave Macmillan, 2019), 133,: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-64355-7_6

(75) Ibid, 135 .

(76) Hussain, Mehmood, & Jamali, Ahmed Bux. "Geo-Political Dynamics of the China–Pakistan Economic Corridor: A New Great Game in South Asia," Chinese Political Science Review 4 (2019): 306, https://link.springer.com/article/10.1007/s41111-019-00128-y.

(77) Ministry of Planning, Development & Special Initiatives, Government of Pakistan. "Highways Network of CPEC." China-Pakistan Economic Corridor (CPEC). Accessed May 14, 2025. https://cpec.gov.pk/map-single/1?utm_source=chatgpt.com

(78) Hussain, Mehmood, & Jamali, Ahmed Bux. "Geo-Political Dynamics of the China–Pakistan Economic Corridor: A New Great Game in South Asia," Chinese Political Science Review 4 (2019): 311, https://link.springer.com/article/10.1007/s41111-019-00128-y.

(79) Ejaz Hussain, "China–Pakistan Economic Corridor: Will It Sustain Itself?" in Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, vol. 10 (Springer, 2017), 151, https://link.springer.com/article/10.1007/s40647-016-0143-x.

(80)Ibid, 152.

(81) James M. Dorsey, "Towards a New World Order," in China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom (Cham: Springer, 2019), 33, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-64355-7_2.

(82) James M. Dorsey, "Pakistan: The Belt and Road's Soft Underbelly," in China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom (Cham: Palgrave Macmillan, 2019), 136,: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-64355-7_6.

(83) أحمد بدير، «ميناء جوادر.. اقتصاد الشـــرق الأوســـط في فم التنين الأصفر»، بوابة الهدف الإخبارية، 21 فبراير/ شباط 2018 (تاريخ الدخول: 14 مايو/ أيار 2025)، https: / /hadfnews. ps /post /38347

(84) Chan Siu-Han, ed. Imagining China in the New Silk Road: The Elephant and the World Jungle. In Silk Road to Belt Road: Reinventing the Past and Shaping the Future. Singapore: Springer Nature Singapore,2018,39.https://doi.org/10.1007/978-981-13-2998-2_3.

(85) Fei Xu,Belt and Road: Culture and Communications Aiming at Great Unity. In The Belt and Road: The Global Strategy of China High-Speed Railway,First Online: 25 July2018,56.https://doi.org/10.1007/978-981-13-1105-5_3.

(86) James M. Dorsey, "Towards a New World Order," in China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom (Cham: Springer, 2019), 42, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-64355-7_2.

(87) Chan, Siu-Han, ed. Imagining China in the New Silk Road: The Elephant and the World Jungle. In Silk Road to Belt Road: Reinventing the Past and Shaping the Future. Singapore: Springer Nature Singapore,2018,47.https://doi.org/10.1007/978-981-13-2998-2_3.

(88) Ibid, 53.

(89) James M. Dorsey, "Towards a New World Order," in China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom (Cham: Springer, 2019), 46, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-64355-7_2.

(90) Ibid, 47.

(91) Hussain, Mehmood, & Jamali, Ahmed Bux. "Geo-Political Dynamics of the China–Pakistan Economic Corridor: A New Great Game in South Asia," Chinese Political Science Review 4 (2019): 315, https://link.springer.com/article/10.1007/s41111-019-00128-y.

(92) Jean-Marc F. Blanchard, ed., China's Maritime Silk Road Initiative and South Asia: A Political Economic Analysis of its Purposes, Perils, and Promise (Singapore: Springer, 2018), 9 https://doi.org/10.1007/978-981-10-5239-2.

(93) Fei Xu,Belt and Road: Culture and Communications Aiming at Great Unity. In The Belt and Road: The Global Strategy of China High-Speed Railway,First Online: 25 July2018,57.https://doi.org/10.1007/978-981-13-1105-5_3.

(94) Senge H. Sering, Expansion of the Karakoram Corridor: Implications and Prospects (New Delhi: Lancers Books in association with Institute for Defence Studies and Analyses, 2012), 42.https://idsa.in/system/files/OP_Karakoramcorridor.pdf.

(95) Hasan Yaser Malik. "Strategic Importance of Gwadar Port." Journal of Political Studies, vol. 19, no. 2, 2012,4 . https://www.researchgate.net/publication/277396451_Strategic_Importance_of_Gwadar_Port

(96) أحمد بدير، «ميناء «جوادر».. اقتصاد الشـــرق الأوســـط في فم التنين الأصفر»، بوابة الهدف الإخبارية، 21 فبراير/ شباط 2018 (تاريخ الدخول: 28 يونيو/ تموز 2025)، https: / /hadfnews. ps /post /38347

(97) عمـــاد عنـــان، «وصف بأنه دبي الجديدة: كيف يهدد ميناء جوادر الباكســـتاني دور الإمارات الإقليمي؟، نون بوست، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 (تاريخ الدخول: 28 يونيو/ تموز 2025) https: / /www.noonpost.com /content /20915

(98) أحمد بدير، «ميناء «جوادر».. اقتصاد الشـرق الأوسـط في فم التنين الأصفر»، بوابة الهدف الإخبارية، 21 فبراير/ شباط 2018 (تاريخ الدخول: 28 يونيو/ تموز 2025) .https: / /hadfnews ps /post /38347

(99) غراس غزوان، «ميناء جوادر الباكسـتاني: مشـروع صيني يهدد بزوال موانئ دبي خلال 10 سـنوات»، العدسـة، 21 نوفمبر/ تشـرين الثاني 2017 (تاريخ الدخـول: 14 مايو/ أيار 2025)، https: / /thelenspost.com /2017/ 11/

(100) خالـد محـي الدين الحليبي، «جوهرة خليج عدن: لماذا تهتم الإمارات وإسـرائيل بجزيرة «سـقطرى؟»، مركز القلم للأبحاث والدراسـات، 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2020 (تاريخ الدخول: 30 يونيو/ تموز 2025) http: / /elqalamcenter.com /2020/ 10/ 02/

قراءة في كتاب

نكبة غزة 2023–2024: الخلفية والسياق والتبعات

Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences

وائل عبد العال – Wael Abdelal *

ملخص

يقدم هذا العرض النقدي قراءة تحليلية لكتاب "نكبة غزة 2023–2024: الخلفية والسياق والتبعات"، بوصفه إسهامًا أكاديميًّا متعدد الأصوات صَدَر عن باحثين يابانيين، ويُعنى بتحليل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من خلال مقاربات ما بعد الكولونيالية ودراسات الاستعمار الاستيطاني. يتألف الكتاب من اثني عشر فصلًا وخاتمة، ويعالج من خلالها الأبعاد السياسية والقانونية والثقافية والرمزية لنكبة تتواصل بأشكال متجددة. تنطلق أطروحة الكتاب من اعتبار ما جرى في غزة خلال عامي 2023–2024 استمرارًا لبنية استعمارية تأسست منذ عام 1948، وليست مجرد واقعة استثنائية. ويُظهر الكتاب هشاشة النظام القانوني الدولي، ويُقدم مقاربة نقدية للقضية الفلسطينية تبتعد عن التناول الإغاثي والحقوقي الضيق، مركزًا على السردية الفلسطينية بوصفها أداة مقاومة سياسية وثقافية. كما يسهم العمل في تقويض المركزية الغربية في إنتاج المعرفة حول فلسطين، عبر توظيف زوايا نظر غير غربية، ويدفع باتجاه توسيع مفاهيم المقاومة والعدالة في سياق نظام دولي يعاني من أزمات بنيوية متعددة.

الكلمات المفتاحية: نكبة غزة، الاستعمار الاستيطاني، القانون الدولي، ما بعد الكولونيالية، السردية الفلسطينية، العدالة الأخلاقية، المقاومة الثقافية، النظام الدولي.

Abstract

This critical review offers an analytical reading of the book Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences produced by a group of Japanese scholars. The book examines the Israeli assault on the Gaza Strip through the frameworks of postcolonial studies and settler colonial theory. Comprising twelve chapters and a conclusion, it explores the political, legal,

* د. وائل عبد العال، أستاذ مساعد في قسم الإعلام بكلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
Dr. Wael Abdelal, Assistant Professor at the Department of Mass Communication, College of Arts and Sciences, Qatar University.

cultural and symbolic dimensions of an ongoing nakba. Its core thesis views the events of 2023–2024 not as isolated incidents, but as a continuation of a colonial structure established in 1948. The book highlights the fragility of the international legal order and presents a critical perspective on the Palestinian question that moves beyond humanitarian or legalistic framings, emphasising the Palestinian narrative as a form of political and cultural resistance. It also contributes to decentring Western epistemologies on Palestine by integrating critical perspectives from non-Western contexts, thus opening space for rethinking resistance and justice within an increasingly fractured global system.

Keywords: Gaza nakba, settler colonialism, international law, postcolonialism, Palestinian narrative, moral justice, cultural resistance, international order.

عنوان الكتاب

نكبة غزة 2023–2024: الخلفية والسياق والتبعات

Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences

تأليف: مجموعة من الباحثين

تحرير: هيرويكي سوزوكي، كيكو ساكاي Hiroyuki Suzuki & Keiko Sakai (eds.)

دار النشر: Springer

تاريخ النشر: 2024

اللغة: الإنجليزية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 233

مقدمة

مثَّلت غزة، في تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بؤرةً تتقاطع فيها المأساة الإنسانية مع التغييب المنهجي في السرديات الدولية. فمنذ فرض الحصار عليها وتصويرها في الإعلام الغربي منطقةً معزولة عن الجغرافيا السياسية والطبيعية، أصبحت نموذجًا متكررًا للمظلومية التي تُهمَّش عالميًّا. ومع تصاعد العدوان الذي بدأ في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، برزت نكبة غزة بوصفها امتدادًا لواقع استعماري يتجدد من خلال العنف والإفلات من العقاب.

في هذا السياق، صدر عن دار Springer، عام 2024، كتاب "نكبة غزة 2023–2024: الخلفية والسياق والتبعات" (Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences)، ليقدم تأريخًا جديدًا للمأساة، يجمع بين التوثيق والتحليل البنيوي، مستندًا إلى مفاهيم الاستعمار الاستيطاني وأزمة النظام الأخلاقي الدولي. ويتميز هذا العمل بسعيه إلى تجاوز السرد التقليدي، والانخراط في أسئلة جوهرية تتصل بمفاهيم العنف والسردية والشرعية: من يُعرِّف العنف؟ ومن يحتكر السرد؟ وأين تتموضع غزة في النظام العالمي الراهن؟

تنبع أهمية هذا الكتاب من قدرته على ربط الوقائع الميدانية بالبُنى السياسية والمعرفية التي مهدت للعدوان، وطرح الأسئلة الجوهرية حول اختلالات النظام الدولي، من حيث أدواته القانونية ومنظومته الرمزية التي تُجسد الخطاب الرسمي عن العدالة وحقوق الإنسان، والعاجزة في الوقت نفسه عن تحويل هذه القيم إلى أدوات مُلزمة وفاعلة.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه القراءة إلى تحليل البنية السردية والفكرية للكتاب، ومناقشة أطروحاته الرئيسة، من خلال تقاطعها مع أدبيات الاستعمار الاستيطاني، وما بعد الكولونيالية، ونظريات العدالة الأخلاقية.

أولًا: أصوات متعددة

يتكون كتاب Gaza Nakba 2023–2024 من اثني عشر فصلاً وخاتمة، موزعة على 233 صفحة. أشرف على تحريره أكاديميان متخصصان في الشأن الفلسطيني

والدراســات الشرق أوسطية، هما: Hiroyuki Suzuki وKeiko Sakai، وشارك في تأليفه عشرة باحثين وباحثات من جنسيات وخلفيات أكاديمية متعددة؛ ما أضفى على العمل تنوعًا معرفيًّا ملحوظًا وعمقًا تحليليًّا واضحًا.

تنقسم الفصول، من حيث المضمون، إلى ثلاثة محاور رئيسة: الأول يتناول التأريخ السياسي والاجتماعي للعدوان على غزة؛ والثاني يركز على البنية القانونية للانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها إسرائيل؛ والثالث يقدم مقاربات ثقافية وشهادات ذاتية. ورغم أن هذا التصنيف لم يُعلن صراحة في بنية الكتاب، فإن ترتيب الفصول والمداخلات التحريرية يعكس هذا التوزيع بشكل واضح.

يُفتتح الكتاب بفصل لـKeiko Sakai يُدرج العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ضمن ســياق بنيوي باعتباره امتدادًا لمشروع استعماري استيطاني، ويليه فصل لـHiroyuki Suzuki يوثق الانهيار الشــامل في البنية التحتية والواقع الإنســاني في القطاع، بما يشــكل مدخلاً ميدانيًّا شديد الواقعية. أما Kensuke Yamamoto، فيتناول سياسات التهجير القسري من منظور تاريخي مقارن، في حين تقدم Ai Kihara-Hunt تحليلاً قانونيًّا دقيقًا لتحديات القانون الدولي، عبر اســتعراض ثلاثة مجالات رئيســة: قانون استخدام القوة (jus ad bellum)، والقانون الدولي الإنساني (IHL)، وقانون حقوق الإنسان (HRL).

يضيف Kaoru Yamamoto فصلاً يُحلل فيه موســيقى الراب بوصفها وسيلة لتوثيق الواقع الفلســطيني ومقاومة سياســات الإبادة الرمزية. ويقــدم Taro Tsurumi نقدًا بنيويًّا لفكرة "النظام الدولي الليبرالي"، مبرزًا التناقض بين شعاراته المعلنة وسلوكياته الفعلية، لاسيما تجاه فلسطين.

وتتناول فصول أخرى المواقف الإقليمية والدولية تجاه نكبة غزة، من بينها فصل لـ Hiroshi Yasui يُحلل الانقسام في الرأي العام الإسرائيلي بين دعاة التصعيد وأنصار تجنب العزلة الدولية.

يمتاز الكتاب بتعدد الأصوات وتنوع زوايا النظر؛ فبعض الفصول يستند إلى تجارب ميدانية وشهادات حية، في حين تعتمد فصول أخرى على التحليل النظري أو أدوات تحليل الخطاب. يوفر هذا التنوع تفاعلاً داخليًّا بين الفصول، ويُعزز من عمق المادة وقابليتها للتأويل.

ينعكس هذا التعدد أيضًا في تنوع منهجيات التحليل؛ حيث يُكمل الفصل المعني بالبنية التحتية ما طُرح في فصل التهجير، ويضع الفصل القانوني العدوان ضمن مساءلة أخلاقية شاملة، فيما يقدم التحليل الثقافي مساحات للضحايا لاستعادة صوتهم المفقود وسط القصف والدمار.

رغم اختلاف المنطلقات، تجتمع أغلب الفصول حول أطروحة مركزية ترى فيما جرى في غزة استمرارًا لنكبة متواصلة منذ عام 1948، يُعاد إنتاجها عبر أدوات متغيرة وصمت دولي مستمر. ويمنح هذا التعدد الكتاب قيمة إضافية، ويستدعي في الوقت ذاته جهدًا تأويليًّا من القارئ لفهم ترابط المستويات وتكامل الرؤى.

ثانيًا: النكبة المستمرة

يعتمد كتاب "نكبة غزة 2023–2024: الخلفية والسياق والتبعات" على أطروحة مفصلية تُفسر ما جرى في غزة خلال تلك الحقبة بوصفه امتدادًا بنيويًّا للنكبة الكبرى التي بدأت عام 1948. وتُقدَّم النكبة في هذا السياق منظومة استعمارية مستمرة تُنتج العنف بأدوات متجددة، وتُضفي عليه شرعية عبر أدوات القانون الدولي ومؤسساته التي ترفع شعار الحياد بينما تُسهِم فعليًّا في تكريس اختلال موازين القوة.

في مقدمة الكتاب التي كتبها المحرران Hiroyuki Suzuki وKeiko Sakai، يُؤكدان أن ما يجري في غزة اليوم يُشكل امتدادًا مباشرًا لنكبة 1948، مع الإشارة إلى أن النكبة "لم تنتهِ بعد، بل تتواصل وتزداد قسوة حتى يومنا هذا". وتستشهد المقدمة بعقد لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، حلقة نقاش بعنوان: "1948–2024: النكبة الفلسطينية المستمرة"، بتاريخ 17 مايو/ أيار 2024، بوصفها مؤشرًا على تنامي الاعتراف الدولي بهذه المقاربة.

في الفصل الثاني، يقدم Hiroyuki Suzuki تحليلاً ميدانيًّا للبنية التحتية في غزة، ويبين أن سياسة التدمير المتعمدة استهدفت تفكيك مقومات الحياة اليومية وفرض شروط استسلام قسري، بما يمهد لسيناريو التهجير الجماعي خارج القطاع. ويربط هذا التحليل باتجاهات اليمين الإسرائيلي، بقيادة بنيامين نتنياهو، التي تقوم على تصورات إقصائية تتبنى فكرة الإخلاء الكامل للسكان.

أمـا Ai Kihara-Hunt، فتقـدم في فصلها تحليلاً قانونيًّا دقيقًا، من خلال ثلاثة أطر رئيسية: قانون استخدام القوة (jus ad bellum)، والقانون الدولي الإنساني (IHL)، وقانـون حقوق الإنسـان (HRL). وتوضـح الكاتبة أن الحرب على غزة كشـفت محدودية هذه الأطر في حماية المدنيين، وعجزها عن ردع الانتهاكات أو مسـاءلة مرتكبيها. توثق الورقة سلسـلة من الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تشمل استهداف المدنيين، وتدمير البنية الصحية والتعليمية، والإخلاء القسـري، وفرض الحصار، والتجويع سلاحًا، وشَـنَّ هجمات عشوائية ضد مناطق مدنية. وتخلص إلى أن هذا السجل الدموي يُناقَش بالفعل في بعض المحافل الدولية، من دون أن يقود إلى مسـاءلة فعَّالة؛ ما يفضح هشاشـة منظومة العدالة الدولية أمام نفوذ دولة مثل إسرائيل.

في فصلها، تتناول Akiko Yamanaka العلاقة بين البُعد الإنساني والخطاب الدولي المهيمن، مبينة كيف أسهمت المنظمات الدولية والإعلام الغربي في تحويل القضية الفلسطينية إلى ملف إغاثي صرف، مسلوبة من معناها السياسي التحرري. وتشير إلى أن هذا الخطاب -وإن بدا إنسانيًّا- يعيد إنتاج علاقات الهيمنة ويحوِّل الفلسطيني إلى ضحية "تُدار إداريًّا"، بدلاً من كونه فاعلاً سياسيًّا في مشروع تحرري.

يتوسـع الفصل الذي كتبته Keiko Sakai في تحليل مفهوم "العنف المركب"، من خلال تفكيـك العلاقـة بين العنف المباشـر (مثل القصـف، والتهجير، والحصار) والعنـف غير المباشـر (كعزل غزة، وتعطيل القانـون، والتجويع). وتبين الكاتبة أن آليات تفعيل القانون الدولي في السياق الراهن تؤدي إلى إعادة إنتاج الحرب وتعزيز منطق الاستثناء، في ظل خطاب مؤسساتي يدعي الحياد ويغض الطرف عن الغطرسة العسكرية والاحتلال طويل الأمد.

وتتنـاول الفصول الأخرى، منها ما كتبـه Kensuke Yamamoto وTaro Tsurumi، الأبعاد النفسـية والثقافية والسياسـية للنكبة المسـتمرة، مبرزين كيف يتجاوز العنف تدمير البنية التحتية ليصل إلى محو الوعي الفلسـطيني وسـحق القدرة على الحلم والمقاومة. وتسـتند هذه التحليلات إلى شـهادات ميدانية وأعمال فنية وثقت مأساة غـزة، وأعادت تقديم الرواية الفلسـطينية من قلب الأنقاض، في مواجهة محاولات الطمس والتشويه.

تُشكل هذه الأطروحات إطارًا نظريًّا جامعًا لفصول الكتاب، وتُسهم في فهم السياسات الإسرائيلية تجاه غزة باعتبارها امتدادًا منهجيًّا لعقيدة الاقتلاع التي بدأت عام 1948. وفي هذا الإطار، يُقرأ العدوان المتواصل على غزة، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، بوصفه حلقة جديدة في منظومة استعمارية لم تنقطع.

ثالثًا: السردية الفلسطينية

يُولي الكتاب اهتمامًا بالغًا بالسردية الفلسطينية، باعتبارها أداة مقاومة فاعلة تنخرط في مواجهة معرفية وسياسية مع المشروع الاستعماري الإسرائيلي، وتُنتج معرفة بديلة تُزاحم الرواية الصهيونية. وتُعَد الكتابة والفن والتوثيق مجالات مركزية لصون الهوية وتعزيز الذات الجمعية، في ظل سعي الاحتلال إلى طمس الذاكرة واحتكار السرد.

يركز الفصل الرابع على هذا البُعد من خلال تتبع الفنون التي تدعم السردية الفلسطينية في غزة، مع إبراز الدور التعبيري لموسيقى الراب بوصفها شكلاً من أشكال المقاومة الثقافية. تُوثق الكاتبة حجم الدمار الذي استهدف البنية الثقافية، بما في ذلك الجامعات، والمراكز الفنية، والمتاحف، والمعالم الدينية، إلى جانب استهداف شخصيات ثقافية بارزة بالاغتيال. ويُبرز استمرار الفنانين الفلسطينيين في إنتاج روايتهم رغم محدودية الموارد وقسوة الظَروف؛ حيث يوظفون الموسيقى، والشعر، والفن البصري لتوثيق يوميات الحصار والعدوان، بلغة إبداعية تُعيد تأكيد الحضور الفلسطيني وتُفضِّل محاولات الإلغاء. فقد ظل شباب غزة يقدمون أغانيهم عبر المنصات الرقمية خلال العدوان.

ينظر الفصل إلى هذه الإنتاجات الثقافية بوصفها أدوات نضال تتجاوز الطابع الجمالي، وتمثل معركة وجودية تُؤرشف التجربة وتربطها بالعالم الخارجي، وتُقاوم خطاب الهيمنة الصهيوني الذي يسعى إلى شيطنة الفلسطيني وتهميشه. ويُسهم هذا التحليل في تأكيد مركزية الفضاء الرقمي كجبهة سردية موازية، ويتقاطع مع أطروحات ترى في الممارسة الثقافية أداة لإعادة تشكيل الخريطة السياسية–الثقافية لفلسطين. كما يُقارب السرد الرقمي الفلسطيني بوصفه امتدادًا طبيعيًّا للنضال التحرري. فبينما يُثبت المشروع التراثي الفلسطيني وجوده في المكان، يُؤسس السرد الرقمي لحضوره في الزمن والذاكرة. وتُشكل هاتان الجبهتان، رغم اختلاف وسائطهما، مقاومة معرفية

متكاملة في مواجهة نزع الشرعية ومحاولات المحو التي تنتهجها الرواية الاستعمارية الصهيونية.

ويُبرز الفصل كذلك كيف تمت ملاحقة التعبير الفلسطيني الرقمي تحت مظلة قوانين "مكافحة الإرهاب"، وتحويل المنصات الرقمية إلى أدوات للرقابة والقمع، تُراقَب فيها الأصوات المعارضة وتُجرَّم قانونيًّا. وتُعاد صياغة علاقة السيطرة بين المُستعمِر والمُستعمَر عبر تكنولوجيات إخضاع عن بُعد، تُحول الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مختبرات مفتوحة لاختبار "أنظمة السيطرة الذكية"، في تجلٍّ جديد للاستعمار الاستيطاني وأدواته المعاصرة.

رابعًا: موقع الكتاب ضمن الأدبيات المعاصرة

يندرج هذا الكتاب ضمن سلسلة من الجهود البحثية التي تسعى إلى تحليل العدوان الإسرائيلي على غزة من منظور يتجاوز التوثيق الإخباري والمقاربات الحقوقية التقليدية. وتكمن خصوصيته في موقعه ضمن أدبيات ما بعد الكولونيالية، ودراسات الاستعمار الاستيطاني، وتحليلات الدولة الاستثنائية الخارجة عن القانون، إضافة إلى السرديات المقاومة.

تنتمي أطروحة "النكبة المستمرة" التي يتبنَّاها الكتاب إلى المسار ذاته الذي عبَّر عنه، على سبيل المثال، ربيع إغبارية في مقاله The Ongoing Nakba، حيث قدَّم مقاربة جذرية لمفهوم النكبة بوصفها بنية استعمارية مستمرة تُمارَس من خلال أدوات قانونية وإدارية. وتُدرج هذه البنية مظاهر التهجير، وسلب الأراضي، والتمييز القانوني، وحرمان اللاجئين من العودة، والسيطرة على مقومات الحياة والبنية التحتية والحركة.

كما تتقاطع أطروحة الكتاب مع ما طرحه إدوارد سعيد في كتابه The Question of Palestine؛ حيث تناول النكبة باعتبارها عملية ممتدة من النفي والإقصاء، لا كحدث منقطع. ورغم عدم استخدامه للمصطلح مباشرة، فإن تحليله يؤكد استمرارية البنية الاستعمارية على المستويين الرمزي والمادي.

ويتسق الكتاب أيضًا مع النظرية التي بلورها باتريك وولف حول الاستعمار الاستيطاني بوصفه بنية دائمة تسعى إلى إقصاء السكان الأصليين وإحلال نظام جديد محلهم. في هذا السياق، تُمارَس "الإزالة" عبر تفكيك النسيج المجتمعي والمؤسساتي، وتجريد

المكان من قابلية الحياة، كما يظهر في سياسة القصف الممنهج والانهيار المتعمد للبنى التحتية في غزة. وكما يذكر وولف: "الغزو ليس حدثًا، بل بنية"، والمستوطنون لا يأتون للرحيل، بل للبقاء.

ويُقارب الكتاب القانون الدولي من الزاوية ذاتها التي تطرحها نورا عريقات في كتابها Justice for Some؛ حيث ترى أن القانون لا يعمل في فراغ، بل يتحدد معناه ووظيفته من خلال السياق السياسي. وتؤكد أن القانون، في صيغته المهيمنة، يُستخدم لتكريس ميزان قوى غير عادل، ويخدم الفاعلين الأكثر قدرة على التأثير.

وتذهب الباحثة Ai Kihara-Hunt إلى الطرح ذاته، معتبرة أن حرب غزة تمثل اختبارًا حقيقيًّا لمصداقية المنظومة القانونية الدولية. وتشير إلى أن القواعد القانونية الراسخة، مثل حظر استهداف المدنيين، تعرضت لانتهاكات صارخة دون محاسبة فعالة. وتوضح أن هذا الواقع يفضح هشاشة نظام المساءلة، ويكشف كيف يُوظف القانون فيما يُعرف بـ"حرب القانون" (lawfare) أداة للمناورة السياسية لا لضمان العدالة.

أما من منظور السرد، فينخرط الكتاب في النقاش الذي طوره كل من ليلى أبو لغد وأحمد أبو السعد حول السرد الفلسطيني بوصفه ميدان اشتباك معرفي ضد الاستعمار. يشير التحليل إلى أن تحويل الذاكرة الشفوية للنكبة إلى سرديات مكتوبة يشكل مسعى لحفظ التجربة الفلسطينية، وتحصين الهوية الوطنية، والإبقاء على المطالبة بالحق في العودة والعدالة التاريخية حية في الوعي الجمعي.

وتبرز قيمة الكتاب في توسيعه لمفهوم السرد، ليشمل إلى جانب النصوص والشهادات، الإنتاج الموسيقي، والصورة الرقمية، والنشاط التفاعلي في الفضاء الرقمي، بما يضعه في تماس مباشر مع أدبيات "المقاومة الرقمية".

تتجلى القيمة المعرفية المضافة لهذا الكتاب في كونه يفسح المجال لأصوات أكاديمية ناقدة قادمة من شرق آسيا، وتحديدًا اليابان، داخل حقل معرفي طالما احتكرته المقاربات الغربية. ومن هذا المنطلق، يُسهم الكتاب في زعزعة المركزية الغربية، ويعزز مسارًا معرفيًّا تعدديًّا يُثري الدراسات النقدية المعاصرة حول فلسطين.

خاتمة

لا يحتــاج الأكاديمــي إلى لغة انفعالية حين يتناول كارثــة بحجم نكبة غزة 2023–2024. فالمعطيات التي يكشــفها هذا الكتاب تتحدث بذاتها، وتقدم ســجلا موثقًا لعنف بنيوي ممنهج، ولواقع اســتعماري يُعاد إنتاجه أمام مرأى العالم وصمته. لقد تمكــن كتاب "نكبة غزة 2023–2024: الخلفية والســياق والتبعات" من انتزاع غزة مــن هامش التغطيات الإغاثية العابرة، ومنحها موقعًا مركزيًّا في النقاشــات الدولية، باعتبارها قضية استعمارية ممتدة، وليست ملفًا إنسانيًّا طارئًا أو محليًّا معزولاً.

يكشف هذا العمل الجماعي، عبر أدوات تحليلية متعددة، زيف الادعاءات الإنسانية التــي يتبناهــا النظام الدولي، ويعــري تواطؤه البنيوي مع منظومات الســيطرة. كما يســلط الضوء على تحــول القانون الدولي، في كثير من الأحيــان، إلى أداة لإعادة إنتاج التفاوت لا لكبحه، ويضع سؤال العدالة في قلب المأزق الأخلاقي المعاصر.

لا يطلب الكتاب من القارئ التعاطف أو الانفعال، بل يدعوه إلى الإنصاف، والتفكير النقدي، واستعادة الحس الأخلاقي الذي غاب طويلاً خلف خطاب الحياد الدولي. ويكفــي، كما يشــير الكتاب ضمنًــا، أن تُروى الوقائع كما هــي، بكامل تفاصيلها، لتتجلى بشــاعتها، وتفرض على الضمير الإنساني مراجعة عميقة ومسؤولة. فالمأساة الفلسطينية، بما في ذلك نكبتها المتجددة في غزة، هي بحق اختبار عملي للقيم التي يدَّعيها العالم المتحضر.

المراجع

(1) Suzuki, Hiroyuki, and Keiko Sakai, eds. “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”. Singapore: Springer, 2024.

(2) Sakai, Keiko. “Introduction: Nakba(s) That Killed All the Norms.” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”, edited by Hiroyuki Suzuki and Keiko Sakai, 1–21. Singapore: Springer, 2024.

(3) Suzuki, Hiroyuki. “Where Will Separation Lead?” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”, edited by Hiroyuki Suzuki and Keiko Sakai, 27–38. Singapore: Springer, 2024.

(4) Yamamoto, Kensuke. “Israel’s Ongoing Annexation of East Jerusalem.” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”, edited by Hiroyuki Suzuki and Keiko Sakai, 41–56. Singapore: Springer, 2024.

(5) Kihara-Hunt, Ai. “The Gaza War from the Perspective of International Law.” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”, edited by Hiroyuki Suzuki and Keiko Sakai, 165–184. Singapore: Springer, 2024.

(6) Yamamoto, Kaoru. “Culture and Resistance in Palestine: Rap Music from Gaza.” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”, edited by Hiroyuki Suzuki and Keiko Sakai, 59–69. Singapore: Springer, 2024.

(7) Tsurumi, Taro. “In the Shadow of Israel’s Prosperity: The Illiberal History of the Liberal International Order.” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”, edited by Hiroyuki Suzuki and Keiko Sakai, 73–85. Singapore: Springer, 2024.

(8) Yasui, Hiroshi. “How Public Opinion in Israel Shifted: Insights from Post-Cross-Border Attack Opinion Polls.” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”, edited by Hiroyuki Suzuki and Keiko Sakai, 87–100. Singapore: Springer, 2024.

(9) Kihara-Hunt, Ai. “Lawfare and the Crisis of International Legal Norms.” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”, edited by Hiroyuki Suzuki and Keiko Sakai, 187–201. Singapore: Springer, 2024.

(10) De Cesari, Chiara. “Heritage and the Cultural Struggle for Palestine”. Stanford: Stanford University Press, 2019.

(11) Erakat, Noura. “Justice for Some: Law and the Question of Palestine”. Stanford, CA: Stanford University Press, 2019.

(12) Said, Edward. “The Question of Palestine”. New York: Vintage Books, 1992.

(13) Sa’di, Ahmad H., and Lila Abu-Lughod, eds. “Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory”. New York: Columbia University Press, 2007.

(14) Butler, Judith. “Frames of War: When Is Life Grievable?” London: Verso, 2009.

(15) Wolfe, Patrick. “Settler Colonialism and the Elimination of the Native.” “Journal of Genocide Research” 8, no. 4 (2006): 387–409.

(16) Souri, Helga Tawil, and Miriyam Aouragh. “Intifada 3.0? Cyber Colonialism and Palestinian Resistance.” “Arab Studies Quarterly” 22, no. 1 (Spring 2014): 102–133.

(17) Eghbariah, Rabea. “The Ongoing Nakba: Towards a Legal Framework for Palestine.” “NYU Review of Law and Social Change” 48 (2023).

(18) Sakai, Keiko. “Introduction: Nakba(s) That Killed All the Norms.” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”, edited by Hiroyuki Suzuki and Keiko Sakai, p. vii. Singapore: Springer, 2024.

(19) Suzuki, Hiroyuki. “Where Will Separation Lead?” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”, edited by Hiroyuki Suzuki and Keiko Sakai, p. 37. Singapore: Springer, 2024.

(20) Kihara-Hunt, Ai. “The Gaza War from the Perspective of International Law.” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”, 162–184. Singapore: Springer, 2024.

(21) Yamamoto, Kaoru. “Culture and Resistance in Palestine: Rap Music from Gaza.” In “Gaza Nakba 2023–2024: Background, Context, Consequences”. Singapore: Springer, 2024.

متابعات

حرب الاثني عشر يومًا بين إيران وإسرائيل: التحولات البنيوية والتداعيات الجيوستراتيجية على الإقليم

The Twelve-Day War between Iran and Israel: Structural Transformations and Geostrategic Implications for the Region

* Karim Mejri – كريم الماجري

ملخص

تتناول الدراسة تصاعد الصراع الإيراني-الإسرائيلي في ضوء تحولات إستراتيجية وأمنية متسارعة، أبرزها توسع المواجهة إلى ساحات متعددة، وتزايد الاعتماد على الحروب غير التقليدية كالهجمات السيبرانية والوكلاء. كما تُبرز انعكاسات هذا الصراع على أمن الإقليم واستقراره، في ظل انكماش الردع التقليدي وتبدل التوازنات الدولية.

كلمات مفتاحية: الصراع الإيراني الإسرائيلي، الردع المتبادل، الحرب غير المتكافئة، الحرب السيبرانية، الحرب بالوكالة، محور المقاومة، التهديدات الوجودية، التحولات الجيوستراتيجية.

Abstract

This study examines the escalating Iranian-Israeli conflict in light of rapid strategic and security transformations, most notably the expansion of confrontation into multiple arenas and the increasing reliance on unconventional warfare, such as cyberattacks and proxy forces. It also highlights the implications of this conflict for regional security and stability, amid the erosion of traditional deterrence and shifting international power balances.

Keywords: Iranian–Israeli conflict, mutual deterrence, asymmetric warfare, cyber warfare, proxy warfare, Axis of Resistance, existential threats, geostrategic shifts.

* د. كريم الماجري، باحث أول سابق في مركز الجزيرة للدراسات.
Dr. Karim Mejri, former Senior Researcher at Al Jazeera Centre for Studies.

مقدمة

العلاقة بين إيران وإسرائيل (وأميركا) هي واحدة من أكثر العلاقات الإقليمية تعقيدًا وتشابكًا في الشرق الأوسط، حيث يتداخل فيها البُعد العقائدي مع الحسابات الجيوسياسية، ويتقاطع فيها التاريخي مع الأمني والعسكري. وتنبع أهمية هذه العلاقة من حجم تأثيرها في مسارات النظام الإقليمي وتوازنات القوى، فضلاً عن ارتباطها الوثيق بملفات حساسة كالصراع الفلسطيني، والبرنامج النووي، والأمن الخليجي، والتحولات في علاقات القوى الكبرى بالمنطقة(1).

وتُبرز تطورات العام 2025، مع اندلاع أول مواجهة عسكرية مباشرة بين طهران وتل أبيب في يونيو/ حزيران، حجم التحول في طبيعة الصراع الذي لم يعد مجرد حرب بالوكالة أو صراع دعائي، بل غدا اشتباكًا مفتوحًا متعدد الأبعاد، يوظف فيه الطرفان أدوات تقليدية وحديثة من الضربات الجوية إلى الهجمات السيبرانية، ومن وكلاء المقاومة إلى شبكات النفوذ الدولية.

سنعمل في هذه الدراسة على تتبع مسار التحول التاريخي للعلاقات الإيرانية-الإسرائيلية، منذ مرحلة التحالف السري زمن الشاه، ومرورًا بفترة العداء الأيديولوجي الذي طبع مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية، ووصولاً إلى التصعيد غير المسبوق، في يونيو/ حزيران 2025. وسنسعى إلى فهم منطق التحولات وتحليل أدوات الصراع واستشراف السيناريوهات المستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار ديناميات القوى الناشئة إقليميًّا ودوليًّا.

ولا يمكن اختزال العلاقات الإيرانية-الإسرائيلية في سردية العداء الأبدي، كما لا يجوز تأطيرها فقط ضمن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي(2)؛ فقد مرَّت العلاقة بين البلدين بتحولات دراماتيكية، حيث انتقلت من التعاون السري والبراغماتي في عهد الشاه، إلى الخصومة العقائدية بعد الثورة الإسلامية، ثم إلى صراع إقليمي غير متماثل تُخاض معاركه على أكثر من جبهة، وبوسائل عسكرية وسياسية وإعلامية واستخباراتية معقدة(3).

لقد كشفت المواجهة العسكرية الأخيرة، في يونيو/ حزيران 2025، والتي استمرت اثني عشر يومًا، عن دخول الطرفين مرحلة جديدة من التصعيد تتجاوز المعادلة الكلاسيكية للردع. حيث انخرطت إسرائيل في ضربات مباشرة ضد منشآت نووية

إيرانيــة بمشــاركة أميركية، وردَّت طهران بصواريخ دقيقــة وهجمات إلكترونية على العمق الإسرائيلي.

لقد تســببت حرب الاثني عشــر يومًا، التي توقفت بوساطات إقليمية ودولية، بإعادة تعريف الصراع بين الطرفين بطبيعته وأدواته، وطرحت أسئلة جوهرية حول مستقبل التوازنات في الشــرق الأوســط، ودور الفاعلين الإقليميــن والدوليين في إدارة أو تأجيج التوتر(4).

وسنســعى في هذه الدراســة إلى تفكيك أبعاد هذا الصراع المعقد من خلال مقاربة تحليليــة تتناول جــذوره وآلياته وتحولاته من منظــور بنيوي-وظيفي يراعي تداخل العوامــل الثقافية والدينية والسياســية والعســكرية في إنتاج بيئة عــداء مركبة قابلة للانفجار في كل حين، ويُبرز تعقيدات بنية العداء المركب بما يشــمل أيضًا التدخل الأميركي ودور الوكلاء الإقليميين وتحولات الردع التقليدي والحديث.

أولًا: تطوّر العلاقات الإيرانية_الإسرائيلية_الأميركية

1. العلاقات في عهد الشاه

علــى خلاف الســرديات التبســيطية التي تقــدم العلاقة الإيرانية-الإســرائيلية عداءً "وجوديًّا" مزمنًا، تكشــف الوقائع التاريخية عن مســارٍ شــديد التعرج والتعقيد بدأ بتحالف إستراتيجي خفي، ثم انقلب إلى خصومة عقائديّة حادة بعد الثورة الإسلامية. لم تكن تلك التحولات وليدة الانفعالات الأيديولوجية فحســب، بل جاءت، أيضًا، نتيجة تراكمات إستراتيجية، كما يوضح الكاتب الإيراني/ الأميركي، تريتا بارسي، في مؤلفه المرجعي "التحالف الغادر"؛ حيث يرى أن "العداء الحالي بين الطرفين ليس قدَرًا محتومًا، بل ثمرة تحولات سياسية وجيوسياسية طويلة المدى"(5).

في ســتينات وسبعينات القرن العشرين، ربطت بين الشاه الإيراني وإسرائيل علاقات إســتراتيجية وثيقة رغم الفروق الجذرية في الهوية السياســية والدينية بين الطرفين. كانت تلك العلاقة قائمة على منطق المصالح الأمنية لا على القواســم الثقافية. فقد انخرط البلدان ضمن ما عُرف تحت اســم "نظرية المحيط" الإسرائيلية، وهي عقيدة أمنية تهدف لبناء شــبكة تحالفات ســرية مع دول غير عربية (مثــل تركيا، وإثيوبيا، وإيران) لتطويق المحيط العربي المعادي لإسرائيل(6).

وبالعـــودة إلـــى فترة نهاية عقد الأربعينات من القـــرن الماضي، وعلى الرغم من أن إيران صوَّتت ضد قرار تقســـيم فلســـطين عام 1947 ورفضت انضمام إســـرائيل إلى الأمم المتحدة، إلا أنها غيَّرت موقفها بعد ســـنوات قليلة. ففي عام 1950، اعترفت طهران بإسرائيل ضمن خطوة براغماتية هدفت إلى موازنة النفوذ العربي المتزايد في المنطقة، وهو ما زاد وضوحه لاحقًا مع تصاعد خطاب الوحدة العربية بقيادة جمال عبد الناصر، والذي رأت فيه كل من إيران وإسرائيل تهديدًا وجوديًّا(7).

ثـــم كان أن تطـــورت العلاقات الثنائية خلال حكم الشـــاه محمـــد رضا بهلوي إلى مستويات متقدمة من التعاون شملت تبادل الدولتين معلومات استخباراتية، والتنسيق في مواجهة الحركات القومية واليســـارية في المنطقة، وامتدت إلى مجالات الطاقة والتســـليح والتجارة، وبلغت ذروتها مع تدشـــين خط أنابيب نفط جرى بناؤه بشكل مشترك، عام 1968، يمتد من ميناء إيلات، حيث تصل شحنات النفط الإيراني، إلى عســـقلان على البحر المتوســـط، حيث تضمن إيران عدم مـــرور صادراتها عبر قناة السويس؛ حيث يجري نقل النفط إلى ميناء عسقلان واستخدامه للتصدير إلى أوروبا، بعد اقتطاع جزء منه لتلبية احتياجات إسرائيل.

لم يكن التحالف معلنًا في بداياته، لكنه كان واسعًا ومؤسسيًّا. فقد اعتمدت إسرائيل على النفط الإيراني لتجاوز الحصار العربي، بينما استفادت إيران من الخبرة العسكرية الإسرائيلية، خاصة في المجالين الاستخباراتي والتكنولوجي(8)، وقد كشفت وثائق، أُفرج عنها لاحقًا في إســـرائيل، عن تنســـيق أمني طويل الأمد شمل صفقات سلاح، وتدريـــب قـــوات خاصة، وعلاقة شـــراكة في برامج صناعات دفاعية ســـرية(9). لم تكن إســـرائيل، في تلك المرحلة، تُصنَّف "عدوًّا دينيًّا" في العقيدة السياسية الإيرانية الرســـمية، بل كانت شـــريكًا مفيدًا في وجه التحديات العربية، خصوصًا تلك القادمة من مصر الناصرية والعراق البعثي.

لم تصمد كل تلك التفاهمات، التي أشرنا إليها أعلاه، طويلاً، بل سرعان ما انهارت في عام 1979؛ إذ جاءت الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني لتُعيد تعريف العدو مـــن منظـــور ديني-أيديولوجي، وتحولت إيران من "حليف صامت" إلى رأس حربة "محور المقاومة" في وجه إسرائيل، كما سنُفصله في الفصل الثاني.

2. تحوّلات ما بعد الثورة الإسلامية

شكَّلت الثورة الإسلامية الإيرانية، عام 1979، نقطة تحول حاسمة في طبيعة العلاقة بين إيران وإسرائيل. فمع انهيار نظام الشاه، فقدت تل أبيب أحد أقوى حلفائها غير العرب، لتحل مكانه سلطة ثورية بقيادة آية الله الخميني، الذي اعتبر إسرائيل كيانًا غاصبًا و"ورمًا سرطانيًّا" يجب اجتثاثه من الجسد الإسلامي(10).

منذ أول أيامه في الحكم قطع النظام الجديد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وحوَّل السفارة الإسرائيلية إلى سفارة لفلسطين، وجعل من العداء لإسرائيل أحد ركائز هويته السياسية والدينية. وتحولت شعارات من قبيل "تحرير القدس" و"الموت لإسرائيل" إلى مضامين تعبِّر عن التماهي بين العقيدة الثورية والسياسة الخارجية، خصوصًا مع اعتماد مبدأ "تصدير الثورة" إلى المنطقة. لكن المفارقة أن هذه القطيعة الأيديولوجية لم تمنع إيران من ممارسة بعض البراغماتية حين دعت الحاجة. فخلال الحرب الإيرانية-العراقية، تورطت طهران بشكل غير مباشر في فضيحة "إيران-كونترا"، حيث استوردت عبر وسطاء أسلحة إسرائيلية بدعم أميركي سري، وهو ما يكشف الطابع المركب لتصرفات الجمهورية الإسلامية في سنواتها الأولى، رغم حِدَّة الخطاب المعادي لإسرائيل المُعلن(11).

3. تصعيد الألفية الثالثة

مع استقرار النظام الثوري في إيران وتراجع خطر الحرب مع العراق، بدأت طهران مرحلة جديدة من المواجهة مع إسرائيل عبر أدوات غير تقليدية، فانتقلت من مرحلة العداء الخطابي إلى دعم ما بات يوصف في مراحل لاحقة بـ"محور المقاومة" في لبنان وفلسطين.

في هذا السياق، جاء تأسيس حزب الله، عام 1982، أهمَّ تجلٍّ لمشروع إيران الإقليمي. فالحزب لم يكن مجرد ردٍّ على الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ذلك العام، بل ذراعًا أمنية-عسكرية إيرانية في المشرق العربي. ومع مرور من الحرس الثوري، وبات يمثل ركيزة إستراتيجية في الردع غير المباشر ضد إسرائيل، خاصة بعد انسحابها من جنوب لبنان عام 2000، ثم في حرب يوليو/ تموز 2006.أما على الجبهة الفلسطينية، فقد قدمت طهران دعمًا عسكريًّا وتقنيًّا متقطعًا -لكنه مؤثر- لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، متجاوزة بذلك الخلافات المذهبية، ومركزة على العداء

المشـــترك مع إســـرائيل. وكان من ثمار ذلك الدعم أن أتاح لطهران نفوذًا في قطاع غزة، وفتح جبهة جنوبية تربك الحسابات الأمنية لتل أبيب.

بعد العام 2000، وبشكل خاص عقب الاجتياح الأميركي للعراق عام 2003، توسعت قدرات إيران في المنطقة، فأسســت شــبكة واســعة من الميليشيات الموالية لها في العراق، تواصلت جغرافيًّا مع سوريا التي كانت حليفًا تقليديًّا للنظام في طهران، ثم تطورت إلى تواجد ميليشياوي واسع بعد التورط الإيراني في دعم نظام الأسد ضد الثورة السورية. لقد أوجد هذا الامتداد الجغرافي-المذهبي، ما بين طهران وبيروت عبر العراق وســوريا، ما بات يُعرف بـ"الهلال الشــيعي"، وأثار ذلك قلقًا متزايدًا في تل أبيب؛ حيث عُدَّ مشروعًا لتطويق إسرائيل من ثلاث جبهات: جنوب لبنان، وغزة، وسوريا.

في مقابل هذا التمدد قامت إســرائيل باعتماد مقاربة هجومية، شملت حرب يوليو/ تموز 2006 ضد حزب الله في لبنان، وشَنَّ عدة حروب على غزة، فضلاً عن ضربات جوية متفرقة ومتباعدة ضد أهداف مرتبطة بإيران في ســوريا شــملت تصفية قيادات ميدانية إيرانية كبيرة واستمر ذلك عدة سنوات حتى سقوط نظام الأسد، في ديسمبر/ كانون الأول 2024، وانســحاب الميليشــيات والخبراء الإيرانيين. وفي داخل إيران ذاتها، اعتمدت الاســتخبارات الإســرائيلية أساليب الحرب السيبرانية، ومنها الهجوم الشــهير بفيروس "ستاكســنت" على منشأة نطنز النووية، في 2010، إلى جانب تنفيذ سلسلة اغتيالات استهدفت علماء نوويين(12).

هكــذا، إذن، دخــل الطرفان في مرحلة "الصراع المركــب"؛ حيث اختلطت أدوات الحرب التقليدية بوســائل غير متماثلة: من حرب الظل الاســتخباراتية إلى استنزاف اقتصادي، بالإضافة، طبعًا، إلى معارك إعلامية ودعائية هدفها بناء صورة سلبية، وفي غالب الأحيان مرعبة، "للعدو" وتبرير التصعيد القادم ضده(13).

لــم تكن الولايات المتحدة طرفًا محايدًا في النزاع الإيراني-الإســرائيلي، بل لعبت منذ الثورة الإيرانية دور العامل الإستراتيجي المضاعف لحدة الصراع. فعلى إثر أزمة احتجاز الرهائن، عام 1979، قطعت واشنطن علاقاتها مع طهران، وانخرطت في بناء تحالف صلب مع تل أبيب يقوم على "ردع التهديد الإيراني" باعتباره مشــتركًا بين الطرفين(14).

تعززت هذه العلاقة الأمنية-العسكرية في تسعينات القرن العشرين، ثم تصاعدت بقوة بعد إدراج الرئيس جورج بوش الابن إيران ضمن "محور الشر،" عام 2002، وربطها بالإرهاب الدولي. وتحول التنسيق الأميركي-الإسرائيلي ضد طهران إلى محور رئيسي في السياسات الإقليمية للبلدين، خاصة بعد الكشف عن البرنامج النووي الإيراني في 2003؛ مما فجَّر سباقًا استخباراتيًّا ودبلوماسيًّا واقتصاديًّا ضد إيران.

اعتمدت واشنطن في علاقتها بإيران مقاربة مزدوجة جمعت بين "العقوبات القصوى" و"الردع المشترك". وقد قاد الرئيس دونالد ترامب هذه الإستراتيجية إلى أقصى مداها، في 2018، حين انسحب من الاتفاق النووي وفرض عقوبات مشددة على طهران، ودعم إسرائيل في تنفيذ عمليات استهداف مراكز نفوذ إيران في سوريا والعراق.

أما إيران، فاعتبرت الوجود الأميركي في المنطقة (امتدادًا عضويًّا وجبهات متقدمة للنفوذ الإسرائيلي). وأعادت ربط الصراع مع إسرائيل بالوجود العسكري الأميركي في الإقليم، معتبرة أي تهديد عسكري ضدها سيكون، بالضرورة، ثلاثي الأضلاع (واشنطن-تل أبيب-الحلفاء الإقليميون).

في المقابل، استغلت إسرائيل علاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة لتقويض الجهود الدبلوماسية تجاه إيران، سواء في عهد الرئيسين الأميركيين السابقين، باراك أوباما وجو بايدن؛ حيث مارست ضغوطًا هائلة على الكونغرس والإدارة لعدم التوصل إلى "اتفاق نووي ضعيف"، بينما استثمرت في التنسيق الاستخباراتي الذي سمح لها بتنفيذ اغتيالات معقدة، أبرزها اغتيال العالم محسن فخري زاده، عام 2020(15).

مع دخول الألفية الجديدة، بدأ التوتر بين إيران وإسرائيل يأخذ منحى أكثر خطورة على إثر انكشاف البرنامج النووي الإيراني أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في العام 2003. رأت إسرائيل في هذا المشروع تهديدًا وجوديًّا مباشرًا لها فشنَّت حملة دبلوماسية وإعلامية حثيثة لتصوير إيران "نظامًا مارقًا نوويًّا"، محذرة من تكرار سيناريو كوريا الشمالية في الشرق الأوسط(16).

ترافقت الحملة مع إطلاق عمليات اغتيال للعلماء النوويين الإيرانيين، وشن الهجمات السيبرانية، كما كثفت إسرائيل غاراتها في سوريا والعراق ضد مواقع تعدها مخازن أسلحة إيرانية أو ممرات لوجستية نحو حزب الله.

في المقابل، لم تتراجع طهران، بل عززت تعاونها مع الحلفاء في (محور المقاومة)، ورسخت وجودها العسكري في سوريا بعد اندلاع الثورة عام 2011. وشكّلت ميليشيات شيعية موالية لها في العراق؛ مما جعل مخاوف تل أبيب من قيام "جسر بري" يصل طهران ببيروت مرورًا بدمشق، أمرًا واقعًا؛ حيث منح إيران قدرة هجومية إستراتيجية على حدود إسرائيل الشمالية.

في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ومع اندلاع عملية "طوفان الأقصى" التي قادتها حركة حماس ضد إسرائيل، اتهمت تل أبيب إيران بتقديم دعم نوعي مباشر للمقاومة الفلسطينية، معتبرة الهجوم امتدادًا لنفوذ طهران. ورغم نفي الأخيرة، توسعت المواجهة إلى "حرب ظل" شملت هجمات سيبرانية متبادلة واغتيالات في كل من سوريا ولبنان.

تحولت غزة إلى ساحة اختبار جديدة للعلاقة بين إيران والوكلاء، فإسرائيل لم تَرَ في الحرب مجرد تحدٍّ فلسطيني بل تمرينًا إيرانيًّا على تطويقها من الجنوب، في الوقت الذي كانت فيه جبهتا الشمال (حزب الله) والشرق (الميليشيات في سوريا والعراق) قيد التهيئة لموجة تصعيد جديدة(17).

بلغ التصعيد ذروته، في يونيو/ حزيران 2025، حين اندلعت أول مواجهة عسكرية مباشرة وشاملة بين إيران وإسرائيل، بمشاركة الولايات المتحدة. فخلال اثني عشر يومًا، تبادل الطرفان الضربات الجوية والصاروخية، وشهدت الحرب عمليات اغتيال وهجمات سيبرانية واستخدام تكتيكات جديدة في التضليل الإعلامي والاختراق الاستخباراتي.

استهدفت إسرائيل منشآت نووية رئيسية في نطنز وفوردو وأصفهان، بينما ردَّت إيران بصواريخ باليستية استهدفت مدنًا إسرائيلية، إلى جانب هجمات بطائرات مسيرة، تجاوزت دقة بعضها كل التقديرات السابقة. وقد بلغ التصعيد حدًّا دفع دولاً كقطر وسويسرا وألمانيا إلى إطلاق مبادرات وساطة لوقف النار، انتهت بهدنة هشة، في 24 يونيو/ حزيران 2025.

أظهرت هذه الحرب هشاشة الردع التقليدي في ظل التقدم النوعي في قدرات الطرفين. فرغم تفوق إسرائيل التقني، أثبتت طهران، من جانبها، قدرة على تهديد

العمق الإسـرائيلي، وإبقاء الحرب مفتوحة على عدة جبهات. وهكذا دخل الطرفان مرحلة "الردع المتبادل المهدد"؛ حيث لا يملك أي منهما القدرة على الحسم، لكنه يستطيع تكبيد الآخر ثمنًا باهظًا.

ولعل أخطر ما في هذه المرحلة هو أن شروط الصراع أصبحت مفتوحة على جميع السـيناريوهات من التدويل إلى التفكك الداخلي، ومن حرب استنزاف طويلة الأمد إلى اندلاع مواجهات متكررة تحت سقف "اللا-حسم".

لم يكن العداء الإيراني لإسرائيل، بعد 1979، موقفًا سياسـيًّا تقليديًّا، بل جزءًا مكونًا لهوية النظام الجديد. فالثورة الإسلامية، بقيادة آية الله الخميني، لم تكتفِ بإسـقاط نظـام الشـاه فقط، بل أعادت، أيضًـا، تعريف إيران باعتبارهـا "دولة مقاومة" ضد المشـروع الصهيوني، وربطت مشـروعيتها الداخلية والخارجية بموقفها من فلسطين وإسـرائيل. وهكـذا تحولت القضية الفلسـطينية إلى ركيزة في الخطاب السياسـي والديني الإيراني، فبات دعم "المسـتضعفين "-وفق أدبيات الثورة- يعني بالضرورة دعم حركات المقاومة الإسلامية، خصوصًا في لبنان وفلسـطين، ورفض أي تسـوية مع إسرائيل باعتبارها "كيانًا زائلاً".

وقد بات هذا العداء، المقرون بالشـرعية الثورية، ثابتًا أساسيًّا غير قابل للتنازل عنه، فالتنازل، أو التراجع حتى وإن كان تكتيكيًّا، سيكون بمنزلة انتحار رمزي للنظام الذي ربـط وجـوده التاريخي بعقيدة العداء الدائم لتل أبيب، وهذا ما أضفى على الصراع طابعًا دينيًّا وأيديولوجيًّا يصعب كسره بالمفاوضات أو بتبدل التحالفات(18).

على الطرف الآخر، لم تكن إسرائيل أقل توظيفًا للرمزية والهوية. فمنذ صعود إيران كقـوة إقليمية بعد 2003، تبنَّت تـل أبيب خطابًا يصور الجمهورية الإسلامية تهديدًا وجوديًّا يوازي النازية في ثلاثينات القرن الماضي. استخدمت إسرائيل ورقة البرنامج النووي، والدعم الإيراني لحزب الله وحماس، كأدوات تحشـيد دبلوماسـي وديني، مُصورةً إيران قائدًا لمحور راديكالي يسعى لتطويقها وتدميرها.

وقد غذَّت هذه الرؤية المخاوف من "الهلال الشيعي"، ودفعت نحو مزيد من التنسيق مع الأنظمة العربية المحافظة، وأسهمت في تمهيد الطريق لاتفاقيات التطبيع (أبراهام) التي لم تُخفِ أنها موجهة، ضمنيًّا، ضد النفوذ الإيراني المتنامي في الإقليم(19).

بالإضافة إلى ما تقدم، لا يمكن فهم طبيعة هذا الصراع، بشكل أفضل، من دون تحليل البُعد الثقافي والإعلامي في بلورته. ففي إيران، تحولت إسرائيل إلى صورة مجازية للغرب الاستعماري والظلم العالمي، وهو ما تم توظيفه في السينما والدراما والخطاب الديني والتعليم أيضًا، لتثبيت صورة "الشيطان الأصغر" في الوعي العام الإيراني.

أما على الجانب الآخر، في إسرائيل، فقد صُوِّرت إيران ثيوقراطية متطرفة تسعى لإبادة الدولة العبرية. وقد عززت هذه المقاربة الخطاب الأمني داخل المجتمع الإسرائيلي، ووُظِّف ذلك في الحملات الانتخابية وفي مناهج التعليم، وفي تبرير السياسة التوسعية بشكل عام.

غذَّى هذا التفاعل المتبادل حالة من "العداء المركب"، الذي لا يقتصر على النخب السياسية أو العسكرية وحسب، بل يتغلغل في الوعي الشعبي أيضًا، بما يجعل كل محاولة للتهدئة تبدو غير طبيعية أو مريبة لدى الجمهور في كلا البلدين.

في بعد آخر، لكنه شديد الاتصال، أخذت ملامح النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، مع بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، تتغير بوتيرة متسارعة، مدفوعة بجملة من التحولات العميقة، في مقدمتها تراجع حضور بعض القوى التقليدية (مثل مصر وسوريا)، وبروز فاعلين جدد من غير الدول، وتعاظم دور التحالفات غير الرسمية.

أسهم هذا التحول البنيوي في تقويض قواعد الاشتباك القديمة، وفتح المجال أمام فاعلين إقليميين مثل إيران وإسرائيل لتوسيع نفوذهم عبر مسارات متقاطعة، بلغت ذروتها في مواجهة عسكرية مباشرة، في يونيو/ حزيران 2025. إذ برزت إيران فاعلاً حيويًّا في أكثر من ساحة، مستفيدة من هشاشة المنظومات الأمنية والسياسية في العراق وسوريا ولبنان واليمن. ووجدت في تصدير نموذج "المقاومة الإسلامية" وسيلة لتعزيز شرعيتها داخليًّا، وخلق أوراق ضغط خارجية في وجه خصومها. كما نجد، في المقابل، أن إسرائيل كثَّفت إستراتيجيتها الوقائية عبر الضربات الجوية والسيبرانية، وعبر التحالفات الإقليمية الجديدة مع دول الخليج ضمن إطار "الردع المحيط". وقد فاقم انسحاب الولايات المتحدة التدريجي من ملفات الشرق الأوسط -في ظل أولوياتها المتزايدة تجاه محور آسيا وروسيا- من حدة التوتر؛ إذ بدا أن

واشنطن تركت فراغًا تكتيكيًّا ملأته قوى إقليمية بمقاربات هجومية بدلاً من التوازنات الردعية. كما أن فشـــل العودة إلى الاتفاق النووي، و"التطبيع المتســـارع" الذي قادته إدارة ترامب الثانية، أسهما في تعزيز شعور إيران بحالة الحصار مما جعل المواجهة المباشرة خيارًا أقرب من أي وقت مضى(20).

في هذا السياق، جاء تصعيد يونيو/ حزيران 2025، حلقةً منطقيةً في سلسلة الاشتباكات المتراكمة؛ حيث انتقل الصراع من ظلال "حروب الوكلاء" إلى اختبار مباشر وشامل، استُخدمت فيه كل أدوات الردع المتاحة -من الضربات الجوية إلى الحرب السيبرانية، ومن الاغتيالات الدقيقة إلى الوســـاطات المركبة-. وبهذا المعنى، فإن حرب الاثني عشـــر يومًا لم تكن قطيعة مع الماضي، بل تتويجًا لمســـار تصادمي طويل أعادت فيه القوى الإقليمية رسم حدود النفوذ بالقوة، في غياب قواعد اشتباك فعالة.

ثانيًا: حرب الاثني عشر يومًا

باغت سلاح الجو الإســـرائيلي العالم، مع مطلع فجر يوم 13 يونيو/ حزيران 2025، بشـــن ضربات جوية مكثفة على منشـــآت نووية ومراكز صاروخية إيرانية في عمق الداخل الإيراني. لم يكن الهجوم الذي أُطلق عليه في تل أبيب الاسم الرمزي "عَم كلافي" -ويُترجَم حرفيًّا من العبرية إلى العربية "شـــعب كلبؤة"، كما عُرفت الحملة أَيضًا باسم "عملية الأسد الصاعد"- مجرد غارة اعتيادية، بل عملية منسقة ذات طابع إستراتيجي، شاركت فيها، لاحقًا، قاذفات أميركية متقدمة(B-2) وطائرات "إف35-" تحت اسم "مطرقة منتصف الليل.

اســـتهدفت الضربات المنشآت النووية، بالإضافة إلى مقار في طهران وتبريز وشيراز يُعتقد أنها تؤوي خبراء في البرنامج النووي. كما استهدفت مخازن صواريخ باليستية وقواعد للحرس الثوري، وهو ما دلّ على أن العملية لم تكن جزئية، بل استهدفت البنية التحتية لمنظومة الردع الإيرانية كاملة، سواء النووية منها أو التقليدية. كما استهدفت نيران سلاح الجو الإسرائيلي مستشفيات ومدارس ومناطق سكنية، بالإضافة إلى مبنى التليفزيون الإيراني الرسمي، وأوقعت ضحايا بالمئات من المدنيين بين قتيل وجريح، ودمرت مرافق مدنية وخدماتية كثيرة. وقد استهدفت الضربات الإسرائيلية عددًا كبيرًا مـــن قيادات الصف الأول في الحرس الثوري الإيراني والجيش؛ حيث تمت تصفية قائد الحرس، اللواء حســـين سلامي، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المســـلحة

الإيرانية، اللواء محمد باقري(21)، وعشرات آخرين من القيادات العسكرية والأمنية الأساسية، فضلاً عن عدد من العلماء النوويين البارزين، ومن ذوي الخبرات الخاصة المرتبطة مباشرةً ببرنامج إيران النووي(22). وقد تواصلت عمليات الاستهداف ضد القيادات العسكرية والعلمية طوال أيام الحرب، فيما كشفت طهران بعد نحو ثلاثة أسابيع على وقف إطلاق النار عن أن الرئيس الإيراني، مسعود بزكشيان، أصيب بجروح طفيفة في قدمه خلال قصف إسرائيلي استهدف اجتماعًا لمجلس الأمن القومي الإيراني اعتبرته محاولة لاغتيال القيادات السياسية العليا للبلاد(23).

لم تكتف إسرائيل بذلك، بل استهدفت، أيضًا، قدرات الدولة الإيرانية، بما في ذلك مؤسسات حكومية، بهدف تقويض قدرة النظام على إدارة شؤون الدولة. وتمكنت الهجمات السيبرانية الإسرائيلية من الوصول إلى النظام المصرفي الإيراني وتعطيل خدمات البنوك الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي. كما تم تنفيذ هجمات على البث التليفزيوني الحكومي واختراق شاشات التليفزيون الإيرانية لبث رسائل مناهضة للنظام.

لم تتأخر طهران كثيرًا في الرد. فخلال أقل من 12 ساعة، أطلقت إيران عملية "الوعد الصادق 3"، وضمت سلسلة من الهجمات الباليستية وبالطائرات المسيرة التي استهدفت مواقع عسكرية ومدنية في إسرائيل، خصوصًا في النقب وتل أبيب ونهاريا، بالإضافة إلى قواعد في الجولان والجليل. ونظرًا للتعتيم الإعلامي وكبح التسريبات التي قد تنبئ عن الخسائر الفعلية التي لحقت بإسرائيل، لم يبق للمحللين سوى الاعتماد على الإحصاءات والأرقام المقدمة من السلطات هناك، والتي هي بكل تأكيد غير كافية لتقييم جاد لحجم الخسائر(24).

جاءت الضربات الإيرانية ضمن سياق ردٍّ إستراتيجي على عمليات إسرائيلية استهدفت بنى تحتية نووية وعسكرية داخل الأراضي الإيرانية؛ حيث اعتبرت طهران هذه العمليات خرقًا خطيرًا لسيادتها ومقدمة لمسار تصعيدي قد يقوض توازن القوى التقليدي في المنطقة.

اتسم الرد الإيراني باستخدام تكتيكات متعددة المستويات، جسدتها عملية "الوعد الصادق 3" التي تضمنت إطلاق أكثر من مئة طائرة مسيرة وما يفوق مئتي صاروخ باليستي وصواريخ فرط صوتية وبعض المقذوفات التي أُطلقت من غواصات، لأول

مرة في الصراع الإيراني-الإسرائيلي. وقد ظهر بوضوح أن الهجوم الإيراني استهدف استنزاف الدفاعات الجوية الإسرائيلية وإرباك بنيتها التقنية من خلال التوالي الزمني للموجات الصاروخية وتعدد منصات الإطلاق.

ورغم نجاح منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلية متعددة الطبقات، مثل "القبة الحديدية"، في اعتراض غالبية المقذوفات، إلا أن نسبة من الصواريخ والمسيرات تمكنت من الوصول إلى أهداف في مناطق حضرية وعسكرية حساسة شملت تل أبيب، حيفا، بتاح تكفا، ورحوفوت. يمكن رصد أثر هذه الضربات في الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالبنية التحتية المدنية والعسكرية؛ حيث أدى القصف إلى سقوط عشرات القتلى ووقوع مئات الإصابات، فضلاً عن أضرار بالغة في منشآت طبية (مثل مستشفى سوروكا) ومراكز بحثية (معهد وايزمان للعلوم)، وقد أسهم كل ذلك في خلق حالة من الإرباك المجتمعي وتقويض الشعور التقليدي بالأمن داخل العمق الإسرائيلي.

خلال هذه الفترة من الحرب، منذ 13 يونيو/ حزيران، ظلت إسرائيل تطالب الولايات المتحدة بمساعدتها بشكل مباشر في تدمير منشأة فوردو النووية المحصنة في عمق كبير تحت الجبل وسط إيران. استجابت الولايات المتحدة لذلك، فَجْر يوم 22 يونيو/ حزيران، بقيام أكثر من 130 طائرة أميركية منها سبع قاصفات إستراتيجية من طراز B2 ، وصواريخ توما هوك انطلقت من الغواصات بقصف منشأة فوردو بقنابل ضخمة خارقة للتحصينات العميقة، وكذلك قصف منشأتي نطنز وأصفهان.

في الرابع والعشرين من يونيو/ حزيران، قامت إيران بقصف قاعدة (العديد) العسكرية الأميركية في قطر بالصواريخ. أكدت قطر والولايات المتحدة أن القاعدة كانت خالية قبل وقت من بدء الحرب، وأنها أو أية قاعدة أخرى في المنطقة لم تشارك في عمليات قصف إيران. أعلنت قطر أن قواتها للدفاع الجوي أسقطت جميع الصواريخ الإيرانية باستثناء صاروخ واحد سقط في منطقة خالية، وقد ندَّد رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية بالهجوم الإيراني، وقال إنه تصرف غير مقبول وينتهك سياسة حسن الجوار، لكنه أردف أن بلاده قامت بناء على طلب من الولايات المتحدة بالاتصالات اللازمة مع إيران الأمر الذي أسفر عن إعلان الرئيس الأميركي عن وقف إطلاق النار ليل يوم 23 يونيو/ حزيران بعد ساعات من القصف الإيراني لقاعدة العديد(25).

توقف إطلاق النار، صبيحة يوم 24 يونيو/ حزيران، بعدما شهد اختراقات من الجانبين، لكنه جرى بناء على تفاهمات سياسية وليس بموجب اتفاق ملزم؛ مما جعله مجرد إجراء هش لا يُنهي حالة الحرب التي اندلعت فعليًّا بين الطرفين.

وفضلاً عن الآثار العسكرية المباشرة فقد امتد التصعيد ليشمل مضامين نفسية وجيوسياسية واضحة؛ إذ كشفت الأحداث عن تراجع صورة الحصانة والدفاع المطلق لإسرائيل من الهجمات المباشرة، وتنامي مخاوف شعبية انعكست بوضوح من خلال معدلات الإخلاء الجماعي والانهيارات الجزئية في منظومات الإنذار، وهو ما غيَّر بشكل واضح من معادلات الردع التقليدية في المنطقة، كما أظهرت نتائج الحرب بجلاء انزياحًا ملحوظًا في موازين القوى الإقليمية ومسارح التأثير المتبادلة؛ مما يمثل تطورًا مهمًّا في دراسة مدى هشاشة منظومات الردع الإقليمية وعناصر الاستقرار الإستراتيجي في الشرق الأوسط.

ثالثًا: ما بعد الحرب: إعادة تشكيل البيئة الإقليمية

انتهت حرب الاثني عشر يومًا دون منتصر واضح. فرغم الضربات القاسية التي وجهتها إسرائيل وأميركا لمنشآت نووية إيرانية، ورغم الصواريخ الإيرانية الدقيقة التي وصلت إلى قلب تل أبيب وباقي أهم المدن الإسرائيلية الأخرى، لم تنجح أي من القوتين في تغيير موازين الردع جذريًّا.

اقتصاديًّا، تكبد الطرفان خسائر كبيرة؛ حيث تعرضت المنشآت الحيوية الإيرانية للكثير من الخسائر، أما إسرائيل، فشهدت ركودًا طارئًا في قطاعات المال والتكنولوجيا، وتضررت بنيتها التحتية، خصوصًا في قطاعي الطاقة والنقل.

أما عسكريًّا، فقد تسببت الضربات الإسرائيلية بمقتل بعض من أهم القيادات العسكرية الإيرانية، لكن نتائج الضربات التي استهدفت المنشآت النووية ظلت غير واضحة على وجه اليقين، وانتهت الحرب باحتفاظ الطرفين بقدراتهما الهجومية الجوية والصاروخية على وجه الخصوص.

ولم تُفضِ الحرب إلى أي تسوية سياسية شاملة، بل أنتجت توازنًا هشًّا، وأعادت خلط أوَراق التحالفات الإقليمية والدولية، ودفعت عدة أطراف -مثل تركيا ودولة

قطر والمملكة العربية السعودية- إلى إعادة صياغة مواقفها من الصراع الإيراني-الإسرائيلي ضمن معادلات أكثر واقعية(26).

كان من أبرز مخرجات هذه الحرب ذلك التحول الذي أحدثته في طبيعة الردع؛ إذ لم تعد المعادلة تقتصر على الرؤوس النووية أو الصواريخ الباليستية، بل أصبحت تشمل عناصر "الحرب المركبة" مثل الاختراقات السيبرانية كمصدر دائم للقلق الإستراتيجي؛ والدعاية الإعلامية في إعادة تشكيل الإدراك الجماعي؛ والاغتيالات الدقيقة كسلاح ردع سياسي ومعنوي؛ والحرب الاقتصادية المقنعة من خلال العقوبات الثانوية والهجمات على سلاسل الإمداد.

وهكذا، انتقل الصراع من مفهوم "الردع النووي المتبادل" إلى ما يمكن تسميته "ردع المحاور"؛ حيث يحاول كل طرف ردع كامل البيئة الإقليمية التي تدعمه أو يتحرك ضمنها.

لا يمكن التنبؤ بمآلات الأوضاع بشكل حاسم، لكن يمكننا، على الأقل، تصور بعض السيناريوهات الأكثر احتمالاً في ضوء السياقات التي قرأناها أعلاه، والتي قد تزيد أو تنقص عن ثلاثة سيناريوهات كبرى(27).

السيناريوهات المستقبلية

أ. الجمود الإستراتيجي

قد تستمر مرحلة ما بعد الحرب في ظل التهدئة الهشة دون اندلاع جولة جديدة في المدى القريب. ويفترض هذا السيناريو نجاح الجهود الوسيطة في احتواء التصعيد، وبقاء الطرفين في حالة "ردع نشط"؛ ما يجعل أي ضربة كبرى مخاطرة غير محسوبة.

من العوامل الداعمة لهذا السيناريو يمكننا ذكر الإرهاق الاقتصادي، والخوف من التدويل، وضعف الجبهات الداخلية. أما المعيقات التي قد تسهم في عدم تحقق هذا السيناريو فتتمثل في غياب اتفاق دائم، واستمرار الضربات الإسرائيلية في سوريا.

ب. الانفجار المتجدد

قد يتحقق هذا السيناريو في حال وقوع عملية اغتيال شخصية وازنة جدًّا مثلاً، أو توجيه ضربة مباغتة تستهدف منشأة نووية لم تُدمر في الحرب الأخيرة، أو ربما تقوم

إيران بالمبادرة هذه المرة بشن هوم صاروخي في حال تعرضها لتهديد عسكري او اقتصـــادي جـــدي وخطير؛ إذ قد ينفجر حينها الصراع مجددًا. وقد يترافق تحقق هذا السيناريو مع تغييرات في القيادة أو حدوث تحولات داخلية.

من بين أهم العوامل الداعمة لتحقق هذا الســيناريو رغبة إســرائيل في منع إيران من إعادة بناء مشروعها النووي، ومن الجانب الإيراني فإنه قد يكون أحد المخارج الممكنة لوضع المجتمع الدولي في أزمة يمكن أن تفضي إلى تقليل الضغط الاقتصادي الذي يهدد الغرب بتصعيده ضد طهران. أما ما يمكن أن يحول دون حدوث كل ذلك فقد يكون تنامي المعارضة الدولية لتجدد الصراع وتحفظ واشنطن وضغط الأسواق.

ج. التسوية الجزئية

قد يتم فرض تسوية تدريجية عبر وساطة أطراف دولية تقضي بتجميد بعض الأنشطة النووية الإيرانية مقابل وقف الضربات الإســرائيلية، ومن ثم تنطلق رحلة العودة إلى مفاوضات إقليمية.

تدعم مصلحة أوروبا في الاســتقرار وضغط الأســواق النفطية ورغبة واشــنطن في التفرغ للصين وروســيا هذا الســيناريو. أما ما قد يحول دون تحققه فيمكن أن يكون رفضًا أيديولوجيًّا إيرانيًّا لأي اعتراف بإســرائيل، وانقســامًا داخليًّا في تل أبيب حول التسوية(28).

رابعًا: تداعيات استمرار الصراع

إن استمرار الصراع الإيراني-الإسرائيلي، أو تطوره إلى مواجهة أكثر عدائية ومباشرة، سيكون أحد أبرز العوامل التي ستعيد رسم ملامح الوضع الجيوستراتيجي في الشرق الأوسط، وتؤثر بشكل مباشر على أمن المنطقة واستقرارها. فقد أظهرت أبرز التقارير الصادرة عن معهد الدراســات الإســتراتيجية الدولية ومعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي أن كل تصعيد عسكري أو سيبراني بين الطرفين سيقود حتمًا إلى التسريع في مدى وزخم ســباق التسلح، وسيدفع قوى إقليمية، مثل السعودية وتركيا ومصر، إلــى تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية، على حدٍّ ســواء، إما عبر صفقات تســليح ضخمــة مع الولايات المتحــدة وأوروبا، أو عبر تطوير برامــج صاروخية وتقنيات

سيبرانية محلية. وعلى سبيل المثال، فقد أعلنت المملكة العربية السعودية، بعد حرب يونيو/ حزيران 2025، عن أكبر صفقة دفاع جوي في تاريخها مع فرنسا وأميركا. ومن جانبها، بدأت دول الإمارات العربية المتحدة في تطوير قدراتها السيبرانية الهجومية، بينما زادت تركيا من وتيرة مناوراتها العسكرية في البحر الأبيض المتوسط وأعادت تقييم تحالفاتها مع إسرائيل وقطر في ضوء تصاعد التوتر الإيراني-الإسرائيلي(29).

من شأن هذا التحول في موازين القوى الدفع بالمنطقة نحو حالة يسود فيها نظام أمني متعدد الأقطاب؛ حيث تتداخل مصالح القوى الإقليمية مع حسابات القوى الكبرى، ويصبح لكل فاعل إقليمي مساحة مناورة خاصة به ضمن معادلة الردع أو التصعيد(30). وفي حال تطور الصراع إلى مواجهة مباشرة، أو حرب مفتوحة، فإن ذلك سيهدد منظومات الأمن الجماعي التقليدية مثل مجلس التعاون الخليجي، أو حتى التحالفات العربية-الإسرائيلية الناشئة (اتفاقيات أبراهام).

من ناحية أخرى، تحول الصراع الإيراني-الإسرائيلي إلى ساحة اختبار للحروب السيبرانية والاقتصادية؛ حيث باتت الهجمات على البنية التحتية الحيوية (الكهرباء، المياه، النقل، المال) جزءًا من أدوات الردع والهجوم. فقد شهدت تل أبيب هجومًا سيبرانيًّا إيرانيًّا عطَّل شبكة الكهرباء لمدة يومين كاملين، وردَّت إسرائيل بهجوم سيبراني على منظومة الطاقة في أصفهان، وهو ما يعكس تصاعد خطورة هذا النوع من المواجهات. كما أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار النفط وتراجع الاستثمارات الأجنبية في المنطقة بنسبة 22٪ خلال النصف الأول من 2025، وفق تقديرات المختصين(31). ولا شك في أن هذه الحروب غير التقليدية تضعف ثقة المستثمرين وتؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وتدفع دول المنطقة إلى الاستثمار في الأمن السيبراني على حساب التنمية الاجتماعية، وغيرها من القطاعات الأخرى ذات الحيوية بالنسبة للمجتمع.

إن من شأن استمرار الصراع، كذلك، تعميق الانقسامات الطائفية والسياسية في المنطقة. فإيران تواصل تعبئة حلفائها على أساس طائفي (حزب الله، الحوثيون، الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا)، بينما توظف إسرائيل خطاب "الخطر الإيراني" لحشد الدعم العربي والخليجي. وقد تصاعد التوتر بين الشيعة والسنَّة في العراق ولبنان بعد كل جولة تصعيد، مع اندلاع اشتباكات في بغداد وبيروت، في

حين كثفت إسـرائيل جهودها لتعزيز تحالفاتها مع الإمارات والبحرين والمغرب في مواجهة "المحور الإيراني"(32). وما من شك في أن هذا الاستقطاب يزيد من حجم التهديدات التي تستهدف تقويض الاستقرار الداخلي في عدة دول عربية، كما يزيد، أيضًا، من احتمالات تفكك الدول الهشة أو اندلاع حروب أهلية جديدة(33).

ويرى مراقبون أن هذا التدويل يهدد بتحويل المنطقة إلى سـاحة صراع بالوكالة بين القوى الكبرى، ويقلل من قدرة الفاعلين المحليين على التحكم بمسـارات التصعيد أو التسوية(34).

ويُضعف استمرار التصعيد الإيراني-الإسرائيلي فرص تسوية الصراعات الأخرى في المنطقة، مثل الأزمة السـورية واليمنية، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية، فكل طرف يستخدم هذه الملفات ورقة ضغط في المواجهة الكبرى؛ حيث صعَّدت إيران دعمها لحمـاس والجهـاد الإسلامي في غزة بعد كل تصعيد مع إسـرائيل، فيما كثفت تل أبيب ضرباتها في سـوريا ولبنان، وتزامن فشل المبادرات الأممية في اليمن وسوريا مع تصاعد التوتر بين الطرفين. لذا تظل احتمالات التسوية الإقليمية رهينة بتطورات هذا الصراع؛ إذ يصعب تحقيق أي اختراق دبلوماسي ما لم يتم احتواء المواجهة بين طهران وتل أبيب.

لقد خرج الصراع الإيراني-الإسرائيلي/الأميركي من قمقمه التقليدي ولم يعد مجرد نـزاع بيـن دولتين، بل بات بنيةً صدامية متداخلة تضم قوى رسـمية وغير رسـمية، وشـبكات إعلامية، وأدوات تكنولوجية، وحسابات جيوسياسية عابرة للحدود. ولم يعـد ممكنًـا فهمه فقط عبر توازن القوى، بـل ينبغي تفكيكه ضمن منطق "الفوضى المتموضعة" التي تعيد تشكيل المنطقة.

والأرجـح ألا تتـم أي تسـوية حقيقية عبر التفاهم بين طهـران وتل أبيب فقط، بل من خلال إعادة رسـم كامل لخريطة الاصطفافات الإقليمية، وترسيخ قواعد اشتباك جديدة تُراعي الطبيعة المركبة للتهديدات المعاصرة.

أوضحنا، في الفقرات السابقة، أن الصراع الإيراني-الإسرائيلي لم يعد محصورًا في النطاق الجغرافي أو الأيديولوجي الضيق، بل أصبح سـاحة اشـتباك مركب تشـمل الفضاء السيبراني، وساحات الحلفاء، والحروب بالوكالة، والتضليل الإعلامي. فمنذ

خروج إيران من دائرة التحالفات التقليدية، بعد 1979، اصطدمت مباشرة بالمصالح الأمنية والإســتراتيجية الإســرائيلية، وهو ما فاقمه الغطاء الأميركي لإسرائيل وفشل مسارات التسوية. وإن كانت حرب يونيو/ حزيران 2025 قد كشفت عن توازن جديد في معادلة الردع، فإنها لم تضع حدًّا للصراع، بل أعادت تشكيله ضمن منطق الردع المتبــادل والمفتــوح. ولعل أخطر تحدٍّ في هذا الصراع هو طابعه البنيوي، بحيث لا يمكن تجاوزه دون إعادة هيكلة كاملة للنظام الإقليمي، ومعالجة الأسباب الجذرية، وإعادة بناء الثقة في منظومة أمنية شاملة تتجاوز منطق التفوق والهيمنة. يبقى المستقبل مفتوحًا على كل الاحتمالات، بين تســوية تُفرض من الخارج أو مواجهة تتكرر أو تعايُش دائم مع التوتر، وما لم يتم خلق توازنات إقليمية جديدة مبنية على تفاهمات شاملة تتجاوز منطق الاستقطاب، وما لم تبرز مبادرات إقليمية ودولية جذرية لإعادة بناء منظومة أمن جماعي تتجاوز منطق المحاور والهيمنة، فإن المنطقة ستبقى عرضة لتكرار دورات العنف، مع كل ما يحمله ذلك من تكلفة بشرية وتنموية وإستراتيجية عالية التكلفة(35).

المراجع

(1) Maurice Labelle, Trita Parsi, Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the U.S., Book Reviews, (Viewed at 11/7/2025): https://journals.lib.unb.ca/index.php/jcs/article/view/15245/19642

(2) Iran and Israel: From allies to archenemies, how did they get here?, Aljazeera English, 6/11/2023, (Viewed at 11/7/2025): https://www.aljazeera.com/news/2023/11/6/iran-and-israel-from-allies-to-archenemies-how-did-they-get-here

(3) Rana Nejad, Iran and Israel's Covert Pragmatic Friendship, /new Lines Magazine, 29/1/2025 (Viewed at 11/7/2025): https://newlinesmag.com/argument/iran-and-israels-covert-pragmatic-friendship/

(4) International Crisis Group, A Twelve-Day War, A New Middle East? 27/6/2025, (Viewed at 13/7/2025): https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran-israelpalestine/twelve-day-war-new-middle

(5) Maurice Labelle, Op.Cit.

(6) Leon Hadar, The collapse of Israel's 'Periphery Doctrine' Foreign Policy, 26/6/2010 (Viewed at 13/7/2025): https://foreignpolicy.com/2010/06/26/the-collapse-of-israels-periphery-doctrine/

(7) Between Partnership and Enmity: The Complex History of Israeli-Iranian Relations, Mena Research Center, 17/6/2025 (Viewed at 14/7/2025): https://www.mena-researchcenter.org/between-partnership-and-enmity-the-complex-history-of-israeli-iranian-relations/

(8) Luciana Manfredi, El conflicto árabe -israelí : Historia y perspectivas de resolución , 2007, (Viewed at 11/7/2025): https://www.academia.edu/43258073/El_conflicto_%C3%A1rabe_israel%C3%AD_Historia_y_perspectivas_de_resoluci%C3%B3n?sm=b

(9) Par Zoé Boiron, Accord sur le nucléaire iranien: que s'est-il passé depuis le retrait américain?, 9/5/2019 (Viewed at 11/7/2025): https://www.lefigaro.fr/international/accord-sur-le-nucleaire-iranien-que-s-est-il-passe-depuis-le-retrait-americain-20190508

(10) Éric Denécé, Le renseignement, clé de voûte de la sécurité d'Israël, Politique Internationale, (Viewed at 11/7/2025): https://politiqueinternationale.com/news/coup-de-projecteur/le-renseignement-cle-de-voute-de-la-securite-disrael.

(11) Nicole Gnesotto, Israël – Iran : arrêter la stratégie du pire, Institut Jacques Delors, 16/4/2024, (Viewed at 11/7/2025): https://institutdelors.eu/publications/israel-iran-arreter-la-strategie-du-pire/

(12) فضيحة إيران–كونترا: كشـــفت هذه العملية، المعروفة باســـم قضية إيران–كونترا، عن حقيقة متناقضة: كانت إيران، التي نَدَّدت بإسرائيل كعدو، تشتري، بدعم غير مباشر من الولايات المتحدة، أسلحة من تل أبيب. وهذا يوضح الطبيعة البراغماتية والمتناقضة أحيانًا للسياسة الخارجية الإيرانية حتى في بداية الجمهورية الإسلامية، عندما كان الخطاب المعادي لإسرائيل شديدًا بشكل خاص. كانت الآثار المترتبة على هذه القضية مهمة؛ حيث كشـــفت عن تعقيد العلاقات الدولية والطريقة التي يمكن أن تؤدي بها المصالح الجيوسياسية في بعض الأحيان إلى تحالفات وأفعال مفاجئة.

(13) Timeline: Israeli Attacks on Iran, Iran Primer, 31/7/2024, (Viewed at 11/7/2025): https://iranprimer.usip.org/blog/2022/aug/11/timeline-israeli-attacks-iran

(14) اختلاف قواعد اللعبة: الصراع الإيراني الإسرائيلي من منظور نظرية الألعاب الفائقة، الملتقى الإستراتيجي، 14 يونيو/ حزيران 2025 (تاريخ الدخول: 14 يوليو/ تموز 2025)، https: / / shorturl.at /OGcGF

(15) اغتيال فخري زاده في إيران: كواليس عملية الموساد تكشف تفاصيل غير مسبوقة .يورونيوز عربية، 9 يوليو/ تموز 2025. 2025/ arabic.euronews.com/ https: / /07/ 09/ fakhrizadehs-assassination-behind-the-scenes-mossad-operation-reveals-horrific-and-unpre (تاريخ الدخول: 14 يوليو/ تموز 2025).

(16) Francesco Petrucciano, What is at stake between Tel Aviv, Teheran and Washington? Geopolitica.Info, 15/6/2025, (Viewed at 14/7/2025): https://www.geopolitica.info/israel-iran-new-pearl-harbour/

(17) اغتيال فخري زاده في إيران: كواليس عملية الموساد تكشف تفاصيل غير مسبوقة، مرجع سابق.

(18) Background and Status of Iran's Nuclear Program, Arms control, (Viewed at 14/7/2025): https://www.armscontrol.org/research-reports/2014-06/section-1-background-status-irans-nuclear-program

(19) Hicham Alaoui, Vers un nouvel ordre régional au Proche-Orient, June 2025, (Viewed at 14/7/2025): https://www.monde-diplomatique.fr/2025/06/ALAOUI/68457

(20) Silvia Boltuc, Iran's Backing of Palestine: A Historical and Ideological Convergence, Speciale Urasia, Volume 19 Issue 3, (Viewed at 14/7/2025): https://www.specialeurasia.com/2023/12/18/irans-backing-of-palestine/

(21) Zoé Boiron, Accord sur le nucléaire iranien: que s'est-il passé depuis le retrait américain?, 9/5/2019, (Viewed at 14/7/2025): https://www.lefigaro.fr/international/accord-sur-le-nucleaire-iranien-que-s-est-il-passe-depuis-le-retrait-americain-20190508

(22) La Operación "Martillo de Medianoche" Pucara, 4/7/2025, , (Viewed at 14/7/2025): a. https://www.pucara.org/post/la-operaci%C3%B3n-martillo-de-medianoche

(23) Hossein Salami, jefe de la Guardia Revolucionaria: Israel acaba con su gran objetivo en Irán, Elpais, (Viewed at 14/7/2025): https://elpais.com/

internacional/2025-06-13/israel-bombardea-instalaciones-nucleares-y-militares-en-iran-y-mata-al-jefe-de-la-guardia-revolucionaria.html

(24) شـــادي عبد الحافظ، غموض "إف35-".. هل أســقطتها الدفاعات الجوية الإيرانية حقًّا؟، الجزيــرة نت، 17 يونيو/ حزيــران 2025 (تاريخ الدخول: 14 يوليو/ تمــوز 2025)، https: / / shorturl.at /QaDNt

(25) وكالــة فارس للأنباء، كيــف حاول العدو الصهيوني اغتيال المســؤولين الإيرانيين على غرار اغتيال الشــهيد نصر الله؟، 13 يوليو/ تموز 2025 (تاريخ الدخول: 16 يوليو/ تموز 2025)، https: / /shorturl.at /C0Hln

(26) Ezzat Ibrahim, The Israel–Iran Media War..How narratives shape conflicts, 23/6/2025, (Viewed at 14/7/2025): https://futureuae.com/en-US/Mainpage/Item/10264/the-israeliran-media-war-how-narratives-shape-conflicts

(27) وزارة الخارجيــة القطرية، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية: الهجوم على قاعدة العديد غير مقبول ونتمسك بسياسة حسن الجوار، 24 يونيو/ حزيران 2025 (تاريخ الدخول: 16 يوليو/ تموز 2025)، https: / /shorturl.at /GrQWK

(28) Hasan Alhasan, Rebuilding GCC–Iran relations in the shadow of war. The International Institute for Strategic Studies (IISS), 3/7/2025, (Viewed at 14/7/2025): https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2025/07/rebuilding-gcciran-relations-in-the-shadow-of-war/

(29) Understanding the War between Israel and Iran, Stanford, 18/6/2025. (Viewed at 14/7/2025): https://fsi.stanford.edu/news/understanding-war-between-israel-and-iran-qa-amichai-magen-and-abbas-milani

(30) Paul Salem, The Israel-Iran war: Scenarios for the days and years ahead, 18/6/2025, (Viewed at 14/7/2025): https://www.mei.edu/publications/israel-iran-war-scenarios-days-and-years-ahead

(31) Mahmoud Hamdy Abo El-Kasem, The Middle East Conflict and Indications of Change in the Strategic Environment, International Institute for Iranian Studies, 10 Feb 2025, (Viewed at 14/7/2025): https://rasanah-iiis.org/english/centre-for-researches-and-studies/the-middle-east-conflict-and-indications-of-change-in-the-strategic-environment/

(32) Gulf states on high alert after US strikes Iran's nuclear sites, Ruetre, 22/6/2025, (Viewed at 14/7/2025): https://www.reuters.com/world/middle-east/bahrain-kuwait-prepare-possible-iran-conflict-spread-2025-06-22/

(33) Iran and Israel crisis: what does it mean for the price of oil? The Guardian, 16/6/2025, (Viewed at 14/7/2025): https://www.theguardian.com/business/2025/jun/16/iran-israel-conflict-middle-east-oil

Amr Hamzawy, Ending the New Wars of Attrition: Opportunities for Collective Regional Security in the Middle East. Carnegie Endowment for International Peace, 5/3/2025, (Viewed at 14/7/2025): https://carnegieendowment.org/research/2025/03/ending-the-new-wars-of-attrition-opportunities-for-collective-regional-security-in-the-middle-east?lang=en

(34) Israel-Iran Conflict Spurs China to Reconsider Russian Gas Pipeline. WSJ, 24/6/2025, (Viewed at 14/7/2025): https://www.wsj.com/world/china-russia-gas-pipeline-iran-conflict-e19523b3

(35) Israel and Iran at War: What Comes Next? CSIS, 17/6/2025, (Viewed at 14/7/2025): https://www.csis.org/analysis/israel-and-iran-war-what-comes-next

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تتبنى مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

ـ مسؤولية الباحث:

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين)

- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.

- الالتزام بكتابة بحثه وفقًا لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.

- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.

- عدم تقديم عمل نُشِر مسبقًا في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقتٍ واحد.

- لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسميًّا على طلب سحب البحث المقدم.

- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.

- في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركين في البحث.

- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.

- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.

- إذا اكتشــف خطأً فادحًا في بحثه المنشــور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.

- مراجعــة بحثــه وفقًا لمقترحات المحكمين، وفــي حال عدم موافقة الباحث على الأخــذ بالتعديلات المقترحــة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيٍّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

- يُمنع الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في كتابة المحتوى، ويُقصر استخدامها على التحقق من المعلومات أو تحسين الصياغة، على أن يتحمّل الباحث كامل المسؤولية عن دقة العمل وأمانته.

ـ مسؤولية المحكم:

تعتمد مجلة لباب محكمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلةً رئيســةً من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

- التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشــر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)

- إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.

- عدم اســتخدام معلومــات حصل عليها من البحث الذي تــم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.

- التأكد من خُلوِّ الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشــابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.

- الالتــزام بمعايير الســرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجــب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.

- تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.
- التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذِكر الحجج الداعمة.
- الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

ـ مسؤولية هيئة التحرير:

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسئولية اختيار المحكمين المناسبين وفقًا لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.

- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.

- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.

- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.

- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئيًا في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.

- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.

- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.

- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.

-تتقيد بعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشـــرها جزئيًّا أو كليًّا، ســـواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز.

- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلِّفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات الشكلية

1. أن يكون البحث أصيلاً معدًّا خصيصًا للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئيًّا أو كليًّا أو نشر ما يشبهه في أيّة وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراســـات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.

3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

- ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.

- اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. أن يتقيَّد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.

5. يـراوح الحـد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقـات في حـال وجودها، بين 6000–10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن تنشر، بحسـب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت من قبل، فعليه أن يشـير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقـع البحـث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشـورة بحدود لا تتجاوز (2000–2500) كلمـة، وفـي هذه الحالة يتوجب على الكاتـب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومـات التاليـة: عنـوان الكتاب، اسـم المؤلف، مكان النشـر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشـمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًّا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسـالها بالطريقة التي اسـتغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

10. تكـون جميع الشـروحات والتعليقـات على الجداول أو الرسـوم أو تصاميم الإنفوغـراف مكتوبة باللغـة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصرًا.

أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوَّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.

- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.

- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.

- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعًا بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.

- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولًا: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/ تموز -1952 يوليو/ تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5–7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

2. كتاب لمؤلِّف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

3. كتاب لمؤلِّفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلِّفين:

اســم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

ســيار الجميل وآخرون، الطريق إلى ســايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., *1901, Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:

اســم الجهة أو المؤسســة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

6. كتاب لمحرر واحد:

اســم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اســم المحرر الأول، اســم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عــز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشــرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

8. كتاب مترجم أو مُترجَم ومحرَّر:

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اســم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشــارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, Crossing Borders, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلِّف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

رســائل إخــوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيــروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اســم المترجم (مترجم)، أو اســم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبــد القادر بوباية (محقق)، تاريــخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشـــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي مختصرًا بالرجوع إلى مُخْتَصِر الروابط (Bitly.com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، https: / /bit.ly /2DaBEgG

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, https://bit.ly/2RKqtR4.

13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حســـناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياســـة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اســم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اســم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشــيخ حســن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اســم المؤلف، عنوان الرســالة أو الأطروحة، (نوعها: رســالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمــة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنســان في العالم،" PLO 10/ 6700/ 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

اســـم المؤلـــف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنـــوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدنـــي المعاصـــر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسســـات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار- 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), https://bit.ly/2WMMNNK.

خامسًا: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اســـم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.

Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علـــي عبد الهادي، "مصداقية المتحدث الرســـمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراسة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018): 115، https: / /bit.ly /2t7no3J

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), https://bit.ly/2BmTdtI.

سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.

Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا،" الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، https: / / bit.ly /2DdLy12.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". https://wapo.st/2BnpYXS.

ثامنًا: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.

2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر

صندوق البريد: 23123

للتواصل

lubab@aljazeera.net

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات